أثر سعة الكلام في التقعيد النحوي



الدكتور
زكريا محمد حريرات

ناشرون وموزعون

اثر سعة الكلام في التقعيد النحوي

أثر سعة الكلام في التقعيد النحوي

الدكتور

زكريا محمد حريرات

دار زهدي للنشر والتوزيع - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان / الجامعة الأردنية
هاتف : 0096265343052 فاكس : 0096265356219
خلوي : 00962795555279
E-mail: dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com

الطبعة الأولى

2016

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2015/8/4228)

415
حريرات، زكريا محمد
أثر سعة الكلام في التقعيد النحوي/ زكريا محمد حريرات
عمان: دار زهدي للنشر و التوزيع 2016
الواصفات: قواعد اللغة// اللغة العربية.
ردمك: ISBN 978-9957-612-26-9

الإهداء:

إلى والديّ الكريمين اللذين استبدلا بسعادتهما شقاءً، وبليليْ نهارًا، آثرين أنْ يغرسا القيمَ الإنسانيّة، والأخلاقية في نفسي، منذ نعومة أظفاري؛ لِيَبثّا فيّ بذورَ الصدقِ والإيمانِ؛ آملين نيْلَ العلم والمعرفة، فجزاهم الله عنّي، وعن العلم خيرَ الجزاء، وإلى أشقّائي الكرام، وإلى الصاحبة أمّ تميم.

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

أ.د. يحيى عبابنة

جامعة اليرموك

هذا النوع من المؤلفات العلمية في النحو العربي لا يهتم ببهرجة أو زينة، بل يمكنني أن أقول إنّ طابع الجدّ والصرامة الذي أخذه مؤلفه الدكتور زكريا البطوش على نفسه منذ الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة لا يسمح بأي نوع من أنواع الوشي والزينة، فقد أعملَ المؤلف فكره في سبر غور موضوع خطير من مواضيع النحو العربي وهو (**أثر سَعة الكلام في التقعيد النحويّ**) حتى خرج لنا بهذا العمل الصلب الجاد الذي كان غاية ينتهي إليها البحث العلمي، ابتداء من الإحاطة بالمادة الضرورية لإجراء الدراسة، مروراً بطريقة العرض، وانتهاء إلى النتائج التي خلت من الهوى.

والناظر في محتوى الدراسة يدرك مدى الجهد الذي بذله الزميل الكريم في مراجعة مصادره الكثيرة التي انتفع بها الباحث في موضوعه الواسع، بعد أن نسق موضوعه وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي مبتعداً ما أمكنه عن حشو الكلام، ملتزما بالعبارة الجادة الرصينة والبعد عن الحشو، حتى جاء هذا الكتاب على هذه الصورة المفيدة.

ومن المفيد أنْ ننظر إلى أنَّ البحث العلمي الجادّ الذي اتخذه المؤلف الدكتور زكريا البطوش في هذا الكتاب محكوم بفطرة باحث بدأ طريقه باحثاً عن الريادة والأصالة والجرأة في طرح الرأي واستخلاص النتائج، بعد أن مَلَكَ الاستعداد المكتسب والخلق الذي امتاز به، فاجتمع لديه من هذا كله طاقة مكنته من أن يصل إلى هذا الكتاب الذي لا أشك في أنه جهد كبير مفيد للباحثين وطالبي

العلم ابتداء من الباحث من أصحاب الاختصاص، وانتهاء إلى الطالب الراغب في الحقيقة، وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يكون له ما بعده من جهود أخرى يقدّمها الصديق الدكتور زكريا البطوش.

والله ولي التوفيق.

بسم الله الرحمن الرحيم

د. عادل سلمـــــان بقاعين

جـــــــامـــعة مـؤتة

لقد كان سروري بالغا، وفخاري عظيما حين هاتفني في إحدى الأمسيات تلميذي النابه، وأخي الأثير الدكتور زكريا الحريرات طالبا مني أنْ أجري بقلمي مقدمة لهذا السفر الجليل، الذي أخذ يشقّ طريقه وسط الزحام بخطى راسخة، وحضور مميز.

لقد ركب الدكتور زكريا مركبا صعبا، وخاض غمار يمٍّ، عاتية أمواجه، وعاصفة أنواؤه، بيد أنّه راح يجدّف بمهارة وحذق فائقين، يغالب العقاب، ويذلّل الصعاب، حتى عبر بفضل وعيه وحسن تدبيره إلى شطّ الأمان.

لقد كان هذا الكتاب في الأصل رسالة جامعية، تقدّم بها الدكتور زكريا لكلية الدراسات العليا في جامعة مؤتة؛ استكمالا لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية، وقد حظيتُ بشرف الإشراف عليها، وإذ نالت إعجاب لجنة المناقشة، الذين حكموا بأنّها رسالة مميّزة، وعلى مستوى عالٍ بما تتسم به من أمانة علمية، وعمق في التفكير، في تحليل المسائل الواردة في ثناياها، فضلا عن اللغة الراقية، والعبارات المشرقة، والأسلوب العذب، والمنهج القويم، فاستأهلت بحقّ أن تأخذ لها حيّزا، وتسدّ فراغا في المكتبة العربية، في ميدان الدراسات اللغوية للغة العربية. أفاد الله بهذا العمل الطيب المهتمين بالعربية، والشادين بعلومها.

وفّق الله الدكتور زكريا، وبارك جهده، فإنْ كان فخاري به عظيما، فإنّ فخاره بما أنجز أعظم، أثابه الله الثواب الجزيل، وجعل عمله هذا فاتحة خير لأعمال نافعة أخرى في قابل الأيام إن شاء القدير.

المقدّمة

بسم الله، والصلاة والسلام على مَن أُوتيَ جوامعَ الكلِم، وكان له ذلك، وعلى آله وصحبه وسلّم، صلاةً وسلامًا دائمَين، ما نطق بالضّاد ناطقٌ، وما دعا بها داعٍ، ربِّ أنت الحافظ لها، والمتكفّل ببقائها، بعد أنْ أنزلتَ كتابك المتواتر، مُعجزًا لأهل النظم والبيان، واصفًا إيّاه بالإعراب والبرهان.

إنّ اللغة لا تعدو كونها - كما وصفها علماء اللغة- أصواتًا يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم، ولم يكن الأمر فيها محصورًا على جانبٍ دون الآخر، فإذا ذهبنا باحثِين عن النشأة الأولى - بعد أنْ استوت اللغة على سوقها- فإنّنا نجدُ النثر قد سبق الشعر، الذي هو تعبير شعوريّ، مبنيّ من مفردات اللغة، متّخذًا الوزنَ والقافيةَ دعامتينِ أساسيّتين، أسهَما في حفظِه، ويُسْر نقلِه، ولعلّهما من العوامل التي ساعدت بقدرٍ كبير على أنْ يُحفظ في الصدور، أكثر من حفظ النثر؛ لأنّ الشعر يعتمد الوزن، والإيقاع؛ وهما ممّا يألفه الذوق العربي.

وعندما هبّ النحاة يقعّدون للغة قواعدها، واصفين واقعها الحقيقيّ؛ خوفًا من اللحن، أوّلَ ظهوره، بعد الاختلاط بلسان العجم، وقد فشتْ فاشية اللحن، فجمعوا اللغة من منابعها الصافية، متخيرين قبائل بعينها، ومُعرضين عن غيرها، فأخذوا عن بعض القبائل، ممّن توثّقُ عربيته، فشيّدوا من تلك اللهجات البناء اللغويّ، ممثّلًا بالقواعد التي استقيت من كلام العرب، فقد بدأوا وصفيين، ثم استحالوا معياريين غير مفضّلين شعرًا على نثرٍ، أو نثرًا على شعر حينذاك، آخذين من هنا، وهناك، ولم يقتصر الأمر على أحدهما دون الآخر، وإنْ تفاوتت النسبة الاستشهادية في تناول الشاهد اللغويّ، ولا سيّما النحويّ.

وبعد البحث والتنقير، وجدتُ النحاة المتأخّرين عن سيبويه مُقلّين من الشاهد النثريّ، مع أنّ سيبويه قد جعل للنّثر حظًّا وافرًا في التقعيد، والاستشهاد، غير مُفضّل جانبًا على آخر. ولعلّ الدرس النحويّ الحديث أكثر احتياجا للشاهد النثريّ الفصيح، بدلًا من صناعة مثال حديثٍ، رغم توافر القاعدة المطلوبة في الشاهد القديم؛ ممّا يربط الشّادِينَ بتراثهم.

لذا أرتأيتُ أنْ أخصَّ هذا المضمارَ بشيء من البحث والدراسة، -وإنْ لم يوْحِ كلّ الإيحاء بإبراز أهمية الاحتجاج النحويّ في كلام العرب النثريّ-، آملًا الالتفات إليه، ومُدركًا أنّني أغفلت بعض المسائل النحوية؛ لعاملٍ، أو لآخر، ولعلّ من دواعي الإغفال عدم توافر الشاهد النثري المحتجّ فيه على تلك المسائل، فالنثر شأنُ الشعر، لا بدّ من أنْ يعوز في الشاهد أحيانًا.

أمّا المنهج الذي اتّبعتُه، فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ، إذ يقوم على دراسة المادّة اللغوية، والاطلاع عليها، ثمّ جمْعها، وتصنيفها وتحليلها، وفقًا لِما جاء في مدوّنات اللغة القديمة، مع مراعاة الترتيب الزّمني لها، ولا أجرؤ على القول إنّني اعتمدتُ مصدرًا بعينه، ولكن أستطيع أنْ أقولَ إنّ ثمّة تفاوتًا في الأخذ منها، ولعلّ كتاب سيبويه كان عُمدتي؛ ولا عجبَ في ذلك لأهمّيته، فضلًا عن أنّه المُكثِر من استعمال الشاهد النثريّ الذي هو موضوع الدراسة.

أمّا محتوى الكتاب فقد جاء في تمهيد، وفصولٍ أربعةٍ، ونتائج البحث. الفصل الأول الموسوم بـ(العلاقات الإسنادية)، يقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول عن العلاقات الإسنادية؛ لاسيّما المبتدأ والخبر، من حيث تعريف المبتدأ، والأصل فيه، ومسوّغات مجيئه نكرة، ومبتدآت لا أخبار لها، ثمّ الخبر: تعريفه، والأصل فيه، وحكم ترتيبه الإسنادي، ومسوّغات تقديمه على المبتدأ، وأيّهما أولى

بالحذف المبتدأ، أم الخبر؟ والحالات التي يحذف فيها الخبر، ودخول الفاء على الخبر بلا مسوّغ، وحذف العائد على المبتدأ، ثمّ حذف المبتدأ والخبر معًا.

أمّا المبحث الثاني فيتحدّث عن النواسخ؛ كان وأخواتها، من حيث التعريف، واسم كلٍّ منها وخبرها، ولكنْ تمّ ذلك كلًّا على حدة، والملحقات بـ كان، ثمّ أفعال المقاربة، والرجاء والشروع؛ تعريفها وأسمائها وأخبارها، ثمّ ظنّ وأخواتها، والقول في مفعولاتها. ثمّ لا النافية للجنس، تعريفها، وحركة الاسم الذي يليها، وإعمالها ودخولها على المعرفة، وتكرارها، والفصل بينها وبين اسمها، وحذف اسمها، وموقعها هي واسمها معًا، وخبرها: صورته، وحذفه، ودخول الباء عليه.

أمّا المبحث الثالث، فيتناول الفاعل، وتعريفه، ومطابقته للفعل، ووجوب تقديمه على المفعول به، والإسناد للمدلول عليه، وبقاءه بعد حذف الفعل. ثمّ نائب الفاعل، وأغراض حذف الفاعل؛ أي دواعيه، وإقامة غير مقامه مع وجوده، وما يقوم مقامه بعد الحذف. ثمّ عمل المصادر والمشتقّات،اسم الفاعل، والصفة المشبّهة، واسم التفضيل، وشروط عملها.

أمّا الفصل الثاني، الموسوم بـ(المفاعيل)، فيُقسم ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول المفعول به، تعريفه، وترتيبه الإسنادي، وأوجه حذف العمل فيه. ثمّ الأساليب التي تلحق به؛ الاختصاص، تعريفه، وشروطه، ثمّ التحذير والإغراء تعريفهما، وشروطهما، ثمّ التنازع، تعريفه، ومذاهب النحاة في ذلك. ثمّ الاشتغال؛ تعريفه، والناصب فيه، وأركانه، وأحكام الاسم المشغول عنه. أمّا المبحث الثاني فيتناول المفعول فيه(الظرف)، تعريفه، ونوعيه: ظرف الزمان، من حيث الاختصاص والإبهام، وأقسامه من حيث التصرّف، وعدمه، وظرف المكان أيضًا تقسيمه، من حيث الاختصاص، والإبهام، والتصرّف وعدمه.

أمّا المبحث الثالث، فيتحدّث عن المفعول المطلق؛ تعريفه، وأنواعه، والعامل فيه، والمصادر المثنّاة، وما قد ينوب عن المصدر، وليس بمصدر. ثمّ المفعول معه؛ تعريفغ، والعامل فيه، والعلاقة بينه وبين العطف، والقول في جواز توسّطه وتقديمه. ثمّ المفعول له؛ تعريفه، والقول في نصبه، وحكم تقديمه.

أمّا الفصل الثالث الموسوم بـ(المحمول على المفعول به، والمشبّه به) فيقسم إلى مبحثين: الأول، يتناول الاستثناء، تعريفه، والعامل فيه، وأنواعه، والاستثناء من النكرة، وتقديم المستثنى على المستثنى منه، وأدواته المتّفق عليها، والمختلف فيها، ويتحدّث عن النداء؛ تعريفه لغةً، واصطلاحًا، وناصبه، وأحرفه، وحكم المنادى من حيث البناء والإعراب، ومناديات متفرّقة، وأسماء ملازمة للنداء، والحذف فيه سواء كان جزءًا من المنادى، أم حذف الحرف، أم حذف المنادى نفسه، وتابع المنادى. ثمّ الندبة؛ تعريفها، وما تجوز فيه، وما قبل ألفها، وقلب ألف الندبة ياءً. ثمّ الاستغاثة؛ تعريفها، والأقوال في لامها. ثمّ الترخيم؛ تعريفه، لغةً واصطلاحًا، وشروط حذفه وما يحذف منه.

أمّا المبحث الثاني، فيتناول المشبّه بالمفعول به في اللفظ: الحال؛ تعريفها، وشروطها، ووقوعها مصدرًا، أو اسم جنسٍ، والحال المركّبة، أو جملة فعلية، مصدّرة بماضٍ، صاحب الحال، وترتيبه، وموافقته العدديّة، وأضماره، والحال السببي. أيضًا التمييز؛ ألفاظه، وتعريفه، ونوعَيه، و(مِن) في التمييز، وتمييز الأدوات: كم الاستفهامية، والخبرية، وكأيّن، وتقديمه، وحذفه، وحذف المُميِّز، وألفاظًا لا تقع تمييزًا.

أمّا الفصل الرابع، المشتمل على (التوابع، الأساليب، الإضافة، العدد، والأدوات)، فيقسم إلى ثلاثة مباحث: أمّا الأول منها فيتناول التوابع؛ التوكيد،

ونوعَيه. والبدل؛ تعريفه، لغةً، واصطلاحًا، وأنواعه: المطابق، وبعض من كلّ، والاشتمال، وكلّ من بعض، والبداء، والغلط، والنسيان. ثمّ النعت؛ تعريفه، وأقسام الأسماء من حيث ما يُنعت به أو لا يُنعت، والنعت بالمصدر، وقطع النعت، وحذف المنعوت، والنعت السببي. ثمّ العطف؛ ونوعَيه، وأحرفه، وحذف إحدى عناصره.

ثمّ الأساليب التالية: القسم؛ تعريفه، وعناصره، وأدواته، وجوابه، وصور من أيمان العرب. ثمّ التعجّب؛ تعريفه، ونَمَطَيه، والفصل بين ما التعجبية، وفعل التعجب، وبناء فعل التعجب صرفيًّا؛ لمجيء شواهد خارجة على القياس. ثمّ أسلوبي: المدح والذّم، وأشهر صيغهما، وفاعلها، وإظهار الفاعل والتمييز معًا، والمخصوص بالمدح أو الذم، وتركّب نِعم وبئس مع (ما)، وما يلحق بهذين الفعلين.

أمّا المبحث الثاني، فيتحدث عن الإضافة؛ تعريفها، ومعنى حرف الجر الذي تكون عليه، وقسمَيها، وإضافة المسمّى للاسم، وألفاظ ملازمة للإضافة، وإضافة الاسم المفرد للجملة، ثمّ الإضافة اللفظية؛ وبما تكون، وألفاظ مسموعة حُملت على الإضافة اللفظية، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف إحدى عناصر الإضافة. ثمّ العدد؛ معروضًا بشكلٍ مفصّل، واحد واثنين، بالإفراد، والتثنية، والتذكير والتأنيث، وثلاثة إلى عشرة، وأحد عشر، واثني عشر للمذكر، والمؤنث، في حالات الرفع والنصب والجرّ، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وألفاظ العقود، وما بينهما، ولفظ مائة، وألف، وتمييز كلّ عدد من الأعداد السابقة.

أمّا المبحث الثالث، فيتناول بعض الأدوات الحرفية، والاسمية: أُحاديّة، وثنائيّة، وثلاثيّة، ورباعيّة، وخماسيّة، وقد سبق ذكْرُ بعضِها في باب المسألة التي يتبعها؛ للأهميّة التي يؤدّيها حيث وُضِع، أكثر منها في باب الحروف والأدوات، وذلك نحو أحرف الاستثناء، والنداءِ، والعطفِ، ولا شكّ في أنّ بعضها قد فُقِد لعدم وجود الشاهد.

التمهيد

جاء هذا الكتاب، في نشأته الأولى أطروحةً – **استكمالا** لنيلِ درجة الدكتوراه –، موسومةً بـ (أثر سَعة الكلام في التقعيد النحويّ)، ومفهوم الأثر يقصد به القيمة، أو الدور الذي أدّته سعة الكلام في التقعيد. والسَّعة، لغةً من: وسِعه يسِعه، ويسَعه، سَعةً، بفتح السين لأجل العين، وهي نقيض الضيق، وتعني أيضًا الغنى والرفاهية، والجِدّة والطاقة، واتّسع كَوَسِعَ، ومصدره اتّساع[1]، ويتضمّن معاني عدّةً، منها: الحذف، والزيادة، والإضمار، والإتباع، أو الحمل على الجوار، والتغليب، والاختصار، وكلٌّ ذلك يتعلّق باللفظ **لا** بالمعنى[2].

وأمّا مفهوم السعة – كما بُنيت عليها الأطروحة، أنذاك– فهو تعدُّد النصوص النثرية، التي قعّد عليها اللغويون القواعد النحوية، أو استعملوها نظيرًا لشاهد نحويّ آخر، أو كانت تشكّل مسألة نحويّة خلافيّة، وتشمل النصوصُ نوعين من المادّة اللغوية: النوع الأول النصوص النثرية، المأثورة، المتمثلة في الأمثال، والحكم، والخطب، والوصايا، والنوادر. أمّا النوع **الثاني** منها فهو الكلام العادي المنقول عن بعض الأعراب، وعمّن يُستشهد بكلامهم في حديثهم العاديّ، دون أنْ يتحقّق له من الشهرة والذيوع، مثلما تحقّق للنوع **الأول**[3]. ولا شكّ في أنّ الكلام على نمطَين: هما الشعر المنظوم، وهو الكلام المقفّى، ومعناه الذي تكون أوزانه كلها على رويٍّ واحد، وهو القافية، أمّا النمط الثاني فهو النثر، وهو الكلام غير الموزون، وكلّ واحدٍ منهما يشتمل على فنون، ومذاهب في الكلام[4].

---

(1) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (2007م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، ط4، ج15، ص21، مادة:(وسع).

(2) الغول، عطية نايف، (2008)، الاتساع اللغويّ بين القديم والحديث، دار البيروني، عمان-الأردن، (د-ط)، ص16-ص19.

(3) عمر، أحمد مختار،(2010م)، البحث اللغويّ عند العرب، مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط9، ص50.

(4)ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر محمد بن الحسن،(ت808هـ)، (1425هـ/2004م)، المقدمة، كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1، ص724.

كما أنّ صناعة الكلام نظمًا، ونثرًا، إنّما هي في الألفاظ لا في المعاني، ولكنّ المعاني تبعٌ لها، وهي أصلٌ[5]. وأمّا فيما يتعلّق باهتمام اللغويين بالمادة اللغوية، فقد أهمَّهم أنْ تكون تلك المادة التي يدرسونها نقيّة، أصيلة، وهذه النقاوة لا تتوافر مطلقًا فيما يتداوله الناس في شؤون حياتهم العامّة، من النثر، والكلام العادي، بينما كان الشعر بما له من خصوصية في مواقفه، وتعبيراته، أقرب إلى مرادهم، وإلى تحقيق الطمأنينة في الدراسة، بالإضافة إلى أنّه يتميّز بسرعة حفظِه، وانتشار تداوله، فموضوعاته، ومعانيه، وعباراته، ذات طابع خاص، يسهل فيها الحفظ، ويتحقّق له بذلك التداول، والانتشار، ولعلّ هذا السبب الغالب على اهتمام النحاة منذ القرن الثاني من عصور الاحتجاج؛ لذلك كانت الغالبية العظمى من الشعر. ويقال ذلك فيمن ذهبوا إلى البادية للحصول على المادة اللغويّة، إذ وجدوا أنّ معظم ما تحفظه القبائل أو تحتفظ به من التراث اللغوي هو الشعر؛ لذا فرض هذا الأمر على أنْ يكون الطابع على الدراسة النحوية، هو الشعر[6].

وعندما كان الشعر يُعرّف بأنّه "الكلام الموزون، المقفّى، قصدًا"، كان النثر لا يؤخذ في مفهومه صفات الشعر؛ أي ليس من اللازم أنْ تتحقّق فيه، وإنْ كان قد حمل بعضها أحيانًا، بطريقة عفويّة، إذ ليس من اللازم أنْ يشتمل النثر على موسيقى الوزن، والقافية، باستثناء المحاكاة المتعمّدة للشعر، في فواصل الأسجاع، وقوافيها، والأسجاع ما هي إلا نوع متكلّف من النثر، وهي لا تمثّل النثر في غالب ظروفه، وحالاته العاديّة، في الاستعمال بين الناس، فضلًا عن أنّ الشعر يحمل المشاعر الجيّاشة، التي يعبّر عنها بصورة خيالية، ولا يتحقّق هذا غالبًا في النثر العلمي، أو الحديث العاديّ، ممّا أدّى أيضًا إلى الاهتمام

---

(5)ابن خلدون، المقدمة، ص736.

(6)محمد عيد، (د.ت)، المستوى اللغوي للفصحى، واللهجات، وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، ص134-ص135.

بالشعر، ولم يوجَّه مثل ذلك الاهتمام للنثر من الخطباء، أو الكُتّاب، حيث كَثُرت المدوّنات الشعرية أنذاك، في حين تضاءلت وجودًا في النثر، ودراسته[7].

ومع ذلك ينبغي ألّا يُفهَم أنّ الشعر قد تفرّد وحده مطلقًا بالدراسة، فقد كان للنثر أيضًا وزنه، ومكانته، ولكنّه وزنٌ أقل ممّا كان ينبغي أنْ يكون له؛ لافتقاره لبعض الخصائص التي تميّز بها الشعر، التي تمّ ذكْرُ بعضها، فضلًا عن زيادة العناية في النحو؛ إذ أدّت إلى تصوّرات جانبها التوفيق، سواء من حيث القيمة، أم المهمّة، أم إلزام جُملِهِ، وصيغهِ نهجًا يصدق عليه ما يصدق على النثر، مع أنّ لكلّ منهما مستواه الخاص في الاستعمال، والأداء التعبيريّ، إذ إنّ الكلام الذي يدور بين الناس في حياتهم اليوميّة، لم يكن إلّا نثرًا عاديًا يُرسَل إرسالًا؛ لتأدية التواصل، والتفاهم، وقضاء المطلوب[8].

ولا سبيل للإطالة في الحديث عن لغة الشعر، ولغة النثر، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ اللغويين منذ زمن بعيد لم يغفلوا عن ذلك، إذ نبّهوا على تلك اللغتين، وأهمية كلّ منهما، فمن ذلك ما قاله ابن سلام الجمحيّ:" والمنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر، والشاعر يحتاج إلى البناء، والعروض، والقوافي، والمتكلم مطلق يتخيّر الكلام[9].

وما نقله أبو حيان التوحيدي من قولهم أيضًا:"من شرف النثر أنّه مُبرّأ من التكلُّف، منزّه عن الضرورة، غنيّ عن الاعتذار، والاختصار، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرير، وما هو أكثر من هذا ممّا هو مدوّن في كتب القوافي، والعروض،لأربابها الذين استنفدوا غايتهم منها"[10]، كذلك ما قاله ابن خلدون:" الشعر له أساليب تخصُّه، لا تكون للمنثور، وكذا أساليب المنثور لا

---

(7)محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص107 ص109.

(8)محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص105، ص129.

(9) الجمحي، محمد بن سلام، (ت231هـ)، (1422هـ/2001م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،(د،ط)، ج2، ص47؛ عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص117.

(10)التوحيدي، أبو حيان، (1939-1944م)، كتاب الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، القاهرة، (د،ط)، ج2، ص،134، محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص117.

تكون للشعر"[11]. وكما أنّ للشعر أسلوبه، وللنثر أسلوبه، فكذلك أنّ لكلّ جنس أدبيّ أسلوبًا، خاصًّا به، فللنثر العلمي أسلوب، وللنثر الأدبيّ أسلوب آخر، فأسلوب القصة يختلف عن أسلوب المقالة، وهذه الأساليب كلّها تختلف عن أساليب المقامة[12].

ويشكّل كلام العرب المصدر الثالث من مصادر المادة الغوية المسموعة، عن العرب، والمقصود بها ما أُثر عنهم من شعر، ونثر، قبل الإسلام، وبعده، حتّى نهاية عصر الاحتجاج، وقد كان المأثور عنهم من جيّد الشعر أضعاف ما أثر عنهم من جيّد النثر؛ لأنّ الشعر – بالإضافة إلى ما تقدّم – له من الخصائص، إذ كان ديوان العرب، به عُرفت مآثرهم، وحُفظت أنسابهم، وهو أحفظ في الذهن، وأكثر ضبطًا، لكنه لا ينفي وجوده ما قيل من جيّد النثر؛ فكما قال ابن رشيق:" ما تكلّمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلمت به من جيّد الموزون، فلم يُحفَظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره"[13].

وعندما عمد علماء اللغة إلى جمع المادة اللغوية من المرويّات النثرية؛ لاستنباط القواعد، والأحكام، جعلوا لذلك خطّة أنْ يجمعوا اللغة من مصادرها الأصلية، فأخذوها من منابعها الصافية، الخالية من شوائب العجمة؛ فحدّدوا لذلك مكانًا، وزمانًا خاصّين، أمّا المكان فاتخذوا له طريقين، هما: الأخذ عن أعراب البادية، من خلال الرحلة إليهم، أو ممّن وفد من الأعراب عليهم، فمشافهة الأعراب كانت سبيلًا لجمع اللغة، ودليل ذلك ما ذُكر عن الكسائي بعدما أحاط بعلم أهل الكوفة أنّه رحل إلى الخليل بن أحمد في البصرة؛ ليأخذ عنه، فلمّا

---

(11) ابن خلدون، المقدمة، ص731.

(12)تمام حسان، (1411هـ/1991م)، الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغويّ العربيّ، دار الثقافة، (د، ط)، ص84- ص85.

(13)ابن رشيق، أبو عليّ الحسن القيرواني، (390-456هـ)، (1401هـ/1981م)، العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده، حقّقه، وفصله، وعلق حواشيه: : محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجليل، ط5، ج1، ص20؛ محمود أحمد نحلة، (1407هـ/1987م)، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت لبنان، ط1، ص57.

أعجبه علمه، سأله عن مصدره، فقال الخليل: من بوادي الحجاز، ونجد، وتهامة، فخرج إلى البادية، ورجع، وقد أنفد خمس عشرة قنينةً حبرًا، في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ [14]، فعندئذ تكون اللغة، قد أُخذت عن الفصحاء العرب، من سكان البادية، الذين بعدوا عن التأثّر بلغات أجنبيّة، والذين ينتمون إلى قيس، وتميم وأسد، وهذيل، وكنانة، وطيّء؛ أي عن الذين كانوا يسكنون أواسط بلاد العرب، وكانوا أكثر توغُّلًا، وأبعد عن الاتصال بالأقاليم، والأرياف[15].

أمّا الطريقة الثانية فهي الأخذ عن فصحاء الحضر، وهم فئتان: فئة من الأعراب البداة، التي اتخذت من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مقرًّا لها، فظلّوا بمَنجًى عن الاختلاط بالأعاجم، والمولَّدين، فسلمت لهم اللغة، وفئة من أهل الحضر، صحّت عند اللغويين، والنحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم، بما حفظوا من قرآن، وشعر، ومرويّات مأثورة[16]؛ أي عن الفصحاء من غير العرب، ممّن صحّت سلائقهم، واطمأنّ العلماء إلى قوة ملكاتهم، كالحسن البصري، الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء:"ما رأيت أفصح من الحسن البصري، والحجّاج بن يوسف الثقفيّ، فقيل له: فأيُّهما كان أفصح؟ فقال: الحسن"[17]. وما جاء عن أبي علي عمرو بن فائد الأسواريّ، الذي جلس يعظ في مسجده، نحو ستّ وثلاثين سنة، والذي كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب، ويحتجّ به[18].

(14) الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الروميّ البغدادي، (ت626هـ)، (1993م)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط1، ج4، ص1738؛ أبو المكارم، علي، (2007م)، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، (د ط)، ص38.

(15) المخزومي، مهدي، (1423هـ/2002م)، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، (د ط)، ص81.

(16) أبو المكارم، أصول التفكير، ص40؛ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص59-ص60.

(17) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، (608-681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (د. ت)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج2، ص70.

(18) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (159-255هـ)، (1418هـ/1998م)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط7، ج1، ص368-ص369؛ المخزومي، مدرسة الكوفة، ص82.

وقد كان هذا الأمر سبيلًا لعليّ (أبو المكارم)، بالرّد على ما قاله السيوطيّ؛ لقول الأوّل:" إذن ليس صحيحًا ما قرّره السيوطي من "أنّه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ"، فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر، كما أخذوا عن أهل البادية"[19]. كما استقى النحاة أيضًا قواعدهم من الأمثال، وما جرى مجراها، من عبارات قصيرة، حفظَها الاستعمالُ، وشاعت على الألسنة[20].

أمّا الزمان الذي حدّدوه؛ لأخذ اللغة من المرويّات النثرية، سواء كانت مأخوذة عن أعراب البادية، أم عن فصحاء الحضر، فقد كان في نحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام، ومائة وخمسون بعده، ثمّ نظروا فيما روي بعد ذلك فإن كان عن أهل البادية فهو حجّة، وإنْ كان خلاف ذلك فلا حجّة فيه، كأن يكون عن أهل الحضر؛ وذلك عندما أحسّوا التأثر بلهجات المناطق التي يعيشون فيها، وإنْ جاز الاستشهاد به في البلاغة، والدرس الأدبيّ[21].

وبعد، فإنّ النصوص النثرية لا يمكن أنْ تُغفَل، إذ إنّها تشكّل المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد؛ لكثرتها، والظفر بها عند عوز الدليل، فالنثر منطقُ العربيّ، في غدوّه ورواحِهِ، يرسلُه متى شاء، وحيث كان، وفيما ينبغي. وإذا ذهبنا إلى المثل-مثلا- فإنّنا نجده يمثّل صورة حيّة من صور الحياة اللغوية، والاجتماعية، والاقتصاديّة، وقد كان من المصادر التي استقى منها سيبويه مادة الكتاب، بغض النظر عن نسبة إيرادها. حيث نكاد نجد في كلّ صفحة من صفحاته شاهدًا نثريًّا على الأقل؛ حتى بات الاحتجاجُ النحويّ لديه بالنثر، يضاهي الاحتجاج بالشعر، ومعلومٌ للدارسين أنّ المؤلّف المذكور، قد سلك فيه صاحبُه منهجًا وصفيًّا آخذًا بلغات متعدّدة من القبائل العربية. ولا أستطيع أنْ

---

(19)السيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)،(1418هـ/1998م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص33؛ أبو المكارم، أصول التفكير، ص40.

(20) المخزومي، مدرسة الكوفة، ص82.

(21) أبو المكارم، أصول التفكير، ص41؛ محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص60.

أنكر في صفحتَي التمهيد بعض المسائل؛ لأنّ ما جاء في أطروحة التمهيد يُغني عن الذكر ههنا.

وبعد تتبُّعٍ، فإنّني لم أعثر على قول لمُقعِّدٍ نحويّ يفضّل فيه شاهدًا شعريًّا على آخر نثريٍّ، بل إنّ هنالك مَن أعدّ مدوّنًا نحويًّا في سجلّ النحو، كأبي علي الفارسي في كتابه(المسائل المنثورة)، مادتُه الشواهد النثرية، لا غير. ومن الملاحظ بصورةٍ جليّة أنّ الرسالة قد ذكرتْ من الآيات الكريمة بضع آياتٍ، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة، وخلتْ من الشعر تمامًا؛ ومبعثُ ذلك الحفاظ على سيرها على وتيرة واحدة؛ لئلّا تخرج عن القصد.

ولعلّ هذا الأمر قد كان إحدى صعوبات البحث، من خلال الإيضاح بالشاهد النثري وحده، الذي بات غيرَ مألوف لبعض الدارسين. وأيضًا ممّا أفقدها بعض المسائل النحوية، ولا بأس في ذلك، إذ لو خُصِّصت الدراسة في الشاهد الشعري لكان الحال كذلك، وأُحتيج للإيضاح بآية من الذكر الحكيم، أو ربّما من الحديث الشريف، أو من الكلام المنثور.

وبعد، فإنّني لم أخصَّ في دراستي هذه فصلًا، ولو مبحثًا للضرائر النحوية؛ لأنّ الناثر لم يكن مضطرًّا كالشاعر، ولم يدعُه سياقٌ لتجوّزِ ضرورة نحويّة ما، وإنّما هو في سعة من الكلام، لا وزن ولا قافية، ولا لفظ مخصوص بعينه يضطرّه؛ ممّا أدى لأنْ تكون المادة النحوية قليلة جدًّا إذا قيس بالشعر، وما يبدو شاذًّا من الظواهر النحوية، فقد بيّنته في ساقةِ كلّ مسألةٍ يتعلّق بها.

وقد ارتأيتُ -حين عزمتُ على نشرِ هذه الأطروحة كتابًا، ليصبح في مصافّ المؤلفات النحوية- أنْ أستبدلَ العنوان: "الاحتجاجُ النحويّ في كلامِ العربِ النثريّ"، بـ"أثرِ سَعة الكلام في التقعيد النحويّ"، ظنًّا من نفسي أنّ العنوان المُستبدل أقربُ إلى الذهن، وأبينُ دلالة لِمُتناوليه، من الناشئين الشادين معرفةَ النحوِ، وقواعده.

الفصل الأول

العلاقات الإسنادية

العلاقات الاسنادية

الجملة الاسمية، المبتدأ:

عُرِّفَ المبتدأُ بأنّه كلُّ اسمٍ تمَّ الابتداءُ به؛ ليكونَ الكلامُ مبنيًّا عليه، ولا يكونُ إلاَّ بمبنيٍّ عليه، والمبنيُّ عليه هو الجزءُ المتمِّمُ للفائدة، المتمثِّلُ بالخبر، فالمبتدأ مسندٌ إليه، والآخر مسند[1]، والأصل فيه إنَّما هو خبر، فإذا اجتمع نكرة ومعرفة معًا، فالأحسن في ذلك أنْ يكون المبتدأ هو الأعرفَ؛ أيْ أنْ يُبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام[2].

ولكن قد يأتي المبتدأ نكرة، والابتداء به جائزٌ؛ لوجود مجوِّزات، أو مسوِّغات، تُجيز الابتداء به، ومن هذه المسوِّغات: أنْ يكون فيه معنى المنصوب، فيحسن به الابتداء وإنْ لم يكن على فعلٍ مضمر[3]، ومِثْل ذلك قول العرب: "شرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ"[4]، فشرٌّ مبتدأ نكرة، مسوّغ الابتداء به معنى الحصر، والتقدير: ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شرٌّ[5]. وعند ابن جنيّ أنَّه يقبح تقديمه مبتدأً في الواجب، ما لم يوجّه الكلام لغير الواجب؛ أي لغير الإثبات، كالنفي، أو شبه النفي؛ لذا جاز التقديم، وكان التقدير بالنفي[6]، وأنَّ الخبرية عليه أقوى، ولو أنَّ

---

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، (1425هـ/2004م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط4، ج2، ص126.

(2) سيبويه، الكتاب، ج1، ص328.

(3) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329.

(4) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ)، (1419هـ/ 1998م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ج1، ص370. وهو مثلٌ يُضرب في ظهور أمارات الشرّ، ومخايله. ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص51، مادة(هرر)؛ أي حمله على الهرير، وهو صوت دون النباح.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (د. ت) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، ط2، ج1، ص299، ص319.

الفعل –أهرّ– قُدِّم لم يبلغِ التأكيدُ مبلغَه، كما هو الحال في جعْلِ (شرّ) هي المبتدأ[7]. ووجهُ آخر قد حَسّن الابتداء به نكرةً؛ أنَّه محمول على معنى الفاعل، ثمَّ جرى مثلًا فاحتُمِل، والأمثالُ تُحتمل، ولا تغيّر[8]، وقد عدَّهُ ابن الحاجب من قبيل الشّاذ، الذي يُقصد به القليل في الاستعمال، أو الخارج عن القياس[9].

وقيل فيه أيضًا إنَّ التقدير: شرٌّ، وقدرٌ لا يُغالب[10]، ومعنى ذلك أنَّه محمول على معنى العطف، ولعلَّ العطف أحدُ مسوّغات الابتداء بالنكرة. وقيل: إنَّه على تقدير نعت محذوف، وأنَّ النعت وإنْ كان محذوفًا فقد سوَّغ الابتداء بالنكرة[11].

ولعلَّ حَمْلَه على النَّفي، والاستثناء، أقوى، وأرجح، إذْ لا يُؤثِّر النعت المحذوف بمبتدأ ظاهر، ولا شكَّ أنَّ النعت في الأصل فضلة، أو زيادة، والمبتدأ أحدُ جُزْأَي الجملة الأساسيين، والمستنتج من ذلك أنَّه يجوز الابتداء بالنكرة، في جمل الإثبات المؤوَّلة بالنَّفي. ومثلُ ذلك أيضًا قولهم في المَثَل: "أَمْتٌ في الحَجَرِ لا فيك"[12]، وذهب الزمخشري إلى أنَّه حسن الابتداء به؛ لأنَّه في معنى النَّفي،

---

(7) ابن جنّيّ، الخصائص، ج1، ص319.

(8) ابن يعيش، موفّق الدّين بن علي، (ت643 هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، تحقيق: أحمد السيِّد سيِّد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، مج1، ص167.

(9) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (570-646هـ)، (1409 هـ/1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجليل، بيروت-لبنان، دار عمّار، عمّان، ج2، ص774، ص775.

(10) ابن هشام، جمال الدّين الأنصاري، (ت761هـ)، (1425هـ/2005م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط1، ج1، ص440.

(11) السيوطي، جلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، (1427هـ/2006م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، ج1، ص326؛ البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت1030هـ/1093م)، (1427هـ/ 2006م)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، الخانجي، القاهرة، ط4، ج4، ص469.

(12) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329؛ الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (288-377ه)، (1421ه/2001م)، (1404ه/1984م)، الحُجَة للقُرّاء السَّبعة، تحقيق: بدرالدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودقّقه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، مج2، ص341_ص342؛ ابن منظور، اللسان، ج1، ص148، مادة (أمت)، والأمْت هُو العوج، ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة.

وفي معنى النَّفي تكون الخبرية عليه أقوى[13]، وكان ابن جنّيّ قد عدَّه -من قبل ذلك- أنّه دعاء ومسألة، بتقدير: وليكن الأمْتُ في الحجارة لا فيك [14]. أيضًا قولهم: "ومأْرُبٌ دَعَاكَ إلينا لا حَفَاوةٌ"[15]، وما جاء بالمَثَل: "شَرٌّ ما يُجيئك إلى مُخّةِ عُرْقُوب"[16].

ومن المسوِّغات أن يأتي الاسم بعد فاء الجزاء، كما في قولهم: "إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ، فَعَيْرٌ في الرِّباط"[17]،

فقد سوّغت الفاء الواقعة في الجزاء، أو في جواب الشَّرط، أنْ يُبتدأ بالنكرة، بل أنْ يُحسَنَ الابتداء به[18].

وأنْ تكون النكرة خلفًا من موصوف[19]؛ و ذلك ما جاء في المَثَل:"ضعيفٌ عاذَ

بِقُرْمَلَة"[20]. وأنْ تكون النكرةُ مضافةً إلى نكرة، كما في كلام العرب: "خُبأةُ صدقٍ خيرٌ من يَفْعةِ سوْء"[21]، فـ(خبأةُ) نكرة جاز الإبتداء بها للعلّة

---

(13) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمّد الخوارزمي، (ت528هـ)، (1430هـ/2009م)، المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة: خالد إسماعيل حسّان، راجعه: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط2، ص71.

(14) ابن جنيّ، الخصائص، ج1، ص318.

(15) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص313. ويقال: مأرُبَةُ ومأرَبةُ، ويقصد به إنّما يكرمك لأرب له فيك لا لمحبّته إيّاك، وحفي به، يحفى حفاوة، إذا اهتمّ بشأنه، وبالغ في السؤال عنه. و مأربة بالرفع عند الميداني، على تقدير: هذه مأربةٌ، ومَنْ نصب أراد: فعلت هذه مأربةً.

(16) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص358. ويروى: "ما يشيئك: والشين بدل من الجيم، وهي لغة تميم، والمعنى: ما ألجأك إليها إلاّ شرٌّ، أيْ فقر وحاجة، وذلك أنّ العرقوب لا مخّ له، وإنّما يلجأ إليه مَنْ لا يقدر على شيء، وهو مثل يضرب للمضطّر.

(17) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص25. والرباط: ما تشدُّ به الدّابّة وهو مثل يُضرب في الرضا بالحاضر، ونسيان الغائب؛ ابن منظور، لسان العرب،ج10، ص349، مادة (عير)، والعير: السيّد والملك، وعير القوم سيّدهم.

(18) ابن مالك، جمال الدّين محمّد بن عبدالله الطّائيّ الجيّاني الأندلسي، (ت672هـ)، (1422هـ/2001م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ج1، ص282.

(19) أبو حيّان، محمّد بن يوسف، (654-754هـ)، (1418هـ/1998م)، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ج3، ص1100.

(20) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص279. وروي: "ذليلٌ عاذ بقرملة". ابن منظور، اللسان، ج12، ص85، مادة (قرمل): والقرملة شجيرة ضعيفة، لا شوك فيها، وهو مَثَلٌ يُضرب لمن التجأ إلى الضّعيف.

(21) سيبويه، الكتاب، ج1، ص86؛ ابن هشام، المُغني، ص443.

المذكورة . وأنْ يكون الموضع موضع تفصيل، وتعداد، أو تنويع، وذلك نحو: "شَهرٌ ثَرًى وشَهرٌ تَرَى، وشَهرٌ مَرْعى"، وتقدير ذلك: شهر ذو ثرى، وشهر ترى فيه أطراف العشب؛ فحُذف منه العائد إلى الموصوف، وحذفوا معه المفعول، وشهر ذو مرعى[22]. واختار ابن مالك الابتداء بالنّكرة؛ لأجل العطف[23]، وكلا المذهبين صحيح، فالتّنويع، أو التفصيل موجودٌ، وأمّا العطف فكذلك موجود.

وأنْ تفيد معنى الدُّعاء، نحو: "سلامٌ عليك"، و"خيرٌ بين يديك"، و"ويلٌ لك"، و"ويحٌ لك"، و"عَوْلةٌ لك"، و"خيرٌ له"، و"شرٌّ له"، فجميع هذه الأسماء مبتدآت، ودلالة ذلك، ومعناه حاصلٌ فيهنَّ، من حيث إنّه تمّ الحديث بشيءٍ عند المتكلّم، وليس الأمر مستجّدًا في وقت حديثه[24]، ويتّضحُ من السّياقِ أنّها لو ذُكرت في حال الحديثِ، ولم يكن المخاطب على علمٍ بشيءٍ، لكان فيها النّصبُ.

ولعلّ ما دخله معنى الدُّعاء فابتدئ به، وهو نكرة، لا يكون إلاّ في معنى الأحداث، والمصادر، نحو: (سلامٌ عليكم)، وجاز الرفع، والابتداء فيه من وجهين: الوجه الأوّل: أنّ الاسم النّكرة هو المطلوب بالدُّعاء، حتّى أصبح كالمفعول المطلق، إلاّ أنّه لم يُنصَب مع أنّه وقع موقعه، فكأنّ التّقدير: (أسألُ اللهَ سلامًا عليك)، لكنَّ المصدر لا ينصب على صورته الأُولى، أو التي جاء عليها، كما يُنصَب (سُقيًا ورعيًا)؛ لأنّه دُعاء مشوب بالخبر، وكأنّ صورته:

(22) ابن مالك، شرح التّسهيل، ج1، ص281. والمثل موجودٌ في مجمع الأمثال، ج1، ص37. والمراد منه أنّ شهر الرّبيع يمطر أوّلاً، ثمّ يطلع النبات فتراه، ثمّ يطول فترعاه النّعم، وقد حُذفَ التنوين من: ثرى ومرعى من أجل المتابعة، وتوسُّط الفعل: ترى.

(23) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص280-ص281.

(24) سيبويه، الكتاب، ج1، ص30.

(سلامٌ منِّي إليك)، فأصبح حكمُه حكمَ المنعوت، ثمَّ قوِي فيه الرَّفعُ على الابتداء، ولا شكَّ أنَّ النَّكرة المنعوتة، يبتدأ بها، إلى جانب الدُّعاء[25].

وأمَّا الوجه الثَّاني، فإنَّ المحسِّن فيه أنَّ مَنْ يقول: "سلامٌ عليكم"، يريد أنْ يبيِّن أنَّه مسلمٌ، ويقصِد تحيّةً، ويكون السَّلام منه؛ لأنَّه تحية، خلافًا لِ (سقيًا ورعيًا)، فالمتكلِّم ليس بساقٍ ولا راعٍ، وإنَّما هو داعٍ من الله ذلك؛ لذا عَمِلَ دلالة المفعوليّة[26].

وأنْ تكون مقصودًا بها واحدٌ مخصوص؛ كما جاء في قصّة إسلام عمر بن الخطاب، عندما قالت قريش: (صَبأ عُمَرُ)، فقال العاصّ بن وائل السّهمي: "فَمَهْ، رجلٌ اختارَ لنفسِهِ أمْرًا، فماذا تريدون؟"[27].

وأنْ تدلَّ على عموم، غير مختصَّة بشيءٍ معيَّن، ومثال ذلك قول الحجَّاج: "فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ"، وقدَّره سيبويه على المعنى مؤيِّدًا، فيه الرَّفعَ، وجعل تقديره: (أَوَ أَمْري فَرَقٌ خيرٌ من حُبٍّ)، أمَّا وجه النَّصب، فيكون على أنَّ الرَّجل قد كان في فعلٍ، فيريد أن ينقلَه، أو ينتقل هو إلى فعلٍ آخر، فنَصَبَ (أَوَفَرَقًا)؛ لأنَّ الكلامَ إجابةٌ على قول الحجَّاج: أفرقُك، وتَرَكَ الحبَّ، فيكون الكلام محمولاً على الفعل؛ لأنَّه سُئل عن فعله فأجابه عن الفعل الذي هو عليه[28].

---

(25) السُّهيلي، نتائج الفكر، ص412.

(26) السُّهيلي، نتائج الفكر، ص412.

(27) ابن هشام، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميريّ، (ت218هـ)، (1421هـ/2000م)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقّا، وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط3، ج1، ص387؛ السُّيوطي، جلال الدِّين عبد الرَّحمن أبو بكر، (ت910هـ)، (1428ه/2007م)، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط2، ج2، ص55.

(28) سيبويه، الكتاب، ج1، ص268، 269. ونصّ المثل في مجمع الأمثال، ج2، ص76 "فَرَقًا أنفع من حبٍّ"، وذكره سيبويه: أوَفَرَقًا خيرًا من حبٍّ"، وصاحب هذا القول الحجّاج، للغضبان ابن القَبَعْثرى الشيباني، ومعناه: لأنْ يفرق منك فَرَقًا خيرٌ من أن تحب، والفَرَق: هو الخوف، وقال السِّيرافي: هذا الكلام تكلّم به رجل عند الحجَّاج، قد فعل له فعلاً فاستجاده، فقال الحجَّاج: أكلُّ هذا حبًّا؛ أي فعلت كلَّ هذا حُبًّا؟. سيبويه، الكتاب، ج1، ص268.

وأنْ تكون النَّكرة دالَّة على العموم، وقد عبَّر عن ذلك ابن هشام بقوله: "أنْ يكون المراد بها صاحب الحقيقة من حيث هي"، وذلك نحو قول عمر بن الخطَّاب-رضي الله عنه-: "تمرةٌ خيرٌ من جرادة"[29]، وعند ابن الحاجب أنَّ الجواز للنَّكرة هنا لوجهين: الأول، أنَّ القول غير مختصٌّ بتمرة مميَّزة، أمَّا الوجه الآخر: فإنَّ فيه معنى التمرية، ما يُشْعِر بالتفضيل على الجرادية؛ وذلك باعتبار كونه تمرةً وجرادًا، من غير خصوصيّة لمفردٍ عن مفرد، ومعنى ذلك أنَّ الذي جوّز الابتداء بالنَّكرة هو معنى التَّفضيل[30].

ولا سبيل عند ابن الحاجب لجعْل تمرةٍ من قبيل المعارف، أو العلميّة، وإنَّما جاز الابتداء بها، باعتبار التَّعميم، والتَّقدير: كلُّ مدلول تمرة، أو كلُّ لفظِ تمرةٍ، فيكون ذلك من قبيل الإخبار عن اللَّفظ، وعندئذٍ يكون الاسم قد قُدِّم لإضافته، تقديراً، وهو اسم جنس؛ أمَّا من الوجه الثاني: فإنَّ الاسم- تمرة- معرَّف باعتبار تقدير (ألْ)؛ لأنَّ المعنى: التمرة خيرٌ من الجرادة، ثمَّ عدل عن اللام[31].

وقد خرَّج ابن مالك على مسوِّغ الابتداء بالنَّكرة -إنْ دلَّت على عموم- قوْلَ العرب: "خُبأَةُ صدقٍ خيرٌ من يَفْعةِ سَوْءٍ"[32]. وإذا جاءت في صدر الجملة الحالية؛ كما في قول عائشة-رضي الله عنها-:"ودخل رسول الله _صلى الله

---

(29) ابن هشام، المغني، ص442. وقصَّةُ الشاهد أنَّ رجلًا جاء إلى عمر فسأله عن جرادات قتلها، وهو مُحرِم، فقال عمر لكعب: قال حتى نحكم، فقال كعب: درهم، فقال عمر لكعب: إنَّك لتجد الدراهم، لتمرة خيرٌ من جرادة، وجاء في شرح التَّسهيل أنَّ القول لابن عبَّاس، ج1، ص281.

(30) ابن الحاجب، الأمالي، ج2، ص582، ص583.

(31) ابن الحاجب، الأمالي، ج2، ص590، ص592.

(32) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج1، ص281.

عليه وسلّم_ وبرمةٌ على النار"؛ و:"دخل وحبلٌ ممدودٌ"؛ فكلّ ذلك للاعتماد على واو الحال(33).

ويستحسن بالمبتدأ في مجيئه نكرة –مع إصلاح اللفظ– أنْ يكون متأخّرًا، من حيث إنّه واقع موقع الخبر، الذي من شرطه أنْ يقع نكرة، وهو مبتدأ في المعنى(34).

1.1.1 حذف المبتدأ:

إنَّ المبتدأ والخبر يشكّلان جملة تامّة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ مُعْتَمدُ الفائدة، والخبر مَحلُّ الفائدة، فلا بُدَّ من وجودهما، إلاَّ إذا وجدت قرينة لفظيّة، أو حاليّة تغني عن ذكرِ أحدهما، فيحذف لدلالتها عليه؛ لأنَّ الألفاظ إنمّا يؤتى بها للدّلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى دون ذكر اللّفظ، جاز حذفُه، مع وضوح الدّلالة في الحكم والتّقدير، وقد اشتملت تراكيب اللُّغة على حذف المبتدأ حينًا، وعلى حذف الخبر حينًا آخر(35).

وقد يحذف المبتدأ وجوبًا في الكلام، فقد كثُر ذلك، ولم يقتصر على جنسٍ كلاميّ معيَّن، وإنَّما كان شائعًا. وإذا دار الأمرُ بين كون المحذوف مبتدأً أم خبرًا؛ فالمبتدأ أَوْلى بالحذف؛ لأنَّه عينُ الخبر، فالمحذوف يكون عينَ الثابت، ويكون الحذف كعدمِه؛ أي أنَّ المبتدأ أَوْلى بالحذف؛ لأنّ الخبر مَحطُّ الفائدة، ومعتمدُها(36).

---

(33) ابن مالك، جمال الدين محمد الطائي،(ت672ه)، (1405هـ/1985م)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، العراق،(د.ط) ص98- ص99.

(34) ابن جني، الخصائص، ج1، ص317.

(35) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج1، ص182.

(36) ابن هشام، المغني، ص574، ص 575.

ووجهٌ آخر: أنَّ الخبر أَوْلى بالحذف؛ لأنَّ الحذف اتِّساع وتصرُّف، ويكون في الخبر دون المبتدأ، إذْ يمكن أنْ يكون الخبر اسمًا مفردًا جامدًا، أو مشتقًّا، أو جملة بأنواعها المختلفة، أمَّا المبتدأ فلا يكون إلاَّ اسمًا مفردًا أو ما يقوم مقامه[37]، فالأواخر أفضل فيها الحذف منه في الصُّدور، والتجوُّز في نهاية الجمل أسهل[38].

وممَّا جاء على ذلك، قول سيبويه عن بعض العرب الموثوق بعربيَّتهم، إنَّه يُقال له: كيف أصبحتَ؟ فيقول: "حمدُ اللهِ، وثناءٌ عليه"؛ حملًا للكلام على مُضمَر في نيّة المظهر، فكأنَّ قوله: أمري وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه، ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه هو الفعل، ولم يكن مبتدأ لِيُبْنى عليه[39].

والواضح أنَّ المبتدأ محذوف وجوبًا، بدليل النَّقل سماعًا، بحذفه، ورفع الخبر، إذْ شاع مثل هذا دون أنْ يكون من صنع النُّحاة؛ لذا لا بُدَّ في التَّقدير من تقدير لفظ يحلُّ محلّ المبتدأ، ويؤدِّي معناه. وأمَّا ما جاء منصوبًا فيكون بإضمار فعل منويّ، إلاَّ أنَّ ذلك يكثر في باب الدُّعاء، ومن دلائل الحذف الواجب، ما جاء في السّماع، في نحو الشاهد السابق على وتيرة واحدة، دون التردُّد بين الحذف، والإثبات، وقد أيَّد سيبويه ذلك بأنَّ الاسم الذي يُرفع عليه، مثل: (حمدٌ وثناء)، لا يُستعمل إظهاره، وينطبق ذلك على ما جاء منصوبًا، كقول العرب: "مَنْ أنت زيدٌ؟"؛ أي: مَنْ أنت كلامُك زيدٌ، فَتَرْكُ إظهارِ الرَّافعِ كترْكِ إظهارِ النَّاصب؛ لأنَّه مشتملٌ على معناه، وكائنٌ بدلًا من اللَّفظ بالفعل[40].

(37) السّيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج1، ص52.

(38) ابن هشام، المغني، ص575؛ السُّيوطي، الأشباه والنَّظائر، ج2، ص52.

(39) سيبويه، الكتاب، ج1، ص319-ص320.

(40) سيبويه، الكتاب، ج1، ص320، ص321.

وأصلُ الكلام بالنَّصب عند السُّيوطي؛ لعلّة أنَّ اللّفظ جيء به بدلًا من التلفُّظ بالفعل؛ لذا لم يجزْ إظهار الفعل؛ لئلا يُجمع بين البدل والمبدل منه، أمّا الرَّفع فمحمول على النَّصب، فالتُزم إضمار المبتدأ، كما التُزم إضمار النَّاصب[41]. وقد خُرِّج على ذلك قول العرب: "سمعٌ وطاعةٌ"؛ أي سمعي سمعٌ وطاعةٌ[42]، ولعلَّ هذه حالة من حالات حذف المبتدأ وجوبًا.

ولم تكن هذه الصُّورة الوحيدة، وإنَّما هنالك صور متعدِّدة يحذف فيها، منها:

الحفاظُ على استقامة المعنى، كما في قولهم: "لا سواء"[43]، فالحذف هنا واجب، وتأوّله سيبويه: هذان لا سواء، أو: لا هما سواء، وما أوجب الحذف هو المعنى؛ فمعناه: لا يستويان[44]. وممّا قد ينضوي في طيّ هذا السّياق قول المستهلّ: "الهلالُ والله"؛ أي هذا الهلالُ، والله[45].

وأيضًا قول امرئ القيس: "اليومَ خمرٌ، وغدًا أمرٌ"[46]، والتَّقدير: اليومَ شُربُ خمرٍ[47]. وأيضًا في سياق لاسيّما؛ أي: بعد لاسيّما، إذا كان الاسم الذي يليها مرفوعًا، نحو: ولاسيّما زيدٌ؛ أي ولاسيَّ الذي هو زيد[48]. كذلك ما جاء واقعًا

---

(41) السّيوطي، همع الهوامع، ج1، ص335.

(42) سيبويه، الكتاب، ج1، ص349.

(43) صاحب هذا القول المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثّقفي أبو إسحق؛ وذلك عندما قُتِل عمرُ بنُ سعدِ بنِ أبي وقّاص، وابنُه حفص، قال: عمر بالحسين، وحفص بعليّ بن الحسين الأكبر، ولا سواء، والله لو قتلتُ به ثلاثة أرباع قريش ما وفوا أنملة من أنامله.

(44) سيبويه، الكتاب، ج2، ص302؛ السّيوطي، همع الهوامع، ج1، ص336.

(45) سيبويه، الكتاب، ج1، ص106؛ ابن يعيش، شرح المفصّل، مج1، ص182.

(46) ابن دريد، جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت321هـ)،(1426هـ/2005م)، جمهرة اللغة، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط1، ج1، ص647، والشاهد فيه: اليومَ خمرٌ، وغدًا أمرٌ، اليومَ قِحافٌ، وغدًا نِقافٌ، والثّقاف إذا شرب جميعَ ما في الإناء، وهو قولٌ لامرئ القيس لمّا بلغه قتلُ أبيه؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص417. وفسّره الميداني: يشغلنا اليوم خمرٌ، وغدًا يشغلنا أمر، وقيل معناه: اليوم خفضٌ ودَعَةٌ، وغدًا جِدٌّ واجتهاد.

(47) الأستراباذي، رضي الدّين محمّد بن الحسن، (ت686هـ)، (1428هـ/2007م)، شرح كافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهرسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط2، ج1، ص219.

(48) أبو حيّان الارتشاف، ج3، ص1088؛ السّيوطي، همع الهوامع، ج1، ص336.

بعد فاء الجزاء، كقولهم: "المرءُ مقتولٌ بما قُتِلَ به، إنْ خنجرًا فَخِنْجَرٌ، وإنْ سيفًا فَسَيْفٌ"، والرّاجح فيه الرَّفع، واستحسانه على النَّصب؛ لأنَّ الفاء الداخلة في جواب الجزاء، تجعله مستأنفًا عمّا قبله، وأنّه قد حسُن وقوع الأسماء بعدها[49]. فإذا أُضمر النّاصب – وهو كان – وأضمر الرّافع أيضًا، فالأجود، والأحسن الرَّفع على الإخبار، وتقديره: إنْ كان معه خنجرٌ حيث قتل؛ فالذي يُقتل به خنجرٌ[50].

وكما أنّه قد يُحذف بعد المصدر النّائب عن فعله الذي يُبيّن فاعله، أو مفعوله بحرف الجرّ، والذي يبيِّن فاعله نحو: سحقًا لك، وبؤسًا لك، وتعسًا لك، والتقدير: سحقت، وبؤست، وتَعِسْتَ، هذا الدُّعاءُ لك[51]. ولم تكن شبه الجملة متعلِّقة بالمصدر؛ لأنَّ التعدّي باللام إنّما يكون إلى المفعول، لا إلى الفاعل، والتُزِمَ حذْفُ المبتدأ؛ ليتَّصل الفاعل بفعله[52]. وأمّا ما يُبيِّنُ مفعوله، فنحو: "سُقيًا لك، ورعيًا لك"، التقدير: اسقِ اللهمَّ سَقْيًا، وارعَ اللهمَّ رَعْيًا، هذا الدُّعاء لك يا زيد، وشبه الجملة متعلِّق بخبر محذوف، ولم تكن متعلِّقة بالمصدر في نحو هذا؛ لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين في جملةٍ واحدةٍ. أمّا لو كان المصدر نائبًا عن فعل غير فعل الأمر، أو كانت اللام جارّة لغير ضمير المخاطب، نحو: "شكرًا لك"؛ أي شكرتُ لك شكرًا، فتكون شبه الجملة متعلِّقة بالمصدر، ويصبح الكلام جملة واحدة، وعلّة الحذف هي الاتِّصال؛ ليتَّصل العامل بمعموله[53].

---

(49) سيبويه، الكتاب، ج2، ص258؛ الفارسي، الحُجة للقرّاء السبعة،ج1،ص492.

(50) سيبويه، الكتاب، ج2، ص259؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1189.

(51) ابن عقيل، بهاء الدّين عبدالله العقيلي الهمداني المصري، (د. ت)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل - العراق، ج1، ص118.

(52) ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص118.

(53) ابن عقيل، شرح الألفيّة، ج1، ص119.

ومن مواطن حَذْفِه أنْ يقعَ اسمَ ذات، قد حُذف مضافُه، وأُقيم هو مقامَه، والخبر ظرف زمان، وذلك كقولهم:"الليلةَ الهلالُ"؛ والتقدير: الليلةَ طلوعُ الهلالِ، لأنّ ظروف الزمان تأتي أخبارًا للمصادر[54].

مبتدآت لا أخبار لها أصلًا:

ثَمّة مبتدآتٌ ليس لها أخبار، ولذلك مسوِّغات وأدلّة، ومنه قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقول ذلك إلاّ زيدٌ"، والتّقدير عند سيبويه في المعنى: ما أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ[55]، وفي تقديرٍ آخر: قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيدٌ، ويُعرب زيدٌ هنا بدلًا من الرّجل في (أقلّ، والفعل قلّ)؛ لأنَّ قلَّ رجل في موضعِ أقلّ رجلٍ، والمعنى نفسه، فـ(أقلّ رجل) مبتدأ، وزيدٌ بدل من الموضع، أو من التركيب- أقلّ رجل- أو: بدل من موضع التّقدير: قلَّ رجلٌ؛ لأنَّ دخولَ زيد في شيءٍ، يُخرِج منه مَن هو سواه[56].

فـ(أقلّ) مبتدأ لا خبر له؛ لأنّه شابه حرفَ النّفي، أو لأنّه بمعنى الفعل(قلَّ)، في قولهم: "قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلاّ زيد"، وقد استغنى بالجملة الواقعة صفة المضاف إليه- يقول ذلك- عن الخبر، ولا يجوز أن تكون الجملة الفعليّة خبرًا للمبتدأ؛ لأنّها جَرَتْ على المضاف إليه في التثنية، والجمع، والتأنيث؛ أي يمكن أنْ تتمّ المطابقة بين الفعل، والمضاف إليه[57].

وجوّز بعضهم أنْ تكون الجملة الفعليّة هي الخبر، وبعضهم يقول إنّ الجملة الفعليّة صفة لنكرة، وهي رجل -كما سبق- كما كانت وصفًا لِـ (مَنْ)،

---

(54) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد(ت577هـ)،(د.ت)، البيان في غريب القرآن، ضبطه وعلق على حواشيه: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان،(د.ط)، ج1، ص313.

(55) سيبويه، الكتاب، ج2، ص314.

(56) سيبويه، الكتاب، ج2، ص314.

(57) المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن اليزيد، (ت285هـ)، (1431هـ/2010م)، المقتضب، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت-لبنان، ج4، ص405.

في تقدير: أقلّ مَنْ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ[58]، ولا يجوز – كما تقدّم – أنْ يكون زيد بدلًا من رجل؛ لأنَّ أقلّ يكون في التَّقدير قد أُضيف إلى ذلك البدل، الذي هو مُثبت، وهو لا يضاف إلى ما نُفي الحكم عنه، وينتفي أيضًا من وجهٍ آخر، بحكم التَّقدير: يقول ذلك إلاَّ زيد[59].

ويماثل هذا القول قولُهم في المَثَل: "خطيئةُ يومٍ لا أَصِيدُ فيه"، ومثله "يومُ الجمعة أَلقاك فيه"، و"أقلُّ يومٍ لا أصومُ فيه"، و"أقلُّ يومٍ لا أَلقاك فيه". ويمكن الإشارة إلى أنَّ هذه المبتدآت لا تدخل عليها النَّواسخ؛ لأنَّ التَّقدير يكون عند دخول النَّاسخ: ما يومٌ أصيدُ فيه إلَّا خَطَأً، وما يومٌ أَلقاك فيه إلَّا خَطَأً، وأشار أبو حيَّان إلى أنَّ مثل هذا التَّقدير ليس له نظير في شعرٍ، أو في نثر[60].

ويُضاف إلى ذلك أنَّ النَّواسخ لا تدخل لِمَا فيه معنى النَّفي؛ لأنَّ النَّفي ممَّا يلزم صدر الكلام، فكلاهما له صدارة الكلام، فلا يلتقيان بصورة تقديم النَّاسخ على النَّافي، أو بما معناه[61]. وممَّا لا خبر له ما في قول العرب: "حسبُك يَنَمِ النَّاسُ"، لكنّه مُخْتَلَفٌ فيه، فقيل في ضمّة (حسبك) إنّها ضمّةُ بناءٍ، وإنّه اسم سُمّي به الفعلُ، وبني على الضمّ؛ لأنَّه كان مُعرَبًا قبل ذلك، ثمّ أصبح محمولًا على: قبلُ وبعدُ[62].

أمَّا مذهب الجمهور، فهو على جعلِ الضمَّة ضمّةَ إعراب، باعتباره مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة المعنى عليه، وتقدير ذلك: حسبك السُّكوت يَنَم

---

(58) المبرّد، المقتضب، ج4، ص405.

(59) المبرّد، المقتضب، ج4، ص405.

(60) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1149 -ص1150، وهي من أمثلة سيبويه، الكتاب، ج1، ص84.

(61) أبو حيَّان، الارتشاف، ج3، ص1150. وجاء في اللّسان لابن منظور: ج5، ص97، مادة (خَطَأ)، خطيئة يومٍ يمرُّ بي إلاَّ أرى فيه فلانًا، وخطيئة تمرّ بي لا أرى فلانًا بالنَّوم.

(62) السّيوطي، همع الهوامع، ج1، ص339.

النّاس، وقيل: هو مبتدأ ليس له خبر؛ لأنَّ معناه: اكتفِ[63]. وعند المبرّد (حسبُك) مرفوع بالابتداء، ومعناه النَّهي[64].

وقد ورد المبتدأ في صورة جملة؛ نحو قولهم: "زعموا مطيَّةُ الكذبِ"، فالمبتدأ: الجملة الفعلية: (زعموا)، وكذلك "لا إله إلاَّ الله"، فالجملة التي يُقصد بها لفظُها يُحكم لها بحكمِ الأسماء المفردة، وكذلك الخبر الواقع جملةً مقصودًا لفظُها، لا يحتاج إلى ضمير، أو رابط يعود على المبتدأ، كحالهِ إذا كان اسمًا مفردًا، كأنْ يقع جملة: "لا إله إلاَّ الله"؛ فالرَّابط هو المعنى[65].

الخبر:

يعرّف الخبر بأنّه لا يكون إلَّا شيئًا في المعنى، فهو المبتدأ في المعنى، وقد عرّفه سيبويه: بأنَّه "لا بُدَّ له من أنْ يكون المبني عليه شيئًا هو هو، أو يكون في مكان أو زمان، ويرتفع المبني عليه"، وهو الخبر بالمبتدأ، كما ارتفع المبتدأ بالابتداء؛ لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته[66].

والأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة، وأمَّا في الخبر فيأتي نكرة؛ وذلك لأنّ قصد الإخبار إفادة المخاطَب بما ليس يعلمه، وتنزيله علم المخاطِب بالخبر[67]، وأصل التنكير في الخبر عليه إجماع النُّحاة؛ لأنَّ المسند ينبغي أن يكون مجهولًا، ليس لشيء، ومذهب بعض النُّحاة ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه، وإنّما الذي يكون مجهولًا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه[68].

---

(63) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1092.

(64) المبرّد، المقتضب، ج4، ص383.

(65) ابن هشام، المغني، ص381.

(66) سيبويه، الكتاب، ج2، ص127؛ المبرد المقتضب، ج4، ص127 -ص128.

(67) ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص166.

(68) الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص252.

وقد شاع بين الدارسين أنّ الخبر إذا كان ظرفَ مكان فإنّه يُخبَر عن اسم الذات واسم المعنى، أمّا إذا كان ظرفَ زمانٍ، فيمكن الإخبار به عن اسم المعنى، دون اسم الذات، أو كما سمّاه النحويون الجُثَث، ولكنّ بعض النحاة قد قال بجواز الإخبار به عن اسم الذات إنْ تحقّقت الفائدة، مستوحيًا ذلك من صحّة ما جاء من كلام العرب، نحو قولهم لمَنْ سألهم: في أيِّ شهرٍ نحن؟ نحن في شهر صفر، ونحن في شهر ربيع، ونحن في يوم الخميس لِمَن سأل عن اليوم ؟ فمقتضى ذلك صحيح ما تحقّقت الفائدة، وهو اختيار ابن أبي الربيع، آخذًا بصحّة قولهم: "الهلالُ الليلةَ"، دون تقدير، لطالما كانت فائدة، مضيفًا إلى ذلك قولهم:"زيدٌ حينَ الْتَحَى"، و"غلامٌ حينَ بَقَلَ وجهُه"[69].

كما أنَّ الخبر قد يتقدَّم على المبتدأ، وفي تقديمه خلاف بين علماء اللُّغة، إذ تباينت مواقفهم إزاء ذلك، فمنهم مَن أجاز التقديم، وهم البصريون، ليس على الإطلاق وإنّما مقيد بشروط. وأمّا بعضهم الآخر ولاسيّما الكوفيّون فقد منعوا ذلك؛ لِعِلَلٍ قياسيةٍ، كان الامتناع مبنيًّا عليها، ويشمل ذلك عندهم الخبر المفرد، الواقع جملة، بحكمِ أنّ الخبر لابدّ له من رابط يعود على المبتدأ، أيًّا كان نوعه، وإنْ كان جامدًا فلا بدَّ له من تأويل، يتضمّن الرابط، وعند التقديم يكون الضمير قد عاد على متأخر؛ لذا يجب في رأيهم ألّا يتقدم ألبتّة[70].

وأجاز أتباع المذهب الأول التقديم، ولا بأسَ في ذلك، احتجاجًا بعلّة الاستعمال، والسماع، والاستعمال عندهم أنَّه جاء كثيرًا في كلام العرب، وأشعارهم، إذْ يجوز أنْ يعود الضمير على متأخر سواء في الجملة الاسمية، أم

---

(69)ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السَّبتيّ، (599-688هـ)، (1407هـ/1986م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1، ج1، ص601 - ص602.

(70) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (513-577هـ)، (2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة، ج1، ص72.

الفعلية، وأمّا علّة السماع فتتمثل باحتجاجهم بنصوص دالّة على ذلك من النثر، والشعر[71]، ويمكن أن يكون ذلك جائزًا، استشعارًا بعلّة المعنى، وعلّة الرتبة، إذ إنَّ الخبر، وإنْ كان متقدّمًا في اللفظ، إلّا أنّه متأخر في الرتبة، وأمّا المعنى فحدُّه المتلقي[72].

وتندرج مسوغات تقديم الخبر تحت ضوابط لغوية خاصة، تثبت تقديمه وجوبًا، فمن ذلك أن يكون اسم استفهام نحو: "أين زيدٌ؟ وكيف عبدُ الله؟"، والتقدير: في أيِّ مكان؟ وعلى أيّة حالة؟ فوجب التقديم لأنّها أسماء استفهام، وأَطْلَق عليها سيبويه "حروف استفهام"، وأنَّها لا تقع إلّا مبدوءًا بها، والجملة بها تامّة، ذات دلالة واضحة[73].

وأنْ يكون شبه جملة نحو: "فيها عبد الله"، والتقديم هنا مُشار إليه شأنه في ذلك شأن أسماء الاستفهام، وأيضًا أنْ يكون اسم إشارة يدل على معنى الظرفية نحو: "ثَمَّ زيدٌ"، و"ههنا عمرو"[74]. ومن المسوّغات أيضًا السماع؛ أيْ أنْ يكون التقديم حدّه السماع، نحو: "تميميٌّ أنا"، و"مشنوءٌ من يشنؤك"[75].

وكذلك إذا كان (كم) الخبرية، إذ إنَّها تشبه (رُبَّ)، من حيث الدلالة على التكثير، أو التقليل، ودخولها على النكرة، وعملها فيها الجرّ، إلّا أنَّ كمْ اسمٌ وربَّ حرف وقد دلَّ سيبويه على ذلك بقوله: "والدليل عليه أن العرب تقول: كمْ رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خبرَ كمْ أخبرناه يونس عن أبي عمرو"[76].

(71) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص72.

(72) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص74.

(73) سيبويه، الكتاب، ج2، ص128.

(74) سيبويه، الكتاب، ج2، ص128؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1107.

(75) سيبويه،الكتاب،ج2،ص127؛ الزمخشري،المفصل،ص72؛ الأنباري،الإنصاف، ج1، ص72.

(76) سيبويه، الكتاب، ج2، ص161؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1108.

وإذا استُعْمِل مقدَّمًا في مَثَلٍ، نحو قولهم: "في كلِّ وادٍ بنو سعد"[77]، وإذا كان المبتدأ مشتملًا على ضمير، أو رابط يعود على الخبرِ، أو بعضهِ، كقولهم: "على التمرةِ مِثْلُها زُبْدًا"[78]، وعلّة التقديم هنا لئلا يعود الضمير على متأخر، فلو قُدِّرت الجملة على الأصل، لكانت: مثلُها على التمرة زُبْدًا.

وأيضًا إذا كان دالًا بالتقديم على ما لا يُفهَم بالتأخير لاتصاله بلام التعجب، كقولهم:"لله درُّه"، فلو تأخّر الخبر لَمَا دلّ على التعجب، كما تقدّم، والتقدير: لله ما تأتي به[79].

حذف الخبر:

وقد تقدم أنّ المبتدأ والخبر قدْ يحذف أحدُهما، وتباينُ موقفِ علماء اللُّغة من ذلك في أيّهما أولى بالحذف. وزيادة على ذلك موقف ابن جني الذي رأى أنّ الحذفَ للخبر في آخر الكلام أولى، وأجودُ؛ لأنّ الاتساع كما يقول في الآخر، أولى منه بالصدور[80]. وحذفُ الخبر على ضربين: ضرب جائز، وضرب واجب، والجائز مقبول؛ لعدم وجود المانع من ظهوره، ومثال ذلك ما جاء في كلام العرب: "التقينا فقلنا: سلامٌ سلامٌ"، وفي ذلك خبر محذوف، والتقدير: عليكم[81]. أمّا الضرب الثاني فهو الحذف الواجب، ويكون في حالات عدة، منها:

---

(77) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1107.

(78) ابن الحاجب، الأمالي، ج2، ص570.

(79)الزجاجي، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق، (ت337هـ)، (1412هـ)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط2، ص74؛ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله العقيلي، (ت762هـ)، (1402هـ/19982م)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك: تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، ج1، ص223.

(80) ابن جني، الخصائص، ج2، ص245.

(81) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، (1432هـ/2011م)، معاني القرآن، تحقيق: عماد الدين بن سيد آل الدرويش، عالم الكتب، بيروت ـ لبنان، ط1، ج1، ص371.

أنْ يكون المبتدأ مُشعِرًا بالقسم، وحاملًا دلالتَه، كقول العرب: "لعمرُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، وأَيْمُ الله لأفعلنَّ"، وبعض العرب يقول: "أيمنُ الله لأفعلنَّ"، فكأنّ القولَ: لعمرُ الله المقسَم به، إلّا أنَّ أيم الله، وأَيمنُ الله، مجيئمها أكثر في كلام العرب، – وللقسم صيغ أكثر من أنْ توصف، أو تحصى، سيتم بيانها في بابها–، والشاهد هنا أنّ المحذوف كما يقول سيبويه: "ما هذا مبنيٌّ عليه"؛ أي الخبر؛ لأنّه مبنيّ على المبتدأ والإشارة هنا للخبر، وهذه الأسماء في معنى القسم، ومعناها في الإفهام، معنى الاسم الذي دخل عليه واو القسم، وذلك كقول العرب: "عليَّ عهدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ"، فـ(عهدٌ) مرتفعة بالابتداء، وعليَّ: مستقرٌّ لها، وفيها معنى اليمين[82]. ويمكن الإشارة هنا إلى أنّ همزة أيمن هنا موصولة، ومثلها أيم. وهو مذهب يونس وتبعه سيبويه اتّباعًا لِمَا ورد عن العرب[83].

وأنْ يكون حذف الخبر لعلة إغناء الحال عنه، وأنْ يسدّ مسدّه، ولا يصلح فيه أن يكون خبرًا، نحو: "حكمُك مُسَمَّطًا"[84]. وقولهم أيضًا: "أكثرُ شُربي السويقَ ملتوتًا"، فقد ذهب البصريون إلى أنّه حال من معمول المصدر معنًى، لا لفظًا، وأنّ العامل في الحال هو المحذوف؛ والتقدير: "أكثر شربي السويق شربُه ملتوتًا"، إذن يحذف الخبر وجوبًا إذا سدّت مسدّه حال، حين كونِ المبتدأ اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر؛ لأنّه بعض ما يضاف إليه، أمّا الكوفيون فالتقدير عندهم: ما أشرب السويق إلّا ملتوتًا، ولعل ما ذهب إليه البصريون، كالأخفش،

---

(82) سيبويه، الكتاب، ج3، ص502 - ص503؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1090.

(83) سيبويه، الكتاب، ج3، ص503.

(84) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص309؛ وأورده الميداني، ج1، ص212، "حكمُك مسمَّطٌ" أي: مرسل جائز ولا يعقّب، ويروى: "خذ حكمَك مسمّطًا" أي: مُجوزًا نافذًا، والمسمّط المرسل الذي لا يُرَدّ.

هو الأرجح والأشيع[85]؛ وموطن الشاهد حذفُ الخبر، وسدُّ الحال مكانَه مع عدم صلاحها خبرًا.

والحال ليس صاحبه "السويق"؛ لأنّه لو كان حالًا منه لكان العامل فيه اسم التفضيل المضاف إلى المصدر، الذي أخذ حكم المصدر لإضافته إليه؛ ولأنَّ أفعلَ بعض ما يضاف إليه، والعامل في الحال إنّما هو العامل في صاحب الحال، ولو كان اسم التفضيل عاملًا فيه لكان من صلته، وإذا كان من صلته لا يصلح أن يسدّ مسدّ الخبر؛ لأنَّ السادّ عن الخبر حكمُه حكمُ الخبر، فعندما كان الخبر غير الخبر الأول كان السادّ مسدّه غير الخبر الأول؛ لذا فإنَّ العامل في الحال هو فعل، أو شبه فعلٍ مقدّر فيه ضمير يعود على السويق، وعندئذٍ إنْ قُدِّر الخبر يكون: أكثرُ شربي السويقَ إذا كان ملتوتًا؛ فالمقدّر ظرفُ زمانٍ مضافٌ إلى الجملة الفعلية، وتكون الجملة الظرفية هي الخبر، وعند ابن يعيش أنَّ الجملة الظرفية متعلقة بمحذوف دلّت عليه فحُذف، ويمكن أنْ يقدّر الظرف بِـ"إذْ"، فيكون التقدير: بِـ "إذا، وإذْ" دون غيرهما من الظروف؛ لأنّهما يكثر الإخبار بهما عن الأحداث[86].

وممّا سدّت الحالُ مسدَّه قولهم:"وأطيبُ ما تكون البداوة في شهرَيْ ربيعٍ"، وبعض العرب يقول بالرفع:" أطيبُ ما تكون البداوة شهْرَا ربيعٍ"، والتقدير: أطيب أزمنة البداوة التي تكون فيه البداوةُ شهرا ربيع"[87]، و"أخطبُ ما يكون الأميرُ واقفًا"، و"ضربي زيدًا قائمًا"، إلّا أنَّ الجملة الثانية جاء فيها المبتدأ مصدرًا، أمَّا في الجمل السوابق فجاء اسم تفضيل، ولكن لا خلاف حول حذف الخبر فيها

(85) الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص245 -ص247؛ وجاء في المفصل للزمخشري نصّ القول: "شربي السويق ملتوتًا"، ص74.

(86)ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص186 -ص189؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج، ص201 - ص202.

(87) سيبويه، الكتاب، ج1ص402-ص403.

جميعًا[88]. وذهب الأخفش الأصغر، وابن درستويه، إلى أنّه مبتدأ ليس له خبر، إذْ إنّ المصدر واقع موقع الفعل، فشُربي بمعنى: شربتُ، أو أشربُ[89]. وأمّا الكسائي والفرّاء وغيرهما فقد جعلوا الحالَ هي الخبر وليست سادّة مسدّه، وذلك على تقدير: شربي السويق ملتوتًا نفسُهُ نفسُهُ[90].

وأيضًا يحذف إنْ جاء بعد واو العطف، الواقع بعد المبتدأ، على أنْ لا يكون ما يليه إلا مرفوعًا على كل حال، كقول بعضهم: "أنت وشأنُك"، و"وكلُّ رجلٍ وضيعتُه"، و"ما أنت وعبدُ الله؟"، و"كيف أنت وقصعةٌ من ثريد؟"، و"ما شأنُك وشأنُ زيدٍ؟"، فجميعُ هذه الأسماء المتقدمة مبتدآت، حُذِف خبرُها وجوبًا، ولا يحتمل ما بعد الواو أن يكون منصوبًا على الإطلاق؛ لأنَّ الواو لا تحتمل المعيّة ألبتّة، والتقدير: أنت وشأنُك مقرونان، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان، وفي جملة: "ما أنت وعبدُ الله؟" يكون التقدير: ما أنت وما عبد الله؟ ويحتمل المعنى تحقير أمر الاسم الذي يليه، أو تعظيمه، وفي جملة: "كيف أنت وعبد الله"؟ أي: كيف أنت وكيف عبد الله؟ والسؤال عن شأن الاثنين، وأمّا كيف فهي خبر ومؤدّيةٌ عملَه، ومذهب سيبويه أنّ ما بعدها لا يكون إلّا مرفوعًا، ولا تحتمل معنى الفعليّة[91].

وتبعه ابن جني من حيث إنّ هذه السياقات السابقة قد توهِم بأنّ الواو للمعيَّة، وتكون شبه الجملة - المكوّنة بعد التقدير من: مع، وما يليها- خبرًا، ولكن الأمر عنده ليس كذلك، فتقدير الإعراب على غير ذلك. فالواو للعطف،

---

(88) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص246 - ص247؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص201.

(89) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1093؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص246. الأخفش هو سعيد بن مسعدة، (ت219هـ)، وابن درستويه هو أبو محمد عبدالله ابن جعفر بن محمد الفارسي، (ت347ه).

(90) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف،ج3، ص1093؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص339.

(91) سيبويه، الكتاب، ج1، ص299 - ص301.

والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنَّ القول مثلًا في جملةِ: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان، و"أنت وشأنك"؛ أي: أنت وشأنُك مصطحبانِ[92]. وعند ابن يعيش فإنَّ التقدير في جملة: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، على حذف الخبر، والاكتفاء بالمعطوف؛ لأنّ الواو بمعنى (مع)، فكأنَّ القول: كلُّ رجلٍ مع ضيعتِه، مؤيِّدًا أنَّ الكلام هكذا مكتفٍ، فالواو هنا كالواو في جملة: "استوى الماءُ والخشبةَ"، إلّا أنَّ الواو في الجملة الأخيرة، مسبوقة بالفعل العامل في الواو، ولكن في الجملة الأولى كان العطف من باب عطف اسم على اسم بالواو، التي بمعنى (مع)، فكان العطف لفظًا، والمعنى معنى الملابسة، ولكن إذا خلَتْ واو العطف من معنى الملابسة، لا يجوز حذف الخبر بعدها، نحو: "زيد وعمرو خارجان"، وأمّا في نحو الجمل المسموعة، فالخبر فيها يُحذف، والواو متضمّن معنى الملابسة، والمقارنة[93].

وعند الكوفيين أنَّ هذه الجمل تعامل من قبيل المبتدأ، الذي لا يحتاج إلى خبر، وأنَّ الواو قامت مقام (مع)، وعليه ابن خروف أيضًا، وذهب ابن أبي الربيع إلى تقدير آخر: كلُّ رجلٍ مع ضيعته، وضيعتُه معه، وينطبق هذا القول فيما ذهب إليه على جميع الجمل، التي تتفق مع هذ التركيب، إذْ إنّ السادّ مسدّ الخبر هو المعطوف، فحُذف من الأول ما أُثبِتَ نظيره من الثاني، وحُذِف من الثاني ما أُثبِتَ نظيره من الأول[94]. فإنْ لم تكن الواو ذات دلالة على المعيَّة، أي تحتمل العطف فالحذف والإثبات جائزان، نحو: زيد وعمر مقرونان[95].

---

(92)ابن جني، الخصائص، ج1، ص283؛ وينظر: أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1090؛ حيث عزا ذلك لابن جنّي

(93)ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص189.

(94) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1090؛ السيوطي، الهمع، ج1، ص332.

(95) السيوطي، الهمع، ج1، ص333.

والأرجح ما ذهب إليه سيبويه، وما تبعه فيه ابن جنيّ؛ لأنَّ الواو في نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه، لا عامل فيها، وإنّما هي العاملة في إدخال اسمٍ في حكم اسمٍ آخر، أمّا في نحو: "استوى الماءُ والخشبةَ"، فالجملة تامّة، لا حَذْفَ فيها، جوازًا، أو وجوبًا. ولعلَّ ما دعا لمجيء الواو فيها معنى الفعل، الذي يقتضي الاستواء، حيث يحتاج إلى طرَفَي الاستواء، فكانت الحاجة له؛ لإكمال معنى الفعل، دون الحاجة إلى تقدير عنصر محذوف. وأمَّا في جملة: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، فالمقتضى ما بعد الواو؛ لإكمال عنصر الإسناد في الجملة، ومثاله أيضًا قول علي بن أبي طالب: "وأنتم والساعةُ في قرنٍ واحد"، وذهب الأستراباذي إلى أنّ الحذف في مثل هذا، يندرج في حُكمَين: غالب الحذف، أو واجبه[96].

وقال الكوفيون إنْ تَبِع معطوفًا على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر، فيجوز أنْ يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلَّ ذلك الفعل على التفاعل أم لم يدلّ، نحو: "زيدٌ والريحُ يُباريها"، فـ(يباريها)، خبر عنهما؛ لكونه يحمل معنى الاسم "متباريان"، ومثل ذلك قول علي بن أبي طالب-رضي الله عنه-: "فَهُمْ والجنة كمَنْ قد رآها"[97]، فقد جاز؛ لتضمّن الخبر أنْ يكون لكلٍّ منهما، أمّا البصريّون فعندهم غير ذلك، فالفعل في نحو ذلك كالصفة، وإنَّما الجائز أنْ يكون الفعل حالًا لا غير، وهذه الجمل عندهم نظير: "أنت وشأنُك"[98]. وأيضًا إذا جاء المبتدأ بعد لولا، وذهب إليه سيبويه، إذ يقول: "هذا

(96) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص251.

(97)ابن أبي طالب، علي، (1429هـ/2008م)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، مراجعة: علي أحمد حقود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ج2، ص266. والمعنى: أنّهم على يقين من الجنة والنّار كيقين من رآهما، فكأنّهم في نعيم الأولى، وعذاب الثانية، والرواية "فَهُمْ والجنة كمَنْ قد رآها، فهم فيها منعَّمون، وهم والنّار كمن قد رآها، فهم فيها معذَّبون"، ويُنظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص251.

(98)سيبويه، الكتاب، ج2، ص 129.

في باب الابتداء"، قاصدًا بذلك حذف الخبر، وأورد قوله: "لولا عبدُ الله لكان كذا وكذا"، و(عبدالله)، من حديث لولا، وكان مرتفعًا بالابتداء، أمّا الخبر فالذي في الإضمار؛ أي المحذوف، وعلّة حذفِهِ كثرةُ الاستعمال[99].

وإذا كان المبتدأ اسم عينٍ؛ لبيان تعيين المنزلة من قربٍ، أو بُعدٍ، وذلك موقوفٌ على السماع، ولا يستعمل منه إلّا ما استعملته العرب، ومِنَ استعمالهم قولهم: "هو منّي مَزْجَرَ الكلبِ"؛ أي مُهان، و"هو منّي مقْعَدَ القابلةِ"؛ أي قريب، و"مَعْقِدَ الإزار"، و"هو منّي مَناطَ الثُّرَيَّا"؛ أي بعيد، و"هو مني مَقعَدَ الخائب"[100].

وعلى هذا الباب خُرِّجَت عبارات متعدِّدة، نحو قولهم: "هو منّي دَرْجَ السَّيلِ" و"هو منّي فرسخان" و"هو منّي يومان"، و"هو منّي فوتَ اليد". وأمّا قول العرب: "أنت منّي مرأًى ومسمعٌ"، بالرفع، فإنّما كان ذلك مرفوعًا؛ لأنّه خبر مباشرة يحمل معنى الأوّل، حتّى أصبح بمنزلة: أنت منّي قريبٌ. وأنْ يكون حذفُه مسوَّغًا بالاكتفاء بالمفعول به، ومثاله ما جاء عن العرب: "حسبتُ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزُّنبور، فإذا هو إيّاها"؛ أي فإذا هو يساويها[101]؛ وقولهم أيضًا:"إنّما العامريُّ عِمَامَتَه"، والتقدير: يتعهّد عِمَامَتَه[102].

دخول الفاء على الخبر دون مسوِّغ:

إنَّ الأصل في الخبر ألّا تدخل عليه الفاء؛ لعدم مستوجِبٍ لها، لكنَّ بعض الأخبار فيها معنى ما تدخل فيه الفاء، كأسلوب الشرط والجزاء[103]، ولم يكن بإجماع النحاة، فقد جوّز بعضهم ذلك، ومنعه بعضهم الآخر كسيبويه،

(99)سيبويه، الكتاب، ج2، ص 412-ص415؛ ينظر: الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص221.

(100) سيبويه، الكتاب، ج2، ص414-415.

(101)ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص308.

(102)ابن عقيل، المساعد، ج1، ص242.

(103)السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص347.

والمبرّد مثلًا[104]، فمِمَّا قال بعضُ السلف: "كلُّ نعمةٍ فَمِنَ الله"[105]. وقد سمّاه ابن مالك – أي هذا الأسلوب – المُشعِر بالمجازاة[106]؛ أي أنّه يُشعر بأسلوب الشرط، ومعناه.

أمّا إذا تقدّمها أداة تستوجب دخولها، فيكون عندئذٍ واجبًا، ولا يكون الاسم الذي يليها إلّا مرفوعًا، كقولهم: "أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمّا عبدان فذو عبدَين"؛ ولعلّ ما أوجبَ الرفعَ فيها أنّ ما بعدها أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر، على خلاف قولهم:"هو الرجلُ علمًا، وفقهًا"، بجواز نصب المصدرينِ، وأمّا التقدير في المفرد فهو: أمّا في العبد فأنت ذو عبد، ولكنّه أخّر حرف الجر (في)، وأضمر فيه اسمه، وأمّا في الجمع: "أمّا العبيد فذو عبيد"؛ فأصلُ التقدير: أمّا العبيدُ فأنت فيهم، أو أنت منهم ذو عبيد، ومثاله قول بعض العرب عند سيبويه: "أمّا ابن مُزنيَّة فأنا ابنُ مُزَنيَّة"، وقدَّره: أمّا ابن المُزنيَّة فأنا ذاك[107]. وأمّا لو كان في غير الجزاء فليس بجائزٍ عنده[108].

حذف العائد على المبتدأ:

لابدَّ في الجملة الواقعة خبرًا من أن تشتمل على ضمير يعود على المبتدأ، وقد يكون العائد معلومًا فيستغنى عن ذكره، كقول بعض العرب: "البرُّ الكُرُّ بستِّين"، وأيضًا: "السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم"، والتقدير: البرُّ الكُرُّ منه، والسمن منوان منه[109].

---

(104)سيبويه، الكتاب، ج1، ص139؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص195.

(105) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1143.

(106) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص313.

(107) سيبويه، الكتاب، ج1، ص388.

(108) سيبويه، الكتاب، ج1، ص139.

(109)الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت377هـ)، (2003م)، الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب(معاني القرآن وإعرابه)، لأبي إسحاق الزجاج، (ت311هـ)، تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، ج1، ص207؛ الثمانيني، أبو القاسم

وفي الجملة الأخيرة تعدُّد مبتدآت، فالسمن مبتدأ أوّل، ومنوان مبتدأ ثانٍ، خبره بدرهم، والجملة الاسمية: منوان بدرهم، مع المقدَّر المحذوف -منه- خبر للمبتدأ الأوّل(110).

وفي الجملة: "البرُّ الكُرُّ بستِّين"، فالتقدير: البرُّ الكُرُّ منه بستِّين، والشاهد فيه حذف شيئين، أحدهما ما هو من الكلام أي جزءٌ منه، ومشتمل على العائد وهو (منه)، والتقدير: البرُّ الكُرُّ منه بستِّين، وموضع المقدَّر النصب على الحالية، ولا يجوز أن يكون فيه نعتًا لـ(الكُرّ)؛ لأنّ الكُرَّ معرفة، والعامل في الحال الجارُّ والمجرور، الواقع خبرًا للمبتدأ الثاني -بستّين-؛ أمّا صاحب الحال فهو المضمر المرفوع في لفظ: كائن؛ إلّا أنّه قد جاز تقدُّم الحال على صاحبه، وإنْ كان العامل معنى؛ لأنّ لفظ الحال جارّ ومجرور؛ لذا يتَّضِح من خلال ما سبق أنّ في التقدير ضميرين: الضمير (هو) في اسم الفاعل المقدَّر بـ(كائن)، والآخر: الهاء في (منه)، فأوّلهما ما يعود على المضمر في لفظ "بستِّين"، والضمير موضعه الرَّفع، وأمّا ثانيهما: فهو الضمير العائد إلى المبتدأ الأوّل، (البرّ)، وهو الرّابط، وموضع الاستشهاد بالقول(111).

وأمّا الشيء المحذوف في الجملة فهو من الكلام نفسه، ولكن لا يشترط فيه العائد فهو التمييز، على تقدير: البرُّ الكرُّ منه بستين درهمًا، ثمَّ تُرِك التمييز

عمر بن ثابت، (ت442هـ)، (2010م)، شرح اللمع لابن جنّي، تحقيق وتقديم: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، ج1، ص332؛ الزمخشري، المفصل، ص71. والكرُّ: مكيال أهل العراق، وهو ستون قفيزًا، والقفيز: ثمانية مكاكيك، والمكوك: صاعٌ ونصف. منوان: تثنية مناء، مثل عصا عصوان، ويقال منًّا.

(110)الثمانينيّ، شرح اللمع، ج1، ص333؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص176؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص176.

(111)ابن يعيش، شرح المفصّل، مج1، ص176؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص208.

للعلم به، وهو من تمام الكلام[112]. وإذا ما ذهبنا إلى ذكر المحذوفات جميعها وجدناها البرُّ الكرّ بستّين درهمًا كائنًا منه[113].

وكذلك قول امرأةٍ: "زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ، والريحُ ريحُ زرنب"[114]، والرابط هنا ليست (ألْ) التي في لفظ –المَسُّ–، أو أنها نائبة عن الضمير، إنّما التقدير: زوجي المسُّ منه مسُّ أرنبٍ، والريح منه ريحُ زرنبٍ، إلّا أنَّ طائفةً من النَّحويّين البصريين، والكوفيين قد جعلوا العائد على المبتدأ (ألْ) النائبة عن الضمير[115].

حذف المبتدأ، والخبر معًا:

قد يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا فُهِمَ المعنى، ودلّ عليهما سياق الحال، ومثال ذلك ما رُوِيَ عن أحمد بن يحيى من قول العرب: "راكبُ النّاقةِ طَلِيحانِ"، فقد قدّر ابن جني المحذوف بقوله: "راكبُ النّاقةِ والنّاقة طَلِيحان"، ثمّ حذف المعطوف لأمرين هما: تقدُّم ذكر النّاقة؛ أي لدلالة ما قبله عليه، والشيء إذا تقدّمَ ذكرُه دلَّ على ما هو مثله؛ ونفى حذف المعطوف عليه، على تقدير: "النّاقةُ وراكبُ النّاقة طَلِيحانِ؛ وذلك لوجهين: أحدهما أنَّ الحذف اتّساع، والاتساع بابهُ أوسط الكلام، وآخره، وليس صدر الكلام أو أوّله، أمّا الوجه الآخر – باستبعاد المعطوف عليه – فيكون قد حذف حرف العطف، وبقي المعطوف عليه، وذلك يعدّ من باب الشاذّ الذي لا يقاس عليه[116]. وتبعهُ بعضُ النحاة –

(112) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج1، ص176.

(113) الأسترابادي، شرح الكافية، ج1، ص209.

(114) الزّبيدي، أبو العباس أحمد بن عبداللطيف، (812-893هـ)، (1992م)، مختصر صحيح البخاري، باب النكاح، حسن المعاشرة، اعتنى به: كمال بسيوني الأبياني، مكتبة المؤيد، الرياض-السعودية، ط1، ص 478.

(115) ابن هشام، المغني، ص466.

(116) ابن جني، الخصائص، ج1، ص250، ابن منظور، اللسان، ج9، ص130، مادة(طلح)، وناقة طليح: أجهدها السير، وهزّلها، وهي صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث.

كابن هشام – مُضيفًا وجهًا آخر، يكون فيه على حذف مضاف أي: أحدُ طليحين[117].

ووجه آخر: اختاره السيوطي، هو أنَّ التقدير على حذف خبر من الجملة الأولى، وحذف المبتدأ في الجملة الثانية، فتكون الجملة: راكب النّاقة طَلّيح، وهما طَلّيحان[118]. ويمكن الإشارة هنا إلى أنّ ثمّة تركيبًا مستعملًا عند العرب، وهو قولهم: "أمّا بعد؛ فإنَّ الله قال في كتابه"، فإنّ (بعدُ)، لا تكون خبرًا، إذا لم تكن مضافة، ولا مبنية على شيءٍ، وإنّما تكون لغوًا[119].

النواسخ، كان وأخواتها:

وهي من النواسخ الأفعال التي تدخل – غالبًا – على الجملة الاسمية، أمّا دلالتها على الحدث، فقد اختُلِف فيها، مع أنَّها تحتمل دلالة زمنية، كسائر الأفعال، ولكن ثمَّة نحاة قد منعوا دلالتها الحدثيّة، كالمبرّد[120]، وابن السرّاج[121]، وابن جنيّ[122]، في حين ذهب بعضهم، كابن خروف، وابن عصفور إلى أنّها مشتقّة من أحداث لم ينطق بها، ولكنّ السيوطيّ قد ردَّ كلا الرأيين محتجًّا بكلام العرب، إذ إنَّهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول فالعلَّة في ذلك علَّة سماع، ومثال ما جاء به من كلام العرب: "كونُكَ مُطيعًا مع الفقر، خيرٌ من كونِك عاصيًا مع الغنى"[123]، فمن الفريق الأول ابن جنيّ، الذي

(117) ابن هشام، المغني، ص609.

(118) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص58.

(119) سيبويه، الكتاب، ج3، ص139.

(120) المبرد، المقتضب، ج3، ص330.

(121) ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (ت316هـ)، (1417هـ/1996م)، الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج1، ص82.

(122) الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي، (ت543هـ)، (1428هـ/ 2007م)، شرح اللمع في النحو لابن جنّي، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، ص138.

(123) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص362.

عدّ أخوات كان جميعها أفعالًا على الحقيقة، بما في ذلك (ليس)، والدليل على ذلك اتِّصال الضمير بها كما يتَّصِل بسائر الأفعال[124].

وتجمل هذه الأفعال بِ: كان، وأصْبَحَ، وأضحى، وظلَّ، وأمسى، وبات، وصار، وليس، وما دام، وما زال التي مضارعها يزال، وما برِحَ، وما انفكَّ، وما فتئ، ويلحق بها أفعالٌ أُخَر نحو: ونى(فَتَر)، ورام، ويحتمل أنْ تأتي هذه الأفعال تامّة وناقصة إلّا ليس وزال التي مضارعها يزال وفتئ التي وزنها فَعِلَ، وما يأتي من لغاتها: فتئ، فتأ، أفتأ وفتؤ، وحكم ما ينسب إلى التَّمام، حُكْمُ ما هو بمعناه[125].

وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر – كما تقدم – وتنصب ما كان قبل دخولها خبرًا، على أنّه خبرها حقيقة، ومفعولها مجازًا، وهو مذهب البصريين[126]، فعندما شُبِّه العاملُ في البابين بالفعل المتعدِّي شُبِّه ما عَمِلَ فيه بالفاعل والمفعول[127].

إلّا أنَّ دخولها لم يكن مطلقًا على الجملة الاسمية، وهنالك تراكيب اسمية، لا تدخل عليها، كالجُمَل المصدَّرة بالاستفهام الكائن فيها مبتدأ؛ أي التي مبتدأها اسم استفهام، والمبتدأ الذي دخلت عليه لام الابتداء، والسبب في ذلك أنّ هذه الألفاظ لها صدرُ الكلام[128].

---

(124) الأصبهاني، شرح اللمع، ص138.

(125) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص323؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1159.

(126) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص82؛ ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي، (ت953هـ)، (1423هـ/2002م)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط1، ج1، ص199.

(127) سيبويه، الكتاب، ج1، ص45؛ الزمخشري، المفصل، ص125. وقد عبّر سيبويه عن اسم كان بالفاعل تارة، واسم الفاعل أخرى، وأمّا الخبر فسمّاه المفعول به حينًا، والخبر حينًا آخر.

(128) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص319.

ومن هذه الأنماط أيضًا الجملة الاسمية، ذات المبتدأ المحذوف، الكائن خبره نعتًا مقطوعًا، وما كان غير متصرف من المبتدآت نحو: "طوبى للمؤمن"، و"سلام عليك"، و"ويل للكافر"، وأستطيع القول إنّ المقصود بذلك الجمل الاسمية التي تفيد الدعاء، وأيضًا ما لزم الابتداء بنفسه، نحو: "أنْ تفعل"، فالمصدر هنا أقيم مقام: ينبغي لك أن تفعل، ولا تدخل على ما أُقيم مقامه، وكذلك ما كان فيه المبتدأ مشتقًّا بمعنى الفعل، نحو قولهم: "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك إلّا زيدًا"، فالجملة بمعنى: ما يقول ذلك رجل إلّا زيد. ومنها أيضًا المبتدأ الواقع بعد لولا، وبعد إذِ الفجائية، وما سبق من هذه التراكيب، يمتنع فيه دخول كان لمصحوب لفظيّ، فهنالك أيضًا ما لزم فيه الابتداء لمصحوبٍ معنوي، نحو ما التعجبيَّة، والتعجب نحو: "لله درُّكَ"، وما جاء من المبتدأ في الأمثال؛ لأنَّ حدَّها السَّماع، والأمثال لا تغيّر، نحو قولهم: "الإيناسُ قبلَ الإبساسِ"[129]،

و"العاشيةُ تهيِّجُ الآبيِّة"[130]. وقد تدخل كان على الجملة الاسمية، ولا تعمل في الخبر، فيبقى مرفوعًا، لا سبيل للتأويل في جعله خبرًا، وذلك نحو ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: "كان أنت خيرٌ منه"، إلّا أنَّهُ تأوَّلهُ على تقدير: إنَّهُ أنت خيرٌ منه، ومثلُهُ قول بعضهم: "ما كان الطّيبُ إلّا المسكُ"، إلا أنّ الشاهد الأخير حمل على تقدير: "ما كان الأمرُ الطيبُ إلّا المسكُ"، ووجه جوازه إذا كان في معنى النفي، أي: "ما الطيبُ إلَّا المسكُ"[131]. وجاء في كلام العرب أنّ (كان)، قد دخلت على الخبر مباشرة، دون فاصل كقول بعضهم: "كانني

---

(129) الميداني، مجمع الأمثال،ج1، ص59. ومعناه: المداراة قبل الطلب، وآنسهُ: أوقعه في الأنس، ضد الوحشة، والإبساس الرفق بالناقة عند الحلب.

(130) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص230؛ ويُنظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص9، المثل ليزيد بن رويم الشيباني، يقصد الإبل.

(131) سيبويه، الكتاب، ج1، ص71.

زيدٌ"، فجعلوا ذلك محمولًا على الفعل التام المتعدّي، مثل: ضربني زيدٌ، ومثله قولهم: "إذا لم تَكُنْهم فمنْ ذا يكونهم؟"[132].

وجاء في كلامهم أنّها قد تحذف، ويبقى معمولاها بكثرة[133]، ومثال ذلك قولهم: "أمّا أنت بَرًّا فاقتربْ"[134]، والتقدير: إنْ كنت برًّا فاقترب، فعندما حذفت (كان)، عوّض عنها بِ(ما)، وأصبح الضمير المتصل ضميرًا منفصلًا، إذْ لا يأتي المنفصل على حالهِ، إذا تمَّ فصلُه، ولا يجمعَ بين (ما، وكان)، إذْ لا جمْعَ بين العِوض، والمعوَّض عنه. وممّا جاء على حذفها أيضًا ما ذكره سيبويه عن العرب: "أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ معك"، والتقدير: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ معك، و(أمّا، وأنت)، مفعولٌ لأجله، بدليل التقدير، إلّا أنّ بعض النحاة قد زعم أنَّ (كان) هنا تامّة، والمشتق "منطلقًا"، منصوب على الحالية[135].

ومثله أيضًا قول العرب:"وأمّا زيدٌ ذاهبًا ذهبتُ مَعَه"، وهذا التركيب – بعد حذف كان – كَثُرَ استعمالُه حتى أصبح مُتداوَلًا كالمَثَل، كما لا يجوز حذف(ما)؛ لأنَّهُ قد جيءَ بها تعويضًا عن الفعل، وتؤدي معنى التوكيد، وأصل التركيب (أنْ، وما)[136]. وممّا جاء على حذف كان، وبقاء معموليها مع عدم إتيانها بعد (أنْ)، والتعويض عنها بِ (ما)، قولُهم: "لِيَ الشرُّ أقِمِ سوادَك"[137]، أي: ليكن الشرُّ مقدّرًا لي[138]، وأنْ يكون الخبر شبه جملة نحو: "على بدءِ الخير

---

(132) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1416هـ/1995م)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، ص46.

(133) سيبويه، الكتاب، ج1، ص293.

(134) ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص137.

(135) سيبويه، الكتاب، ج1، ص293؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1992.

(136) سيبويه، الكتاب، ج1، ص293-ص294.

(137) الميداني، مجمع الأمثال ،ج2، ص210؛ السواد:الخوف وهو مثل يضرب عند التشجّع إذا ظهر الخوف.

(138) الحموز، عبد الفتّاح أحمد، (1405هـ/1984م)، الحذف في المثل العربي، ص266.

واليمن"[139]، والتقدير: ليكن ابتداؤه على الخير واليمن[140]، ولكنّ الظاهر من التقدير هنا، أنّ المحذوف ليس كان وحدها، وإنّما هي واسمها معًا.

وجاء في كلامهم أنّ اسمها قد يُحذفُ، (وتبقى هي مع الخبر)، دون أنْ يكون ضميرًا عائدًا على اسم متقدّم عليه، بل يكون تقديره بالاسم لا بالضمير، ويُلمح من خلال السياق، نحو قولهم:"مَنْ كذَّبَ كان شرًّا له"، والتقدير: كان الكذبُ شرًّا له، وقد حذف؛ لِعِلم المخاطب؛ لقوله (كَذَّب)، في مطلع الكلام[141].

وقد تحذَف كان واسمها معًا إنْ عُلِما بعد إنْ ولو بكثرة[142]، نحو قولهم: "المرء مقتولٌ بما قتل إنْ سيفًا فسيف، وإنْ خنجرًا فخنجر"، وقد رجَّحَ سيبويه الرفع في الآخر؛ لأنَّ الفاء إذا دخلت في جواب الجزاء كان ما بعدها مستأنفًا عمّا قبلها، وحَسُن أن يقع بعد الأسماء، وجوَّزَ أنْ يأتي الفعل ظاهرًا، أي: إنْ كان خنجرًا فخنجر، وأشارَ إلى أنَّ من العرب مَنْ يقول: إنْ خنجرًا فخنجرًا، وكان التقدير: إنْ كان الذي قُتِلَ به خنجرًا كان الذي يُقتَلُ به خنجرًا. كما يحتمل الكلام جواز الرفع بالاسمين، أي: إنْ خنجرٌ فخنجر، على تقدير: إنْ كان معه خنجرٌ فخنجرٌ حيث قتل، فالذي يُقتل به خنجر[143]، وجاء التقدير عند السيوطيّ بصورة: إنْ كان المقتول به سيفًا فسيف، وأمّا الرفع فعلى أنّ الاسم على تقدير: وإنْ كان معه سيفٌ: وهو كما ذهب إليه سيبويه، إلّا أنَّ ثمّة تقديرًا آخر، بجواز اعتبار كان تامّة، ولكنَّ جعْلَها ناقصةً أولى[144].

---

(139) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص32.

(140) الحموز، الحذف في المثل العربي، ص266.

(141)سيبويه، الكتاب،ج2، ص391؛ النحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل، (ت328هـ)، (2007م)، إعراب القرآن، تخريج وتحقيق:محمد تامر وآخرين، دار الحديث القاهرة، (د.ط) مج1، ص233.

(142) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص384.

(143) سيبويه، الكتاب، ج1، ص258.

(144) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص384.

ومثله قولهم: "إنْ لا حظيَّةً فلا أليَّةً"[145]، ومعناه: إنْ لم تكنْ له في النَّاس حظيَّة، فإنّي غير أليّة، فكأنَّها قالت في المعنى: إنْ كنت ممّن لا يحظى عنده فإنّي غير أليَّة، ولو عنَتْ بالحظيَّة نفسها – كما يقول سيبويه – لم يكن إلّا نصبًا، إذا جُعلَت الحظيَّة على التفسير الأوّل[146]، وتقدير ذلك: إنْ لا أكن حظيّةً فلا أكون أليَّةً.

وممّا جاء على حذفها واسمها معًا إتيانها بعد (ألا)، إلّا أنّه ليس بكثير الاستعمال نحو: "ألا طعامَ ولو تمرًا"، أي: ولو يكون تمرًا، ويجوز أيضًا الرفع على تقدير: ولو يكون عندهم تمرٌ، على تأويلها اسم كان، وتأويل آخر، على جعل كان تامَّة، أي: ولو سقط إلينا تمرٌ، والأحسن في الوجهين ما كان أظهر للسامع وأوضح، ولكن الأرجح لدى النحاة هو النصب، أمّا إذا كان بعد – لو – صفة أي مشتقًّا، فالرفع في ذلك قبيح نحو: "ألا ماءَ ولو باردًا؟"، ومهما يكن من أمر، فغير النصب قبيح، سواء الرفع، أو الجرّ، ولو كان التقدير: ائتني ببارِدٍ، كان ذلك قبيحًا، وأمّا لو كان ائتني بتمرٍ، لكان ذلك حسناً؛ وذلك لقبحِ أنْ تأتي الصفة مكان الاسم[147].

ومثله قول بعض العرب: "ادفعِ الشرَّ ولو إصْبعًا"، وكأنَّ القول: ولو دفعته إصبعًا، أو لو كان إصبعًا، والنصب أرجحُ من الرفع، فإذا لم يحمل على إضمار – يكون – ففعلُ المخاطب المذكور أولى، وأقرب، وهو: دفعتَه، حيث استُبْعِد الرفع في نحوه، ونحو: "ائتني بدابةٍ ولو حمارٍ"[148]. قولهم: "كنّك لا

---

(145) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص20. والحظيَّة المرأة التي تحظى عند زوجها، وتصير ذات مكانة، وغير أليَّة غير مقصِّرة، ومصدر حظيَّة: الحُظوة، والحِظوة، والأليَّة من الألو.

(146)سيبويه، الكتاب، ج1،ص261، والمثل عند سيبويه برفع أليّة؛ الميداني، مجمع الأمثال،ج1، ص20.

(147) سيبويه، الكتاب، ج1، ص269-ص270؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1189.

(148) سيبويه، الكتاب، ج1، ص271.

جدَّك"، فالنصب على تقدير: يكون جدَّكَ لا كدَّك، وإضماره جائز، وفيه وجه آخر: هو الرفع على إضمار مبتدأ؛ أي هو جدُّك[149]. وقد يقع بعدها ضمير العماد مهملًا، كما جاء عن الفرّاء أنَّهم يقولون: "كان مرّةً وهو ينفع النّاس أحسابُهم"، والشاهد جعْل (هو)، عمادًا، لا محلَّ له[150].

حذف اسم كان، وخبرها معًا:

وقد يحذف اسم كان وخبرها مع بقائها، نحو قولهم: "كأنّكَ بالدنيا لم تكن، وكأنّك بالآخرة لم تزَلَ"، والشاهد هنا على حذف معمولَي (كان)، وإثباتها، وكذلك الحال في "لم تَزَل"[151].

وقد تُحذف هي ومعمولاها بعد إنْ الشرطية، المصحوبة بِـ (ما) الزائدة، ومثال ذلك قول العرب: "افعلْ ذلك إمّا لا"، أي: افعلْ هذا إنْ كنت لا تفعلُ غيره، وهو تقدير سيبويه إذْ جعل في الجمل المحذوفة اسم إشارة محذوفًا، هو (ذا)، حُذِف لكثرة استعماله والتصرُّف به، حتّى استغنى عنه[152]. ولا يُحذَف الفعل مع (إنْ) المكسورة الهمزةِ معوَّضًا عنه، إلّا في مثل هذا السياق[153].

---

(149) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص74-ص75.

(150) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص535.

(151) ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك(ت569هـ)،(1432هـ)، الغرّة في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: فريد عبدالعزيز الزامل السُّليم، دار التدمرية، الرياض-السعودية، ط1، ج1، ص13؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص171، وأيضًا ج4، ص61، ويمكن الإشارة إلى الاختلاف في نسبة الشاهد في كلا المرجعين؛ فقيل للرسول -صلّى الله عليه وسلّم-، وقيل بجزم جماعة إنّه للحسن البصري.

(152) سيبويه، الكتاب، ج1، ص294.

(153) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1193.

زيادتها:

تزاد كان في مواطن متعددة، ولا تكون زيادتها في غير ما بين المتلازمات، إلّا سماعًا، وإن زيدت فهي خالية من الفاعل عند بعض النُّحاة، وعند بعضهم الآخر يكون فاعلها ضمير المصدر الدالّ عليه الفعل الذي هو (كان، نحو: كان هو، أي كان الكون[154]، وأمّا زيادتها في باب السماع – ولم تكن بين متلازمات – فنحو قول قيس بن غالب البدريّ: "ولدَت فاطمة الخُرشُبّ الكَمَلَةَ من بني عبس لم يوجد كان أفضلُ منهم"، والتقدير: لم يوجد مثلُهم كان ذلك؛ عند مَن ذهب إلى أنّ (كان) –وإنْ كانت زائدة– لا بدّ لها من فاعل عائد، وإنْ كان مقدّرًا من معنى الكلام، ومثل ذلك قول أبي أمامة الباهلي: "يا نبيَّ الله أونبيٌّ كان آدمُ"[155].

أصبح، وأضحى، وأمسى، وزيادتها:

قد تأتي هذه الأفعال تامّة، وناقصة، وأمّا الناقصة فعلى ضربين: أحدهما أن تكون بمعنى – صار –، نحو: أصبح زيدٌ غنيًّا، وأمّا الضرب الثاني، فيقترن مضمون الجملة بأوقاتها[156]. فإنّها وإنْ استُعْمِلت ناقصةً، فهي للدلالة على

---

(154)ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي(ت609هـ)، (1419هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، وزارة التعليم العالي- السعودية،(د،ط) ج1، ص443؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1185.

(155) المبرد، المقتضب، ج4، ص116؛ ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص443؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1185؛ ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج1، ص134. وفاطمة هي زوج زياد بن عبد الله العبسي، وهي من منجبات العرب، وأولاده: الربيع، وقيس وعمارة وأنس، وكان كل واحدة منهم نادرة أقرانه، شجاعة، وبسالة، ورفعة شأن. وروي الشاهد عند ابن خروف:(... لم يوجد كان مثلهم). وينظر: العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ)، (1409هـ/1989م)، إعراب الحديث النبويّ، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، ط1، ص141، والشاهد الأخير فيه منسوب لأبي ذرّ جندب الغفاري، بلفظ:" قلتُ: يا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم - ونبيٌّ كان؟"، واستحسن العكبريّ فيه النصب، على أنّ خبر كان، المقدّم.

(156) السنهوري، علي بن عبد الله بن علي بن نور الدين، (ت889هـ)، (1427هـ/2006م)، شرح الآجروميّة في علم العربية، تحقيق: محمد خليل عبد العزيز، شرف دار الإسلام، القاهرة مصر، ط1، ج1، ص274.

اقتران مضمون الجملة بالزمان، الذي يشاركها في الحروف[157]، وألّا يُقصدَ بها الدخول في الصباح، والمساء، والضُّحى، فتكون عندئذٍ تامّة[158].

وأمّا زيادتها فقد تباينت مواقف النحويين في ذلك، سوى زيادة -كان- إلّا أنّ الكوفيين قد أجازوا زيادة أصبح، وأمسى، في سياق التعجُّب؛ قياسًا على ما جاء من كلام العرب: "ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أمسى أَدْفَأَها!"، يقصدون الدنيا، وأمّا البصريون فقد عدّوا ذلك - إنْ ثبت - من باب القلّة الذي لا يقاس عليه[159]. وذهب ابن عصفور - مثلًا- إلى أنّه لا يوجد من هذه الأفعال - يقصد أخوات كان- ما يزاد بقياس بين شيئين متلازمين، إلّا كان، وأمّا ما احتجَّ به النحويون في قولهم: "ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أمسى أدفأها!"، فمن قبيل الشاذّ[160].

ظلّ، وبات:

ظلَّ: مصدرها ظُلُول، وعند بعض النحاة أنّها فعل مشتقّ من الظّل، ولا يستعمل إلا في الوقت الذي للشمس فيه ظلٌّ؛ أي ما بين الطلوع، والغروب[161]، وأمّا القول فيها من حيث التمام، والنقصان، ففيها خلاف، فهي عند بعض النحاة فعلٌ تامّ، وعند بعضهم فعلٌ ناقص، بل إنّها لا تكون إلّا ناقصة، بمعنى (طَال)، وبمعنى أقام نهارًا[162]. أمّا بات فتأتي ناقصة وتامّة، والتّامة على ضربين: لازمة

(157) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، (ت669هـ)، (1418هـ/1998م)، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، ص140.

(158) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص324.

(159) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1،ص443؛أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1186.

(160) ابن عصفور، المقرّب، ص140.

(161) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص364.

(162) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1155.

نحو: نزل ليلًا، أي: أقام ليلًا، ومتعدّية بصيغة اللازمة نحو: "بات القوم"، أي نزل بهم ليلًا[163].

وبعد، فإنَّ هذه الأفعال: أصبح، وأضحى، وأمسى، وظلَّ، وباتَ، تدل على اتصاف الاسم المخبر عنه بذلك الخبر في الأوقات التي تدل عليها صيغها، فمعنى أصبح اتصاف المخبر عنه بالخبر في وقت الصباح، وأضحى اتصافه في وقت الضحى، وظلَّ: اتصافه به نهارًا، وأمسى اتّصافه به وقت المساء، وبات اتّصافه. به ليلًا[164]. وغير مستحسنٍ إتيان المضارع منها ناقصةً[165].

صارَ، وليس:

تأتي صار فعلًا تامًّا، وفعلًا ناقصًا، وأمّا الناقصة فهي التي تدل على زمان الوجود دون زمان الماضي، والصيرورة تأتي مرة في الذات، نحو: "صار الطعامُ عذرةً"، أو في العرض نحو: "صار الفقيرُ غنيًّا"[166].

وأمّا ليس فإنّها فعل ماضٍ جامد، لا يراد به التصرُّف، ودليل ذلك عدم تغير حركة الفاء في نحو قولهم: "لَستُ"[167]. وممّا يدل على فعليتها قولهم: لستُ ولسنا، نحو: قمتُ وقمنا، ولمَّا ثَبَتَتْ فعليّتُها فلا يخلو من أنْ يكون الأصل فَعِلَ، أو فعُل، وليس في ذوات الياء فعُل، ولا يجوز أيضًا أن تكون -فَعَلَ- بفتح العين؛ لأن ما كان مفتوح العين لا يجوز إسكانها؛ لذا فلا بدَّ من أن يكون - فَعِل -، فأصلها لَيِسَ نحو: صَيِدَ، ولكن ألزمت الإسكان تشبيهًا لها بِلَيْتَ عندما

---

(163) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1155.

(164) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1155؛ ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص124.

(165) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص173.

(166) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1156.

(167) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (1419هـ/1999م)، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، ط1، ص214.

منعت من التصرُّف[168]، وأنّها لا تستعمل إلّا ناقصة[169]، أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ ليس غلّب عليه معنى الحرفية، فهي عندهم بمنزلة (ما)، احتجاجًا برفع الاسمين، بما جاء في كلام العرب: "ليس الطيبُ إلّا المسكُ"[170]. وإهمال ليس مع إلّا حملًا على معنى (ما)، إذْ هي – لمطلق النفي –، دون أنْ تشتمل على ضمير وهي لغة بني تميم[171]، فإتيان ليس بمعنى – ما – عند سيبويه قليل ولا يكاد يعرف، ولكن جوّزه، وخرّج عليه قول العرب: "ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه". رجَّحَ أن في ليس ضميرًا مستكنًّا، كما في قولهم: "ليس الطيبُ إلّا المسكُ"[172].

وزعم أبو نزار[173] أنّ الطّيبَ اسم ليس، والمسك مبتدأ، والتقدير: إلّا المسك افتخرْه، والجملة الاسمية في موضع نصب خبر ليس، وذهب بعض النحاة إلى أنّ اسم ليس ضميرُ الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبر، أو أن يكون الطيب هو الاسم، والمسك بدلًا منه، والخبر محذوف، فكأنَّه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلّا المسك؛ أي: أنْ يكون الطيب اسمها، و(إلّا المسك) نعت، والخبر محذوف، ويكون التقدير: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيّبًا في الوجود، وَحُذِفَ الخبر لفهم المعنى، وردَّ السيوطي ذلك بحجةِ أنّ الحذف أو الإهمال –إذا ثبت– لغةٌ، فلا يمكن التأويل، وثمّة وجه آخر أن تكون حرْفًا عاطفًا، وهو مذهب

---

(168) ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ص230.

(169) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (513هـ-577هـ)، (1415هـ/1995م)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، ط1، ص135.

(170) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص366.

(171) الأنباري، الإنصاف، ج1، ص147.

(172) سيبويه، الكتاب، ج1، ص147.

(173) أبو نزار هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار، الملقّب بملِك النحاة، له كتاب الحاوي في النّحو، والمقتصد في التصريف، توفي سنة (568هـ).

الكوفيين أو البغداديين، على خلاف بين النقلة كما قال السيوطي وأشار إلى ذلك[174].

وقد تدخل ليس على الجملة الفعلية المصدَّرة بالفعل الماضي، كقولهم: "لَيَسَ خَلَقَ اللهُ مثلَهُ"، وذهب سيبويه إلى فعليّتها، وأنَّ فيها إضمارًا ولولا ذلك لم يجز أنْ يذكر الفعل دون إعمال ليس في اسمٍ، إلّا أنّ الإضمار سوّغ ذلك[175]، فلا تدخل حتى يتحقق فيها أنْ يكون اسمها ضمير الشأن، وأشار ابن مالك إلى أنّ مخالفتها لأخواتها في الدخول على فعلٍ ماضٍ[176]، ولكن دخولها وعدمه على الفعل الماضي، قد ردَّه بعض النحاة، بجعْلِ جوازه من غير تقييد، وذهب السيوطي إلى أنَّ المسوِّغَ لذلك أنَّها تكون لنفي الحال في الجملة المقيدة بزمان[177].

وقد يُحذف خبرها، وممّا جاء على ذلك قولهم: "سَحابةٌ وليس شائمٌ"[178]؛ أي وليس لها شائم[179]، والمحذوف واضح من خلال التقدير، إذ هو الخبر المقدّر بشبه الجملة. والجواز في حذف خبر ليس خاصة؛ لأنَّ الكلام قد يتوهَّمُ تمامه بليس واسمها الواقع نكرة قولهم: "ليس أحدٌ"، كما تميَّزت أيضًا بجواز حذف الواو بعدها وإثباته وشرطه أن يكون خبرًا لاسمٍ نكرةٍ وأن يقع الخبر بعد (إلّا)، نحو قولهم: "ليس أحدٌ إلّا وهو هكذا". كما يجوز ذلك في الأفعال التامة، نحو:

(174) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص167.

(175) سيبويه، الكتاب، ج1، ص147.

(176) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص326.

(177) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص361.

(178) الميداني، مجمع الأمثال،ج1، ص345. وهو مثل يضرب فيمن له مال كثير وليس له آكل.

(179) الحموز، الحذف في المثل العربي، ص109.

"ما رأيت أحدًا إلّا وعليه ثيابٌ"[180]، وحذفُه بلا قرينة إذا كان اسمها نكرةً عامة؛ تشبيهًا بِـ (لا) [181].

ما زال، ما دام، ما برح، ما فتئ، ما انفكّ:

وهذه جميعها أفعالٌ نواقص، وشرط إتيانها ناقصة أنْ تكون منفية بثابت النَّفي، ويكون بحرف النفي، أو شبه النفي كالنهي، والدُّعاء، أو قد يكون بغير الحرف كالفعل – ليس – أو تركيب، كأن يكون جملة فعلية، ولا سيَّما الفعل – أبيتُ –؛ نحو: أبيْتُ أزالُ مستغفرًا، بمعنى: لا أزال، وقد يكون النفي بالفعل المكفوف، نحو: قلَّما، مثال ذلك: قلَّما يزالُ يذكرُك؛ أي: لا يزال يذكرك، وأيضًا شاهدٌ آخر على النفي بالجملة قولهم:"وما يعترينا أحدٌ فنزالُ نُعينُه". وقد استشهد أيضًا بقول العرب: "لا ينشأ أحدٌ ببلدٍ فيزال يذكره"؛ أي إذا نشأ أحدٌ ببلدٍ لم يزل يذكره [182]، ويمكن الإشارة إلى أنّ النفي يمكن أن يكون مضمرًا[183]. وسيتم الحديث عن كلّ فعلٍ على حدة.

ما زال:

قال سيبويه: "وأما زيّلْتُ ففعّلتُ، من زايلتُ، وإنّما زايلتُ بارحتُ؛ لأنّ ما مازلت أفعل: "ما برحتُ أفعل، فإنّما من زلت وزِلتُ من الياء"[184]، ويتَّضح من ذلك أنَّ الألف منقلبة عن ياء في الأصل. وتأتي – زال – متعدّية تامّة، فيقال

---

(180) الفرّاء، معاني القرآن الكريم، ج1، ص423.

(181) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص370.

(182) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص116؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص354.

(183) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص483.

(184) سيبويه، الكتاب، ج4، ص367.

زال الشيء من الشيء، مازه منه، أي ميَّزه، والمضارع منه يزول، وزال يزيل، أمّا الناقصة فهي في: زال يزال[185].

وزعم بعض النحاة أنّ النّاقصة مغيَّرة من التَّامّة، بُنِيَتْ على فعِل بكسر العين بعد أنْ كانت مفتوحة؛ فرقًا بين التامة، والناقصة، وأنَّ عينها واو، في حين قال بعضهم – كابن خروف – إنَّ الناقصة من زالَهُ يزيله، إذا مازه عنه[186]، أي: أنَّ الألف منقلبة عن ياء، وهو بذلك موافق لمذهب سيبويه.

ما دام:

تكون دام تامة بمعنى سكن وبقي ، كقول رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم –: "لا يُبولَنَّ أحدُكم في الماء الدّائم الذي لا يجري ثمّ يغتسلُ فيه"[187]. وتأتي ناقصة، وفي حال كونها ناقصة لا تتصرَّف ولا تستعمل إلّا بلفظ الماضي، ودلالة عدم تصرفها دلالة على التوقيت والتأبيد إذْ إنّها تفيد المستقبل[188].

وشرط – دام – حتى يكون فعلًا ناقصًا أيضًا أنْ يقع صلة لـ (ما) الظرفية المصدرية؛ لأنّ المراد (ما، والفعل) معًا، ومرادهما التوقيت، والتأبيد[189]. وأمّا بقيّة هذه الأفعال فيُكتفى بذكرها، لعدم وجود الشواهد النثرية.

وأمّا فيما يتعلق في أخبار هذه الأفعال فإنّها لا تدخل على ما كان خبره فعلًا ماضيًا، بما في ذلك كان. أمّا الكوفييون فقد اشترطوا لذلك اقتران الفعل

---

(185) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص354.

(186) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1158.

(187) البخاري، أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم، (ت256هـ)، (1425هـ/2004م)، صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبدالباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الهيثم، القاهرة، ط1، ص37؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1158؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص364.

(188) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1158؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص364.

(189) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص364.

الماضي بـ(قد)، ظاهرةً أو مقدّرةً[190]، والعلّة في ذلك إنّما دخلت على الجمل، لتدلَّ على الزمان، وإذا كان الخبر يقوم بذلك فإنّه لم يحتَجْ إليها، وأمّا اختيار دخول (قد)، فلأنّها تقرّب الماضي من الحال، إلّا أنّه قد حُكي عن الكسائي روايتُه قولَهم: "أصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير"[191]. وذلك مردود عند ابن مالك بعلّة السماع في – كان – خاصّةً دون سائر أخواتها وبكثرة[192]، وأمّا السيوطي فقد أجاز ذلك في جميع أخوات كان إلا صار والمسبوق منها بنفي وأنّها تدخل مطلقًا، وأنّ عليه البصريين؛ لكثرته في الكلام، في النظم، والنثر، والكثرة تستوجب القياس[193].

ملحقات بأخوات كان:

ثمة أدوات تلحق في العمل بـ(كان، وأخواتها)، نحو: (هذا، وهذه)، إذا تلاهما ما ليس له نظير، فيرتفع الاسم، وينصب الخبر، ويسمّى الاسم اسمها، والخبر المنصوب خبرها، وأمّا دلالته فهو التقريب، الذي معناه: هذا أوّل ما أخبركم عنه[194]. كقولهم: "كيف أخافُ البردَ وهذه الشمسُ طالعةً؟"، و"هذا ابنُ صيّادٍ أشقى الناس"، و"كيف أخشى الظلمَ وهذا الخليفةُ قادمًا؟". فللإخبار عن الشمس بالطلوع، وعن الخليفة بالقدوم جيء باسم الإشارة تقريبًا للطلوع والقدوم؛ إذْ إنَّ الإشارة لم تكن إليهما في حضورهما، فضلًا عن أنّ كلًّا منهما معلوم، لا يحتاج إلى التبيان بالإشارة عنه[195].

---

(190) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص32.

(191) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص326؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص174.

(192) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص361.

(193) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص216. وذات التنانير: عقبة بحذاء زبالة، ومثل الشاهد قولهم: "أتاني ذهب عقله"؛ أي أتاني قد ذهب عقله. وينظر أيضًا: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص364. وفيه: أنّ ذات التنانير يقصد بها الناقة.

(194) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص23-ص24.

(195) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص360.

ولم يقتصر الأمر على التشبيه بـ(كان)، على اسمَي الإشارة السابقَين، وإنّما هنالك أفعال شبّهت بها، حتى ذهب بعض النحاة إلى أنّه مطّرد الاستعمال؛ لقوة الشبه بين الفعلَينِ، واستشهد على ذلك بقولهم: "جاء البُرُّ قفيزَيْنِ، وصاعَيْنِ"، بإعمال (جاء)، عَمَلَ كان[196]، ومثاله أيضًا قول بعض العرب: "ما جاءت حاجتَكَ؟"، بنصب حاجة؛ أي: أيّةُ حاجةٍ صارتْ حاجتَكَ؟ على اعتبار (حاجتك) خبرًا للفعل، والضمير المستتر بالفعل اسمًا له[197]، وذهب أبو حيّان إلى أنَّ هذا الفعل لا يقاس عليه، وإنّما حدُّه السماع، ومقصورٌ على هذا المثل دون غيره[198]. وقد جاء القول بوجه آخر، برفع (حاجةٌ)؛ أي "ما جاءت حاجتُك؟"، باعتبار (حاجتُك) اسم جاءت، وما الاستفهامية خبرها مقدَّمًا؛ لأنّهُ اسم استفهام يستوجب الصدارة، وبنصبه على أنّه خبر، ووجه آخر: أنّ ما مبتدأ، والجملة الفعلية جاءت حاجتك خبرٌ[199]، وفي موضع آخر ذهب السيوطيّ إلى أنّ الفعل (جاء)، قد أُجري مجرى (صار)، فأخذ اسمًا مرفوعًا، وخبرًا منصوبًا، ولا ينبغي هذا للفعل في غير هذا الشاهد[200].

ومن الأفعال الملحقة "قعد"، في نحو قولهم: "قَعَدَ لا يَسْأَلُ حاجةً إلّا قضاها"، بمعنى صار، ويقتصر التضمين على صار، وحدُّهُ السَّماع عند أبي حيَّان[201]. خلافًا للفرّاء، الذي عّده -من قبلُ- مطّردًا، ولكن المعنى نفسه –

(196) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص355؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص329.

(197) سيبويه، الكتاب، ج1، ص50؛ "ما جاءت حاجتك؟" هي مقولة للخوارج، قالوها عندما أتاهم ابن عبّاس يدعوهم للحق، مبعوثًا من عليّ -رضي الله عنهما-.

(198) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1165.

(199) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص359.

(200) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، (1418هـ/1998م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ص77.

(201) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1165.

صار –[202]. ومثاله أيضًا قولهم: "شَحَذَ شفرتَه حتّى قعدت كأنَّها حربةٌ"، ويروى أيضًا: "أرهف شفرتَه حتّى قعدتْ كأنّها حربةٌ"[203].

أفعال المقاربة، والرجاء، والشروع:

وهذه الأفعال شأنها شأن كان وأخواتها، فما كان مبتدأ يكون اسمًا لها، وما كان خبرًا فهو خبرٌ لها، إلّا أنَّ أخبارها لا تكون إلّا أفعالًا، مع أنّ بعضها يجب اقتران خبرها بـ(أنْ)، وبعضها يغلب عليه الاقتران، وبعضها لا يقترن ألبتَّة[204].

وأمّا دلالتها، فمختلفة، فمنها ما هو للمقاربة، نحو: كاد، وأوشك، وكرب، وهلهل. ومنها ما هو للرجاء، وهي عسى، وقد تكون للإشفاق أيضًا، وحرى، واخلولق، ومنها ما يفيد معنى الشروع، مثل: طفق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ وانبرى وبدأ. وهي الأفعال التي الْتُزِمَ – بشكل شائع من غير ندور– أنْ يكون خبرها جميعًا فعلًا مضارعًا مجرَّدًا من أنْ؛ لأنَّ (أنْ)، تقتضي الاستقبال، والشروع ينافيه، وأمّا غير أفعال الشروع فلا يكون جوابه إلّا فعلًا مضارعًا[205]، ومن ناحية اتصاله سيأتي بيانه.

---

(202) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص254.

(203) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص329؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1165.

(204) ابن عصفور، المقرّب، ص152.

(205) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص375.

أفعال المقاربة: كاد، وكرب، أوشك:

قد تدخل (أنْ)، على جواب كاد، وكرب، ولكن حذفها أولى، نحو ما جاء في المثل: "كاد النعام يطير"، وقولهم:"كاد العروسُ يكون أميرًا"[206]. وأمّا أوشك فالإثبات والحذف فيه سواء، وممّا جاء على دخول أنْ في خبر كاد قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "ما كدتُ أنْ أصلي العصرَ حتّى كادت الشمسُ أنْ تغرب"، وجاء نَصّ الحديث بدخول أنْ في جوابي كاد[207]. وتجدر الإشارة إلى أنّ (كرب، وكاد) معناهما واحد[208]، كما سُمِعَ عن العرب إلحاق فعلٍ آخر بها، هو (لَمَمَ)، في قولهم: "ضربه ما لَمَ القتلُ"، وقولهم أيضًا: "أَلَمّ يفعل"[209]، بإلحاق (أَلَمَ) بها، معنًى، وعملًا. أمًّا أوشكَ فالأعرف اقتران خبرها بِـ أنْ[210].

أفعال الرجاء: عسى، وأولى، وحرى، واخلولق:

أُولاها: عسى، وهو فعلٌ جامد غير متصرّف، فلا يقال: عسى يعسى، فهو عاسٍ[211]. ويكون فاعلها -كما يقول ابن خروف قاصدًا اسمها- على وجهين: أحدهما أنْ وصلتها، كقولهم:"عسى أنْ يقوم زيد"، ويجوز أنْ يكون هذا الوجه على التقديم والتأخير، والثاني أنْ يكونِ اسمًا مفردًا، كقولهم:" عسى زيدٌ أنْ يقوم"[212]. وأمّا بالنسبة لخبرها فيجب اقترانه بِـ (أنْ)، إلّا أنّه قد سُمِعَ عن العرب

---

(206) العَلَوي، الإمام يحيى بن حمزة (669-749هـ)، (1430هـ)، المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، ط1، ج2، ص641.

(207) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص376-ص377.

(208) سيبويه، الكتاب، ج3، ص159.

(209) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص817.

(210) سيبويه، الكتاب، ج3، ص160.

(211) الجرجاني، عبد القاهر، (1982م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ج1، ص355، وينظر: أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1224، حيث ورد في الكتاب المذكور أنّ الجرجاني قد عدّ عسى فعلًا متصرفًا، وعدّه أبو حيان غريبًا.

(212) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص835.

تجرُّده منها، كما في قولهم: "عسى يفعل"، ووجه ذلك تشبيهُها بـ(كاد)[213]. كما سُمِع أيضًا وقوع خبرها اسمًا مفردًا، نحو قولهم: "عسى الغوير أبؤُسًا"[214]، وقد حُمل ذلك على أنّ العرب يُجْرُونها مجرى كان[215]. وقيل إنَّ الخبر محذوف، والتقدير: عسى الغوير أنْ يكون أبؤُسًا؛ ليكون فيه إبقاء على الاستعمال الأصليّ[216]. وذهب السيوطي إلى أنّ(عسى)، في هذا الشاهد وحده تجري مجرى الفعل(صار)، فتأخذ اسمًا مرفوعًا، وخبرًا منصوبًا [217].

وأمّا قولهم: "عساني، عساك، وعساه"، فَيُكْتَفى بالنصب عن الرفع، وذهب سيبويه، وتبعه ابن مالك، إلى أنّ الاسم في محلّ نصب، وهذه الضمائر محلُّها النصب، وأنّ الفعل في موضع رفع، فيكون المنصوب اسمًا، والمرفوع خبرًا؛ حملًا لها على "لعلّ"[218]، وذهب بعض النحاة كالمبرِّد –مثلًا– إلى أنّ المنصوب خبر مقدَّم، و(أنْ، والفعل)، اسم مؤخر[219]. وأمّا (أولى، وحرى) فلا شاهد فيهما؛ لذا يبقى اخلولق حيث تلزم (أنْ) خبرها، فإنّه قد سُمِعَ عن العرب: "اخلولقت السماءُ أنْ تمطرَ"[220].

---

(213) سيبويه، الكتاب، ج3، ص158.

(214) الفارسي، الحجّة للقُرّاء السبعة، ج1، ص177؛ ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص108، وقيل: إنّ المثل للزَّبّاء؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص17، والغوير: تصغير غار، والأبؤس مفردها: بؤس، وهو الشدَّة.

(215) سيبويه، الكتاب،،ج1، ص51/ ج3، ص158.

(216) المبرد، المقتضب، ج3، ص70؛ ابن هشام، المغني، ص154.

(217) السيوطي، الاقتراح، ص77.

(218) سيبويه، الكتاب، ج3، ص158-ص160؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص383.

(219) المبرد، المقتضب، ج3، ص72.

(220) سيبويه، الكتاب، ج3، ص158؛ ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص152.

أفعال الشروع:

ولا يكون خبر أفعال الشروع إلّا فعلًا مضارعًا، مجردًا من (أنْ)، وهما شرطان، ينبغي توفرهما في الخبر، ولكن سُمِع مجيء خبر -جعل- فعلًا ماضيًا كما في قول ابن عباس: "فَجَعَل الرجلَ إذا لم يستطع أنْ يخرج، أرسلَ رسولًا"[221]. وحكي عن الكسائيّ أيضًا مجيء فعل الشروع نفسه، فعلًا مضارعًا، كما في قولهم: "إنَّ البعيرَ لَيَهْرَمَ حتّى يجعلُ إذا شرب الماءَ مَجَّه"، وقد وُجِّهَ ذلك بأنّه أمرٌ قد مضى، واستعمال المضارع فيه (يجعل)، أحسن من الماضي (جعل)، وحسن ذلك لأنَّ الأمر يكون في الواحد على معنى الجميع، والمعنى: إنّ هذا ليكون كثيرًا في الإبل[222]، ولعلّ في القول شاهدًا آخر، هو وقوع خبر الفعل الناقص أيضًا، فعلًا ماضيًّا. ولا بأس من الإشارة إلى أنّ الفعل (يجعل)، ورد بالرفع: "حتى يجعلُ إذا شربَ مجَّه"، باعتبار حتى ابتدائية[223].

باب ظنَّ، وأخواتها:

ومن النواسخ للمبتدأ، والخبر، ظنَّ وأخواتها، إذ تدخل عليهما، وتجعل المبتدأ والخبر مفعولَيْها[224]. وذهب السهيليّ إلى أنّها ليست داخلة على المبتدأ، والخبر، وإنّما هي كـ(أعطى)، خلافًا لما ذهب إليه الفرّاء مِن أنّها احتاجت اسمين تشبيهًا، بما أخذ اسمين من الأفعال، وكان أحدهما مفعولًا به، والآخر حالًا، فشُبِّهَ الثاني بالحال[225]. وتقسم هذه الأفعال أربعة أقسام: ما دلَّ على ظنٍّ في

---

(221) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص380.

(222) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص113؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1236.

(223) السنهوري، شرح الآجرومية، ج1، ص297.

(224) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص475.

(225) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2097؛ الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لجمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، ج2، ص233.

الخبر، وهي خمسة: حجا مضارعه: يحجو، وعدَّ، وزعم، وجعل، وهبْ: وهي جامدة، لا يستعمل منها سوى الأمر فلا يأتي منها ماضٍ، ولا مضارع، ولا وصفٌ، ولا صيغة أمر بلام الأمر. أمّا النوع الثاني: فما يدلّ على يقينٍ، وهي أيضًا خمسة أفعالٍ: علم، ووجد، وألفى بمعنى: وجد، ودرى بمعنى: علم، وتعلَّم بمعنى اعلمْ، وأمّا النوع الثالث، فهي ما اشتمل على الظنّ واليقين، وهي: ظنَّ التي بمعنى اليقين، وخال يَخال، ورأى بمعنى: عَلِمَ، واعتقد، وحَسِبَ، وتسمى أيضًا جميع هذه الأفعال أفعالًا قلبية؛ فيطلق عليها أفعال القلوب(226).

وأمّا النوع الرابع فما دلَّ على تحويل، وهي: صيَّر أصار، وجعل بمعنى: صيَّر، و(وهب) بمعنى صيَّر، نحو قولهم: "وهبني الله فداك"، أي صيّرني، ولا يستعمل منها بمعنى صيَّر إلّا الماضي فقط. ومنها أيضًا: تخذ واتخذ، وترك، أكان المنقول من (كان) بمعنى (صار)، أم لم يكن، وقد تفرَّد بها ابن مالك مع أنّه أشار إلى أنّه لم يعلمه مسموعًا(227).

وقد يتضمن بعض هذه الأفعال معنى أفعال أخرى فلم يتعدَّ لمفعولين، ومثال ذلك: درى بمعنى خَتَلَ فتتعدّى لمفعول واحد، نحو قولهم: "درى الذئبُ الصيدَ" إذا استخفى له ليفترسه(228). وأنْ تأتي جعل بمعنى ظنَّ كما في قولهم: "اجعلِ الأسدَ ثعلبًا واهجم عليه"(229)، وروي عنهم: "تعلّمت أنّ فلانًا خارجٌ"، بمعنى (علمتُ)، دلالةً على أنّ تعلَّم المتعدية لفعلين متصرفة، وليست بجامدة(230).

---

(226) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص475-ص480.

(227) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص14؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص483.

(228) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص480.

(229) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2103.

(230) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2100.

حذف مفعولَي هذه الأفعال:

إنَّ ثمَّة اختلافًا في حذف مفعولي ظنَّ، وأخواتها، أو أحد مفعوليها، فقد ورد أنّه يجوز أن يحذف مفعولا ظنَّ معًا، دون أن يحذف أحدهما؛ أيْ لا يحذف أحدٌ دون الآخر، والحذف يكون لدليل، ولغير دليل، والذي يحذف لدليل يسمَّى اختصارًا، وأمّا الذي لغير دليل فيسمّى اقتصارًا[231]. ومختلف فيه إذْ مَنَعَه بعض النحاة؛ – كسيبويه – لعدم تحقُّق الفائدة، وبعضهم أجازه مطلقًا كابن عصفور[232]. وأمّا الاختصار على أحد المفعولين فلا يجوز؛ لأنّ الأول لا يستغني عن الثاني، والثاني كذلك، فإن لم يتم ذكرهما معًا فجائز[233]، وذهب ابن عصفور –مثلًا– إلى أنّه لم يَجُز حذف أحد المفعولين اقتصارًا، وإنّما جوازه على ضعف[234]. وأمّا إذا كان الفعل متعدّيًا لثلاثة مفعولات فإنّ في ذلك اختلافًا من حيث الإبقاء على الأول، ولكنَّ الأجود ذكْرُ الثلاثةِ، كما في قولهم:" أعلمَ اللهُ النبيَّ الصلاةَ خمسًا"؛ فالفعلُ(أعلم)، يقتضي معلِّمًا، ومعلَّمًا، وشيئًا معلومًا، والفائدة متعلّقة بالجملة الثانية؛ لذا كان الأجود بالمفعولات الثلاثة [235].

وممّا سمع عن العرب في حذف المفعولين قولهم: "مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ"[236]، وقد جُوِّز الحذف هنا سماعًا؛ لأنّ من النحاة من جعل الحذفَ في (ظنّ)، دون سائر أخواتها؛ لأنّ الحذف إنّما يكون إشارة إلى الحديث الذي أجرته العرب

---

(231)ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، (ت469هـ)، (1978م)، شرح المقدمة النحوية، تحقيق وتقديم: محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب، (د.ط) ج2، ص311-ص312؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص**487**.

(232) سيبويه، الكتاب، ج1، ص403؛ ابن عصفور، المقرّب، ص178؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص488.

(233) الأصبهاني، شرح اللمع، ج1، ص183؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة،ج2،ص311-ص**312**.

(234) ابن عصفور، المقرّب، ص179.

(235)ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، (ت469هـ)، (1976هـ)، شرح المقدمة المُحسبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، ط1، ج2، ص364؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص320.

(236) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص300، وقولهم: مَنْ يسمع يخَلْ: يقل خلتُ إخال، وهو الأفصح، وبنو أسد يقولون أخال بالفتح، وهو القياس، والمعنى: مَنْ يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه؛ ابن عصفور، المقرّب، ص179.

مجرى المفعولين، وذلك كأنْ يقال: كان الأمرُ كذا، وكذا، فيكون الجواب: ظننتُ ذاك[237]، كما أنَّ ظنَّ قد يتضمَّن معناها وعمَلَها فعلٌ آخر، وكثر ذلك بالفعل (تقول) مقيَّدًا بشروط، ومثال ذلك ما حكاه الكسائي: "أتقولُ للعميان عقلًا؟"؛ أيْ تظنُّ[238]. ويشمل أيضًا تضمين اللازم معنى المتعدي، كما في قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه:"إنّ بُسْرًا طَلَّع اليمنَ"، بمعنى: بلغ، وأيضًا قول بعضهم:"أَرَحُبَكُم الدخولُ في طاعةِ الكرمانيّ"؛ أيْ: وَسِعَكم[239].

لا النافية للجنس، أو لا التبرئة:

إنَّ لا النافية للجنس تعمل عَمَلَ (إنَّ)، ولا يكون ذلك إلّا في الاسم خاصّة، فيبنى معها إنْ كان مفردًا، ويعرب إنْ كان مضافًا، أو مطوّلًا، ولا يكون لها خبر لا في اللفظ، ولا في التقدير، -عند بعض النحاة- ولا يتبع اسمها إلّا على اللفظ خاصّة دون الموضع، ولا تلغى بحالٍ، ولا تعمل عمل ليس، ومن أمثلة ذلك: "ألا غلامَ لي؟ وألا ماءً باردًا وألا ماءَ باردَ، وألا أبا لي، وألا غلامي لي، وألا غلامين أو جاريتين، وألا ماءَ ولبنًا، وألا ماءً، وعسلًا باردًا حلوًا؟"، وذكر سيبويه أنَّ منْ قال: ألا غلام أفضلُ منك لم يقل في: ألا غلام أفضل منك إلّا بالنصب؛ لأنّ دخول الهمزة أضافت إليها معنى التمني، وإذا فصلْتَ بين الاسم والصفة -المشتق- منها فلا يكون في الصفة إلّا النصب بالتنوين وذلك نحو: "ألا ماءَ وعسلًا باردًا حلوًا؟" فـ(البارد) للماء، و(الحلاوة) للعسل[240].

وأمّا نوع الهمزة الداخلة عليها، فهي همزة الاستفهام، وتفيد التقرير، والثبوت، ولا يختلف عمل (لا)، مع الهمزة عمّا كان في حذفها، ولكنّها تدخل

---

(237) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2098.

(238) نقلًا عن: السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص504.

(239) ابن عقيل، المساعد، ج2، ص586.

(240) سيبويه، الكتاب، ج2، ص307-ص309؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1317.

لتحقيق معنى التّمني، فدخولها من حيث التأثير في العمل، وعدم دخولها سيّان، إذن يجوز الرفع، أو النَّصب قبل دخولها، وقال سيبويه: "مَن قال لا غلامَ ولا جاريةَ، قال: ألاغلامَ وألا جاريةَ"، وأما إذا كانت الهمزة متضمّنة معنى التمني، فإنَّ النصب واجب، ومثال ذلك قول العرب: "أفلا قِماصَ بالعير؟"[241].

وذهب بعض النحاة كالمبرِّد إلى أنّ حكمها، وهي للتَّمني كحكمِها وهي مجردة من الهمزة؛ لأنّ النفي محض، وخالص، وعندئذٍ يتعين أنْ يكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير، فيتبع اسمها حينئذٍ على اللفظ، وعلى الموضع، كما يجوز أنْ تعمل عمل ليس، أو أنْ تُلغى، وأمّا عملها عمل ليس فلاجتماعهما في المعنى، ولا تَعمل إلّا في نكرة، مع عدم الفصل بينها وبين معمولها[242]. وقد أشار أبو حيّان إلى أنّ ما ذهب إليه سيبويه بأنَّ التمني فيه يكون واقعًا على الاسم، وأمّا مذهب غيره، كالمبرد فإنّ التمني واقع على الخبر[243].

وعند سيبويه أنّه إنْ لم يدخله معنى التمني فإنّه يتجرد عنه الابتداء، ويكون حكمه في موضع النصب، واستشهد بقولهم: "اللهمَّ غلامًا"؛ أيْ: هبْ لي غلامًا[244].

حركة الاسم الذي يلي (لا):

اختلف النحويّون في حركة الاسم الواقع بعدها، فذهب أكثر البصريين، كالأخفش إلى أنّها حركة بناء[245]، وتبعهم، والمازني، والمبرد[246]، وأبو علي

---

(241) سيبويه، الكتاب، ج2، ص306-ص307؛ وورد المثل في مجمع الأمثال للميداني، ج2، ص268: (ما بالعير من قِماص)، وقماص بضمّ القاف وكسرها، ورجّح الميدانيُّ الكسر، وهو مثل يروى لمن لم يبقَ من جَلَده شيء والقماص هو الحمار، وقيل هو مثل يضرب لمن ذلّ بعد عزّ.

(242) المبرد، المقتضب، ج4، ص382-ص383.

(243) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1317-ص1318.

(244) سيبويه، الكتاب، ج2، ص309.

(245) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص25.

الفارسي، إذ يقول: "إنَّ الحركة حركة بناء، وهي موجودة مع عامل قد عمل ذلك فيه"[247]. وذهب بعض من النحاة الكوفيّين والبصريين، كأبي إسحاق الزجّاج إلى أنّ الفتحة فتحة إعراب، في نحو قولهم: "لا رجلَ"، وردّه ابن مالك؛ لقوله وإنْ لم يكن من كلام العرب ما يبطله لبطل؛ بكونه مستلزمًا مخالفة النَّظائر[248].

وأمّا من جعلها حركةَ بناءٍ فذهابًا إلى أنَّ (لا) عاملة في الاسم، وإن كان مبنيًّا، فهو في محل نصب، بل ذهب بعضهم إلى أنّها لم تعمل فيه شيئًا، وإنّما هو وحده في موضع رفع، وأمّا سببُ بنائه؛ فلأنّه تضمَّنَ معنى – مِن، ولا–؛ أي: لتركُّبه مع (لا)، والأصل: لا مِنْ رجلٍ، وإنْ كان مثنى، أو مجموعًا بالواو والنون، وأنَّ من قال إنّ الفتحة في (لا رجلَ)، حركة بناء فيجعل المثنى، والجمع، مبنيًّا على ما ينصب به قبل البناء، ومثال ذلك: "لا ابْنَتَينِ لك، ولا بَنِيْنَ لك"[249].

ومن كلام العرب ما جاء فيه اسم (لا) المبني على الفتح، والظاهر بناؤه، قولهم: "لا جرمَ لآتينَّكَ"، و"لا جرمَ قد أحسنت"، وأشار الفرّاء إلى أنّ المفسرين قد فسروها بمعنى (الحقّ)، وأصلها من: جرمت، أي كسبت الذَّنب الذي جرمته، وأنّه لكثرة مجيئها في الكلام حذفت منها الميم، فقالوا: "لا جَرَ أنَّكَ قائم"، ونسبت هذه اللُّغة إلى فزارة[250].

---

(246) المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

(247) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)، (1403هـ/1982م)، المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدنيّ، القاهرة-مصر، ط1، ص244.

(248) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص439. الزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمدالسرّي، (ت311هـ).

(249) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1296؛ والمثالان موجودان في الكتاب، ج2، ص282.

(250) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص363.

وعند ابن جنيَ – واسمها لا التبرئة، ولا النافية للنكرة– أنّ الاسم مبنيٌّ معها حتى أنّه خلط بها، فلا تفارقه، ولا يفارقها، وعدَّه موضعًا متناهيًا في حسنه، آخذًا بغاية الصنعة من مستخرجه[251].

وأمّا إذا كان الاسم مضافًا، لفظًا، أو تقديرًا، نحو: "لا مسلماتِ زيد، ولا مسلماتِ لك"، فإنّه يكسر على الأصل؛ لأنّه معرب، ولكنْ إذا تمَّ تركيبه مع اسم آخر، نحو: "لا سرحَ مسلماتَ"، فقُدِّمَ الاسم على الجمع تُفتح التاء، وتكون فتحة لبناء التركيب، وذلك على لغة من قال: "لا مسلماتَ"، ولكن على قياس الأكثرين؛ مراعاة للأصل[252]، وذهب أبو حيان إلى جواز الفتح، والكسر، من غير تنوين[253].

وفي قولهم: "لا مسلماتَ لكَ"، بالفتح، أنَّ الفتح ليس لِ(مسلمات) وحدها، وإنّما هو لها، ولِ(لا) النافية للجنس قبلها، ولكن يمتنع فتح التاء، ولكن إذا كانت لها ولغيرها، فقد زالت طريق ذلك الخطر الذي كان عليها، ومثاله قولهم: "لا سِمَاتَ بإبلِك"، بفتح التاء[254].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ المثنى، والجمع، معربات، ولا يجوز في نعتهما إلا النصب؛ مراعاة للفظ، ويجوز الرفع حملًا على الموضع، وأمّا جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، فتعامل معاملة الاسم المفرد، وأمّا جمع المؤنث السالم فقد جعله بعضهم بكسر التاء، مع التنوين، وعند بعضهم –كما

(251) ابن جني، الخصائص، ج2، ص168.

(252) ابن جني، الخصائص، ج3، ص305. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1297.

(253) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1297.

(254) ابن جني، الخصائص، ج3، ص305.

تقدم عند ابن جني– أنّ التاء تكسر بغير تنوين، وعند بعضهم وجه آخر أنّه – وإنْ كان جمع مؤنث سالمًا– يُبْنَى على الفتح[255].

إعمال (لا)، ودخولها على المعرفة:

إنَّ إجماع البصريين على أنّها لا تعمل إلّا في النكرات، كما لا تعمل (رُبّ) إلّا كذلك[256]؛ لأنّها تفيد النفي العام، ولا تعمل في المعرفة؛ لأنّ النفي العامّ لا يتصوَّر في المعرفة، وأمّا الكوفيّون فأجازوا عملها في المعرفة، إذْ أجاز الكسائيّ أنْ تعمل في العلم المفرد، والمضاف لكُنيةٍ، نحو: "لا أبا محمد"، أو المضاف إضافة تركيبية، نحو الأسماء المضافة لصفات الذات الإلهية، ووافقه الفرّاء في أنّها تعمل في نحو: "عبد الله"، ولكن دون سائر الأسماء المركبة؛ لأنّ (عبد الله)، قد يكون اسمًا عامًّا، يطلق على كل واحد، وأمّا الكسائي فوجَّه إجازته للأسماء المضافة، قياسًا على (عبد الله)، كما أجاز الفرّاء أيضًا أنْ تعمل في ضمير الغائب، نحو: "لا هو، ولا هي"، وأنْ تعمل في أسماء الإشارة، نحو: "لا هذين، ولا هاتين"[257]. وأمّا علةُ عَمَلِ (لا)، عَمَلَ (إنَّ) فلمشابهتها إيّاها في التصدير، والدخول على المبتدأ، والخبر، وأنّها لتوكيد النفي كما أنَّ –إنَّ– لتوكيد الإثبات[258].

يتَّضِح ممّا سبق أنّ للعمل علَّتَين متناقضَتَيْنِ على حدٍّ سواء: الأولى هي علّة المشابهة، وأمّا الثانية فهي علّة النقيض، فالنفي العام المحض، نقيضه

(255) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1297.

(256) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص360.

(257) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج1، ص406؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1306؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص463؛ البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1030-1093هـ)، (1427هـ/2006م)، خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج4، ص58.

(258) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص463.

توكيد الإثبات. ويشترط في عملها ألّا يفصل بينها، وبين اسمها، فإنْ فُصِلَ بينهما، يرتفع الاسم بالابتداء.

وروي عن يونس أنّ من العرب من يقول: "ما مَن رجلٍ أفضل منك"، و"هل من رجلٍ خيرٌ منك؟"، وقدَّرَه: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك؟ ولم يُجِز سيبويه القول: "لا فيها رجلَ"؛ لجَعْلِها هي، واسمِها بمنزلة (خمسة عشر)؛ فيقبح الفصل بينهما[259]، لأنّهما معًا اسمٌ واحد، ولأنّ الاسم، لا يُفصل بين أبْعاضِه[260].

وأمّا في قوله لا يجوز الفصل، في نحو: "لا فيها رجلٌ"، فيتضح لنا أنّه لا يجوز أن يتقدَّمَ فيها الخبر على الاسم، عند مَنْ زعم أنّها تأخذ خبرًا، وفي قوله هي بمنزلة العدد (خمسةَ عشرَ)؛ أيْ تُنزَّل هي واسمُها منزلة الاسم الواحد، فحالُهما حال الأسماء المركبة[261]، وأمّا حال اسمها فيأتي مفردًا، ومضافًا، ومشبَّهًا بالمضاف، ويسمّى مطوّلاً، وممطولاً، وأمّا المضاف، والمطوّل، فمعربان[262]، وكذلك لا يدخل عليها حرف جرّ[263]، وإذا كان اسمها مفردًا، أو غير مضاف، ولا شبيهًا بالمضاف، فإنّه يبنى على الفتح، ويُقْصَد المفردُ لفظًا، ومعنًى، أو لفظًا، لا معنًى، أو جمع تكسير لمذكر، أو لمؤنّث[264].

أمّا دخولها على المعرفة فقد سبقت الإشارة إلى ذلك من حيث الجواز، وعدمه، وأنَّ الكوفيين هم من أجازوا ذلك، وعند البصريين أنّها إذا دخلت على معرفة، فإنّها لم تعمل شيئًا، ولزم تكرارها، وأمّا قول بعض العرب: "لا نولّك أنْ

---

(259) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

(260) المبرد، المقتضب، ج4، ص361.

(261) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274.

(262) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص1295.

(263) الأصبهاني شرح اللمع،ج1، ص167-ص168؛ الأزهري، شرح التصريح،ج2، ص150.

(264) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص141.

تفعل"، فجَعَلَه ابن عصفور شاذًّا، ومحمولاً على معناه، والمعنى: لا ينبغي لك أنْ تفعلَ[265].

وأمّا ما سُمِعَ بإعمالها في المعرفة في نحو قول عمر بن الخطاب- رضي الله عنه-: "قضيّةٌ ولا أبا حسن"، والكلام في حقِّ عليٍّ بن أبي طالب- رضي الله عنه-، ففي ذلك تأويلٌ على تنكيره، إذْ عُدَّ الاسم واقعًا على مُسَمَّاه، وعلى من أشبهه، حتى أصبح نكرة لعمومه، فالمعنى المقصود كأنّه اسمُ جنسٍ، يفيد معنى الفصل والقطع، كلفظ الفيصل، فحمل الاسم على النكرة وحَسُنَ فيه أن تعمل (لا)، وأنْ يكون المخاطب قد عَلِمِ أنّه قد دَخَلَ في هؤلاء المنكورين- عليٌّ- وأنَّهُ قد غُيِّبَ عنها، فكأنَّ القولَ: لا أمثالَ عليٍّ لهذه القضيَّة[266].

وأمّا ما حكاه الكسائي من قول بعضهم: "لا أبا حمزة لك"، أي لا مثلَ أبي حمزةَ، فمَنْعُ الاسم من الصَّرف يدل على أنّه ليس على الوجه الأول، إذْ لو لوحظ فيه التنكير لانصرف، وقالوا إنّ ما يدل على الوجه الأوّل، ويؤيّده، وصفُه بالنكرة[267]. وجاء في خزانة الأدب في قول العرب: "لا أبا حمزة لك"، أنَّ الكسائي عدَّ (حمزة)، معرفة، لكنّهم قدَّروا أنَّ آخر الاسم منصوب بِـ(لا)، كما تفتح اللام في (لا رجلَ،) وقال سمعت العرب تقول: "لا أبا زيدَ لك، ولا أبا محمدَ لك"، وعلّةُ نصبِ (زيد، ومحمد) أنّهم جعلوا الكنية، والاسم اسمًا واحدًا، وألزموا آخره نصب النكرة[268].

وأمَّا قولهم: "لا أبا لك، ولا أخا لك ولا يَدَيْ لك، ولا غلامَي لك"، فتأويل لا أبا لك -مثلًا-: لا أبا لك من الآباء الأشراف، أو من الآباء المذكورين، فإنّما

---

(265) ابن عصفور، المقرّب، ص258.

(266) سيبويه، الكتاب، ج2، ص297؛ المبرد، المقتضب، ج4، ص363؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص198.

(267) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1308؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص61.

(268) البغدادي، خزانة الأدب، ج4، ص61.

هو كلام مجراه مجرى السّبّ، وربّما وضع موضع المدح، كقولهم للرئيس الفاضل: "لا أبا لك؛ أيْ: لا أبا لك من الآباء الخاملين الناقصين، فإنّما هو كلام مختصر، يُعرف معناه بمقصده، وجرى كالمثل[269]. وفي ذلك أوجه متعدّدَة: الوجه الأول، – وعليه جمهور النُّحاة – أنَّ الاسم مضاف إلى الكاف واللام زائدة، ولا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، وأنَّ الإضافة غير محضة، مثلها في قولهم –مثلك، وغيرك–؛ لأنَّ المقصود ليس (أبًا، أو أخًا) معيَّنًا، وزيدت اللّام لتحسين اللَّفظ، وحتى لا تدخل (لا)، على ما كان ظاهرهُ معرفة[270].

وأمَّا الوجه الثاني، فإنّها أسماء مفردة، ليست مضافة، وعوملت معاملة المضاف في الإعراب، وشبه الجملة (لك)، في موضع صفة، والمُتَعَلَّق به محذوف، الذي هو الخبر، والأخذ بهذا الوجه اختاره ابن خروف، وغيره؛ لأنّها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، ليست صفة عاملة، فيلزم التعريف، ورُدَّ على هذا الوجه أنَّ الإضافة اللفظية لا تنحصر بالصفة، وأمّا الوجه الأخير، فإنَّ هذه الأسماء جاءت مفردة على لغة القصر، وشبه الجملة خبر، وعليه بعض النحاة، كابن يسعون، وابن الطراوة، وتبعهم السيوطي؛ لخلوّ هذا الوجه من التأويل، والزيادة والحذف، ومعنى قوله أنَّ جميعها خلاف الأصل، وكان القياس: لا أبَ لك، ولا أخَ لك، ولا يدين لك[271]، ولعلَّ ما ذهب السيوطيّ وعلَّلَهُ أرجح الأوجه وأصَحُّها، كما أنَّه لا يوجد فيه تخطٍّ للعوامل؛ لأنّ في الوجه الأوّل تخطّيًا للّام، وفي الثاني تقدير خبر محذوف، مع أنّ شبه الجملة تقع خبرًا عند بعض

(269) الزجاجي، كتاب اللامات، ص103 –ص104.

(270) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص465.

(2) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص981؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص465؛ ابن يسعون هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود، (ت540هـ).

النحاة. وممّا جاء معرفة اسمًا لِـ(لا) مساسِ، عند أبي علي الفارسي، وعند أهل النحو كما يقول ابن جني، إلّا أنَّ أبا علي قد جعل التعريف لها غير متمكّنٍ، وأنَّها لم تختَصّ حتّى شاعَ استعمالها، فجرت مجرى النكرة، فَسَوَّغَ دخول (لا) عليها[272]. وذهب ابن جني إلى أنّ (لا مساسِ)، نفي للفعل، فكأنَّهُ قيل له: "مساسِ"، كـ(دراكِ، ونزالِ)، فقال: "لا مساسِ"، أي لا أقول: مساسِ[273].

تكرار (لا)، والفصل بينها، وبين اسمها:

إذا تمَّ الفصل بين (لا) ومصحوبها، أو كان معرفة، ففي تكرارها أقوالٌ مختلفة، إذْ أجازه بعض النحاة، واستحسنه على عدمه، وأجاز بعضهم عدم التكرار، في غير الضرورة كالمبرّد؛ لأنّها لا تخلص لمعرفة دون نكرة، ولا إلى نكرة دون معرفة إذا كان التكرار[274]، وتبعه بعضهم، كابن مالك، حيث جعل التكرار خاصًّا بالمعرفة؛ ليكون تكرارها عوضًا عمّا فاتَها، من مصاحبة ذي العموم، ففي التكرار زيادة، كما في العموم زيادة، ومثل المعرفة الانفصال؛ أي إذا فُصِلَ بينها، وبين اسمها[275]، وعند أبي حيان لا يكون التّكرار إلّا ضرورة[276].

وأمَّا إذا كان الاسم في معنى الفعل لم يلزم تكرارها، وذلك نحو قولهم: "لا سلامٌ عليك"، بل البيِّن من مذهب سيبويه أنَّها لا تعمل في مثل هذا السِّياق؛ لقوله: "لمْ تغيِّر الكلام عمّا كان عليه قبل أن تلحق"؛ أي يبقى الاسم محتفِظًا بما كان فيه من الرَّفع، كذلك فإنَّ التكرار لا يلزم في نحوه من الكلام، كما هو الحال

---

(3) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (د.ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف النجدي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، أعده للطبعة الثانية: محمد بشير الإدلبي، ط2، ج2، ص56.

(4) ابن جني، المحتسب، ج2، ص56.

(274) سيبويه، الكتاب، ج2، ص298. المبرد، المقتضب، ج4، ص359.

(275) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص446.

(276) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1309.

في عدم دخولها على الفعل، الذي هو بمعنى السَّلام، نحو: "لا سلَّمَ الله عليه"، فدخولها هنا إنَّما هو لنفي الدُّعاء، سواء كان ذلك بالاسم، أم بالفعل، وما ينطبق على قولهم: "لا سلامٌ"، يقال ذلك في قولهم: "لا نولك أن تفعل"، أي: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلًا منه، فدخل فيه ما دخل في ينبغي، وأيضًا: "لا بك سوء"، ومعناه: لا يسوءُك الله، أو لا ساءك الله[277]، ومثل هذا القول ما ذهب إليه أبو عليّ، في أنَّ جملة: "لا بك سوء"، قد دخلت على شيءٍ كان معناه الدعاء، والدعاء لا يلزم تكراره[278]. وفي قولهم: "لا سلامٌ على زيدٍ" أنَّ (سلامٌ) قد عمل فيه الابتداء، وإذا كان قد عمل فيه فالابتداء معنى، فيبقى على حاله ولم تحتج (لا) إلى إعادة؛ لأنَّ الاسم لو ابتدئ به على حدّ ما هو عليه، لم يحتج إلى تكراره، فكذلك دخول (لا) عليه[279].

وأمّا من حيث الفصل بينها وبين اسمها، فلا يجوز، سواء كان الفاصل ممّا يتم به الكلام، نحو: "لا يَدَي اليوم لك"، أم ممَّا لا يتم به الكلام، نحو: "لا يَدَي لك بها"[280]، وذهب يونس إلى جواز الفصل ممَّا لا يتم به الكلام؛ لقوله: "لأنَّ ما لا يتم به الكلام يعلم منه احتياج الأول للثاني؛ لذا جاز الفصل، وكلا الوجهين عُدَّ شاذًّا عند سيبويه[281]. ولكن إذا كان الفصل، فلا يستحسَن الكلام إلّا أنْ تعاد؛ لأنَّ الكلام جُعل بمنزلة جوابٍ لسؤال: "أَذَا عندك، أَمْ ذا؟"، ولا يجوز

(277) سيبويه، الكتاب، ج2، ص301؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص447؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1309.

(278) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، (ت377هـ)، (1424هـ/2004م)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار، ط1، ص104.

(279) الفارسي، المسائل المنثورة، ط1، ص105.

(280) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

(281) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276-ص277؛ الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

فيها أنْ تكون بمنزلة (ليس)؛ لأنَّها إذا رَفَعَتْ مثلُها إذا نَصَبَتْ، وعدمُ جواز الفصل؛ لأنّها ليست بفعل[282]، أي إنَّهُ ينبغي إعادتها بعد مجيء الحشو بعدها.

وخلاصة القول في العطف، والتكرار -وهما شرطان أساسيان- أنّه يجوز فيها أوجه عدة، نحو: "لا حولَ ولا قوّة إلّا بالله"، ومنها: نَصْبُ الاسمين، ورفعهما، ونصب الأوّل، ورفع الثاني، ونصب الأول، بلا تنوين، ونصبُ الثاني بتنوين، والتكرار في هذا كأنَّه ليس بشرط، وإن كان الأغلب عليه؛ لأنّه قد جاء ذلك دونه[283]؛ لذا فالواضح الإعمال، والإلغاء في هاتين الحالَتين، ويكون القصد بها النفي العام، المحض، فإذا لم يقصد النفي العام الخالص؛ فإنَّها لم تعمل شيئًا، ويكون ذلك كإدخال النفي على ما كان موجبًا، فيبقى الاسم على ما كان عليه قبل دخولها، نحو: "لا زيدٌ في الدّار ولا عمرو"[284]. وأوضح أبو حيان ذلك بأنَّه إذا لم يقصد إلّا النفي العام، فإنَّها لم تعمل إلّا عمل ليس، أو أنْ يرتفع بعدها الاسم بالابتداء، وإذا كان النَّفي عامًّا فإنّها تعمل، وتفيد نفي الوحدة، ونفي الوصف[285]، والظاهر أنّ ما ذهب إليه أبو حيّان متضمّن ما قاله المبرّد؛ فالمعنى نفسه.

وعند بعض النحاة أنّ ما كان مجموعًا بالواو والنون، يُبنى، كما يُبنى المفرد على الفتح، في قولهم: "لا رَجُلَ"، ويُحْمَلُ عليه أيضًا المثنى، والجمع معًا، وأنّهما مبنيّان على ما ينصبان به قبل البناء، نحو: "لا ابْنَيْنِ لك، ولا بَنِيْنَ"[286].

---

(282) سيبويه، الكتاب، ج2، ص298-ص299.

(283) الأصبهاني، شرح اللمع، ص169؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص449؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1310.

(284) المبرد، المقتضب، ج4، ص359.

(285) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1295.

(286) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1296.

ولم يأتِ اسم (لا) مفردًا دائمًا، وإنّما سُمِعَ مثنّى، فزعم يونس أنّه سمع العرب تقول: "لا يدي بها لك"، بحذف النون في التثنية مع الفصل بين الكاف، والاسم، حتى أُجيزَ على ذلك: "لا غلامَي لك"، وذهب سيبويه إلى أنّ اللام زائدة، فيكون التقدير: لا غلاميك: فجيء باللام؛ لأنّ اللام تؤكّدُ الإضافة[287].

وزعم المبرد أنّه يجوز: "لا غلامين مثنّاة"؛ وذلك لأنّ الواحد مبنيّ، فلا يصح تثنيته؛ لأنّ الياء حرف إعراب، إلّا أنّ ما ذهب إليه مردود بالسماع، برواية يونس، والسماع لا يرد، ولا سيّما أنَّ القياس يعتمد السَّماع[288]. ونَسَبَ ابن جني إلى سيبويه إعراب اسم (لا) لا بناءه، فالفتحة فتحة إعراب؛ مستدِلًّا بقول سيبويه: "لا غلامَ في الدَّارِ ولا جاريةً"، بالتنوين، وأنَّ ثبات التنوين في الثاني دليل على أنَّ الأول معرب، وإذا كان معربًا فإنّه يجوز فيه التثنية، وقد أشكل ذلك عند بعض المحققين، وأنَّه كيف لابن جني أنْ يقول ذاك، وسيبويه يقول إنَّ: "لا رجلَ"، بمنزلة خمسة عشر[289]، فالجواب على ذلك أنَّ المقصود به أنّه كما لا تُفَارق خمسةٌ عن عشر، وأيضًا لا تفارق (لا) اسمها، ولم يقصد أنّ الحركة حركة بناء[290].

وإنّ ما ثُنِّيَ بالنُّون، نحو: "لا غلامَيْنِ لك، ولا جاريتين"، إنّما جاز ذلك؛ لأنَّ الواحد غير منوَّن، ولا شكَّ أنّ النون عوض من الحركة، والتنوين، اللذين كانا في الواحد، فجاءت في التثنية، وإنْ لم يكن في الواحد تنوين، كما قيل:

(287) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276-ص277.

(288) الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(289) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274؛ الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(290) المبرد، المقتضب، ج4، ص366، الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

"الرجُلُ والرَّجُلان"، ولم يكن في المفرد تنوين؛ وضرب التثنية ضرب واحد، لا يختلف[291].

ويمكن الإشارة إلى أنَّ المبرد لم ينفِ وجود المثنّى بعد لا النافية للجنس، وإنّما ينْفي جَعْله مبنيًّا؛ أي ينفي بناءَه، لأنَّ النون بمنزلة التنوين، والنون لا تكون مع ما قبلها اسمًا واحدًا، فما بعدها معربٌ، لا مبنيّ، وعلَّةُ إعرابه أنّه أشبه بالمُطوّل، المستحقّ للنصب[292].

حذف اسمها:

جاء في كلام العرب بقاؤها مع الخبر، بحذف الاسم، وذلك نحو: "لا عليك"، أي لا بَأْسَ عليك[293]. وذهب النحاة إلى أنَّ الحذف محصور في تركيب (لا عليك)، ولا يكون في غيره، وذكر أبو حيان أنَّ ابن خروف قد زعم أنّه لا يقال: لا بك، ولا إليك، ولا فيك، ولكنَّ ابن خروف محجوج بكلام سيبويه، حيث صرّح بهذا التركيب دون غيره من قبلُ[294].

ويمكن التنبيه على أنَّ الاسم الذي يلي إلّا الواقعة بعد لا النافية للجنس، فيه جوازُ النصب، كما يتضح من كلام سيبويه في ذكره: "لا أحد فيها إلَّا زيدًا"[295]، ومثال ذلك أيضًا قولهم: "هجّيرى أبي بكر لا إله إلّا الله"[296]، على إضمار: في الدنيا، أو لنا، أو في الوجود، وأمّا بعد (إلّا)، فنصبُه على

---

(291) الأصبهاني، شرح اللمع، ص172.

(292) المبرد، المقتضب، ج4، ص366؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص438.

(293) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص238.

(294) سيبويه الكتاب، ج1، ص224؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301.

(295) سيبويه، الكتاب، ج2، ص338.

(296) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج3، ص238.

الاستثناء، وأمّا وجه الرفع فيه فعلى البدل من الموضع –لا واسمها– أو الصفة على الموضع[297].

موقعها واسمها معًا:

تكون (لا، واسمها)، أي وما عملت به، في موضع ابتداء، وبمنزلة الاسم المرفوع ومن أمثلة سيبويه على ذلك: "ما مِنْ رجلٍ وما من شيءٍ وهل من رجلٍ؟"، فكلٌّ ذلك في موضع مبتدأ، ولكن ما يُبْنَى عليه، وهو الخبر مضمرٌ، ويجوز إظهاره، ففي قولهم: "لا رجلَ، ولا شيءَ"، إنّما المقصود: لا رجلَ في مكانٍ، ولا شيءَ في زمانٍ، وقد احتج على ذلك فيما روي من قول العرب، في لغة بني تميم: "لا رجلَ أفضلُ منك"، وقوله عن يونس إنَّ من العرب مَنْ يقول: "ما من رجلٍ أفضلُ منك، وهل من رجلٍ خيرٌ منك؟" وتقديره: ما رجلٌ أفضلُ منك، وهل رجلٌ خيرٌ منك؟[298].

خبر لا، صورته، وحذفه، ودخول الباء عليه:

وقد وَرَدَ أنّ الخبر لا يكون إلّا نكرةً، وعُزِيَ ذلك إلى الأخفش، وردَّه أبو حيان بما سُمِع عن العرب، في قولهم: "لا موضعَ صدقةٍ أنت"، فـ(موضع)، عند الأخفش اسم لا، وأنت خبر، وجعل أبو حيان "موضعَ" ظرفًا، وهو خبر مقدّم، وأنت مبتدأ مؤخّر، وأمّا في قول العرب: "لا فتى هيجاءَ أنت"، فعلى إضمار هو[299]؛ أي لا فتى هيجاء هو أنت، ومثاله: "لا رجلَ أنت"؛ أي لا رجل هو أنت، وأنَّ (لا) ليست هي العاملة في الخبر، وإنّما هي واسمها بمنزلة المبتدأ،

---

(297) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(298) سيبويه، الكتاب، ج2، ص274-ص275.

(299) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1298.

والخبر يكون للمجموع[300]، وسيأتي بيانه في الحديث عن الخبر. وعلى أيٍّ حال فالخبر مرفوع، ولكن العامل فيه مختلف فيه، إذْ ذهب بعضُهم إلى أنَّ العامل هو التركيب، الذي سبقه مجموعًا من (لا، واسمها)، وليست (لا) وحدها هي العاملة، وأنَّ المجموع في موضع مبتدأ، والخبر مبني عليه، وهذا ما قال به سيبويه[301]. وعند غيره كالمبرد -مثلًا- أنَّ العامل هو (لا)، الداخلة على الاسم، سواء كان مجرَّدًا، أم مضافًا، أم مطوَّلًا[302].

وقد يحذف خبرها، ويكون الذي يُبنى عليه زمانًا، أو مكانًا؛ لذا يجوز فيه الإضمار، والإظهار، ففي (لا رجلَ، ولا شيءَ)؛ أي لا رجلَ في مكانٍ ولا شيءَ في زمانٍ، وكذلك "لا بأسَ"[303]. وفي قولهم: "لا غلامَين، ولا جاريتين لك"، فجائز أنْ تكون شبه الجملة -لك- خبرًا، وهو قول أبي عمرو؛ لأنّه لا يكون مضافًا وهو خبر؛ ولو كان مضافًا لاحتاج إلى الخبر مضمرًا، أو ظاهرًا، وعند سيبويه أنّ الخبر متروك في نحو هذا، وفي قولهم: "لا أبا لك"، والإضمار الذي فيه تقدير: (مكان)، استغناءً، واستخفافًا[304]. وللسيرافيّ شرح في كلام سيبويه، بأنّ بني تميم كثيرًا ما يحذفون الخبر، وأهل الحجاز يظهرونه، والدليل على ذلك ما قاله: "قول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضلُ منك"[305]. وأشار ابن عصفور إلى أنَّ بني تميم يلزمون حذفَه، إنْ كان اسمًا يظهر فيه الرفع، أمّا إنْ كان ظرفًا، أو مجرورًا، ففيه جواز الحذف، والإثبات[306]. وعرّج أبو حيان على

---

(300) ابن عصفور، المقرّب، ص260.

(301) سيبويه، الكتاب، ج2، ص275.

(302) المبرد، المقتضب، ج4، ص383؛ ابن هشام، المغني، ص234.

(303) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276-ص279.

(304) سيبويه، الكتاب، ج2، ص282.

(305) سيبويه، الكتاب، ج2، ص276.

(306) ابن عصفور، المقرّب، ص259.

قول سيبويه: "لكنّك تضمره"، يعني في جميع اللغات، وقوله: "إنْ شئت أظهرتَه"، يقصد بذلك لغة أهل الحجاز[307].

وعند ابن مالك أنّ الخبر يكون ظاهرًا في لغة أهل الحجاز، فيقولون: "لا رجلَ أفضلُ منك" ويحذفونه كثيرًا، فيقولون: "لا أهلَ، ولا مالَ، ولا بأسَ"، أي: لا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بأسَ عليك، وأنّهم أكثرُ ما يحذفون مع (إلّا)، نحو: "لا إله إلّا الله"، وأمّا بنو تميم فيحذفونه، بل الحذف عندهم واجب، بشرط ظهور المعنى، ليس مطلقًا[308]، وكلام ابن مالك يتفق في المعنى مع ما اختاره ابن عصفور. وأمّا إنْ لم يكن ثمّة دليل لفظيّ، أو معنويّ، على حذفه، فالحذف مُمْتنع، نحو: "لا رجلَ"؛ لأنّ هذا لا يعدُّ كلامًا؛ لعدم استفادة المخاطب منه شيئًا[309].

وقد تدخل الباء عليه، وفي دخولها خلاف، فكان النُّحاةُ ما بين مجوِّز ومانع، ولكن جاء على ذلك قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ"، وتأويل ذلك أنَّ الباء ظرفية في موضع الخبر، و(بعده النار) صفة[310].

وفي المقابل أنَّ الباء، وغيرها، قليلًا قد تدخل على (لا)، كقول العرب: "بِلا شيءٍ"، و"بلا ذنبٍ"، و"غضبتُ من لا شيءٍ"، و"ذهبتُ بلا عناءٍ"، والمعنى: بغير شيءٍ، وبغير ذنبٍ، وبغير عناءٍ، وفي ذلك دلالة على معاملةِ (لا،

(307) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(308) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص437؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1300.

(309) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص437.

(310) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص222، وينظر: ج4، ص288؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301؛ وورد الشاهد في نهج البلاغة، ص460: "ما خيرٌ بخيرٍ بعده النار، وما شرّ بِشرّ بعده الجنة".

واسمها)، معاملةَ الاسمِ الواحد[311]. وأجاز بعض النحاة– كأبي حيان– الفتح– فيقال: "بِلا شيءَ"، ولكنَّ الجرّ أرجح من البناء على الفتح[312].

الجملة الفعلية، الفاعل:

إنّ الفاعل من الفعل، بمنزلة أحد أحرفه[313]، وعُرّف عند بعض النُّحاة – كابن عصفور– بأنّه اسم، أو ما في تقدير الاسم، يتقدَّم عليه ما أُسندَ إليه لفظًا، أو نيّةً على طريقةٍ، وأنَّه –كما سبق– أبدًا مرفوع، أو جاري مجرى المرفوع، وارتفاعه بما أُسنِدَ إليه متقدِّم على المفعول به، مع جواز تأخيره، إنْ كان في الجملة ما يدل عليه[314].

وأمّا العامل فيه، فهو الرافع له عند سيبويه، لفظًا، نحو: "قام زيدٌ"، أو أنْ يكون تقديرًا، نحو: "ما قام من أحد"[315]. ولعلَّ خير ما عُرِّفَ به: إنّه المسنَدُ إليه فعلٌ تامّ، أو متضمّن معنى الفعل، متقدم مفرّغ للفاعل، غير مصوغ لنائب الفاعل، مرفوع حقيقة لفظًا، ومعنى، نحو: صدق الله العظيم، ومرفوعًا حكمًا، ويشمل ذلك الفاعل الداخل عليه أحد أحرف الجرّ الزائدة، ويكون في المعنى، دون اللفظ[316]، وأمّا حكم تقديم العامل فيه فهو واجب في مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فقالوا بجواز تقديم العامل فيه، لا بوجوبه[317].

وفي قولهم: "ما أراد زيدٌ أَخْذَ"، فجائز عند البصريين أنْ يكون (زيد)، مبتدأ، أو فاعلًا بالفعل أراد، وأمّا الكوفيّون فلم يقولوا بجوازه مبتدأً، وما بعده

(311) سيبويه، الكتاب، ج2، ص302.

(312) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1301.

(313) الأصبهاني، شرح اللمع، ص128.

(314) ابن عصفور، المقرّب، ص78.

(315) سيبويه، الكتاب، ج1، ص33؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1321.

(316) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص38-ص39.

(317) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1320.

خبر، إلّا أنَّ الكسائي أجازَ كونه فاعلًا، وخطّأه الفرّاء، وقد نُقِلَ عن بعض النحاة جواز تقليبات الجملة، نحو: أخذ زيدٌ ما أراد، وأخذ ما أراد زيد، وزيدٌ أخذ ما أراد، وزيدٌ ما أراد أخذ. وفي جملة ما أراد أخذ زيد جائز عند البصريين، ومردود عند الكوفيين، وأمّا على تقدير: إرادته أخذ زيد: فمقبول عند الجميع. وسواء كان الضمير مرفوعًا، أم منصوبًا، فإذا كان ضمير رفع فيلزم تأخير ما أراد، نحو: أخذ زيدٌ ما أراد، وأجازَ البصريّون أيضًا: أخذ ما أراد زيدٌ[318]. حيث يظهر التنازع فيما ذهبوا إليه، فكلا اللفظين يتحد في مطلب الفاعل، مع جواز أنْ يكون فاعلًا، لأيٍّ منهما؛ لأنّ المعنى لا يفسد.

مطابقة الفعل للفاعل في العدد:

ورد عن العرب المطابقة بين الفعل والفاعل، وإنْ كان الفاعل اسمًا ظاهرًا يدل على المثنّى، أو الجمع-أحيانًا، إذْ جاء عنهم أنَّهم يقولون: "ضربوني قومُك وضرباني أخواك"، وقد علل سيبويه ذلك أنّ علامة التثنية، والجمع، إنّما هي للدلالة على العدد، مثنّى كان، أم جمعًا، وليست بفاعل، فكأنّهم أرادوا أنْ يجعلوا للمثنى والجمع علامةً، كما جعلوا للمؤنث علامة، فأظهروا، كما أظهروا التاء في قولهم: "قالت فلانةٌ"، فكانت علامة التثنية، والجمع؛ تشبيهًا بتاء التأنيث، وهي قليلةٌ كما يقول[319]. و كذلك ما ذكره العكبري من كلام أنس بن مالك-رضي الله عنه-:"فَكُنَّ أُمَّهاتي يحْثُثْني"[320].

وقد يكون الفاعل دالًّا على اثنين، ولكنَّه يعامل معاملة الجمع، وعلى ذلك قول سيبويه عن الخليل في قول العرب: "ما أحسنَ وجوهَهما!"، والمتكلِّم

(318) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1472.

(319) سيبويه، الكتاب، ج2، ص40.

(320)العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص85.

عنه اثنان، فذهب الخليل إلى أنّ الاثنين يدلّ على الجمع، وجعل ذلك بمنزلة قول الاثنين: "نحن فعلْنا كذا"، كما أنّهم قد يثنّون ما يكون بعضًا، أو جزءًا لشيء، فزعم يونس أنَّ رؤبة في غير الرّجز كان يقول: "ما أحسنَ رأسَيْهما!"[(321)].

وإنّ ثمّة موجبات لمطابقة الفعل للفاعل، ولا يجوز غير ذلك؛ لأنّ بعض السّياقات لا يشترط فيها المطابقة، إلّا إذا كان الفاعل مؤنّثًا على الحقيقةِ، ما لم يفصل بينهما، كقولهم: "حَضَرَ القاضيَ امرأةٌ"[(322)]. فإنَّ إلحاق علامة التأنيث واجبة في اللُّغة المشهورة، وإذا كان الفاعل ضميرًا متَّصِلًا حقيقيَّ التأنيثِ، أم مجازيَّه، نحو: "هند قامتْ"، و"الدارُ حسُنَتْ"، وإذا كان الفاعل ضميرًا ظاهرًا متَّصِلًا حقيقيَّ التأنيث، وكان الفاعل مفردًا، أو مثنّى، أو جمعًا للمؤنَّث، نحو: "قامتْ هنْد"، و"قعدت بنتاها"، و"ذهبت عمَّاتُها"، وممّا يلحق بالفاعل المؤنَّث، إنْ كان الفاعل مؤوّلًا بمؤنَّث، أيْ متضمِّنًا معنى المؤنّث[(323)]، فقد روى الأصمعيّ عن أبي عمرو، أنّه قال: "سمعتُ رجلًا من اليمن، يقول: "فلانٌ لَغُوبٌ، جاءَتْهُ كتابي فاحتقرها، فقلتُ له أتقول جاءَتْه كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة؟"[(324)].

وقد لا يطابق الفعل فاعِلَه وإنْ كان الأصل فيه المطابقة، ومثال ذلك الشاهد السابق "حضر القاضيَ امرأةٌ"، فيُجَوَّز عدم المطابقة للفصل بينهما، وعند سيبويه سُمِّيَ الفصل بإطالة الكلام، حتى إنّ حذف التاء استحسن على بقائها، وكان أجملَ، وكأنّ الحذف أصبح الفصلَ، والإطالة بدلًا منه، إذْ قال: "وكأنّه

(321) سيبويه، الكتاب، ج2، ص48.

(322) ابن جني، الخصائص، ج2، ص414؛ وينظر: الأنباري، الإنصاف، ج1، ص158، المسألة(21)، القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه.

(323) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص44.

(324) ابن جني، الخصائص، ج1، ص249.

شيء يصير بدلًا من شيءٍ"[325]، والواضح ممّا سبق أنّ **إطالة** الكلام تسدُّ خَلَلَ الحذفِ إنْ وجدَ في اللفظ، وكأنَّ المقصود فهم المعنى، **فكَم** من تركيب لغويّ حذِفَ أحدُ ركنيه الأساسيَّيْن، وحسنَ معه الكلام لمسدّ غيره **معدَّه؟**.

ومن الحالات التي خرج بها الفعل عن المطابقة، **أنْ** يكون الفاعل مشتملًا على أحد مَعنَيَيْنِ، فيجوز فيه المطابقة، **وعدمها**، كما في **قولهم**: "صَرَعتْني بعيرٌ لي"، فقد أجاز ذلك لاحتمال وقوع لفظ **بعير** على الجمل، أو النّاقة[326]. إلّا أنَّ سيبويه قد ذكر شاهدًا لم تتم فيه **المطابقة** مع عدم وجود ما يسوِّغ ذلك، كقول بعض العرب: "قال فلانة"[327].

وجوب تقديمه على المفعول به:

ترتيب الفاعل الإسنادي أنْ يتقدَّمَ على المفعول **به**، وقد يتأخَّر، ويكون تقديمه وتأخيره جائزَينِ، ما لم يكن هناك غموض، أو لَبْس، **إلّا** أنَّ ثمَّة مواضع توجب تقديمه، وذلك كأنْ تنتفي علامة التَّمييز بينه، **وبين المفعول**: أي إذا لم يظهر عليهما العلامة الإعرابية مع عدم وجود الدَّلائل، والقرائن اللفظيَّة، والمعنويَّة، وأمّا انتقاء القرينة اللفظيَّة، فنحو: "ضرب عيسى **موسى**"، إلّا أنَّ مثل هذا قد يميَّز من خلال التَّابع لأحدهما، نحو: "ضرب **عيسى** موسى الظَّريفُ". ومن المميِّزات اتصال الفعل بعلامة الفاعل نحو: "ضربت **موسى** حُبلى"، أو أنْ يتصل المفعول به بضمير يعود على الفاعل، نحو: "ضرب قتاه موسى"، وأمَّا

---

(325) سيبويه، الكتاب، ج2، ص38.

(326) ابن جني، الخصائص، ج2، ص418.

(327) سيبويه، الكتاب، ج2، ص38.

العلامات المعنوية، فنحو: "أَكَلَ الكُمّثرى موسى"، وأيضًا: "استخلف المرتضى المصطفى"[328].

الإسناد إلى المدلولِ عليه:

وممّا جاء على الإسناد إلى مدلول عليه؛ أيْ لا وجود للفاعل قول بعض العرب: "إذا كان غدًا فَأْتني"؛ أي إذا كان غدًا ما نحن عليه الآن فأْتني[329]، ووجهه في الكلام ذكره سيبويه من قبل، وهو بجواز الرّفع، والنصب، وعزاه لبني تميم نحو: "إذا كان غدٌ فأْتني"، و"إذا كان يوم الجمعة فالْقَنِي"، فالفعل لـ(غدٍ، واليوم)، كمن قال: "جاء غدٌ فَأْتِني"، والمعنى: أنّه لقي رجلًا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأْتني، ولكن يوجد إضمار، استخفافًا؛ لكثرة وقوع (كان) في الكلام؛ لأنّه الأصل لما مضى، وما سيقع[330].

حذف الفعل، وبقاء الفاعل:

يجري الفعل في الأسماء على ثلاثة مجارٍ: الأوّل: فعلٌ مظهرٌ، لا يُسْتحسن إضمارُه، وفعلٌ مضمر مستعملٌ إظهاره، وفعل مضمر، متروك إظهاره، والفعل الذي لا يحسن إضماره، هو الفعل الذي تختلف دلالته؛ لاختلاف السياق؛ لعدم وعي السامع بمراده، أمّا الفعل المضمر المستعمل إظهاره[331]، فنحو

(328) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص166؛ الكُمّثرى: كمثر- وهو الإجّاص، والمرتضى: علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وينظر: الورّاق، محمد بن عبد الله، (ت381هـ)، (1429هـ/2008م)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص378.

(329) ابن ملك، شرح التسهيل، ج2، ص55.

(330) سيبويه، الكتاب، ج1، ص224.

(331) سيبويه، الكتاب، ج1، ص296-ص297؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص86.

الاستغناء عن اللفظ بحضور معناه، وذلك مثل قولك: "زيدًا"، إذا وُجِدَ من شرع في إعطاء، فيقال: "زيدًا"؛ أي: أعطِ زيدًا[332].

وأيضًا ما جاء في كلام عائشة -رضي الله عنها-: "فما أستطيعُ أنْ أقضيَه إلّا في شعبان، الشغلُ من رسول الله- صلّى الله عليه وسلّم- "، أي: يمنعُني الشغلُ من أجلِ رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم- [333]. وأمّا النوع الثالث فهو الفعل الذي يجب حذفه، وإظهاره متروك، ويشمل تلك الأساليب: الاختصاصَ، والإغراءَ، والمحذوفَ القياسيّ، الكثيرَ استعمالُه[334].

ويمكن أنْ يضاف إلى ذلك ما جاء في الأمثلة من حذف الفعل؛ لأنّ الحذف واقع سماعًا في الأمثال، والأمثال حدّها السّماع فلا تغيَّر، فيَمتنع الإظهار، ويلزم الاختصار[335]. وقد يحذف الفعل والفاعل معًا، ويفهمان من خلال السِّياق، كقول بعض العرب: "حينئذٍ الآن"، والتقدير: حينئذٍ واسمعْ إليّ الآن، فحذف الفعل (اسمع)، ومثله أيضًا قولهم: "والله ما رأيتُ كاليوم رجلًا"؛ أي: ما رأيتُ كرجلٍ أراه اليوم رجلًا[336].

نائب الفاعل: دواعيه، وإقامة غيره مقامه مع وجوده، وما يقوم مقامه بعد الحذف:

قد يحذف الفاعل لغرضٍ لفظيّ، أو معنويّ، كأن يُعْلَم به، وقد يكون حذفُه للجهل به، فيصانُ اسمُهُ من أنْ يقترن باسم المفعول به، أو يُحقَّر، فيُصانَ اسم المفعول به عن مقارنته، أو للخوف منه، أو عليه، فيُقصَد إبهامُه؛ لئلّا

(332) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص86.

(333)البخاري، صحيح البخاري، ص220؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص52.

(334) سيبويه، الكتاب، ج1، ص277-297.

(335) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص88-89؛ السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص13.

(336) سيبويه، الكتاب، ج1، ص244.

يتعلّق مرادُ المتكلّم بتعيّنه، أو لإصلاح السجع، مثال قولهم: "مَنْ طابتْ سريرتُه حُمِدت سيرتُه"، أو لقصد الإيجاز، وفي كل ما ذكر ينوب المفعول به عن الفاعل، فيما للفاعل من رفعٍ وعُمديَّة، ووجوب تأخير، وامتناعٍ، وحذف، فيُنَزَّل منزلة الجزء من الفعل، كما كان الفاعل في ذلك(337).

إلّا أنَّ هنالك أفعالًا متعدّية لفعلَين، ومذهب النُّحاة في جعل نائب الفاعل منهما اختيار الأول، وأنّه الأحسن في إقامته مقام الفاعل، مع عدم منع إقامة الثاني إذا أُمِنَ اللبس، فقد ورد عن العرب قولهم: "كُسِيَ ثوبٌ زيدًا، وأُعْطِيَ درهمٌ عمرًا"(338)، ولا يكون الامتناع إلّا في حال وقوع اللبس، نحو: "أُعطي زيدٌ عمرًا"، فلا يُعْلَم هنا أيّهما الآخذ من المأخوذ(339).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنّما لأهل اللُّغة في جعل الأول نائبَ فاعلٍ مذاهب منها: الأوّل، المنع مطلقًا، إذا كان في ذلك غموض، وبعضُهم منع إطلاقًا في جميع الحالات؛ لأنّه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل. أمّا المذهب الثاني، فالجواز بشرط أمْنِ اللبس، وعدم اختلال المعنى، ولكن إذا كان الفعل من باب (اختار)، فيه قولان: أحدهما – كما قال أبو حيان، والجمهور – يتعيَّن أنْ يكونَ الأول، وتبعهم السيوطي، بحجة السماع، ولقول الثاني، هو إقامة الثاني نائبَ فاعلٍ، وعليه بعض النحاة، كالفرّاء، وتبعهم ابن مالك، ومنعه أبو حيان؛ لأنّه يكون على تقدير حرف جرّ. وأمّا المذهب الثالث، ففي باب (أعلم)، من الأفعال، وليس فيه إلّا إقامة الأول، بالاتفاق(340).

(337) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص57-ص58؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص519.

(338) سيبويه، الكتاب، ج1، ص41؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1328-ص1329؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص519.

(339) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص59.

(340) سيبويه، الكتاب، ج2، ص61؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1331؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص520.

وقد يقام غير المفعول به مقامه مع وجوده، وفيه وجهان: الأول لا يجوز، وعليه البصريون؛ لأنّ المفعول به شريك الفاعل، والوجه الثاني جائز، وعليه الكوفيون والأخفش، وتبعهم ابن مالك، وأشار أبو حيان عن ابن برهان أنّ الأخفش قال بجواز ذلك، على أن يكون المفعول متأخِّرًا في اللفظ عن المصدر، أو الظرف أمّا إذا تقدّم فلا يجوز إلا أنْ يعتبر المفعول به نائبَ فاعلٍ(341)، وممّا جاء على إقامة غير المفعول به نائب فاعلٍ مع وجود المفعول به، قولهم: "خذْه مطيوبةً به نفسي"، حيث أقيم التمييز مقام الفاعل مع ذكرْ شبه الجملة (به)(342)،إلّا أنّ جمهور النحاة قد منعوا ذلك إلّا الكسائي، فقد أجاز ذلك، وحكى: "خذه مطيوبةً به نفسٌ"، على أن لا يتمّ تقديمه، أو إضماره، ومثّل على ذلك بقولهم: "مَنِ الموجوع رأسُه، والمسفوه رأيُهُ، والمعروف أمرُه"(343).

وممّا يأتي نائب فاعل عند بناء الفعل للمجهول، ما وقع في الجملة من: مصدرٍ أو ظرفٍ، أو مجرورٍ، وشرط المصدر أنْ لا يكون للتوكيد، وإنْ كان متصرّفًا، كذلك إذا كان لغير التوكيد، وكان لا يتصرّف، نحو: (سبحان الله، ومعاذَ الله)؛ لأنّهما مُلتزَم فيهما النصبُ، وأنْ لا يكون المصدر مفعولًا مطلقًا مختصًّا بعدد، أو وصف، أو إضافة، أو ألْ، أو اسم نوعٍ، سواء كان المصدرُ ملفوظًا، نحو: "سير سيرٌ شديدٌ"، أم مضمرًا مدلولًا عليه بغير الفعل العامل فيه، كأنْ يقال: "بلى سِيْرَ"، لِمَنْ قال: "ما سِيْرَ سيرٌ شديدٌ"، فنائب الفاعل في (سِيْر)، الضمير العائد على المصدر "سَيْر شديد"، وأمّا إذا كان مدلولًا عليه بالعامل نحو: "جلس وضرب"؛ أي: أنّ نائب الفعل(هو)، يعود على المصدر(جلوس،

---

(341) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص59؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1339؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص521. وابن برهان هو عبد الواحد بن عليّ العكبريّ، (ت456هـ).

(342) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص61، السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص524.

(343) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص61؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص524.

وضَرَب)، فلا يجوز، وأمّا الظرف فيشترط فيه أن يكون مختصًّا، وإنْ كان مختصًّا غير متصرِّف فلا يقام، إلا إذا قُصد بالظرف التنكير، نحو:" سِيْرَ عليه غُدوةٌ"(344).

وأمّا المجرور فمختلف فيه، فإن جرَّ بحرفٍ زائد، فلا خِلاف في ذلك، وأنّه في محل رفع، مثل: "ما ضُرِب من أحدٍ"، وأمّا إنْ كان بغير الزائد، ففي ذلك خمسة أقوال: الأوّل، وعليه الجمهور، أنّ المجرور في محل رفع فاعل، مثل: "سِيْرَ بزيد"، والقول الثاني: أنّ النائب ضميرٌ مبهم مستتر في الفعل، وجُعل مبهمًا ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرفٍ، أو مكان، أو زمان، إذْ لا يوجد دليل للتعيين، أي أنَّ الضمير المجهول هو النائب؛ ولمّا حُذِف الفاعل، أُسند الفعل إلى أحد ما يَعْمَلُ فيه المصدر. والقول الثالث: أنَّ النائب هو حرف الجرّ وحده، وأنّه في موضع رفع، كما أنّ الفعل في موضع رفع في جملة: "زيد يقوم". وأمّا القول الرابع: فإنّ نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، وأنْ يُجْعَل في المصدر اختصاصٌ، فيقال: جُلِسَ؛ أي الجلوس المعهود، والتقدير: سِيرَ هو؛ لذا نائب الفاعل ضمير المصدر، لأنّه لو كان المجرور هو النائب لجاز القول "سيرتْ بهندٍ"، ولكن رُدَّ هذا القول من قِبَل أنّ العرب تصرح بالمصدر المنصوب، مثل: "سِيْرَ بزيدٍ سيرًا"؛ لأنَّ الفعل لا يؤنث له، ولا يُخبَر عنه، ولم يذهب أحد إلى أنّ الجارّ والمجرور معًا النائب، حتى يكونا في موضع رفع، ويمكن الإشارة إلى أنّ الإتباع بعده فيه خلاف، من حيث مراعاة اللفظ، أو الموضع(345).

---

(344) سيبويه، الكتاب، ج1، ص220، أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1332-ص1336.

(345) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص79-ص80؛ وينظر أيضًا: السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (508-581هـ)، (د،ت)، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ص370. ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص58-ص59؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1335-ص1337؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص521-ص522.

أمّا القول الخامس، فهو أنَّ الفعل فارغ، لا ضمير فيه[346]. ولابدَّ من ذكر نماذج حُذِفَ منها الفاعل وناب غيره منابه في غير المفعول، وذلك كقول سيبويه: "سمعت من أثق به من العرب يقول: "بُسِط عليه مرّتان"، وقدَّره: بُسِطَ عليه العذاب مرّتان، ويجوز (مرتين)، ويكون ظرفًا، و: "سِيْرَ عليه طورانِ"، و"سِيْرَ عليه سيرٌ حسنٌ، وسير عليه سيرٌ شديدٌ"، و"سير عليه مبعثَ الجيوش، ومَضْربَ السيول"[347].

وأمّا إذا اجتمعت الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فعند البصريين الجواز بالخيار منهما[348]، كقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[349]. وقد يأتي المفعول به مرفوعًا دون بناء الفعل للمجهول، بل مع بقاء الفاعل، فيُرفَعُ، أو ينصب الفاعل، على السواء، كقولهم: "خرق الثوبُ المسمارَ"، وما سوَّغ ذلك ظهور المعنى، والعِلْم به مع عدم اللبس، ومثله: "كسر الزجاجُ الحجرَ"[350].

عمل المصادر والمشتقات، عمل المصدر:

يعمل المصدر عمل الفعل المأخوذ منه، فإذا كان الفعل غير متعدٍّ كان المصدر كذلك، ولا يتجاوز الفاعل، وإنْ كان فعلُه متعدّيًا لمفعولٍ واحد ف المصدر مثله، وإنْ كان متعديًا لمفعولَين فمفعولَين، وإنْ بحرف جرٍّ يتعدّى المصدر كذلك، ويعمل المصدر ما جاز إحلال (أنْ) والفعل مكانه[351]، دون أن

(346)السهيليّ، نتائج الفكر، ص370؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1336 ص1337؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص522-ص523.

(347) ابن السراج، الأصول، ج1، ص79؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1327؛ السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص525.

(348) سيبويه، الكتاب، ج1، ص228-ص234.

(349) سورة الحاقة: (13).

(350)ابن أبي الربيع، البسيط، ج1،ص262؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص64.

(351) ابن يعيش، شرح المفصّل، مج2، ص92.

يعتمد على شيء قبله[352]، فيعمل في جميع أحواله، إنْ دلَّ على الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، خلافًا لبعض المشتقات، كاسم الفاعل، حيث يكون عملُه مُقيَّدًا بشروط كأنْ يدلَّ على الحال، أو الاستقبال؛ لمضارعته الفعل المضارع في حركاته، وسكناته، وعدد أحرفه[353]، على أنْ لا يكون مفعولًا مطلقًا، ولا يتقدَّم عليه معموله، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، كما تجوز إضافته إلى فاعله، وإلى مفعوله[354].

ومن شروط عملِه أنْ يكون منوَّنًا، فيرفع فاعلًا، وينصب مفعولًا به، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، ويكون عمله بلا قُبْح، كقولهم: "عجِبتُ من أكلٍ الخبيصَ"، بجعْلِ (الخبيص) منصوبًا مفعولًا به، وحَمَلَه بعض النحاة على أنَّه مفعول به لفعل محذوف تقديره: (تأكل)، من حيث إنَّ المنوَّن عندهم لا يعمل أصلًا، وهو مذهب الكوفيين، إذ أبطلوا عمله منوَّنًا، وإذا وقع بعده مرفوعٌ، أو منصوب، فيكون على إضمار فعل يفسره المصدر في لفظه، ويأتي جوابًا في المخاطبة؛ أي إذا خاطب آخر[355]، وكأنّ الكلام مشترك، فيه عائد على المتكلّم، وآخر عائد على المخاطَب من خلال الضمير المستتر في الفعل المقدَّر. ومن شروطه أيضًا أنْ يأتي معرَّفًا بألْ، كما في قول بعض العرب: "يعجبني الإكرام عندك سعدٌ بنيه"؛ أيْ: أكْرَمَ سعدٌ بنيه، إلّا أن المعرَّف لم يأخذ جميع النحاة بالعمل به، وإنَّما ردَّه الكوفيون، والبغداديون، وبعض البصريين كابن السرّاج، وزعموا أنَّ العامل فعلٌ مقدَّر يكون من جنس المصدر[356].

---

(352) ابن يعيش، شرح المفصَّل، مج2، ص95.

(353) ابن يعيش، شرح المفصَّل، ج2، ص101؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص471.

(354) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص171.

(355) سيبويه، الكتاب، ج1، ص192؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2260؛ ابن منظور، اللسان، ج5، ص12، مادة (خبص) والخبيص: من خبص وهي الحلوى المخبوصة، وخبص الشيء بالشيء خلطه.

(356) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص137؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2261.

وإذا كان المصدر مضافًا، نحو ما حكاه الفرّاء بأنّ **العرب** تقول: "عجِبتُ من ظلمِكَ نفسَك" فينصبون (النفس)؛ بتأويل الكاف رفعًا، **وأيضًا**، قولهم: "عجبتُ من غلبتك نفسُك"، فيرفعون (النفس)؛ بتأويل الكاف نصبًا[357]. ومعنى ذلك أن المصدر أضيف إلى فاعله في الجملة الأولى، وأضيف إلى مفعوله في الجملة الثانية.

وكذلك قولهم: "عجبتُ من تساقُط البيوتِ بعضُها على بعضٍ"، برفْعُ (بعضها)، وجرّها، والرفع على الحمْلِ على المحلّ، أو المعنى؛ لأنّ البيوت فاعل في المعنى، والمعنى: عجبتُ من أنْ تساقطتْ بعضُها على بعضٍ، وأمّاالخَفْضَ، فعلى حَمْلِ ذلك على اللفظ، ورجَّح الفرّاء الرفع، وجَعَلَه أجْودَ إذا كان الأوّل الذي في تأويل رفعٍ، أو نصبٍ قد كُنِّي عنه مثل: عجبتُ من تساقطِها، ويقال: عجبتُ من تساقطِها بعضُها على بعض؛ لأنّ الخفض إذا كنِّي عنه قبح أنْ ينعت بظاهر، فيُرَدُّ إلى المعنى الذي يكون رفعًا، وأمّا الخفض فقد يكون جائزًا[358].

ومن شروط عمله أنْ يُقدّر بأحد الحرفين: (أنْ)، المخففة، أو(أنّ)، الثقيلة، المصدّريَّتَنِ، أو(ما)، المصدريَّة، مع الفعل، وهو **الغالب** بتقدير المصدر لصريح، إلَّا أنّه قد وقع غيرُ ذلك في كلامهم، فلم يجُزْ فيه التقدير، نحو: "سمْعُ أُذني زيدًا يقول ذلك"[359]، وقول أعرابي كذلك: "اللهمَّ إنَّ استغفاري إيّاك مع كَثْرَةِ ذنوبي للؤمٌ، وإنَّ ترْكي الاستغفارَ مع علْمِي بِسَعة عفوِكَ لَعَيٌّ"[360]. كما يجوز أنْ يعمل اسمُ المصدر عَمَلَ المصدر، بشروطه كما في قولهم: "أعجبني دُهْنُ

(357) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص84.

(358) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص84.

(359) سيبويه، الكتاب، ج1، ص191؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص439.

(360) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص439؛ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص45.

زيدٍ لحيته"، و"أعجبني كُحْلُ هندٍ عينَها"[361]، وقيل إنّه يجوز فيه الإعمال مطلقًا، إلّا ثلاثة ألفاظ قد حصرها الكسائي في: "الخبز والدهن والقوت"، فإنّها لا تعمل، فلا يقال: عجبتُ من خبزك الخبزَ، أمّا الفرّاء فقد أجاز ذلك فحكى عن العرب مثل: "أعجبني دهنُ زيدٍ لحيَتَهُ"، وحَمَلَه أبو حيان على أنّه منصوب بفعلٍ مضمر، يفسِّرُه ما قبله، وليس العامل فيه اسم المصدر[362].

وممّا يعملُ عَمَلَه المصدرُ الميميُّ، الذي لا يَمْنَعُ جمعُه مِن عملِه، كما في قول العرب: "تركتُه بملاحسِ البقرِ أولادَها"[363]، أي بموضع ملاحس، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامَه[364]. وأمّا فيما يتعلّق بتقديم معمول المصدر عليه فلا يجوز، فعندما كان المصدر عاملًا، وهو في معنى (أنْ، والفعل) الماضي، أو المضارع، فيكون معموله واقعًا في صلته، كما أنّه لا يعمل إلّا فيما كان من تمامه، فيصير المعمول بعض الاسم، ولا يقدّم بعض الاسم على أوّله[365].

عمل اسم الفاعل، والصفة المشبهة:

يعمل المشتق لاسيّما اسم الفاعل عمل الفعل المأخوذ منه، إنْ كان متعدّيًا لمفعولٍ واحد يأخذ مفعولًا واحدًا، وإنْ كان اثنين فاثنين، وإنْ ثلاثةٍ فثلاثة، حتّى وإنْ كان العمل في المعنى لا في اللفظ[366]. وقُيِّدَ عملُه بأنْ يكون معتمدًا على نفيٍ، أو نهيٍ، أو استفهام، أو يقع صلةً لموصول، أو صفة لموصوف،

(361) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2265.

(362) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2265؛ السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص52.

(363) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص135، والمعنى: بحيث تلحس البقرُ أولادَها، يعني بالمكان القفر، ويروى بمباحث، والمعنى تركته بحيث لا يدري أين هو.

(364) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص435.

(365) المبرد، المقتضب، ج4، ص157.

(366) سيبويه، الكتاب، ج1، ص175.

لفظًا أو نيَّةً، أو خبرًا لذي خبر، أو حالًا لذي حال، أو في موضع المفعول الثاني، وموطنه في باب ظنَّ وعَلِمَ، وأنْ لا يوصف ولا يُصَغَّر[367]. ويُستَثنى منه اسمُ الفاعل، إذا كان ماضيًا، حيث إنَّهُ لا يعملُ لأنَّه اسم، ولا يوجد فيه مضارعة للفعل[368].

وسُمِع عن العرب بعضُ الشواهد خالفتْ ما قعّده النحاة، كقولهم: "الضّاربُ الرجلِ"، حيث أصبح اسم الفاعل، كالصفة المشبهة، وصفًا للاسم كما في: الرجلُ الحسنُ الوجهِ[369]، مع عدم الإنكار في عمله في قولهم: "هذا الضاربُ زيدًا" بنصب زيد، فعندما مُنعت الإضافة أصبح الألف واللام بمنزلة التنوين، وأشار سيبويه إلى أنّه لا يجوز فيه إلّا النصب؛ لأنّ الاسم قد عمِل عمَل المنوّن، ولكن فيما روي عمَّن يوثق بعربيَّتِهم أنّهم يقولون: "هذا الضاربُ الرجلِ"، بالإضافة على خلاف ما جاء في كلامهم: "هو الضاربُ زيدًا والرجلَ"، حيث لا يكون الرجل إلّا بالنصب، وأمّا في قولهم: "هذا الضارب الرجلِ وعبدِ الله"، فلا يجوز إلّا الجرّ[370].

وأظنُّ أنَّ العملَ في قولهم: "هذا الضاربُ زيدًا والرجلَ"، وعدمَ إعمالِهم إياه في قولهم: "هذا الضاربُ الرجلِ وعبدِ اللهِ"، حيث لا يكون في عبد الله إلّا الجرّ، للفصل بينهما في الجملة الأولى، إذْ هو المسوّغ، وليس (ألْ)، وأنَّ الجرّ في الثانية؛ لالتقاء ألْ في اللفظين: المشتق ومعموله.

وأمّا إذا ثنِّيَ اسم الفاعل، أو جُمع جَمْعَ مذكرٍ سالمًا، وثَبَتَتْ فيه النون، فلا يكون الاسم الذي يليه إلّا منصوبًا؛ لأنَّ النون ثابتة، ولا شك أنّها تعادل

(367) ابن عصفور، المقرّب، ص188.

(368) المبرد، المقتضب، ج4، ص148.

(369) سيبويه، الكتاب، ج1، ص193.

(370) سيبويه، الكتاب، ج1، ص182.

التنوين، فإذا حُذِف النون فلا يكون الاسم إلّا بالجرّ، وأصبح الجرّ بدلًا من النون، وربّما اختلفت النون عن التنوين، وقد تُجمَعُ مع الألف والنون، وأمّا التنوين فلا[371].

ولعلّ الفصل، كما تقدّم من مسوّغات العمل، فكما جاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، جاز أنْ يكون بين العامل، ومعموله، فزعم الكسائيّ أنّ العرب يؤثرون النصبّ إذا حالوا بين المشتقّ، والمضاف إليه، فيقولون: "ضاربُ في غيرِ شيءٍ أخاه". وذهب الفرّاء إلى أنّ الكسائي قد حمل النّصبَ توهّمًا على تنوين المشتق عندما فصَلَوا[372]. وعلى أيّ حالٍ النصبُ في الفصلِ أقوى إنْ كان المشتق ممّا يتعدّى، ولعلّ ما قوّى النصب طول الكلام، فكلّما طال الكلامُ كان النّصْبُ أقوى[373].

وممّا شَذَّ من عمل اسم الفاعل عملُه، إنْ كان مصغّرًا، ما لم يُثَنَّ، أو يُجْمَع، وحقُّه ألّا يعمل؛ لأنّ التصغير ممّا يخرج الاسم عن تأويله بالفعل، إلّا أنّ بعض النحاة قد جوّزَ ذلك إن كان مصغّرًا حملًا على المثنى والجمع، كما في قولهم: "أنا مرتَّحِلٌ فَسُوَيرٌ فرسخًا"، ورُدَّ ذلك بأنّ المعمول واقعٌ ظرفًا، وتكفيه رائحةُ الفعل؛ أيْ أنّ المفعول يكتفي بتأثير بسيط، لأنْ يكون معمولًا، فلا يحتاج لقوّة العامل[374].

وممّا يعمل عمَلَه أسماءُ الفاعلين، الدّالة على المبالغة، وأشار سيبويه إلى أنّهم أجْرَوا اسم الفاعل إذا أرادوا أنْ يبالغوا في الأمر مَجراه إذا كان على بناء فاعل؛ لأنّ المراد به ما أُريد بفاعلٍ من إيقاع الفعل، إلا أنّه يريد أن يُحدِّث

---

(371) سيبويه، الكتاب، ج1، ص183-ص184.

(372) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص421.

(373) سيبويه، الكتاب، ج1، ص174.

(374) الأستراباذي، شرح الكافية، ج3، ص495.

عن المبالغة، وحَصَرَها في الأصل في: فَعُول وفعّال، ومِفعال، وفَعِل، وفَعِيل، وأنّه يجوز فيها ما يجوز في اسم الفاعل، من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار[375].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الفاعل ليس المشتق، أو الصيغة فيما كان فعله متعدّيًا، وإنّما العامل فعلٌ مضمرٌ يفسّره المُشتق، وأنّ ذلك المفعول لا يجوز فيه التقديم على المشتق[376]، وأمّا بعضهم الآخر فقد أجاز إعمالَ الخمسة، وبعضُهم مَنَعَ بعضَها من العمل، وهما: فَعِيل وفَعِل، على اختلاف، أمّا فَعِل، فأُجيزتْ، وأمّا فعيل فلا، لِعلّةِ أنّها اسم فاعل من فِعْل غير متعدٍّ[377]، ويُرَدّ الرأي الأخير بما سُمِعَ عن العرب، إذ ورد من الشواهد ما يبطلُه.

ومِمّا يُثْبتُ عملَها جميعًا ما جاء في كلام العرب عليها، فهي أسماء فاعل، إذ ذكر سيبويه عن العرب قولَهم: "هنَّ حواجُّ بيتَ الله"، فـ(حواجٌّ) اسم فاعل، قد رفع فاعلًا مضمرًا، ونصب مفعولًا به ظاهرًا[378]، وأمّا هذه الصيغ فقد ذُكِر عليها قولُهم: "إنّه ضَرُوبٌ رؤوسَ الدارعينَ"[379]، و:"هذا ضَروبٌ رؤوسَ الرجالِ وسوقَ الإبلِ"[380]، وفي حكاية الكسائي:"أنت غَيوظٌ ما علمتَ أكبادَ الرجال"[381].

وجاء على (فعّال) قول بعض العرب مسموعًا: "أمّا العسلَ فأنا شرّابٌ"[382]، وعلى مِفعال جاء قولهم: "إنّه لمِنْحارٌ بوائكَها"[383]، وأمّا فعيل،

---

(375) سيبويه، الكتاب، ج1، ص110؛ ابن عصفور، المقرّب، ص192.

(376) أبو حيّان، الارتشاف، ج5، ص2283.

(377) المبرد، المقتضب، ج2، ص114.

(378) سيبويه، الكتاب، ج1، ص109.

(379) المبرد، المقتضب، ج2، ص114.

(380) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2281.

(381) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص105.

(382) سيبويه، الكتاب، ج1، ص111.

فنحو: "إنّ الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دعاه"[384]، وكذلك: "هو سميعٌ الدعاءَ، وسميعٌ دعايَ ودعاءَكَ"، و"هو عليمٌ علمَك وعِلْمَ غيرِك"، و"هو حفيظٌ علمَكَ، وعلمَ غيرِك"[385].

وأمّا (فَعِل)، فقد ذكر أبو حيان أنّه لم يُعْلَم أحدٌ حكاه في النثر[386]. ولعلّ الأصل في الأكثر إعمالًا فيما عمِل عملَ الفعلِ من الأسماء هو (فاعل)، ولكنْ مسوّغ إعمال الصيغ التي وضعت للمبالغة أنّها بُنيت للفاعل من لفظِه، والمعنى واحد، وليست بالأبنية التي هي في الأصل أنْ تجري مجرى الفعل، ودلالة ذلك قلّتُها إذا ما قيست بغيرها، وأمّا إذا لم يكن فيها مبالغة الفعل، فهي بمنزلة غيرها من الأسماء الجامدة، نحو: "غلام وعبد"[387].

أمّا الصفة المشبهة فلم تقوَ أن تعمل عَمَلَ الفاعل؛ لأنّها ليست في معنى الفعل المضارع، ولكن إنْ شُبِّهت بالفاعل فإنّها تعمل، على أنْ يكون ما تعمل فيه معلومًا من سببها، معرّفًا بـ(أل)، أو نكرة فقط؛ لأنّها ليست بفعلٍ، ولا اسمٍ هو في معنى الفعل، إلا أنّ الإضافة في المعمول أحسن وأكثر؛ لأنّها ليست في مجرى الفعل، أو في معناه، وقد يدخلها التنوين، ويستحسن فيها[388].

ومعمولها – في المعنى – مجيئه بالألف واللام، أكثر، وأحسن، من أنْ يكون مجرّدًا؛ لأنّ الأولى فيها الألف واللام، وهو الأجود، في مقابل أنّ ترْكَ التنوين أكثرُ فيها من إثباته، ففي قولهم: "هذا حسن الوجه"، و"هذا حسنٌ وجهه"

---

(383) سيبويه، الكتاب، ج1، ص112، وبوائك جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الحسنة.

(384) أبو حيّان، الارتشاف، ج5، ص2281.

(385) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2282.

(386) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2282.

(387) سيبويه،الكتاب، ج1، ص117.

(388) سيبويه، الكتاب، ج1، ص194؛ الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق (ت337هـ)، (1419هـ/1996م)،الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط6، ص135.

فالأولى أولى، فكما لا يكون المعمول إلّا معرفة اختير له المعرفة بـ(ألْ)، مع أنّ الإضافة إلى الضمير واردة، كما أنّ التنوين، والنون ثابتانِ، مطّردان في اللغة[389]. وفي قولهم: "هذا حسنُ وجهٍ"، و"هو حديثُ عهدٍ بالنعمة"، الأصل: "هذا حسنُ الوجهِ وحديثُ العهدِ"، إلا أنّهم حذفوا الألف واللام؛ للتخفيف، وأنّ الموضع قد أُمِنَ فيه اللبسُ، حيث أصبح السامع يعلمُ عودة الضمير[390].

وأشار سيبويه إلى أنّه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غيرَ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب نحو: "الحسنُ الوجهِ"، ويجوز فيه: هو الحسنُ الوجهِ، وأمّا النصب فعلى إجرائه مجرى اسم الفاعل، وأمّا في صِيْغَتَي: التثنية والجمع، بثبوت النون فليس في ذلك إلا النصبُ، نحو قولهم: "همُ الطيّبون الأخبارَ"، و"هما الحسنانِ الوجوهَ"، وإذا حُذفت النون ليس في ذلك إلا الجرّ، سواء أكان الجزء الثاني فيه الألف واللام، أمْ مجرّدًا منهما[391]. وقد عُدّ الألف واللام خلفًا من الإضافة كما في قولهم: "مررتُ على رجلٍ حسنةٍ العين، وقبيح الأنف"، ومعناه: حسنةٍ عينُه وقبيحٍ أنفُه[392].

يتّضح ممّا سبق أنّ النصب جائز في مفعول الصفة المشبهة؛ تشبيهًا له بالمفعول به، وما يُثْبِت ذلك ما حكي عن العرب من قولهم: "لا عَهْدَ لي بِأَلْأَمَ منه عَمًّا، ولا أوضَعَه"، بفتح عين أوضعَه، كما يتعيّن النصب واضحًا في الضمير الذي فُصِلتْ عنه الصفة بضمير آخر، وذلك فيما ذُكِر عن الكسائي في قول بعض العرب: "هُم أحسنُ الناسِ وجوهًا، وأنظرهموها"[393].

---

(389) سيبويه، الكتاب، ج1، ص197.

(390) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص127.

(391) سيبويه، الكتاب، ج1، ص199-ص202.

(392) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص712.

(393) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص421؛ ابن عقيل، المساعد، ج1، ص105.

وفي تقديم معمولها اختلاف، إذْ مَنعَه بعض النحاة؛ لأنّها ليست كاسم الفاعل في الحقيقة[394]، وأجازه بعضهم، جاعلًا معمولَها غيرَ سببيٍّ لها، كما في قولهم المسموع:"زيدٌ بِكَ فَرِحٌ"، وعدّ السنهوريّ هذا اعتراضًا من النحاة قالوا به؛ بأنْ يكون معمول الصفة المشبهة متقدّمًا عليها، أو أنْ يكون معمولها سببيًّا، إذ لا يوجد اعتراض؛ لأنّ معمولها قسمان: ما هو فاعل في المعنى، وهو ما عمل فيه للشّبه باسم الفاعل، والقسم الثاني ما تعمل به؛ لِمَا فيه من رائحة الفعل، أو معناه[395].

لذا؛ (زيدٌ)، مبتدأ، و(فَرِح) خبر، وهي الصفة المشبهة، ومعمولها شبه الجملة (بك)، وأنّه غير سببيّ؛ لأنّه ليس اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذي هو زيد، ولكنّ المقصود بالمعمول السببيّ، هو الاسم الظاهر الذي تعمل فيه الصفة المشبهة؛ لمشابهتها اسم الفاعل الذي يعمل بالحمل على الفعل المضارع.

وبعد، لا تقدّم للمعمول السببيّ "الاسم الظاهر"، الذي عملت فيه الصفة المشبهة، وإنّ قول النحاة لا يتقدّم معمولها يعنون بذلك المعمول الخاصّ، أمّا العام نحو الجارّ والمجرور فيتقدّم، فإنّها تعمل فيه بما تتضمنه من معنى الفعل؛ لأنّ شبه الجملة لا يشترط فيه أنْ يكون سببيًّا، ولا يلزم فيه التأخر عنها؛ لأنّه يُكتفى بأدنى رائحة الفعل، حيث إنَّ الجارّ والمجرور يكتفي بعاملٍ ضعيف، فيتعلّق بالجامد، والمتصرف، واللازم والمتعدي، والحروف المشبّهة بالفعل[396]. من خلال ما تقدّم نستنتج أن الصفة المشبّهة يكون لها أحد معمولين: خاصّ،

---

(394) المبرّد، المقتضب، ج4، ص164.

(395) السنهوريّ، شرح الأجرومية، ج1، ص361؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص214، ويُقصد بالسببي: المشتمل على ضمير صاحب الصفة لفظًا نحو: زيدٌ حسنٌ وجهُه، أو معنى نحو: حسنُ الوجه، أو خَلَفُ أل من الضمير.

(396) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص214.

وعام، والخاصّ هو الاسم الظاهر الذي لا يتقدّم، وعليه جمهور النحاة، وأمّا العام، فهو شبه الجملة، ولا يشترط فيه التقديم، أو التأخير، فهما فيه سواء.

اسم التفضيل:

يُصاغ اسم التفضيل من فعل ثلاثيّ، تامّ، مجرّد، مثبت، متصرف، قابل للتفاوت، معناه للكثرة، ولا معبَّر عن فاعله بأفعل الذي مؤنثه فعلاء، فلا يُبنى إلا من فعلٍ مستوفٍ لهذه القيود، وإن سُمِع الشذوذ في بعض ألفاظه[397]، وأمّا من حيث العمل فهو أضعف من الصفة المشبهة في اللفظ والعمل، أمّا في اللفظ فلزومه في حال التنكير لفظًا واحدًا، وأمّا من حيث المعنى، فلا يرفع فاعلًا ظاهرًا، إلا على لغة ضعيفة[398]، فيغلب عليه أنْ لا يرفع فاعلًا ظاهرًا، وإنْ رفع ظاهرًا فيشترط في مرفوعه الظاهر أن يكون مفضّلًا على ما هو له في المعنى، من مذكور بعده، أو مُقدّر، وأنّ فاعله بعده ضمير مذكور، أو مُقدّر، على أنْ يكون ذلك الضمير مفسّرًا بعد نفي، أو شبه نفي، بما (أفعل) صفة له، وأمّا القول في مسألة الكحل، كما في قولهم: "ما رأيتُ أحدًا أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ"، فقد يختصر فيقال: "ما رأيت أحدًا أحسن في عينيه الكحلُ من زيد"، على تقدير: من كحل زيد"[399].

وعند سيبويه أنّ المراد بالتفضيل ليس للكحل، على الاسم الذي في (مِنْ)، أي ليس للضمير، وإنّما المقصود أنّ للكحل عملًا، وهيئة ليس له في غيره من المواضع، فكأن التقدير: ما رأيت رجلًا عاملًا في عينيه الكحل كعمله في عين زيد[400]، وأنّه لا يستقيم فيه الابتداء في هذه المسألة[401].

---

(397) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص380.

(398) سيبويه، الكتاب، ج2، ص32-ص34.

(399) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص394.

(400) سيبويه، الكتاب، ج2، ص31.

وأمّا نصبه للمفعول به فمُحال، وإنّما يُعدّى إليه باللام، وإنْ كان من متعدٍّ إلى واحد، نحو: "زيد أوعى للعلم وأبذَلُ للمعروف"، وإنْ كان من متعدٍّ إلى اثنين فيُعدّى إلى أحدهما باللام، ويُضمَر ناصب الثاني، كما في: "هو أكسى للفقراء الثياب"؛ أي يكسوهم الثياب(402).

وقد يحذف الضمير، فتدخل مِنْ على الظاهر، نحو: "ما رأيتُ رجلًا أحسن في عينيه الكحل من كحلِ عينِ زيد، وقد يحذف الضمير، والظاهر بعدها فتدخل على المحلّ، كما في قولهم: "ما رأيتُ كذبةً أكثرَ عليها شاهدٌ من كذبة أمير على منبر"، والأصل: من شهود كذبة أمير، فحذف المضاف، وأُقِيْم المضاف إليه مقامه(403).

---

(401) سيبويه، الكتاب، ج2، ص32.

(402) ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص397؛ السيوطي، الهمع، ج3، ص75.

(403) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص74-ص75.

الفصل الثاني

المفاعيل

المفاعيل

المفعول به:

المفعول به هو كل فضلة نُصبت على تمام الكلام، يصلح وقوعها في جواب مَن سأل بأيِّ شيءٍ وقع الفعل؟ أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه، وأمّا العامل فيه فهو الفعل، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والمصدر المقدّر بأنْ والفعل، أو الاسم الموضوع موضع الفعل، ويقصد به الإغراء، والمصادر الموضوعة موضع الفعل، وأسماء الأفعال[1]، ولعلّ كل ما ينصب المفعول هو مشبّه بالفعل، بأيّة صورة كانت، مع أنّ العامل في نصبه مختلفٌ فيه، إلا أنّ ما عليه جمهور النحاة هو الفعل[2].

ويقع المفعول به فيما يتعدّى إلى مفعولٍ واحد، أو مفعولين، كما في باب (ظنّ وأعطى)، أو إلى مفعولين أحدهما أصله بحرف الجرّ، وإنْ وُجد مفعولان، وكان أحدهما مفعولًا في المعنى، أو مقيّدًا بحرف الجرّ فالأصل أنْ يُقدّم منهما، ما هو فاعل في المعنى[3].

وترتيبه على أصل الإسناد يقع متأخرًا بعد الفاعل، غير أنّه قد يتقدّم وجوبًا، وللتقديم مسوّغاته، وعللُه؛ كأنْ يقع اسم استفهام، سواء كان الاستفهام للابتداء، أم للاستثبات، وهو مذهب البصريين، ولكنّ الشاهد التالي لم يكن على تقديم العامل

(1) ابن عصفور، المقرّب، ص174.

(2) الأنباري، أسرار العربية، ص93؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص82.

(3) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1466؛ الأزهري، التصريح على التوضيح، ج2، ص397-ص398.

في الاستثبات: "ضَرَبَ منٌ منًا" وعُدّ ذلك شاذًّا[4]؛ لأنّ مذهب الكوفيين أنّ ما قُصِد بـه الاسـتثبات فـلا يلـزم الصّـدر، كروايـة الكسـائي: "ضـرب مـنٌ منًـا؟" بالإعراب، وكذلك: "ضرب غلامُ مَنٍ منًا"؟ و"ضرب منُ منًا"، و"ضرب غلامُ مَنْ منًا"، ببناء (مَن) الأولى في الجملتينِ الأخيرتينِ، وقالوا إنَّ العرب تقول لِمَن قال: "ضربْتُ رجلًا"، و"ضربتُ ما؟"، و"ضربتُ ماذا؟" و"ضربتُ مَهْ؟"، ولمَنْ قال: "ضربتُ الرجلَ"، يُقال: "ضربتُ أَلْمَا؟"، و"ضربتُ ألماذا؟"، و"ضربتُ أَلْمَه؟" بزيادة (أل)، وبِحذفِ الفعل، وتلحق هاء السكت في الوقف، وتبقى (ما) مبنية في جميع أحوالها[5]، أُعيْدَ الفعلُ على الحكاية، ثمّ ذُكِر اسم الاستفهام معه، أو ذُكِر الاسمُ وحده، وأُبْقي عليه.

وقيل أيضًا إنَّ العرب تقول: " تصنع ماذا و تفعل ماذا؟"، بتقديم الفعل المضارع على اسم الاستفهام ومجيء الفعل منصوبًا؛ لأنّ معناه: تريدُ أنْ تصنعَ ماذا؟ وتريدُ أنْ تفعلَ ماذا؟ فهو منصوبٌ بهذا المعنى، وإذا قالوا: تريد ماذا؟ يكون الفعل (تريد) مرفوعًا، نحو: تُريدُ ماذا؟"، لأنّ القولَ لا يستقيم: تريد أنْ تريد ماذا؟[6].

وقيل أيضًا: إنّ الكوفيين يجيزون تقديم العامل على أيّ الاستفهامية، فيسأل من قال: ضربتُ رجلًا، بـ "ضربتُ أيًّا"، ولا يتقدّم العامل في شيء من أسماء الاستفهام سوى (مَنْ، وما، وأي)، إلا ما جاء محكيًّا عن العرب في قولهم: "إنّ أين الماء والعشب؟ سؤالًا لمن قال: إنّ في موضع كذا ماءً وعشبًا[7].

---

(4) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1466.

(5) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1468.

(6) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص119؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1469-ص1470.

(7) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1469-ص1470.

حذف العامل في المفعول به:

قد يحذف العامل في المفعول به، ويكون حذفه في أوجه ثلاثة، تبعًا للسياق، الوجه الأول يُحذف، وحكمه الإظهار، وإنّما المسوّغ لذلك سياق الحال، ومثال ذلك: "زيدًا"، لمن رأيته قد شرع في إعطاءٍ، أي أعطِ زيدًا، أو لِمَن شرع في ذكْر رؤيا، فيقال: "خيرًا"، أي ذكرتَ خيرًا، و"حديثَك"، لمن قطع حديثًا؛ أي أتِمّ حديثَك[8].

و"القرطاسَ" إذا رأيت رجلًا يسدّد سهمًا قِبلَه، فتقول: "القرطاسَ واللهِ"؛ أي: يصيب القرطاسَ، وإذا أصاب قلت: القرطاسَ، بمعنى: أصاب القرطاس[9]، ففي جملة "القرطاسَ والله"، يستعمل الفعل المضارع، الذي لم يقع بعد، وفي القرطاس وحدها يستعمل الماضي وحده، وكأنّه يؤكّد التنبيه؛ لئلا تقع الإصابة، وأيضًا لحضور المعنى، نحو: "مكّةَ"، بحقّ مَن تأهّب للحج، أيْ: أراد مكّةَ[10]. وقولهم: "الهلالَ"، بالنصب؛ يقصدون: أبصَرُوا الهلالَ، عند رؤيتهم أناسًا ينظرونه، ويرتقبونه، وكانوا قد أخذوا يكبّرون[11].

وقد يسأل عن المفعول به بلفظه، أو بمعناه، ويحذف له الفعل، واللفظ، نحو: "بلى زيدًا"؛ جوابًا لمن قال: "هل رأيتَ أحدًا؟"[12]، ولعلّ الواضح هنا أنَّ المقصود باللفظ هو اللفظ بالنصب، وليس بماهيّة الكلمة ذاتها، وكأنّه أُعيد بحكمِه في الجملة، وأمّا السؤال عنه بمعناه، فنحو ما رواه سيبويه: "وحدّثنا مَنْ

---

(8) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1473.

(9) سيبويه، الكتاب، ج1، ص257؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1473.

(10) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1472.

(11) سيبويه، الكتاب، ج1، ص257؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1773.

(12) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1473.

يوثَق بعربيته أنّ بعض العرب قيل لـه: أَمّـا بمكان كذا وكذا وَجذٌ؟ فقال بلـى، وِجاذًا أيْ فأعرف وجاذًا"[13].

وممّا لا يضمر معه الفعل أصلاً: "أَكُلَّ هذا بخلًا؟"، عند رؤية رجلٍ قد أتـى أمرًا، والمُراد الإخبار عنـه، والتقدير: أتفعل كُلَّ هذا بخـلًا؟ ويجوز الرفـع، وحينها لم يكن معمولًا لعامل محذوف، ولكنّه مبتدأ[14].

وأمّـا الوجـه الثـاني، فهـو المنصـوب بفعـلِ نهـيٍ، أو أمـر، محـذوف، مستعمل إظهـاره، والنهـي هـو التحـذير عنـد سـيبويه، ومـن أمثلـة ذلـك: "الأسدَ الأسدَ"، و"الجدارَ الجدارَ"، و"الصبيَّ الصبيَّ"، والنهي عن أنْ يقرب الأسدَ، أو يقرب الجدار، أو يُوطِئ الصـبي، وجـائز عنده أن يظهـر المـتكلم مـا أضـمر، فيقول: لا تقـرب الأسـد، واحـذرِ الجدارَ، ولا تـوطئ الصـبيَّ، وأيضًـا: "الطريـقَ الطريقَ"، على تقدير: خَلِّ الطريقَ، أو تنحَّ عن الطريق، ولكنْ في "خلِّ الطريق" يجوز في الفعل الإضمار، وأمّا في: "تنحَّ" فلا يجوز؛ لأنّ الجارّ لا يضمر؛ لأنّ المجرور داخل فيـه، فلا ينفصـل عنـه حتّـى صـار الجـارّ كأنّـه شـيء من الاسم؛ لأنّه معاقب للتنوين[15].

والمُستنتَجُ من خـلال مـا سبق أنّ الفعل المتعدي يجوز فيـه الإضـمار والإظهـار، علـى السـواء، وأمّـا الـلازم فغيـر جـائز معـه الإضـمار، فـإنْ شـئت الإضمار فيؤتـى بفعل متعدٍّ. وجـاء علـى ذلك قول العرب سماعًا عنهم: "اللهمَّ ضَبُعًا وذئبًا"، إنْ كان ذلك دعاءً على غَنمِ رجلٍ، وقال سيبويه: وإذا سألتهم ماذا

(13) سيبويه، الكتاب، ج1،ص256؛ ابن جني، الخصائص، ج1، ص249؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1473؛ ابن منظور، اللسان،ج15، ص157، مادة (وجذ): الوجذ: مكان يُمسك الماء.

(14) سيبويه، الكتاب، ج1، ص258.

(15) سيبويه، الكتاب، ج1، ص253-ص254؛ أبو الخطاب هو الأخفش عبدالحميد بن عبدالمجيد، لم تُعرف له سنة وفاة، وكان ممّا روى عنه سيبويه، وهو من أئمة اللغة والنحو.

يعنون قالوا: اللهمَّ اجمعْ، أوِ اجعلْ فيها ضَبُعًا وذئبًا، وربّما ما سهل تفسيرَه عندهم أنّ المضمر قد استعمل مظهرًا في مثل هذا الموضع، وأيضًا ما حدّث به أبو الخطاب أنّه سمع بعض العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: "الصبيانَ بأبي"، فكأنّه حذّر أنْ يلام فقال ذلك، والتقدير: لُمِ الصّبيانَ[16].وأيضًا قولهم: "أمرَ مبكياتِك لا أمرَ مُضحكاتِك"[17]؛ أي: عليكِ أمرَ مبكياتِك[18]، وكذلك: "الظّباءَ على البقرِ"[19]، أي خلِّ الظباءَ على البقر[20]، ومثله: "هذا ولا زَعَماتِك"؛ أي ولا أتوهم زعماتِك[21]، وقيل: إنَّ المخاطَب كان يزعم زَعَمَات، فلما ظهر خلاف ذلك، قيل له: هذا ولا زعماتِك: أي هذا الحقُّ، ولا أزعم زعماتِك، أو ولا أتوهم زعماتك[22].

وقد علَّل سيبويه الحذف بكثرة استعمالهم إيّاه، ولاستدلال المقام الذي يوحي بالنهي عن زغْمِه[23]. أيضًا: "كليهما وتمرًا"[24]، وقيل إنّه مَثَلٌ كثُر في

(16) سيبويه، الكتاب، ج1، ص255؛ وذكر السيرافي أنّ أبا العباس قد سمع قولهم: "اللهم ضبعًا وذئبًا"، دعاء له لا عليه؛ لأنّ الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا، فأفلت الغنم، وقال إنَّ ما وضعه عليه سيبويه فبّه يريد ذئبًا من هنا وضبعًا من هنا؛ ابن جني، الخصائص، ج1، ص250.

(17) الميداني، مجمع الأمثال، ج1،ص30؛ وذكر الميداني أنّ المفضل قال: بلغنا أنّ فتاة من بنات العرب كانت لها خالات وعمات، فكانت إذا زارت خالاتها ألينّها، وأضحكْنها، وإذا زارت عمّاتها أذبْنها، وأخذْن عليها، فقالت لأبيها إنّ خالاتي يلطفنني وإنّ عمّاتي يبكينني، فقال أبوها، وقد علم قصة مبكياتك؛ أي الزمي واتبلي، ويذكر الميداني أنّ المثل يروى بالرفع -أمرُ- والتقدير: أمرُ مبكياتك أولى بالقبول، والإتباع من غيره.

(18) سيبويه، الكتاب، ج1، ص256.

(19) الميداني، جمع الأمثال، ج1، ص444؛ وهو مثل يُضرب عند انقطاع ما بين الرجلين من القرابة والصداقة، وكان الرجل في الجاهلية، إذا قال لامرأته: "الظباء على البقر" بانت منه، وكان عندهم طلاقًا، ونُصب الظباء على معنى: اخترت، أو اختار الظباء على البقر، والبقر كناية عن النساء، ومنه قوله: "جاء يجرُّ بقره"، أي عياله وأهله.

(20) سيبويه، الكتاب، ج1، ص256.

(21) سيبويه، الكتاب، ج1، ص280

(22) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1474.

(23) سيبويه، الكتاب، ج1، ص280.

(24) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص151 ص152، وروايته في المجمع: "كلاهما وتمرًا"، وأوّل من قال ذلك عمرو بن حُمران الجعدي، وكان رجلا لسِنًا مارذا، وأنّه خطب صدوف، وهي امرأة كانت تؤيد الكلام، وتُشجّع عليه في المنطق...، ومَنْ يتتبع ذكر القصة يجد التقدير مختلفًا، فقدّر الميداني لك كلاهما، وازيدك تمرًا، ومن روى: كليهما، قدّر: أطعمك كليهما وتمرًا، وقدّره قوم بالرفع، بأنّ رجلا

كلامهم، واستعمل، ثمّ تُرِك فيه ذكر الفعل؛ لِمّا كان قبل ذلك من الكلام، وتقديره: أعطني كليهما وتمرًا، وذُكِر أنّ من العرب منَ يقول: كلاهما وتمرًا، وتقديره: كلاهما لي ثابتان، وزدني تمرًا[25]، وكذلك: "الكلابَ على البقر"، أي أرسلْ، أو أطلقْ"[26].

وأيضًا: "كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حرٍّ"، أي: ائتِ كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ، وقد ورد بالرفع: "كلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ"، والتقدير: كلُّ شيءٍ أَمَمٌ، ولا ترتكب شتيمةَ حُرٍّ"[27]، و"وراءَك أوسعَ لك"[28]، و"حسبُك خيرًا لك"، في أسلوب الأمر، كان (أوسع وخير)، بالنصب؛ لأنّ المراد الخروج من أمر، والدخول في آخر[29]، ويقدّر أيضًا: انتهِ وادخلْ فيما هو خيرٌ لك، من حيث المعنى؛ لأنّ دلالة الكلام بعد انتهِ، توحي بالدخول، وإنّما حذف الفعل لكثرة استعماله في الكلام، ولعلم المخاطب أنّه محمول على أمر، حيث قيل: انتهِ، فصار بدلًا من ائتِ خيرًا لك، وادخل فيما هو خيرٌ لك، وذهب الكسائي إلى أنّ التقدير: انتهِ يكن الانتهاء خيرًا لك[30]، على اعتبار المنصوب خبرًا لـ(كان) المحذوفة.

قال: أنلني مما بين يديك، فقال عمرو: أيّها أحبُّ إليك، زبدٌ أم سنامٌ؟ فقال الرجل: كلاهما وتمرًا، أي مطلوبي كلاهما، وأزيدُ معهما تمرًا، أو وزدني تمرًا، ومناسبته أنّ عمرًا كان يرعى الإبل لوالده، فرفع إليه رجل قد أضرّ به العطش والشحوب، وعمرو بين يديه، ولدى عمرو تامك وسنام، فَدَنا منه الرجل، فقل أطعمني من هذا الزبد والتامك، فقال عمرو: نعم، كلاهما وتمرًا؛ ابن منظور، اللسان، ج2، ص238 مادة(ثمك)، والتامك: السّنام، ومعناه: اكتنز.

(25) سيبويه، الكتاب، ج1، ص281.

(26) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص142؛ وهو مثل يُضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلّهم.

(27) سيبويه، الكتاب، ج1، ص281؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1374، والأمَمُ: الشيء اليسير.

(28) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص370، أي تأخّر تجدْ مكانًا أوسع لك، ويُقال في ضدّه أمامك أي تأخّر.

(29) سيبويه، الكتاب، ج1، ص282-ص283.

(30) سيبويه، الكتاب، ج1، ص283-ص284.

وأمّا الفرّاء فجعل النصب للاتصال بالأمر؛ لأنّه من صفات الأمر، كما في قوله تعالى: "﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾" (31)، مستدلًّا على ذلك بنحو: اتّقِ الله هو خير لك، فإذا حذف هو وصل الفعل بالأمر فانتصب(32).

وصرّح بعضهم -كما يقول أبو حيّان- عن الفرّاء بأنّ النصب على تقدير: صفة لمصدر محذوف، والتقدير: انتهاءً خيرًا لكم، وأنّ الكناية عن الأمر، تصلح قبل الخبر، فيقال: "اتّقِ الله فهو خيرٌ لك"، وعند أبي حيّان كان التقدير: انتهِ وائتِ خيرًا لك، وفي تقدير آخر: يجعل النصب محمولًا على سقوط (هو) فيتّصل الاسم بما قبله فينتصب(33)، ويبدو أنّ أبا حيّان ذهب في ذلك مذهب الفرّاء فالعلة عند كليهما واحدة وهي علّة الحذف والاتصال.

وقد أنكر الخليل وسيبويه مثلَ هذا بأنْ يكون خبرًا، إلا أنّ الكسائي أجازه، مستندًا على السماع، حيث زعم أنّه قد سمع: "لتقومَنَّ خيرًا لك"، "ولآتينّ البيت خيرًا لك"، على أنّ النصب هنا؛ لخروج اللفظ من الكلام، فقال: "والعرب تقول بعد الكلام التام، فإنْ كان مطلوبًا لغيره، رفعوه"، نحو: "انتهِ خيرٌ لك"(34)، وممّا ذُكر من المنصوبات بفعل متروك أيضًا:"أحشفًا وسوء كِيْلَةٍ"(35)؛ أيْ أتبيع حَشَفًا، وتسيءُ الكيلَ؟(36)، و"مرحبًا وأهلًا"؛ أي أدركت ذلك، وأصبت، وأيضًا ما يقال في حقّ من كان قاصدًا مكانًا، أو طالبًا أمرًا: "مرحبًا وأهلًا"، والفعل إنّما

---

(31) سورة النساء، 171.

(32) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص225.

(33) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1475.

(34) نقلًا عن: أبي حيّان، الارتشاف، ج3، ص1475.

(35) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص624؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص207، كِيلة: اسم دالّ على الهيئة، وأمّا الحشف فأسوأ التمر، أي أتجمع حشفًا، وسوء كيل.

(36) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1477.

حذف لكثرة الاستعمال[37]، وكذلك: "إنْ تأتِني فأهلَ الليلِ، وأهلَ النهار"؛ أي: تجد أهلَ الليل، وأصبتَ أهلَ النهار، و"مرحبًا، وأهلًا، وسهلًا"؛ أي: أتيتَ مرحبًا، ووطِئتَ أهلًا، وأخْضِرْ سهلًا[38]، وفيه تقدير آخر: "صادفتَ رحبًا، وسعةً، ومَنْ يقوم لك مقام الأهل، وسهلًا؛ أي ليّنًا، وخفضًا، لا حزنًا"[39]. وكذلك: "امرأً ونفسَه"؛ أي دعِ امرأً، ودعْ نفسه؛ وأمّا الواو فيجوز فيها وجهان؛ الأول: أن تكون للمعيّة بمعنى (مع)، والتقدير: دع امرأً مع نفسه، والآخر: أن تكون للعطف، على تقدير فعل قبل الاسم الذي يلي الواو، من قبيل عطف جملة على جملة[40].

أيضًا: "أهلكَ والليلَ"[41]؛ أي بادرْ أهلكَ قبل الليل، وفيه معنى التحذير، فكأنّ المتكلّم يحذّر من أنْ يدركه الليل[42]، أيضًا: "أعورَ وذا ناب"، بتقديرِ: أتستقبلون أعورَ وذا ناب؟ والفعل فيه معنى الإنكار والتعجّب، ولو كان (أعورُ، وذو)، بالرفع، لَجَاز ذلك، على إضمار: هو[43]، أيضًا قولهم: "سُبُّوح قُدّوس"، على جواز الوجهين: النصب والرفع، والنصب على تقدير الفعل (ذكرت)، وحكم إظهار الفعل، وإضماره مختلف فيه ما بين الجواز، والوجوب، وأمّا الرفع فعلى

---

(37) السيوطي، الهمع، ج2، ص14.

(38) سيبويه، الكتاب، ج1، ص295؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1477.

(39) السيوطي، الهمع، ج2، ص15.

(40) سيبويه، الكتاب، ج1، ص274-ص275.

(41) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص52، وتقديره عند الميداني: انكر أهلك، وبُعْدَهم عنك، واحذر الليل وظلمته، فهما منصوبان بإضمار الفعل، ويُضرب في التحذير، والأمر بالحزم.

(42) سيبويه، الكتاب، ج1، ص275.

(43) سيبويه، الكتاب، ج1، ص343-ص347؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص124؛ والقول لرجل من بني أسد حيث قاله عندما التقى أسد وبنو عامر، فرأى بعض الأسديين بعيرًا أعور فتطيّر، فقضى ذلك الرجل أنّ قومه هزموا، وقتل منهم، ونصُّ القول: "يا بني أسد أعورَ وذا ناب".

إضمار مبتدأ، تقديره: مذكور، مع أنّه يمكن التنبيه على أنّ كلا اللفظين صفة، وليس بمصدرٍ[44].

وأيضًا: "مَنْ أنتَ زيدًا؟"، حيث نُصب بفعل محذوف، أو باسم فاعلٍ عامل لكنّه مضمر، وأصل الكلام أنّ رجلًا مجهولًا تسمّى زيدًا، وزيد آخر مشهور بالفضل، والشجاعة، فلمّا تسمّى المجهول باسم ذي الفضل، دُفِع عن ذلك، فقيل له: "من أنتَ زيدًا؟"، على جهة الإنكار، كأنْ تقول: مَنْ أنت تذكر زيدًا، أو ذاكرًا زيدًا؟، فلم يظهر الناصب؛ لكثرته في الكلام، حتى صار مثلًا[45]، وأمّا اسم الفاعل (ذاكرًا)، فمنصوب على الحال لفعل مضمر على تقدير: من كنت أنت ذاكرًا زيدًا؟ [46].

وقيل فيه وجه آخر بالرفع؛ أيْ أنّ بعض العرب يرفع، فيقول: "مَنْ أنتَ زيدٌ" فيكون خبرًا لمصدر محذوف، فكأنّه قيل: "من أنت كلامُك زيدٌ"[47]، إذ يبدو ملمح الوقف بين الجملتين؛ لتصبح كلٌّ منهما منفصلةً عن غيرها، ولكنْ يجمعهما سياق واحد، وإنّما الانفصال في الإسناد، وعليه تكون الجملة الثانية ليست حشوًا للأولى.

وكما حذف الفعل، وبقي مفعوله؛ للدلالة عليه، فكذلك قد يحذف المفعول به، ويبقى فعله، ولحذفه دواعٍ ومسوّغاتٌ إنْ أُمن اللبس، فقد يُحذف للاستهجان به، كقول عائشة –رضي الله عنها–: "ما رأى منّي ولا رأيت منه"؛ أي العورة[48].

---

(44) السيوطي، الهمع، ج2، ص16.

(45) سيبويه، الكتاب، ج1، ص292؛ ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص317-ص318؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1477.

(46) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1477.

(47) ابن يعيش، شرح المفصل، مج1، ص318.

(48) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص155.

الأساليب التي تلحق بالمفعول به، الاختصاص:

لقد سبق الحديث عن وَجْهَي حذفِ الفعل، جوازًا، لفعل يستوي فيه الحذف والإثبات، مع بقاء المفعول به، وأمّا الوجه الثالث، فهو الفعل المتروك إظهاره، بل الواجب إضماره، ومن صيغه الاختصاص، وفعله مُقدّر بأعني، وهو فعل لا يظهر، ولا يستعمل، فاكتُفي بعلم المخاطب به، وموضع المخصوص منصوب على الحال[49]. وللاختصاص دوافع وأسباب، تتجلى في فخر، أو تواضع، أو زيادة بيان[50]، وهو خبر استعمل بصورة النداء توسّعًا[51].

والمنصوب على الاختصاص -أيّ- الموصوف باسم جنس، لا باسم إشارة ولا حرف نداء، اسمٌ ظاهر بعد ضمير متكلّم يخصّه، ومتبوعه مرفوع بلا خلاف، على أنّه نعت مراعاة للفظ[52]، كقولهم: "اللهُمَّ اغفر لنا أيّتُها العصابةَ"[53]، وقولهم:"إنّا معاشرَ الصعاليك لا قوّة لنا على المروءة"[54]، وكذلك: بيَ القاهرَ أعداءَه عزَّ المستجير"[55]، وأيضًا: "بِيَ أيّها الفارسَ يُستجار"[56]، وقولهم: "عليّ المُضارِبُ الوضيعةُ أيُّها البائعَ"، ورواية أخرى:"عليّ صارت الوضيعة أيّها البائع"[57]، وأمّا (أيّ) فمختلف في إعرابها، فجمهور النحاة على إعرابها على الاختصاص[58].

---

(49) سيبويه، الكتاب، ج2، ص233؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2248.

(50) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص291.

(51) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص624.

(52) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2247؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص624.

(53) سيبويه، الكتاب، ج2، ص236.

(54) ابن عقيل، المساعد، ج2، ص566.

(55) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص291.

(56) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2247.

(57) سيبويه، الكتاب، ج2، ص232؛ ابن عقيل، المساعد، ج2، ص588.

(58) المبرد، المقتضب، ج3، ص298-ص299.

وذهب بعضهم -كأبي حيان- إلى أنّها مبنية على الضم، كما هي في النداء إلا أنّها ليست منادى من الوجه الأول، وأمّا الوجه الثاني فإنّها إنْ كانت معربة تحتمل أن تكون خبرًا على تقدير: أيّها الرجل المخصوص أنا المذكور، وأشار أيضًا إلى أنّ الأخفش قد ذهب إلى أنّه اسم منادى، ولا غرابة في ذلك، إذ إنَّ الإنسان قد ينادي نفسه، كقول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- "كلُّ النّاسِ أفقهُ منك يا عمر"[59]. وزعم السيرافي أنّ (أيًا) في الاختصاص معربة، وأنّها تحتمل وجهين: أنْ تكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير: أنا أفعل كذا أيّها الرجل؛ أي المخصوص به، والثاني أن تكون مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: أيّها الرجل المخصوص، أنا المذكور[60]. والأكثر في المختص، أنْ يأتي بعد ضمير متكلّم، إلا أنّه قد جاء بعد ضمير مخاطب، فزعم الخليل أنّهم يقولون: "بكَ اللهَ نرجو الفضلَ"، و"سبحانَك اللهَ العظيمَ"، فحُمل الاسمُ على النصب على الاختصاص، متضمنًا معنى التعظيم[61]، وقال أبو حيان إنَّ التقدير، بك أقصدُ اللهَ، وبعد (سبحانك) فعل مضمر، تقديره: أذكرُ، أو أسبّح[62].

والأكثر في المختصّ- كما سبق- أنْ يأتي بعد ضمير متكلّم، وقد يكون بعد مخاطب، ولا يكون بعد ضمير غائب أبدًا[63]. وغلب على المخصوص أنْ ينحصر في أحد الأسماء الأربعة التالية: (أهل البيت، وآل فلان، ومعشر، وبني فلان) باستعمالها جميعًا مضافة، وأنْ لا يكون معرّفًا بـ(أل)، إلا قليلًا، نحو

---

(59) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2247.

(60) نقلًا عن هلمش، سيبويه، الكتاب، ج2،ص232؛ الأزهري، شرح التصريح،ج3. ص626.

(61) سيبويه، الكتاب، ج12، ص235.

(62) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2248.

(63) الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1431هـ/2010م)، شرح الأشموني، المسمى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: أحمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط1، ج2، ص358؛ الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج3، ص627.

قولهم: "نحن العربَ أقرى الناس للضّيف"[64]، وهي جملة معترضة واقعة بين المبتدأ والخبر[65].

ومن خصائصه أنّه لا يجوز أنْ يتقدم على الضمير، إنّما يكون ما بعده حشوًا بينه وبين ما نسب إليه، أو أنْ يأتي أخيرًا[66]، وقد يُصيّر المخصوص منصوبًا على المدح، أو الثناء، أو الشتم، أو التقبيح، قصدُ المتكلم بذلك[67]، وممّا جاء منصوبًا على المدح قول العرب: "عند فلان جاريةٌ جميلةٌ وشابةً طريّةً"، فالمدح هنا معترض، وليس المنوي العطف، وإنّما قد أضمروا بعد هذه الواو فعلًا يكون به النصب[68].

التحذير، والإغراء:

ولعلّ ما جاء مفعولًا به، بفعل محذوف وجوبًا، منصوبُ أسلوبَي التحذير، والإغراء، والتحذير يشيع فيه أنْ يقصد به المخاطَب، بأحد ضمائر المخاطب المنفصلة، إيّاك وأخواتها، وهو عند سيبويه باب ما جرى منه على الأمر، والتحذير، ففي إيّاك في التحذير يُوجَد معنى: باعدْ، أو نَحِّ[69]، ودلالته إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه[70].

---

(64) سيبويه، الكتاب، ج2، ص236؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2248.

(65) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص625.

(66) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2249.

(67) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزربان، (ت368هـ)،(د.ت)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، ج2، ص395.

(68) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص932.

(69) سيبويه، الكتاب، ج1، ص273.

(70) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص478.

وقد يستعمل ضمير النصب المنفصل للمتكلم نحو: إيّاي، وأخواتها[71]، ويعطف على هذه الضمائر الاسم المحذور[72]. والناصب له هو فعل محذوف وجوبًا؛ لكثرة استعمال أسلوب التحذير في اللغة، بدلًا من اللفظ بالفعل، كقولهم: "الحذرَ الحذرَ"، و"النجاةَ النجاةَ"، و"ضربًا ضربًا"، على تقدير: الْزَمِ الحذرَ، وعليك النجاةَ، وأما حذف الفعل؛ لأنّه صار بمنزلة افْعَلْ، ولا ينحصر الفعل المحذوف بفعل معين وإنّما يقدّر له من الأفعال ما يليق، نحو: "نفسَك يا فلان"، أي اتّقِ، وإيّاك؛ أي: نحِّ، أو: باعد، و"إيّاك والأسدَ"؛ أي إيّاك فاتّقِيَنَّ الأسدَ، ورأسَه والحائطَ؛ أي خلِّ، أو دعْ رأسَه، والحائط.

كذلك قولهم: "شأنك والحجّ"؛ أي عليك شأنك مع الحج، وامرأً ونفسه؛ أي دع امرأً ونفسه، وقُدّر الواو بمعنى (مع) أيضًا، و"أهلك والليل"؛ أي بادر أهلك قبل الليل[73]، فكلُّ المنصوبات السابقة مفعولات، لأفعال محذوفة واجبِ إضمارُها، لائقة بالحال، ولم تحمل إلا على معنى الأمر، ففي (إيّاك) ما يدلّ عليه، ولا يقدّر الفعل إلا بعد الضمير؛ لأنَّ الفعل المقدّر لا يتعدّى إلى الضمير المتصل.

ولا يلزم الإضمار وجوبًا، إلا مع (إيّا)، أو مع التكرار، أو مع المعطوف، والمعطوف عليه، مثل: إيّاك، أي إيّاك باعد، والحذر الحذر، والنجاة النجاة، والعطف نحو: "إيّاك والأسد"، أي إيّاك باعد، واحذَرِ الأسدَ[74]، وفي

---

(71) سيبويه، الكتاب، ج1، ص274.

(72) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1478.

(73) سيبويه، الكتاب، ج1، ص273-ص276، قولهم: "أهلك والليل" مثلٌ سبق تخريجه، وينظر: السيوطي، الهمع، ج2، ص17.

(74) ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي، (ت669هـ)، (1419هـ/1998م) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فوّاز الشعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ج2، ص570-ص573، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص90

قولهم: "مازِ رأسَك والسيفَ"، حَمْلٌ على التحذير، وعلى معنى: باعد رأسك، واحذر السيف؛ قياسًا على تفسير اتّقِ رأسك، والحائط في جملة: "رأسَك والحائطَ"[75]، وكما يظهر أنَّ الكلام مبنيّ على جملتين، لا جملة واحدة إذ يظهر من خلال التقدير: إيّاك باعد من الشر واحذر الشرَّ[76]، وأمّا إذا عُدّت الواو لعطف الاسم الثاني، فيكون الكلام مبنيًّا على جملة واحدة[77].

وممّا جاء على التحذير قولهم في غير ضمير المخاطب: "إيّاي وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ"[78]، أي: إيّايَ نحِّ عن حذف الأرنب، ونحِّ حذف الأرنب عن حضرتي، فقيل فيه جملتان، والتقدير: "إيّاي وحذف الأرنب، وإيّاكم وحذف أحدكم الأرنب"، ثمّ حُذِفَ من الأوّل ما دلّ عليه الثاني، وحذف من الثاني ما دلّ عليه الأوّل[79]، وقيل في التقدير أيضًا، إيّاي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أنْ يحذف أحدكم الأرنب، فَحُذِف من الأول المحذور، ومن الثاني المحذَّر، وقد عُدّ التحذير بغير ضمير المخاطب شاذًّا؛ لذا حُمِل هذا القول على الشذوذ[80].

وأيضًا عن الخليل أنّه سمع أعرابيًا يقول: "إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ"، وفي ذلك أوجه منها: أنَّ الاسم الظاهر مضاف لـ(أيّا)، وهو ما ذهب إليه الخليل، قياسًا على تقديره غيرَه، من الأمثلة، كقوله: "إنّ رجلاً قال:

---

(75) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص279، وأصل هذا المثل أنّ رجلا يقال له مازن، أسر رجلا، وكان رجلٌ آخر يطلب المأسور بذحل، فقال له: مازِ أي يا مازن رأسك والسيف فنحّى رأسه، فضرب الرجل عنق الأسير، ووجه آخر عن الليث: إذا أراد رجل أن يضرب عنق آخر يقول: أخرج رأسك، فقد أخطئ؛ حتى يقول مازِ رأسك، أو مازِ ويسكت، ومعناه: مُدّ رأسك.

(76) سيبويه، الكتاب، ج1، ص275

(77) السيوطي، الهمع، ج2، ص18.

(78) سيبويه، الكتاب ج1، ص274.

(79) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص361، ونُسب القول فيه لعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- ونصّه: "لِتُذَكَّ لكم الأسلُ والرماحُ والسهام، وإيّاي أنْ يحذف أحدكم الأرنب.

(80) سيبويه، الكتاب، ج1، ص279.

إيّاك نفسك لم أعتقه، لأنّ هذه الكاف مجرورة[81]، وعدّه بعض النحاة شاذًّا من بابين: الأول استعمال ضمير الغائب، والثاني إضافة الضمير للاسم الظاهر، تقديره: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، و تقدير آخر: ليتباعد من النساء الشوابّ ويباعدهن منه[82].

وقد يفقد التحذير أحد شروطه، كأنْ يُحْذَف منه الواو، وذلك غير جائز؛ لأنّ ما يلي الواو اسم منصوب أتبع اسمًا في نصبه، فلم يَجُزْ ما لم يحمل على وجه آخر ليس التحذير، إذ منعه بعض النحاة كالفرّاء، فلا يجوز أنْ يقال: إيّاك الباطل، والمُراد إيّاك والباطل، وأمّا في قولهم: إيّاك أن تتكلّم، فأشار إلى أنّ بعض النحاة قد جعلوا معناه: إيّاك وأن تتكلم، حمله على غير التحذير، وأنّه ليس بحذف الواو، المضمرة في أنْ، فلو كانت الواو المضمرة في (أنْ) لم يجُزْ لما بعد الواو من الأفاعيل أن تقع على ما قبلها، ومثله قول العرب: إيّاك بالباطل أنْ تنطق[83].

ولكن بعضهم أجاز ذلك مقيّدًا بشروط، كأنْ يُجرَّ المحذور بـ(مِن)، نحو: "إيّاك من الشر"، ويجوز في (من)، كذلك أن تحذف مع (أنْ)، وتُقَدَّر، نحو:"إيّاك أنْ تسيء"، على تقدير: إيّاك أنْ تسيء، وعلة الحذف اطرادها في الاستعمال قبل (أنْ)، في حين أنّه لو وضع المصدر الصريح -الإساءة- موقع المصدر المسبوك، لم يجز حذفها إلا في الضرورة[84]، ويتّضح ممّا سبق أنّ المسوّغ

---

(81) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص361-362ص؛ أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1479.

(82) السيوطي، الهمع، ج2، ص18.

(83) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص133.

(84) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص90؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص18.

لحذفها هو المصدر المسبوك، إذ لا قول بجواز الحذف إنْ لم يكن بعدها (أنْ)، والفعل.

ومن الشروط أيضًا أنْ يكون المحذور منصوبًا بناصبٍ آخر مضمر؛ لذا حمَلَ السيوطي قولهم: "أعورُ عيْنَيكَ الحَجرَ"، على حذف العاطف؛ أي: والْحَجَرَ[85]. وذكر الفرّاء أنّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير، كما في قولهم: "هذا العدوُّ هذا العدوُّ، فاهربوا"، وكذلك: "وهذا الليل فارتَحِلُوا"[86].

الإغراء:

ويقصد به إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه[87]، وهو منصوب بفعل واجب الإضمار بشرطَين: العطف نحو: "الأهلَ والولدَ"، والتكرار، نحو:"العهدَ العهدَ"، ولا يكون المنصوب على الإغراء، إلا ظاهرًا، إذ لا يجوز فيه أنْ يأتي مضمرًا، كما لا يعطف في بابه وباب التحذير إلا بالواو؛ لدلالتها على الجمع؛ وهي للمقارنة في الزمان[88].

وإنْ لم يكن عطفٌ، ولا تكرار فيجوز في العامل الإضمار، والإظهار، نحو: "نفسَك الشرَّ"؛ أي جنّب نفسكَ الشرَ، و"الأسدَ"؛ أي احذر الأسدَ، وقد كان هذا قياسًا على ما جاء في الشعر، وأمّا ما جاء في النثر فنحو: "الصلاةَ جامعةً"، بتقدير: احضروا الصلاة، و(جامعةً)، حال، ولو صُرّح بالفعل لجاز؛ لفَقْده الشرطَين، فلا عطف، ولا تكرار[89].

---

(85) السيوطي، الهمع، ج2، ص18.

(86) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص985.

(87) أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1478.

(88) السيوطي، الهمع، ج2، ص20-ص21.

(89) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص360-ص362.

التنازع: أو الإعمال، وزمنه:

يقصد بالتنازع أنْ يقتضي عاملان، أو أكثر في الاسم، عملًا متفقًا، أو مختلفًا، تَبَعًا لحال تلك العوامل قبل الاسم، ويكون العمل لأحدِهما اتفاقًا[90]، وأمّا في أيّهما العامل، الأول أمِ الثاني، ففي ذلك خلاف، المذهب الأول، وعليه البصريّون، أنّ العمل للثاني، وأنّه أولى من إعمال الأول؛ احتجاجًا بالنقل والقياس، والنقل مشهود بالنصوص اللغوية، أمّا القياس فلأنّ الثاني أقرب إلى المعمول من الأول، ومن أدلّتهم على ذلك قول العرب: "خَشَّنْتُ بِصَدرِهِ وصَدْرِ زيدٍ"، حيث عمل الباءُ في المعطوف، ولا عمل للفعل فيه، كما أنّ إعمال الآخر لا يؤدي إلى نقص المعنى، وأنّ للقرب أثرًا، لا ينبغي للأول، فاحتجوا بقول العرب: "جُحرُ ضَبٍّ خربٍ"، فأجري خربٌ على ضبٍّ، وهو صفة للجحر، ولكنّ المعنى يقتضي أنْ يكون صفة للأول، وأمّا المذهب الثاني، وعليه الكوفيون فإنّ العمل للأول، وأنَّ عمله أولى من الثاني محتجّين أيضًا بالنقل والقياس، كما هو الحال عند البصريين، فأمّا النقل فموجود في نصوص اللغة، وأمّا القياس، فهو أنّ الأول سابق للثاني، وصالح للعمل، كالعامل الثاني، ولكن عندما بدئ به، كان إعماله أولى، وأحقّ[91]، ولعلّ الأوْلى في العمل ما يؤيد دلالة المعنى أكثر، وما قد يستقيم مع التركيب بعد حذف الآخر.

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّ بعض النحاة قد أخذ بمنهج البصريين، ولكن لم يكن ذلك مطلقًا، فجعل في بعض المسائل الترجيح لإعمال الأول، كابن مالك فيما حكاه من كلام العرب: "ثلاث من البط ذكور"، و"ثلاثة ذكور من البط"،

(90) الأشموني، شرح الألفية، ج1، ص389.

(91)سيبويه، الكتاب، ج1، ص74؛ الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، المسألة (13)، القول في التنازع، ص86-ص 96.

ومعنى قوله: إنّهم آثروا مقتضى البطّ لسبقه، فأسقطوا التاء في الجملة الأولى، أنّه يحمل دلالة التأنيث، وفي الجملة الثانية آثروا مقتضى الذكور لسبقه فأثبتوا التاء؛ أي للمخالفة بين العدد والمعدود(92).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ التنازع لا يتأتّى بعد النطق، وإنّما يكون قبله، بحسب القصد، ولا بدّ من أن يكون بين العاملين ارتباط، بشكل عام، كالعطف، أو الترتيب، أو يكون المتنازع عليه خبرًا، عن اسم واحد، نحو: "زيد مكرمُ ضاربٍ أخاه"، أو أن يكون الارتباط بالعموم والخصوص، على أن يتقدّم العاملان على ذلك المعمول(93)، ومن خصائصه أيضًا، ألّا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره(94).

ومن صور التنازع ما جاء في باب البدل، في قول بعض العرب: "اللهُمَّ صلِّ عليه الرؤوف الرحيم"(95)، والمتنازع فيه الرؤوف، من حيث إنّه بدل من اللهُمَّ، أو من الضمير المتصل في (عليه). ومن صوره أنْ يكون المعمول فيه متخذًا حكمًا إعرابيًا واحدًا، كأنْ يأتي مرفوعًا بمقتضى العاملين، كقولهم: "ما قام وقعد إلا زيدٌ"، حتى عدّه بعض النحاة ليس من باب التنازع، بل إنّه من باب الحذف، بتقدير: ما قام أحد، ولا قعد إلا زيد، أو أنْ يكون فاعل (قعد) ضميرَ أحدٍ المقدّر؛ لذلك لا يُثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنّث، وإنْ كان ما بعد (إلّا) مثنًى، أو مجموعًا، أو مؤنثًا، فإنّ التركيب (إلا)، وما يليها، بدل من (أحد) المحذوف، أو من الضمير، وعدّه بعضهم من باب الإعمال(96)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن

---

(92) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص98.

(93) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص157؛ الأزهري، شرح التصريح،ج2، ص420-ص421.

(94) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج1، ص391.

(95) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص99.

(96) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2148.

بعض النحاة، كالفرّاء، قد ذهب إلى أنّ العاملَين إذا اتفقا في طلب المرفوع، فالعمل لهما، ولا إضمار في ذلك، ما لم يختلف بالمتنازَع به، واحتُجّ عل ذلك بقولهم: "يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابْنَاكَ"[97].

وأمّا ما اختلف فيه العاملان في طلب المعمول، فنحو قولهم: "ضربوني وضربتُ قومُك"[98]، وفي موطن آخر، ورد الشاهد: "ضربوني وضربتُ قومَك"[99]، فالأول برفع (قومك)، والثاني بنصبه، وكلاهما لم يتفق العاملان في طلبه.

وقد يتعدد المتنازع، فيكون أكثر من عاملين، كما جاء ذلك في باب أمر النبيّ -صلى الله عليه وسلم- للذي لم يُتِمّ ركوعَه، فصلّى، ثمّ جاء فسلّم، فقال: ارجع فصلِّ، فإنّك لم تُصَلِّ، "ثلاثًا" فقيل: في ثلاث تنازع، فالعدد متعلّق بـ(صلّى) وجاء، وقال، وسلّم، فيصبح من باب تنازع أربعة أفعال[100]، واختار ابن مالك الإعمال للأخير[101].

ولم يخلُ التنازع من الإشكال في بعض مسائله، وذلك كأن يتنازع فعلان متعدّيان إلى اثنين، أو ثلاثة، وذهب فيه بعض النحاة مذهبين بين مانع بحجّة أنّه لم يسمع عن العرب لا في نثر، ولا في شعر، وبين مجوّز؛ لِما أورده سيبويه في كتابه عن العرب: "متى رأيتَ، أو قلتَ زيدٌ منطلق؟"، إذْ إنّ في روايتَين:

---

(97) نقلا عن:الأشموني، شرح الألفيّة، ج1، ص394؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2149.

(98) سيبويه، الكتاب، ج1، ص76.

(99) سيبويه، الكتاب، ج1، ص89.

(100) الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص424.

(101) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص106.

النصب، (زيدًا منطلقًا)، على إعمال (رأيت)، والرفع: (زيدٌ منطلقٌ)، على إعمال (قلت)[102].

وقد سبقت الإشارة إلى أنّه لا يقع بين جامدَين، أو جامد وآخر، إلا أنَّ المبرِّد أجازه بين فعلَي تعجبٍ، نحو: "ما أَحْسَنَ وأَجْمَلَ زيدًا!"، وعَدّ (زيدًا) منصوبًا بـ(أجمل)، ليس بالأول، فلو كان منصوبًا بالأول، لكان تقديره: ما أَحْسَنَ وأجْمَلَه زيدًا، والمراد: ما أحسن زيدًا وأجمله! [103].

ولم يكن الأمر بوقوعه بين جامدَين، بإجماع النحاة، إذْ أجازه بعضهم كالمبرد، وتبعه ابن مالك بشروط، منها: إعمالُ الثاني، إذ لو أُعْمِلَ الأوّل لأدّى إلى فصل ما لا يجوز فصلُه، ومثله:" أَحْسِنْ وأَعْقِلْ بزيد"، فيلزم القول بإعمال الثاني، ولا عمل للأول، فيقال: أحسن وأعقل بزيد، وأنّ أصل القول في: أحسن وأعقل به، هو: أحسِنْ به وأَعْقِلْ به، فحذفت الباء من الأول لدلالة الثاني عليه، ثم اتصل الضمير واستتر[104].

الاشتغال:

ويُقصد به أنْ يتقدّم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ، أو ما ينوب عنه في العمل، ثم يعمل في ضمير الاسم المتقدّم، أو في سببه، ويُراد بالسبب الاسم المضاف إلى ضمير الاسم الأوّل مباشرة، نحو: "زيدٌ ضربتُ غلامَه"، أو بوساطة، نحو: "زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيه"، ولو لم يعمل الفعل في ضمير الاسم السابق، أو في سببه لعمل في الاسم السابق، أو في موضعه[105].

---

(102) سيبويه، الكتاب، ج1، ص79؛ ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص106؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2146.

(103) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص106؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2146.

(104) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص106.

(105) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص346.

وأمّا السببيّ، فيكون واحدًا من خمسة: أنْ يكون الاسم مضافًا إلى ضمير عائد على الاسم السابق، نحو: "زيدًا لقيتُ أخاه"[106]، أو مشتملةً عليه صفته، نحو: "هندًا ضربتُ رجلًا يبغضُها"، أو صلته، نحو: "زيدًا ضربتُ الذي يهينُه"، أو معطوفًا عليه عَطْفَ بيان، نحو: "زيدًا ضربت عمرًا أخاه"، أو عطف نسق بالواو، نحو: "زيدًا ضربت عمرًا أو أخاه"[107].

الناصب في الاسم المشغول عنه، وأحكامه:

ثمّة أقوالٌ متعددة في ناصبه، فقيل إنّ الناصب للاسم والضمير هو الفعل، وعليه الفرّاء[108]، أمّا الوجه الثاني، فالناصب له هو الفعل، على إلغاء العائد، وإليه ذهب الكسائي[109]، والوجه الثالث: أنّ الاسم منصوب بفعلٍ، يفسره العامل في الضمير، أو في السببيّ، وعليه البصريون، وتبعهم بعض النحاة، كأبي حيان، وابن كيسانَ[110].

وأوضح أبو حيان في موطن آخر أنّ الناصب للاسم السابق عاملٌ يفسّره العامل في ضميره، أو ملابسُه لفظًا، أو معنًى، فلولا اشتغال العامل فيما بعده لعمل في ذلك الاسم، ولكن إذا تأخر الاسم عن الفعل، أو لم يكن الفعل مفتقرًا له، فإنّه لم يدخل في باب الاشتغال[111].

(106) سيبويه، الكتاب، ج1، ص83.
(107) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2162. ابن كيسان هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ عن المبرّد، وثعلب.
(108) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص564؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص85.
(109) نقلًا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج4، ص2171.
(110) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2171؛ الأنباري الإنصاف، ج1، ص85. ابن كيسان هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أخذ عن المبرّد، وثعلب.
(111) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2161.
(5) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص133-ص134.

وللاشتغال أركانه الخاصة به، وهي: الاسم المتقدّم، ويسمى مشغولًا عنه، ويشترط فيه ألّا يكون متعددًا لفظًا، أو معنًى، وأن يتقدّم، وأن يقبلَ الإضمار والافتقار لما بعده، وصالحًا للابتداء به، ومشغولٌ، وهو الفعل المتأخر، أو ما يقوم مقامَه، وشرطه أنْ يكون متصلًا بالمشغول عنه، وأن يكون صالحًا للعمل فيما قبله، ومشغولٌ به: وهو الضمير، الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه، أو بوساطةٍ[112].

وأمّا حكم الاسم المشغول عنه فينحصر في أربعة أقسام: قسم يجب فيه النصب، وقسم يترجّح فيه النصب، وقسم يجب فيه الرفع، وقسم يستوي فيه النصب والرفع[113].

القسم الأوّل: واجب النصب، ويكون إذا وقع الاسم بعد ما يختصّ بالفعل[114]، والثاني: ما يترجّح فيه النصب، وغالباً ما يكون متضمّنًا معنى الطلب في الجملة، أيًا كان الأسلوب اللغويّ الإنشائيّ الطلبيّ بعد الاسم المشغول عنه، وتفاوتتْ آراء النحاة في شروط ترجيح النصب على الرفع[115]، والثالث ما يجب فيه الرفع على الابتداء وله عدّة صور، كأن يكون العامل موصولًا، كقولهم: "أَذَكَرٌ أنْ تَلِدَ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى"[116]وأمّا الرابع فهو ما يستوي فيه الرفع، والنصب، نحو: "وأمّا زيدًا فَجَدْعًا له"، و"أمّا بَكْرًا فسُقيًا له"، فالنصب

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص354. ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ)، (1420هـ/2000م) شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت

- لبنان، ط1، ج1، ص278؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص136.

(114) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص136.

(115) السهيلي، نتائج الفكر، ص435؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص137 ص140؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2166.

(116) سيبويه، الكتاب، ج1، ص132؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص348.

والرفع كلاهما على الاختيار[117]. وقد جاء في كلامهم ما كان فيه الاسم الأوّل مرفوعًا، وحكمه النصب؛ لحذف الضمير المعمول به بعد **الفعل**، كما روى الفرّاء أنّ العرب تقول: "الليلُ فبادروا"، و"الليلَ فبادروا"، وأمّا الجملة الثانية فلا خلاف فيها؛ لمطابقة القاعدة[118].

مسألة الاشتغال المصدَّر بهمزة الاستفهام:

إنّ ما تميّزت به همزة الاستفهام أنّها لم تختصّ بدخولها على الأسماء، أو على الأفعال، وجاء في شرح ابن عصفور ما معناه: ليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم، والفعل يلزمه الاسم في فصيح الكلام، إلا الهمزة، وسبب ذلك أنّها أُمّ الباب، لذلك اتُّسِع بها[119]؛ **لذا** رجّح ابن هشام النصب على الرفع في جملة: "أَذَكَرًا أنْ تَلِدَ ناقتُك أحبُّ **إليك** أمْ أُنْثَى؟"؛ قياسًا على ما جاء عنده من أمثلة؛ لأنّه عدّ الهمزة ممّا يغلب عليه أنْ يأتي بعدها الفعلُ، فالنصب راجحٌ، ما لم يُفصَل بينها وبين المشغول **عنه**[120].

وتجدر الإشارة إلى كلام العرب ممّا جاء منصوبًا، **لكنّه** يخرج في تركيبه عمّا جاء في باب الاشتغال، نحو: "البَهْمَ أين هو؟"، فـ(**البَهْم**) منصوب بفعل مضمر، وَجَعْلِ الضميرِ (هو) دليلًا عليه، مع عدم صلاحية الضمير للعمل، فعلى ذلك قاعدةٌ؛ أنَّ المجهولَ دليلًا دون تعويض لا تلزمُ صلاحيته للعمل، في موضع دلالته، أمّا إذا كان المجهولُ دليلًا وعوضًا، فيحقُّ **له العملُ**[121].

(117) سيبويه، الكتاب، ج1، ص142؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2167.

(118) الفرّاء، معاني القرآن،ج1، ص201.

(119) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص353.

(120) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص139-ص140.

(121) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص69.

المفعول فيه:

ويُعرّف المفعول فيه: بأنّه الظرف المنصوب من وقت، أو مكان، على تقدير (في) باطّراد، لواقعٍ فيه مذكور، نحو: قمت يومَ الجمعةِ، فاليوم وقع فيه القيام، أو مقدّرٍ ومثاله زيدٌ أمامَك، ومصطلح الظرف عند البصريين سواء للمكان أمْ للزّمان، أما عند الكوفيين فقد تعدّدتْ تسمياته: إذْ سُمّي محلًّا، وصفة، ومن النحاة مَنْ سمّاه اسم الزمان، واختصّ بأنّ العامل يصل إليه بنفسه، لا بوساطة حرف ملفوظ، خلافًا لغيره، ويكون بمعنى (في)، دون لفظها، مع جواز التلفُّظ بها[122].

وقد ينوب عن الظرف عددُه كـ"سِرْتُ عشرين يومًا"، أو بعضه نحو" "سرتُ بعضَ اليومِ، أو صفةٌ له نحو: "سِيْرَ عليه طويلًا"، أَيْ: سِيْرَ عليه زمنًا طويلًا، أو ما أضيف له، على أنْ يؤدي معناه[123]، وإنْ لم تكن الصفة خاصة، ولا مستعملة استعمال الأسماء، أو لم تكن مصدرًا فتضاف إليها الظروف ثم يحذف المضاف وهو اسم الزمان، نحو: "سِرتُ مَقْدَمَ الحاجّ؛ أي سرتُ وقتَ مَقدمِ الحاجّ"[124].

ويصلح كلٌّ منها لأنْ يكون جوابًا لـ "متى سير عليه؟"، فيجاب: مقدمَ الحاج وخُفُوقَ النَّجمِ، وخِلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، على تقدير: زمنَ مقدمِ الحاجِّ، وحين خفوق النجمِ، وحين صلاةِ العصرِ، وكلٌّ محمول على سعة الكلام

(122) ابن السراج، الأصول، ج1،ص190؛ ابن عصفور، شرح الجمل،ج1، ص305-ص306؛ الأشموني شرح الأشموني على الألفية،ج1،ص415؛ أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1389.

(123) سيبويه، الكتاب، ج1، ص227؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص306؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1389.

(124) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1390.

والاختصار[125]، فهذه جميعها شواهد على وقوع الصفة **والمصدر** ظرف زمان، و أيضًا: "لا آتيك مِعزى الفِزْر"[126]؛ أيْ: زمانَ نُفُوقِ **مِعْزى الفِزْرِ**، و:"لا آتِيكَ القارظَ العَنَزيَّ"؛ أي: زمان فَقْدِ القارظِ العنزيِّ[127]، وممّا **أُلحِقَ** بالمصادر ظرفًا (حقًّا)، في قول العرب: "أحقًّا أنّك قائم"، وإنْ لم يجعل اللفظ نفسه دلالةً للظرفية الزمانية، و"الحقَّ أنّك ذاهب"، و"الحقَّ أنّك ذاهب"، و"أكبرَ ظنّك أنّك ذاهبٌ"، و"أَجْهَدَ ظنِّك أنّك ذاهبٌ"[128]، والواضح أن هذه الألفاظ **الواقعة** ظروفًا تتراوح بين أسلوبَي: الخبر والإنشاء، على حدّ سواء.

وأُلحِقَ بها: "غيرَ ذي شكٍّ أنّك قائم"، و"جَهْدَ رأيي **أنّك** قائم"، و"ظنًّا منّي أنّك قائم"، ومجيئها ظروفًا هيًّأ لأنْ تكون أخبارًا عن المصادر، لا عن الجثث، أو الذوات، وقد انحصرت ظروفًا على السماع[129].

وقد خالف بعضُ النحاةِ سيبويه في مجيء (حقًّا) **ظرفًا**، في جملة: "أحقًّا أنّك قائم؟"، على تقدير أنَّ المصدر المؤول فاعل، في حين **تبعه** بعضُهم -كأبي حيان- في جعلها ظرفًا في موقع الخبر، وأنَّ المصدر **المؤول** مبتدأ[130]، ولعلّ

(125) سيبويه، الكتاب، ج1، ص222.

(126) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص692، والشاهد فيه: لا أفعله، أو تجتمع معزى الفِزْر؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص212، والفِزْر لقب سعد بن زيد بن مناة بن تميم، لُقِّب بذلك؛ لأنّه وافى الموسم بمعزى، فأنهبها هناك وقال: من أخذ منها واحدة فهي له، ولا يؤخذ منها فزر وهو الاثنان فأكثر، والمعنى: آتيك حتى تجتمع تلك وهي لا تجتمع أبدًا.

(127) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1390، ونصُّ المثل في المجمع عند الميداني، ج2،ص213، لا آتيك حتى يؤوب القارظان، والقارظ هو الذي يجتني القرظ وهو ورق السلَم، يُدبَغُ به، ومنابته اليمن، وقيل: إنّ أحد القارظين يذكر ابن عَنَزَة، وقيل: إنّ هذين القارظين كانا من عنزة، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا.

(128) سيبويه،الكتاب، ج3، ص134-ص135.

(129) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1390، ص1391.

(130) سيبويه، الكتاب، ج3، ص135؛ ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع، ج1، ص72؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1391.

ما استند إليه أبو حيان دخول (في) على (حقّ)، في تقدير سيبويه: "أفي حقٍّ أنّك ذاهب؟"، و"في أكبرِ ظنّك أنّك ذاهب"[131].

نوعا الظرف: ظرف الزمان، وظرف المكان

أولًا: ظرف الزمان من حيث الاختصاص، والإبهام، وأقسامه من حيث التصرف، وعدمه:

تنقسم الظروف قسمين: ظروف مبهمة، وظروف مختصّة؛ والمبهم هو ما يدل على قدر من الزمان، غير معيّن، نحو: وقت، وحين، وزمان، أمّا المختصّ فيشمل نوعين: المعدود، وهو ما كان له مقدار معين من الزمن، مثل: سنة، وشهر، ويومين؛ أي ما كانت أجزاؤه معدودة، أو مقدّرة بعدد، ويتّصف بأنّه لم يعمل فيه من الأفعال، إلا ما يتكرر، ويتطاول؛ إذ لا يصح أن يعمل فيه من الأفعال غير القابلة للتفاوت، نحو: مات، وغرق، وعدم، وأمّا النوع الثاني من المختصّ، فهو غير المعدود، ويختص بأسماء الأيام: السبت والأحد، وغيرهما، وما أضافت إليه العرب لفظ شهر، نحو: رمضان، فيقال: "شهر رمضان"، و"ربيع الأول، وربيع الآخر"، وأيضًا ما يختصّ منه بـ (ألْ)، نحو: "قمتُ اليومَ"، أو بالصفة، نحو: "سرت يومًا طويلًا"، أو بالإضافة نحو: "قمتُ يوم كذا"، أمّا من حيث تعدّي الفعل إليها، فإنه يتعدى إليها جميعًا، سواء المبهمة، أم المختصة بنوعيها[132].

وذهب بعض النحويين إلى أنّ من الظروف المختصة المعدودة، ما قد يُنَصب على تقدير نيابتها عن المصدر، نحو: "سرت يومين"، وتقديره: سرتُ

(131) سيبويه، الكتاب، ج3، ص135.

(132) ابن السراج، الأصول، ج1، ص191؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص307؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1391.

سيرًا مقدّرًا بـ(يومين)، ووجه آخر فيه، أنّه منصوب على حذف المصدر، نحو: "سرتُ سير يومين"[133]؛ أي أنّ المضاف قد حُذِفَ، وحَلّ المضاف إليه محلّه، فأخذ حكمَه وإعرابَه.

أمّا من حيث التصرف(الاشتقاق، واستعماله للظرفية، أو لغيرها)، والصرف، فإنّه ينقسم إلى قسمين: الأول المتصرّف المنصرف، وهو ما قد يستعمل لغير الظرفية؛ كأنْ يقع فاعلًا، أو مبتدأ فيدخله التنوين، أو ما عاقب التنوينَ كـ(ألْ) أو الإضافة[134]، ويتميّز أيضًا بأنّه يجوز أنْ يُخْبَرَ عنه، وأنْ يجرَّ بغير مِنْ، أما الإخبار عنه فنحو: "العامُ سعيدٌ، واليومُ مباركٌ"، وأمّا الجرّ بغير (من)، فنحو: "وعلى يمينه أسْوِدَةٌ، وعلى يَسَاره أسْوِدَةٌ"، وممّا يدل على تصرُّفه أيضًا دخول (إلى، وعلى، ومتى) عليه، أمّا غير المتصرف، فيفتقد لهذه الشروط[135].

وأمّا القسم الثاني، فهو متصرف، غير منصرف، نحو: "سَحَرَ"، إذا كان المراد به جزءًا من يوم بعينه، وعليه جمهور النحاة، ولا يجوز فيه الصرفُ؛ لعلة العدول عن تعريفه بـ(أل)؛ ولِعِلَّة العلميةِ جُعِل علمًا لهذا الوقت، إذْ قيل إنّه منع من الصرف للتعريف المشبه بتعريف العلمية، أو لعدولِه، وتعريفه، بالغلبة عن ذلك الوقت المعيّن، لا لتعريف العلمية ذاتها، وقيل في منْعِه أيضًا إنّ الإضافة فيه منوّية، فيكون عندها معرفة بالإضافة، وقيل أيضًا إنّه لا ينوّن؛ لأنّه بنيّة (ألْ)، وقال فيه سيبويه: "وممّا لا يحسن فيه إلا النصب قولهم: "سِيْرَ عليهم سَحَرَ، فلا يكون فيه إلا أن يقع ظرفًا؛ لأنّهم يتكلمون به في الرفع، والنصب،

(133) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1391.

(134) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1392.

(135) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص138.

والجرّ، بِ(ألْ)، فيقولون: هذا السحرُ، وبأعلى السحر، وإنّ السحرَ خيرٌ لك من أوّل الليل إلا أنْ تجعله نكره، فيقال: سير عليه سَحَرًا من الأسحار؛ لأنّه يتمكن في الموضع"؛ أي ينوّن، وكذلك في التصغير، وإذا كان المقصود به سَحَرَ ليلتِكَ، فيقال: سِيْرَ عليه سحيرًا[136]، بالتنوين مصروفًا.

وقيل في عدم صَرْفِه أيضًا: إنَّ ذلك لعدم التَّقارّ؛ أي عدم الاستقرار، وليس سبب بنائه معنى الحرف، عند مَنْ ذهب إلى ذلك، إذ لا يكون (سحر) واقعًا إلا في يومك، الذي تعمل في سحره، ما لم يكن مقيّدًا بِنصّ الجملة، نحو: "خرجتُ يوم الخميس سحر"[137].

وممّا أُلْحِق بـ(سحر)، "غُدوة وبكرة"، ولكنَّ فيما ذهب إليه النحاة تفاوتًا في الصرف، وعدمه، أمّا الصرف فنحو قول سيبويه: "زعم أبو الخطاب أنّه سمع من يوثق به يقول: آتيك بكرةً وغدوةً"، وعن الخليل أنّه يجوز القول: "آتِيْكَ اليومَ غُدوةَ وبكرةَ" بمنزلة: ضحوةَ"[138]، ففي الشاهد الأول صرفُهُ، وفي الثاني منعُه من الصرف. وذهب الفراء إلى أنّ العرب تصرف (غدوة وبُكْرة)، والأَوْلى تصرُّفهما، وأكثر الكلام في (غُدْوة)، تَرْك الصرف، والغالب في (بكرة) أنْ تُصْرَف، فقال: سمعت عن بعضهم يقول: "آتيه بكرةَ باكرًا"، فمن لم يصرف، جعلها معرفة؛ لأنّها تكون أبدًا اسمًا في وقت واحد، بمنزلة أحسن، ولكن أكثر ما تصرفها العرب، إذا قُرِنَت بـ(عشيَّة)، فيقولون: "إنّي لآتِيك غُدْوةً وعَشِيَّةً"،

---

(136) سيبويه، الكتاب، ج1، ص225؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص103 ص104؛ ابن السراج، الأصول، ج1، ص192؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1392.

(137) السيوطي، الهمع، ج2، ص104.

(138) سيبويه، الكتاب، ج3، ص294.

وبعضهم يقول: "غدوةً وعشيّةً"، ومنهم مَن لا يصرف عشيّة؛ لكثرة ما صَحِبَتْ غدوة[139].

وذُكِر أيضًا أنّ العرب لا تدخل الألف واللام في الغدوة؛ لأنّها معرفة بغير ألف ولام، وقال الفرّاء: سمعتُ أبا الجرّاح يقول: "ما رأيت كَغُدْوَةَ قطُّ"، بغير غداة يومه، وذاك أنّها كانت باردة"، وزعم أنّ العرب لا تضيفها؛ لذا لا تدخلها الألف واللام، وأيضًا أنّهم يقولون: "آتيك غداة الخميس"، ولا يقولون: غدوة الخميس، وهذا دليل على أنّها معرفة[140]. وقيل في (غدوة وبكرة) أيضًا، إنّهما من الظروف غير المنصرفة؛ لعلة العلمية الجنسية، كأسامة، إلا أنّهما ينصرفان، إذا قصد بهما التعميم، نحو: غدوةُ وقت نشاطٍ، أو إذا قصد التعيين، نحو: لأسيرنّ إلى غدوةٍ[141].

وسيتم ذكْرُ مجموعة الظروف دون غيرها لِمَا جاء فيها من الشواهد النثرية. **قَطُّ:**

وهو اسم مبنيّ، وأصله التشديد، ونظيره (حَسْبُ)[142]، وقيل إنّه منقول من القَطّ -وهو القطع- إلى الظرف، ومبنيّ على الضم، ويدلّ على ما تقدّم من الزمن، وقيل إنّ أصلَه قطُطْ، بضمِّ الطّاء الأولى، وسكون الثانية، ثمّ سكّنت الأولى وتحرّكت الثانية بحركة الأولى؛ للإدغام[143]، وأمّا ما وجدته عند سيبويه، فهو قطْ بحرفين بتسكين الطاء، وربّما جيء بالضم فاحتيج إلى التضعيف تثقيلاً للكلمة عندما كانت مبنيّة على حرفين. وقيل إنّ (قطّ) بُنِيَ؛ لأنّه يتضمّن معنى

(139) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص826.

(140) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص471.

(141) أبو حيان، الارتشاف، ج3،ص1393.

(142) سيبويه، الكتاب، ج3، ص268.

(143) السيوطي، الهمع، ج2، ص158.

(في)، و(مِن الاستغراقية)، على سبيل اللزوم، أو لأنّه مشبّه بالحروف من حيث الافتقار إلى جملة، ولأنّه لا يضاف، ولا يُضاف إليه، أو يُسند، أو يُسند إليه، ويُبنى في التضعيف على حركة، حتّى لا يجتمع فيه ساكنان، واختِيْرَت الضمّةُ له؛ حمْلًا على معنى (قبلُ)، في نيّة الإضافة، فلو أنّه فُتِحَ لَتُوهِّم نصبُه على الظرفية، ولو كُسِر لَتُوهِّم فيه الجرُّ، بحرفٍ من المضمّن معناه، أو أنّه كان يعتذر عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال، وحُمِل (عَوْضُ) عليه[144].

وقد اختصّ (قطّ) بالنفي، إلا أنّ اللغة قد ثبتَ فيها غيرُ ذلك؛ حيث ذكر بعض النحاة شواهدَ على مجيئها، بِلا نَفْيٍ، سواء في اللفظ، أم في المعنى، كقول بعض الصحابة –رضي الله عنهم–: "قَصَرْنا بالصلاة مع النبي –صلى الله عليه وسلم– أكثر ما كنّا قطّ وآمَنَه"، وهو شاهد على عدم استعمال النفي لفظًا، ومعنًى، وقد يخلو من النفي لفظًا، لا معنى، كقول أُبَيّ بن كعب، إذْ سأل زرّ بن حبيش، قائلًا: "كأيِّن تقرأ سورة الأحزاب؟ أو كأيِّن تعُدُّ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثًا وسبعين، فقال: قطّ، أيْ: ما كانت كذا قطّ"[145]. وعدّ السيوطي (قطّ) ظرفًا لا يستعمل إلا بالنفي، فلا استعمال له في الإيجاب[146]، ولعلّ ذلك مردود بما ذكره ابن مالك في استعمال (قطّ)، في الإيجاب، وما جاء فيه لغة عن العرب أقوى من أن يُرَدَّ، وأجدرُ بأنْ يؤخذ به، ولكن يُحمل على القليل.

(عَوْضُ) وهو نظير قطّ، لكنّه يُبنى على الضّمّ والفتح والكسر، فيُقال: "عَوْضُ، عَوْضَ، وعَوْضِ"[147]، كقولهم: "لا أفعلُ ذلك عَوْضَ العائضين"؛ أي

---

(144) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص149.

(145)العكبريّ، إعراب الحديث، ص51-ص52؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص149. والرواية في المرجع الأخير تختلف لنسبة الشاهد، ولمتّه، إذ جاء بحذف" أو كأيِّن تعُدّ سورة الأحزاب".

(146) السيوطي، الهمع، ج2، ص158.

(147) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1426.

دَهْرَ الدَّاهِرِيْنَ، وقيل فيه إنّه ظرف، لا يستعمل إلا بالنفي، فلا يجوز استعمالُه بالإيجاب، وربّما يستعمل بالإيجاب حملاً على نظيره، إذ إنّ الشيء قد يحمل على نظيره[148].

سَهَنْسَاهُ:

وهو ظرف، معناه: آخِر كل شيء، ويُستعمل لِمَا يستقبل من الزمن، كقولهم: "افعل هذا سَهَنْساه"، وأمّا الهاء فهي للسكت، ورُوِيَ عن الكسائي ضمُّها، وكسرُها كضَمّ هاء السكت، وكَسْرِها في قولهم: "يا مَرْحَبَاهُ/ هِ"[149]، وممّا جاء ظرفًا "آثِرًا"، في قولهم: "افْعَلْ ذلك آثِرًا ما" [150]، ومعناه: **افْعَلْه أوّلَ** كلّ شيء، أي افعله مُؤثِراً له، وقيل عن الأصمعي معناه: افعل ذلك عازمًا عليه، وما هنا زائدة للتأكيد[151].

أَمْسِ:

اسم معرفة متصرِّف، يستعمل في موضع الرفع، والنصب، والجرّ،، ويدل على اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، فإنِ استُعْمِل ظرفًا يُبْنَ على الكسر، عند جميع العرب، وأما الزجّاج وتبعه الزجّاجيّ فيجوّزان بناءه على الفتح، فإذا لم يكن معرّفًا بالألف واللام أو بالإضافة، ولا منكّرًا ولا مجموعًا ولا مصغّرًا، فجائزٌ استعمالُه ظرفًا، وغيرَ ظرف[152].

---

(148) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،ج1، ص519؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص156-ص158.

(149) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1427.

(150) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1427.

(151) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص76، ويروى المثل أيضًا "افعل هذا آثرًا ما" ومثله كذلك: **افعله آثرَ** ذي أثير؛ أيْ أوّل كلّ شيء، وجاء في الارتشاف، ج3، ص1427 بحذف (ما)، وبروايةٍ أخرى: افعله أمرَ ذي أثير.

(152) ابن عصفور،شرح الجمل، ج2، ص561-562ص؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص151.

وأمّا علةُ بنائه، ففيها أقوال، منها: أنّه مبنيّ لالتقاء الساكنين –السين والميم– ثمّ حرّكت السين بالكسر؛ لأنّ الكسر الأصل في التحريك؛ لالتقاء الساكنين[153]، أوْ أنّه مبنيّ، لأنّه فُعِل به ما فُعِل بالذي في معناه؛ لذلك جاء (أمسِ)، بلفظ الأمر، حين أُرِيدَ بناؤه، كما بُنِي الفعلُ الماضي الذي صِيْغَ على أصْلِه، ولم يؤتَ بلفظ الفعل؛ لئلّا يلتبس بالفعل الماضي، وقول آخر: إنّه مبنيّ للعلمية، كما هو الحال في "أَطْرِقا" وهو اسمٍ علم لمكان بالحجاز، جاء بلفظ الأمر يقوله الرجل حين استبطن خوفًا، وتوجّس حسًّا، إلا أنّ (أمس) في الزمان، لا في المكان، ولعلَّه سُمِّي؛ لقولهم: "أمسِ بخير وأمْسِ مَعَنا"، ويغلب عليه أنْ يطلق على اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه، فضلًا عن أنّه يشتمل على ضمير محكيّ في لغة مَنْ كَسَرَه في جميع أحواله، ويكون قد سُمِّيَ بالفعل[154].

وقيل في بنائه أيضًا إنّه متضمّن معنى المعرفة بالألف واللام، فهو شبيهٌ في التعريف بغير أداة ظاهرة[155]. ومن النحاة من قال بإعرابه، كالخليل، ففي: "لقيته أمسِ"، عنده، أنْ يكون معربًا، والكسرة للإعراب، فيكون بحذف الباء، و(أل)، معًا، والأصل: بالأمس، وقال بعضُهم كـ(الكسائي) بعدم إعرابه، أو بنائه، وإنّما هو محكيّ، سمّي بفعل الأمر من الإمساء، وعنده أنّه إذا قيل: "جئت أمسِ"، فمعناه: اليوم الذي كنت تقول فيه أمسِ، حتّى كثر استعمال هذه الكلمة، وأخذت الاسمية، وأصبحت تطلق على اليوم الذي قبل يومك وليلتك[156].

---

(153) المبرد، المقتضب، ج3، ص173.

(154) السهيلي، نتائج الفكر، ص114-ص115.

(155) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص150.

(156) نقلًا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1427؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص138.

وأمّا إذا استعمل لغير الظرف، فأهل الحجاز مبنيّ عندهم على الكسر، كحالـهِ فـي الظرفيـة، وأمّا بنـو تَمـيم، فمبنـيٌّ عنـدهم علـى الكسـر فـي حـالتَّي: النصـب، والجرّ، وممنـوع من الصرف في الرفع؛ لذا يكون معربًا في الرفع، ومتمكّنًا غير أمكن، وأمّا إذا دخلت عليه (أل)، أو جُمِع، فإنّه لا يبنى، نحو: إنّ الأمسَ يومٌ حسنٌ، والجمـع نحو: مرّت لنا أموسٌ طَيِّبَـة، ويُجْمَع علـى: آمُس وآمـاس، وكـذلك إنْ كـان مضـافًا، أو منكّرًا أو مصـغّرًا، فإنّـه معـرب[157]. لكـنّ التصغير غير مُجمع عليه، حيث منعه سيبويه من التصغير أصلًا؛ لأنّه عنده ليس باسم لليوم، وإنّما هو لليوم الذي قبل يومك، أو لعدم تمكُّنه أيضًا[158]، وعند غيره كالمبرد، أنّه يصغّر، وينوّن[159].

ذا وذات:

وهما ظرفـان مضـافان إلـى زمـان، وتجعلهمـا العرب بالنصـب، علـى الظرفية، نحو: "لقيته ذا صباح، وذا مساء، وذا صبوح، وذا غبوق"[160]، و"ذاتَ يومٍ، وذاتَ ليلةٍ[161]. وقولهم: "ذاتَ صباح"، هو بمعنى: صباح، من قبيل إضافة الشيء إلـى نفسه، أو المسمّى إلـى الاسم، وذو صباح بمنزلة: ذات مرّة، نحو: "سِير عليه ذاَ صَباحٍ" -كما رواه يونس- عن العرب في دلالة التصرف بهما، ومنعه السهيليّ، سواء في لغة خَثْعَم -وهي المنقول عنها الشاهد- أم في غيرها، وأمّا "ذا"، فيتصرف، إنْ لم يُقْطَـع من (ذات)، وأمّا إذا قُطِع فلا يتصرَّف[162]،

---

(157) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص562-ص563؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1428-ص1429؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص91.

(158) سيبويه، الكتاب، ج3، ص479.

(159) المبرد، المقتضب، ج4، ص334.

(160) سيبويه، الكتاب، ج1، ص221؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1396.

(161) سيبويه، الكتاب، ج1، ص221؛ أبو حيان، الارتشاف، ص1396-ص1397.

(162) السهيلي، نتائج الفكر، ص390.

ويُقصدُ أنّ الاسم بالقطع يكون شبيهًا بالحرف؛ لأنّه بعض الاسم؛ لذا لا يتصرّف. وأمّا قولهم:" وذات الزُّمَيْن"، فمعناه: في ساعة لها أعداد، ويقصد بذلك تراخي الوقت، وكذلك: "لقيته ذات العُوَيم"؛ أي بين الأعوام[163].

إذْ:

ظرف مبنيّ، ولا يليه إلا الفعل الواجب[164]، وهنالك مجموعة من الأدلة على اسميته، منها: الإخبار به، وإبداله من الاسم، والتنوين به في غير الترنّم[165]، والإضافة بغير تأويل، وبُني للافتقار لِمَا يليه من الجمل، أو لِمَا عوّض منه[166]، واستعماله لِمَا مضى من الوقت[167]، وملازم للظرفية، ولا يكون فاعلًا، ولا مبتدأ، إلا إذا كان مضافًا لاسم زمانٍ، يُخَصِّصُ مطلقَه، نحو (يوم، وساعة) وما شابه ذلك[168].

وهو ممّا يأتي مضافةً إليه الجملةُ، بنوعيها: الاسمية، والفعلية المصدّرة بماضٍ، أو مضارع، محمول على معنى الماضي، وقد تحذف الجملة كلّها، جوازًا، لا وجوبًا- وهو مذهب أبي حيان- ويعوّض عنها بالتنوين، وعند ذلك تكسر الذّال؛ لالتقاء الساكنين[169].

لذا فالكسرة كسرة تخلُّص؛ لالتقاء الساكنين، لا كسرة إعراب، إذ جعلها الأخفش كسرةَ إعراب، وعلّل ابن مالك ذلك بأنَّ الأخفش كان حاملًا ذلك على

---

(163) ابن منظور، اللسان،ج7، ص61 مادة: (زمن).

(164) سيبويه، الكتاب، ج3، ص285، وينظر المرجع نفسه، ج4، ص232.

(165) ابن السراج، الأصول،ج2، ص144.

(166) المبرد، المقتضب، ج3، ص177؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص126.

(167) سيبويه، الكتاب، ج4، ص229.

(168) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1402.

(169)أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1402-ص1403؛ السيوطي، الهمع، ج2،ص128-ص129.

التوهُّم، وكان قد جعل بناءها؛ لإضافتها للجملة، فلمّا سقطت الإضافة، كان الإعراب، وردّ عليه النحويون بقول العرب: "كان ذلك إذٍ"[170].

وقد ورد هذا الشاهد عند أبي حيان بلفظ: "كان ذلك (إذْ)، بالبناء على السكون، وجعلَه شاهدًا على تجرّد (إذْ) من الإضافة، وأنّ التنوين، إذا نُوّن، يكون فيه للتنكير[171].

وقد يتّسع بالظرف، فلا يُستعمل ظرفًا، وذلك كأنْ يستعمل خبرًا، كما في قولهم: "الحَرُّ شهران، والبردُ شهران"[172]. ومن صور الاتساع أيضًا ما ذكره سيبويه عن العرب الفصحاء، أنّهم يقولون: "انطلقتُ الصيفَ"، وحَمَلَه على جواب (متى)؛ لأنّ المراد هو ذلك الوقت[173]؛ أي إنّه تمّ استخدام العام، المشتمل على عدد، كاستعمال الجزء، أو المفرد، من حيث استعماله ظرفًا، بغير الجار، (في)، ولكنّها تدخل في التقدير. وجاء عند أبي حيان أنّ الفعل قد يتّصل بالظرف من باب الاتساع، فيعامل الظرف الدال على العموم، كالصيف، والشتاء، ومِن ثَمَّ يكون الفعل منقطعًا عن الظرف، نحو: "سرتُ الصيفَ أو الشتاءَ"، فيجوز أنْ يكون السير في جميع الصيف، أو في بعضه، وعند ذلك لا يصح الاستفهام عن الظرف بـ(متى)، فيتّخذ الظرف حكم دخول (في) عليه[174].

وتأتي إذْ للمفاجأة على أنْ يأتي بعد بينما، وبينا، ومثاله ما جاء في قول عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: "بينما نحن عند رسول الله –صلّى الله

---

(170)ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص135؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص422.

(171)أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1403.

(172)سيبويه، الكتاب، ج1، ص217.

(173) سيبويه، الكتاب، ج1، ص219.

(174) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1399.

عليه وسلم- إذْ طلع علينا رجلٌ"، وهو شاهد على مجيئه لمعنى المفاجأة[175].
وذهب بعض النحويين إلى أنّه يبقى ظرفًا للمكان[176]، واختار أبو حيان أنْ يبقى ظرف زمان[177].

إذا:

ظرف لما يستقبل من الزمن، ويتضمّن معنى المجازاة؛ أي الشرط، إلى جانب الظرفية [178]، ويتعيّن ظرفًا للزمان، إذا زِيد بِ (ما)، و ينحصر عندئذٍ في الظرفية، والإضافة إلى الجمل[179].

الآن:

ظرف يستعمل للوقت الحاضر، يحمل دلالة الفعل المضارع، حال النطق به، كما جاء في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "كان ذلك والإسلام قَلٌّ؛ فأمّا الآن فقد اتّسع نطاق الإسلام فامروٌ وما اختار"[180]. وأما علّة بنائه، فلأنّه متضمّن معنى الإشارة، فمعنى قولهم: "افْعَلِ الآن"؛ أي هذا الوقت، وقيل هو مبنيّ؛ لشبهه بالحرف لملازمته لفظًا واحدًا، فلا يثنّى، ولا يُجْمَع، ولا يُصغّر، وقيل إنّه مبنيّ لتضمُّن معنى حرف التعريف[181]. والدليل على اسميته دخول (ألْ)، وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر، جميعِه، أو بعضه[182].

---

(175) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص137.
(176) ابن هشام، المغني، ص88.
(177) أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1405.
(178) سيبويه، الكتاب، ج4، ص232.
(179) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص138.
(180) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص146.
(181) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص147؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص136.
(182) السيوطي، الهمع، ج2، ص135.

وبعدُ، فقد ينوب عن ظرف الزمان، المصدرُ الصريحُ -كما تقدم- نحو ما جاء في المثل:"جئتُه صَكَّةَ عُمَيّ"[183]، أو في باب حذف مضاف المصدر، وإقامته مقام المضاف، وشرط ذلك إفهام تعيين المقدار، نحو: "كان ذلك خُفُوقَ النجم"، و"صلاةَ العصر"، و"انتُظِرَ به نَحْرَ جزورينِ"، و"سير عليه ترويحتين"، وممّا ينوب عنه أسماءُ الأعيان، ولكن حدّه ما سمع، كقولهم: لا أفعل ذلك مِعْزى الفِزْر"، "ولا أكلّمُ زيدًا القارظين"، و"لا أُسالمُ عمرًا هُبَيْرَةَ بنَ سعدٍ"، ويذكر ابن مالك من كلام العرب الفصيح: "لأفعلَنّ ذلك الشمسَ والقمرَ"؛ أي: مدّة طلوعهما، ولا أكلّم فلانًا الفرقدين"[184]. و"لا آتيك السّمَرَ والقَمَرَ"[185]

ظرف المكان من حيث: الإبهام والاختصاص، والتصرف، وعدمه:

يقسم ظرف المكان إلى قسمين، هما: ظرفٌ مُبهم، وظرف مختصّ، والمُبهم هو الذي لا يُميّز معناه، إلا من خلال الإضافة، أو ما يقوم مقام الإضافة، فلا يُفهم معناه بنفسه، وحقيقته تَكْمُن بالمضاف إليه، وإضافته إضافة محضة، ويندرج تحته أسماء الجهات، نحو: ناحية وأمام وقدّام وخلف وقُبالة ووراء ووجهة وجهة، وفوق وتحت، ويمين وشمال[186]، ولا يجوز أن يُقال: قعدتُ قُدّامًا، ولا خلفًا، إلا على الحال، على تقدير: (متقدّمًا ومتأخرًا)[187].

---

(183) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص131؛ الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)،(1424هـ/2003م)، المسائل المشكلة، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ص240، وصكّة عُمَيّ: نصف النهار، وقت اشتداد الحرّ؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص135.

(184) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص307.

(185) الميداني، مجمع الأمثال،ج2، ص228؛ ابن مالك،شرح الكافية،ج2، ص25، والسمر: الظلمة، والأصل أنّهم كانوا يجتمعون فيسمرون في الظلم، ثم كثُر الاستعمال، حتى سمّوا الظلمة سمرًا.

(186) سيبويه، الكتاب، ج1، ص403؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص303؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1430.

(187) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1431.

ولا يجوز فيه النصب عند الكوفيين إلا أنْ يُخصّصَ بالإضافة، نحو: "قعدت أمامك، وقدّامك، وخلفك"، أو بالنعت، نحو: "قعدتُ مكانًا صالحًا"[188]، وممّا يُعامل معاملة أسماء الجهات، ما كان له مقدار، نحو: ميل وفرسخ –ثلاثة أميال– وعدّه بعض النحاة شبيهًا بالمُبهم، وعلى أيّ حال، فإنّ الفعل يصل إليه بنفسه، نحو: "ذهبتُ فرسخَينِ، وسرتُ ميلين"[189].

وذهب بعضهم إلى أنّ هذه الظروف –التي لها مقدار– منصوبة انتصاب المصادر، وهو مذهب السهيليّ، ولم يُنكر عليه ذلك، إذ قال أبو حيان: "إنّ اللغويين شرحوا الغلوة، والميل، والفرسخ بالخُطى، والأبواع"[190].

ويلحق بها ما كان في معناها، من موضع، كـ(مجلس ومنزل)، وما كان منسوبًا نحو: "شرقيّ الدار وغربيّ المسجد"، وكذلك المصدر، الموضوع للظرف، نحو: "قَصْدَك"[191]. وأيضًا ظروفٌ متعددة نحو: "هو قريبًا منك"، أي مكانًا قريبًا منك، وكذلك: "قُبْلَك، ونَحْوَك، وإزاء"، وقيل إنّها أبلغ من (قريبًا) في الظرفية، كقول العرب: "هو حِذَاءَه وإِزَاءَه"، وهي ممّا يتعدّى إليها الفعل بنفسه، وقولهم: "هو وَزْنَ الجبلِ"؛ أي ناحيةً منه، و"هم زِنَتَه"؛ أي: حذاءه[192].

ومثلها "سواك"، و"مكانَك"، بمعنى: بَدَلَكَ، وعُدّا من باب السماع، لا القياس، وكذلك قولهم: "وهو موضعَه، وهو مكانَه، وهذا رجلٌ مكانَك"، إذا كان المراد البدل، فالتقدير: هذا في مكان ذا، وهذا رجلٌ في مكانك، وقُرابتك، كما في

---

(188) المبرد، المقتضب، ج4، ص337؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1431.

(189) سيبويه، الكتاب، ج1، ص36؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1430.

(190) السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله، (ت: 581هـ)، (1412هـ/1992م)، نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ص301-ص302؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1430.

(191) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1434؛ الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص508.

(192) سيبويه، الكتاب، ج1، ص409.

قول العرب: "هم قُرابَتَك"؛ أي: قُرْبَك؛ يعني المكان، و"حواليه بنو فلان"، و"قومُك أخطارَ البلاد"[193]، وزِيْدَ عليه: "مثلك وقِرْنك، وسِنّك، ولَدُنْك، وهيئَةَ"، كما في قولهم: "هُم هيئَتَهم"، أي: في هيئتهم، ووقوعها ظرف مكانٍ مجازًا، ويجوز فيها الإخبار عن الذات، وما أُضيف إلى ظرف المكان نحو: "سرتُ جميعَ الميلِ"[194].

و"إثْرَه"؛ في نحو قول العرب "أبعده الله، وأسحقه، وأوقد نارًا إثْرَهُ"، فهو ظرف منصوب تشبيهًا بالطريق الذي يستعمل ظرفًا، ويعد من فصيح الكلام والقياس[195]، فقد جاء عند ابن مالك أنّ الطريق من الظروف القياسيّة، في مذهب النحاة؛ لأنَّ لفظه ينطبق على كل مكان يصلح؛ لأنْ يكون طريقًا، إلا أنّه عدّه مكانًا مختصًّا؛ أي أنّه لا يعد ظرفًا، إذ لا يُطلق على المكان طريقًا لمجرّد صلاحيته طريقًا، وممّن زعم أنّه ظرفٌ، وأنّه حقيق بالظرفية ابن الطّراوة، حيث يقال: "ذهبتُ طريقي، ومُرُّوا طُرُقاتِكم"، في حين ردّه بعض النحويين، كأبي علي الشلوبين[196].

وقد اختلف التأويل في قولهم: "هما خطّانِ جانبتَّي أنفِها"، أي: هما خطّان اكتنفا جنابتَّي أنفِ الظَّبْيَة[197]. وقيل إنّه اسم مختصّ، مستعملٌ استعمالَ الظرف يحفظ ولا يقاس[198].

---

(193) سيبويه، الكتاب، ج4، ص406؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1434.

(194) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1434.

(195) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1438.

(196) ابن الطراوة، أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين،(ت528هـ)، (1990م)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط1، ص67-ص68؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص156. الشلوبين: هو أبو علي محمد بن علي بن محمد الأنصاري المالقي، (ت660هـ).

(197) سيبويه، الكتاب، ج1، ص405؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص111.

(198) المبرد، المقتضب، ج1، ص644؛ ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص69.

وقد يحذف الظرف المبهم للدلالة عليه، كما في قولهم: "تَرَكْتُه بِمَلَاحسِ البَقَرِ أولادَها"[199]، والتقدير: مكان ملاحس البقر[200]. وهنالك من الظروف ما يدل على معنى لا يصلح لكل مكان نحو: (جوف، وباطن، وظاهر، وداخل)، فلا تدل بنفسها على معنى يصلح لكل مكان، ولكنّها تُحْمَل على الظرفية، إذا لازمت (في)، أو بما في معنى (في) [201].

ويشمل المبهم ذلك الظرفَ المشتقَّ، الدّال على محلّ الحدث، الذي هو من اسمه؛ أي أنّ العامل فيه يكون موافقًا له في الاشتقاق، وعندئذٍ يكون ظرفًا قياسًا، نحو: "جلستُ مَجلسَ زيدٍ"، و"قعدت مقعدَ زيدٍ"، فكما هو بيّنٌ أنّ الظرف جاء من جذر الفعل العامل فيه، إلا أنّ هنالك ظروفًا جاءت شاذة، يراد بها القرب، أو البعد، نحو: "هو منّي مَقعدَ القابلةِ"، و"مَعْقِدَ الإزار"، و"مناطَ الثريّا"، و"منزلةَ الولد"، ومن المسموع عن العرب: "هو منّي منزلةَ الشَّغافِ"، و"هو منّي مزجرَ الكلبِ"، وحدُّه السماع، فلا يقاس عليه[202].

ولكن إذا قُصِد بهذه الظروف الموضعُ، نحو: "هو منّي مزجرُ الكلب"؛ أي المكان الذي يزجر به الكلب، والموضع الذي قعدت به القابلة، فإنّه غير جائز؛ لأنّ المراد هنا الموضعُ على الحقيقة[203]؛ لذا فإنَّ المراد ممّا تقدّم أنَّ القرب، أو البعد ليس المقصود بهما الحقيقة، وإنّما المنزلة من النفس؛ أيْ يُقصد بهما الجانب المعنوي، لا الجانب المادي الحسيّ.

---

(199) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص135.

(200) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1434.

(201) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1431.

(202) سيبويه، الكتاب، ج1، ص412-ص431؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص307.

(203) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص307؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1439.

ونكر سيبويه أنَّ من العرب مَنْ يقول: "أنت منّي **مرأى** ومسمعٌ"، بالرفع على الخبر، وجَعَلَه محمولًا على المبتدأ متضمّنًا معناه، بمنزلة قولهم: "أنت منّي قريبٌ"، وليس هذا فحسب، وإنّما جاء أيضًا بقول العرب بالنصب: "أنت مني مرأى ومَسْمَعًا"، وحَمَلَ المنصوبَ على جواز الظرف؛ لجواز دخول الباء عليه، نحو:"بمرأًى ومسمعٍ"، فعندما دخلت عليه الباء أصبح غيرُ حكم الرفع فيه، ولم يُقتصر في الرفع على هذين اللفظَيْنِ، إذ زعم يونس أنّ أناسًا يقولون: "هو منّي مزجرُ الكلب"؛ حملًا على: مرأى ومَسمعٍ[204].

ومن النحاة مَن جَعَلَ نصْبَ هذه الأسماءِ المشتقةَ حَملًا على الظرفية قياسًا، وأمّا معنى: مقعد القابلة من النُّفساء، ومَعْقِد الإزار من المُؤْتَزِر، ومنزلة الولد من أبيه، ومنزلة الشَّغاف من القلب، ومَنَاط الثريّا من الدَّبَران، أو من المتناول، ومَزْجَر الكلب من الزّاجر، فإنّ جميع ذلك متعلّقٌ فيه (منّي)؛ لِمَا يتضمّنه من معنى الفعل؛ لوقوعه موقع الخبر؛ أي هو كائن منّي[205]، وأمّا (مِنْ)، فتتعلّق أيضًا بالظرف المشتق نفسه؛ لدلالته على الفعل الذي اشتق منه[206].

أمّا القسم الثاني، فهو المختصُّ، وهو الذي يتّخذ اسمًا بنفسه، نحو: المسجد والدار والسوق، وهذا النوع من الظروف، لا يصل إليه الفعل، إلا بوساطة أحرف الظرفية، (في، الباء)، نحو: "أقمت في البيت، أو المسجد"، ولكن شذّ من الظروف المختصة من حيث إنَّ الفعل قد وصل إليه بغير حرف الجرّ،

---

(204) سيبويه، الكتاب، ج1، ص415-ص416.

(205) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1440؛ السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص114.

(206) سيبويه، الكتاب، ج1، ص414.

مثل قولهم: "رجع أدراجَه"[207]، وقولهم: "هم دَرَجَ السيولِ"؛ أيْ الطريق الذي جاء فيه، وفي الثانية مكان دَرج السيل[208].

الفعل (دخل) مع المختصّ:

يستعمل الفعل (دخل) مع كل ظرف مكان مختص، نحو: دخلت البيت[209]. وزعم أبو حيان في جملة: "دخلتُ الدّارَ"، أنّ في هذا تشبيهًا لظرف المكان المختصّ بغير المختصّ، وأنَّ عليه الجمهور إلا بعضَهم، كالأخفش والجرميّ، اللذَين ذهبا إلى أنّ الظرف ينتصب انتصاب المفعول به مع (دخلتُ)، كغيره من الأفعال، نحو: "هدمتُ البيت"، فـ(دخل) عند الأخفش فعل متعدّ تارة بنفسه، وأخرى بحرف الجرّ، فيقال: "دخلت البيت، ودخلتُ في البيت"[210].

وذهب الفارسي إلى أنّ الجارّ، قد يحذف من باب الاتساع، فيُنصب ما بعده مفعولًا به، وعند غيره، كالسهيليّ أنّه إنِ اتَّسَعَ الظرف، أو المدخول فيه حتّى يكون كالبلد العظيم، فإنّ المدخول فيه يجب فيه النصب، كقول العرب: "دخلتُ العراقَ"، ويقبح استخدام (في) وأمّا إذا ضاق كالبئر، أو الحلقة، فالنّصب فيه بعيد، ولا يكون الاستعمال إلا بـ(في) نحو: دخلتُ في البئر، وأدخلتُ إصبعي في الحلقة، والإبرة في الثوب[211].

(207) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1435؛ وينظر: الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص295، وروايته رجعتُ أدراجي، أي في أدراجي فحذف (في) وأوصل الفعل، ومعناه: رجعتُ عودي على بدني، أيْ كذلك رجعت.

(208) سيبويه، الكتاب، ج1، ص414.

(209) سيبويه، الكتاب، ج1، ص35؛ الفارسي، الإغفال، ج1، ص204.

(210) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1435.

(211) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1435-ص1436؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص116.

وقد يستعمل أيضًا الفعل (ذهب)، كقول العرب: "ذَهَبَ الشَّامَ"، فيكون الشام منصوبًا على الظرفية، على إسقاط (في)؛ تشبيهًا له بغير المختصّ، ولا يجوز النصب إلا مع ذهب(212).

أمّا المبرِّد فجعل المحذوف قبل الظرف (إلى)(213)، ويتضح من مذهب سيبويه من خلال قوله: إنَّ (الشام) لا يجوز نصبها، إلا مع (ذهب)، على أنَّ ذلك محمول على السماع، باستعمال الفعل (ذهب)، دون سائر الأفعال.

ولم يجعل بعض النحاة الأمر مقصورًا على (ذهب)، وحدها، كالفرّاء الذي أجاز غير ذلك؛ لقوله: "العرب تقول: إلى أين تذهب؟ وأين تذهب؟ ويقولون: ذهبتُ الشامَ وذهَبَ السوقَ، وانطلقتُ الشامَ، وانطلقتُ السوقَ، وخرجْتُ الشامَ، سمعناه في هذه الأحرف الثلاثة: خرجتُ وانطلقتُ وذهبتُ، وقال الكسائي: سمعتُ العرب تقول: "انطلقَ به الفوْرَ، فتنصب على معنى إلقاء الصفة"(214)، أي تنصب على الظرفية، لأنّ الكسائيّ سمّى الظرف صفة. وذهب ابن بابشاذ إلى أنّه لا يُستعمل من الأفعال، إلّا دخل، وذهب، وأنّهما موقوفان على السماع، وأصلُهما أنْ يتعدّيا بحرف الجر(إلى)، ثمّ حُذِف من باب الاتساع؛ لكثرة الاستعمال، نافيًا ما ذهب إليه بعض النحاة من أنّ الفعلين (دخل، وذهب) متعدّيان بنفسهما؛ لانتشار ذلك؛ لأنّ نظير الأول (خرج)، ونظير الآخر (عاد)، وكلاهما لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ(215).

(212) سيبويه، الكتاب، ج1، ص35؛ الفارسي، الإغفال، ج1، ص204.

(213) المبرد، المقتضب، ج4، ص339.

(214) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص957-ص958.

(215) ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ج2، ص248-ص249.

أمّا من حيث التصرف، وعدمه، فيقسم إلى أربعة أقسام: الأول، مُطلقُ التصرف، نحو: مكان، ويمين، وشمال، ذات اليمين، وذات الشمال، ومعنى ذلك أنّها تأتي بأحوال متعددة كأن تقع مبتدأ تارة، وخبرًا تارة أخرى، أو فاعلًا، أو ظرفًا منصوبًا، فما جاء خبرًا ما في قول بعض العرب: "دارُك ذاتُ اليمين"، وممّا جاء ظرفًا صريحًا قولهم أيضًا: "منازلهم يمينًا وشمالًا"[216].

والثاني، متوسط التصرف، ويشمل الجهات الستّ، عدا فوق، وتحت، وهي: (أمامك وقدّامك، ووراءك، وخلفك، وأسفل، وأعلى)[217]، ومثال ذلك قولهم: "إنّ أسفل الدار آجُرًا"، فـ(آجُرًا) منصوب على الظرفية، ومثله في قولهم: "إنّ أعلى الدّار آجُرًا"، وإنّ الظروف تؤخذ بالسماع، ولا تقاس[218]، وأمّا الجرميّ فلم يجوّز استعمال الجهات الست إلا ظروفًا، ولا يقاس على استعمالها أسماءً[219].

ومنها:(بَيْنَ): وهو ظرف متوسّط التصرف، كما يبدو في قولهم: "هو بَعيدُ بينِ المَنْكَبَينِ، نقيُّ بَيْنِ الحاجِبَين"[220]، وذهب الفرّاء إلى عدم رفعها، أو نصبها، لفظًا، إذا تُصرّفَ بها، ولكنّها تكون في موضع رفع، أو نصب، وإنْ كانت بحركة الفتح، وإنْ نُصبتْ، فإنّما تُنصب أصلًا على الظرف[221]، ومعنى ذلك أنّها ظرف مبنيّ في محلّ؛ تَبَعًا لتركيبه الإسنادي.

وقد تُستعمل (بينا)، بحذف (ما)، إنْ جاءت مسبوقة بـ(ما)، كما في قولهم: "مُطِرْنا ما بين زبالةَ فالثعلبية"، وذهب الفرّاء إلى جواز حذفها نفسها، بعد

---

(216) سيبويه، الكتاب، ج1، ص404-ص407؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1442؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص115.

(217) المبرد، المقتضب، ج4، ص341.

(218) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1442.

(219) السيوطي، الهمع، ج2، ص147.

(220) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص158؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص148.

(221) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص261.

(ما)، فحكى عن بعض العرب قولهم: "مُطِرْنا ما زُبالةَ إلى الثعلبية"، إلا أنّ الحذف لا يكون بلا دلالة، أو نيابة، فَبَعدَ حذفِها، ينصب الاسم الذي يليه (زبالة)، وتقام الفاءُ مقام (إلى)، ويقتصر على الفاء دون غيرها في هذا المقام. وعلى ذلك ما قاله الكسائي: سمعت أعرابيًا وقد رأى الهلالَ، يقول: "الحمدُ لله ما إهلالَك إلى سَرارِك"، بسقوط (بين)، وبقي ما بعدها منصوبًا؛ ليعلم أنّ معنى (بين) مقصود في الجملة، وحكى أيضًا عن بعض العرب قولهم: "الشَّنَقُ ما خَمْسًا إلى خَمْسٍ وعشرين"، يريد: ما بين خمس إلى خمس وعشرين، والشَّنَقُ: ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل[222]

وأمّا (ما) التي تليها فعدّها النحاة -كأبي حيان- زائدة لازمة، وإذا وقعت (بين) بين مكنيَّين، أو مكْنِيّ وظاهر، وجب تكرارها، وقد تكرر بين ظاهرين، كما في قولهم: "بَينَما أنْصَفَني ظَلَمَني، وَبَيْنَما اتَّصل بِيْ قَطَعَني"، وهو شاهد على وجوب التكرار. وقد تأتي ظرف زمان، وأشار إلى ذلك ابن مالك، كما في حديثهم: "ساعةٌ يوم الجمعة بين خروج الإمام، وانقضاء الصلاة[223]، وهو شاهد من الأثر[224].

القسم الثالث، ما كان من الظروف نادر التصرف، مثال (وسْط)، بسكون عين الكلمة، ولكن إذا تحرّكت السين، أصبح اسمًا، فمجيئها ظرفًا نحو قولهم: "زيدٌ وَسْط الدار"، أمّا اسمًا، فنحو: "ضربت وسَطَه" حيث وقع مفعولًا

---

(222) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص31؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1444؛ الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الروميّ البغدادي، (ت626هـ)، معجم البلدان، (1404هـ/1984م)، (د.ط)، دار صادر، بيروت لبنان، مج3، ص129، وزبالة منزل معروف، طريق مكة من الكوفة. وينظر: المرجع نفسه، مج2، ص78، الثعلبيّة موضع أوّله من منازل طريق مكّة من الكوفة، بعد الشُّقوق، وقبل الخزيميّة.

(223) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1444.

(224) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص159؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1444.

به(225)، وقيل أيضًا: إنّ "وسْط، ووسَط"، لا فرق بينهما عند الكوفيين فهما ظرفان، ولكنْ قياس ذلك أنْ يحسن استعمال (بين) مكانهما، فإنْ لم يُحْسَن ذلك كانا اسمين(226)، وعند ثعلب أنّ ما كان أجزاءً تنفصل تستعمل (وسْط)، نحو: "اجْعِلْ هذه الياقوتةَ وسْطَ العِقْد"، و"هذه الخرزة وسْط السّبحة"، و"لا تقعُدْ وسْط القومِ"، وأما ما كان مُصمَتًا، بِلا أجزاء، أيْ: لا يتجزأ ولا يتفرّق يكون فيه استعمال (وسَط)، نحو: احتجمْ وسَط رأسك"(227).

ويندرج تحته: سواك، ومكانك، وبَدَلَك، ونحوَك، ودوْنَك، وذهب الفرّاء إلى أنّها لا تستعمل مرفوعة، ولا ترفع على اختيار(228)، وجاء عند سيبويه أن دون قد تميّزت عن غيرها من حيث إنّها لا تُرفع أبدًا فقال: "وأمّا دونَك، فإنّه لا يُرْفَع أبدًا، وإن قلت: هو دونَك بالشرف؛ لأنّ هذا إنّما هو مَثَل، كما كان هذا مكان ذا في البدل مَثلًا ولكنه على السَّعة"، وأمّا إذا كان خبرًا فإنّه يُرفع؛ لأنّ الخبر هو المبتدأ نفسه، فكما قالوا: "هو دونٌ" بإسقاط الإضافة، ومعناه: هو دون من القوم، و"هذا ثوبٌ دونٌ إذا كان رديئًا"(229).

والقسم الرابع، ما كان معدوم التصرف، أو مُمْتنعًا منه، ومنها: فوق، وتحت، وأشار الأخفش إلى أنّ العرب تقول: "فوقَكَ رأسُك، وتَحْتَك رِجْلاك" بالنصب(230). وقيل إنّ بعض النحاة يقول: "فوقُك رأسُك، وفوقُك قلنسوتُك،

(225) سيبويه، الكتاب، ج1، ص411.

(226) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1445؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص116.

(227) أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1445؛ابن منظور، اللسان،ج15، ص208، مادة: (وسط)؛ البغدادي، الخزانة ج3، ص92.

(228) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص261.

(229) سيبويه، الكتاب، ج1، ص409-ص410؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص361.

(230) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص161؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1451؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص146.

وتحتُك رجلُك"، على المبتدأ والخبر، وقولهم: تحتُك نعلاك، بالرفع، والنصب[231].

و(**عند**)، حيث لا يُستعمل إلا مضافًا، ولا يفارقه النصب على الظرفية، إلّا أنْ يُجرَّ بـ(مِن)، وهو ظرف؛ لبيان كون مظروفه حاضرًا حسًّا[232].

و"**كيف**"، وهو اسم مبنيّ على الفتح، معناه السؤال عن الحال، دالٌّ على الظرفية[233]، وقال السيوطي إنّه اسم دائم النصب عند سيبويه؛ أي مبنيّ على الفتح، وعند غيره، الرفع مع المبتدأ، والنصب مع غيره، والتقدير: على أيّ حال، ففي قولهم: "كيف جاء زيد؟"، أيْ: على أيِّ حال جاء زيد؟"[234].

وعند ابن يعيش أنّه اسم صريح ليس ظرفًا، وإنْ كان معناه: على أيّ حالٍ؟ وما يدلّ على اسميته البدل منه، إذ يبدل منه الاسم، فحكى ما رواه قطرب عن بعض العرب قولهم: "انظر إلى كيف يصنع"، وقولهم: "على كيف تبيع الأحمرين؟" وعدّهما ابن يعيش من قبيل الشاذ[235]، واختار ابن مالك أن كيف ليست ظرفًا، إذ ليست زمانًا، ولا مكانًا، ولكن عندما كانت تفسّر (على أيّ حال)؛ لكونها سؤالًا عن الأحوال العامة سميّت ظرفًا؛ لأنّها في تأويل الجارّ والمجرور، واسم الظرف يعلّق على الجارّ والمجرور، مجازًا، وتقع خبرًا تشبيهًا بالظرف، إلا أنّه عُمْدة، لا فضلة بخلاف الحال، وتبعه في ذلك ابن هشام، واستُحْسِن ما ذهب إليه[236].

---

(231) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1451.

(232) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص161.

(233) سيبويه، الكتاب، ج1، ص409.

(234) السيوطي، الهمع، ج2، ص160.

(235) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص287.

(236) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص327؛ ابن هشام، المغني، ص204.

ومن العادمة التصرف (مَعَ)، وهو اسم يدل على مكان الاصطحاب، أو وقته، ويميّز ذلك المضاف الذي يليه[237]، وقد تدخل (من) عليها، نحو قولهم: "ذهب مِن مَعِهِ"، ومعنا ذلك: أنّها تستعمل للدلالة على الظرفية المكانية، أو الزمانية، وما يحمل دلالة كلّ منهما المضاف إليه، أيضًا ما حكاه الفرّاء عن العرب، قولهم: "إنّ الفضل ليكون مَعَ القومِ ثمّ يقوم مِن مَعَهم"[238].

وقد تأتي بالتسكين على لغة ربيعة، ومَنْ سكّن جَعَلَها مبنيّة على القياس، وتبقى اسميتها، وإنْ كانت ساكنة؛ لأنّ معناها واحد، مبنيةً، أم معربةً؛ لأنّ ثمة قولًا بإعرابها إنْ لم تكن ساكنة[239]، وتأتي اسمًا بمعنى (جميع) إذا كانت منوّنة في حال تنكيرها، نحو: جاءا معًا والإعراب فيها حاصل، ما لم تكن مضافة، فإنّها تتحول ظرفًا بمنزلة: أمام وقدّام[240].

"**شطر**": وهو ظرف غير منصرف، متضمّن معنى (نحو)، والشطر مشترك بين نصف الشيء، والجزء منه، والجهة، وحكي أنّ العرب جاء عنهم: "في يمينها لا، والذي وجهي رسمَ بيتي"، أي نحو بيته، وجهته، ورسم هنا بمعنى (نحو)، فاستعملت ظرف مكانٍ[241].

---

(237) سيبويه،الكتاب،ج1، ص420؛ ج3، ص287؛ ج4، ص228؛ ابن مالك، شرح الكافية، ج1، ص426.

(238) نقلًا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1457.

(239) السيوطي، الهمع، ج2، ص169.

(240) سيبويه، الكتاب، ج3، ص286-ص287.

(241) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1460.

"**سُـواء وسِــوى وسُـوى**": وعُدّ ظرفًا متصرّفًا كما فـي قولهم:"أتـاني سواك"[242]، وجاء في موطن آخر في " أتاني سواؤك"، وقيل إنّ سواء بالفتحة مُعرَبٌ، إلا أنّه لازم الظرفية، فلا يُرفع، ولا يُجرّ[243].

"**حيث**": وهو ظرف، مبنيّ على الضّمّ، إلا أنّه قد خرج عن الظرفية كما سُمِع، إذْ فرّع لـه الكوفيون صورًا، نحو: "حيثُ نلتقي طيّبٌ"، فـ(حيث)، مرفوع هنا، على الابتداء؛ لأنّه اسم للمكان الذي خبره: طيّب[244].

وبعد الحديث عن الظرف، وعن المفعول يمكن التنبيهُ إلى مذهب النحاة في أنّ الظرف يتنزّلُ من الفعل منزلة المفعول من الفاعل؛ لأنّه متأخّر عنه في الرتبة، وإذا أُضيف الظرف إلى ضمير المفعول، يجوز فيه التأخير، والتقديم؛ لأنّه وإنْ تقدّم في اللفظ فإنّه متأخّر في النيّة، وكذلك الحال مع الفاعل، ومن كلامهم على ذلك تقدّمُه على نائب الفاعل، الذي هو مفعول في الأصل، وأصبح بمنزلة الفاعل، نحو:"في بيتِهِ يؤتى الحَكَمُ"[245].

بقية المفاعيل: المفعول المطلق، تسميته، والعاملُ فيه:

المصدر أصلُ الاشتقاق في اللغة للأفعال، بأزمنتها الثلاث، ومعناه مفرد، لا مركّب، فهو دالّ على الحدث، خلافًا للفعل، الذي يدل على الحدث، والزمن معًا، والمفرد قبل المركب، وأصلٌ له، وقد يُسمّى فِعْلًا، وحَدَثًا، وحدْثانًا، وينصب بمثله، أو فرعه، أو بما يقوم مقام المصدر، أو الفعل، ويؤتى به لإفادة واحدة من ثلاث: التوكيد، ويكون في هذه الحال مبهمًا، فلا يُثنّى، ولا يجمع،

---

(242) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي،(ت669هـ)، (1420هـ/1999م)، ضرائر الشعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، ص228؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص118-ص120.

(243) السيوطي، الهمع، ج2، ص118-ص120.

(244) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1450.

(245) المبرّد المقتضب، ج4، ص102؛ الثمانيني، شرح اللمع، ج1، ص365؛ الميداني، مجمع الأمثال،ج2، ص72.

وفي هذا السياق يكون معناه مساويًا لمعنى الفعل[246]، وأمّا عدم تثنيته؛ فلأنّه بمنزلة تكرير الفعل، فعُومل معاملة الفعل، في عدم التثنية والجمع، وهو عند بعض النحاة، من قبيل التأكيد اللفظي، وعند آخرين من قبيل التأكيد المعنوي؛ لأنّه يفيد إزالة الشك عن الحدث، ورفع توهُّم المَجاز عنه[247].

والمَفادُ الثاني: بَيانُ النوع، وفي هذه الحالة، يكون زائدًا، على معنى الفعل، وصورته، أنْ يُنعت، أو يُضاف، وفيها يُبنى ويجمع، وأمّا المَفادُ الثالث: فيؤتى به لبيان العدد، وفيها يُثنى، ويُجمع ويُسمّى مختصًّا، ومؤقّتًا، في الحالتين: الثانية، والثالثة[248].

ولا يكون المصدر بلفظ الفعل دائمًا، حتّى يؤتى به للتوكيد، أو لبيان النوع، أو لبيان العدد، فقد يقوم مقامه مصدر، يكون في معناه؛ أي مرادفٌ له في المعنى، أو اسم المصدر، على أنْ لا يكون علمًا، وهذه حالات الإنابة عن المصدر المؤكِّد، وأمّا المبين للنوع فيقوم مقامه اسمُ النوع نحو: "القَهْقَهرى، والقُرْفُصاء"، أو وصفُهُ، كأنْ يُوصف، ثم يُحذف بعد الوصف، أو آلة الفعل، أو لَفْظًا: (كلّ أو بعض)، وقد ينوب عنه اسم الإشارة، أو الضمير، الوقت على أنْ يُضاف الوقت للمصدر، ثمّ يُحذف المضاف ويبقى الوقت، أو الهيئة؛ أي أنْ يذكر اسم الهيئة مضافًا، أو منعوتًا[249].

وأمّا تسميته بالمصدر، فقد سمّاه بذلك النحويون[250]، وسُمّي مطلقًا؛ لأنّه ليس مقيّدًا بحرف جرّ، كالمفعول به، أو المفعول له، أو المفعول فيه، أو

---

(246) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص107-ص108.

(247) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص107-ص110.

(248) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص107-ص108.

(249) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص73.

(250) السهيلي، نتائج الفكر، ص277؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1353.

المفعول معه، وهو المفعول به الحقيقيّ؛ لأنّ الفاعل الذي يُحْدثُه، وأمّا المفعول به، فهو محلُّ الحدث(251).

وأمّا العاملُ فيه، فهو المصدر، والفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول(252)، وذهب بعض النحاة إلى أنّه مفعول به منصوب، لفعل مضمر، لا يجوز إظهاره في القول، ومن هؤلاء ابن الطراوة، والسهيلي، إلا أنّ التقدير مختلف عند كلّ منهما، ففي جملة: "قعد قُعودًا"، ف(قَعَدَ) بمعنى: فعل قعودًا عند ابن الطراوة، وعند السهيليّ تقديره: قَعَدَ قَعَدَ قعودًا؛ أي بتكرار الفعل. وقد ردّ أبو حيان هذينِ الرأيين، وعدّهما من باب المخالفة؛ لِمَا عليه جمهور النحاة(253)، ولعلّ القول ما قال به أبو حيان، فما الفائدة في تقدير فعل آخر؟ ولا شكّ في أنّ الفعل يشكل جملة مكتملة العناصر، من مسندٍ ومسند إليه، وفي ضوء التقدير لأيٍّ من الفعلين يكون التوكيد.

وقد يحذف العامل فيه جوازًا؛ لوجود قرينة لفظية، أو معنوية، وقد يحذف وجوبًا، إذا كان المصدر مؤدِّيًا معنى الفعل، فيكون فعله مهملًا، أو أنْ يؤدي معنى لفظِه، ويكون فعله مستعملًا في طلبٍ، أو خبر إنشائيّ، أو غير إنشائيّ، أو في سياق توبيخ، من استفهام للنَّفس، أو المخاطب، أو لغائبٍ، أنزل منزلة الحاضر، أو كان مؤكّدًا لجملة تحملُ معناه، أو كان المصدر متضمّنًا معنى جملة، تتضمن فِعْلَه وفاعلَه، في المعنى، لا اللفظ، ولم يكن عاملًا فيه(254).

---

(251) السيوطي، الهمع، ج2، ص72.

(252) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1354.

(253) السهيلي، نتائج الفكر، ص276؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1354.

(254) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص112.

والمحذوف عاملُه لوجود قرينة، كأنْ يُقال: "سيرًا حثيثًا"، لمن قال: "أيَّ سيرٍ؟"؛ أيْ: سِرْتُ سَيْرًا حثيثًا، وأما القرينة المعنويّة فيدل عليها واقع الحال، ومثال ذلك: "تأهُبًا مباركًا"، و"سفرًا مأمونًا"، لمن تأهَّب للحج، و"حجًّا مبرورًا"، و"سعيًا مشكورًا"، لمن قَدِمَ من الحجّ(255).

وأمّا المحذوف عاملُه، وجوبًا؛ لكونه بدلًا من اللفظ بفعلٍ مُهْمَل، فنحو: أُفّةً، وتُفّةً، ودفرًا وبَهْرًا، وجُوْعًا وجوسًا، وعَقْرًا، وخيبةً، وسَقْيًا، ورَعْيًا، وغُفْرانَك مضافًا للكاف، وقد يتجرّد من الإضافة، وصيغ هذا النوع من المصادر كثيرةٌ، وليست مَقِيسة عند سيبويه، خلافًا للفراء، والأخفش، اللّذَيْنِ اشترطا فيه الإفراد، والتنكير، حتى يكون مقيسًا(256)، وأما أبو حيان فقد أجاز القياس على ما كان له فعلٌ، من لفظِهِ (257)، ومن أمثلته في خبرِ إنشائيّ: "حمدًا وشكرًا، لا جزعًا وعجبًا"، و"قسمًا لأفعلَنّ"، ومنه ما يكون في معنى التعجب، نحو: "كرمًا وصلفًا"، والتقدير: أكرمَك الله، وهو بدل من: أكرِمْ به وأَصْلِفْ(258)، ومثاله أيضًا، ما ذكره سيبويه أنّ أبا مرهف سمع أعرابيًا يقول: "كَرَمًا وطُوْلَ أنفٍ"، أي أكرم بك وأطول بأنفك. وأما الخبر غير الإنشائي فنحو قولك في وعد من يعزّ عليك: أفعل كرامةً ومسرّةً، وقولك للمغضوب عليه: "لا أفعلُ ولا كيدًا، ولا همًّا"، و"لأفعلنّ ما يسوؤك"، و"رغمًا وهوانًا"، وأمّا في التوبيخ دون الاستفهام، فهو ما جاء في قول

---

(255) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص112؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1360.

(256) سيبويه، الكتاب، ج1، ص311-ص312؛ الفراء، معاني القرآن، ج2، ص755؛ وينظر: ابن مالك، شرح الكافية، ج1، ص297؛ ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص167-ص168، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص112؛ الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص468. أفّة: وسخ الأذان، وتُفّة: وسخ الأظفار، اللسان (أفف)، ودفرًا بمعنى: نتنًا، وبهرًا بمعنى: تبًا.

(257) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1361.

(258) سيبويه، الكتاب، ج1، ص328؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص116.

عامر بن الطفيل، يخاطب نفسه: "أغُدّةً كَغُدّةِ البعيرِ وموتًا في بيتِ سلوليّة؟"، وربّما يقال هنا، في حقّ غائبٍ، أُنْزِل منزلةَ الحاضر[259].

وممّا حذف فيه العامل كوْنُ المصدر المشبه به مُشعِرًا بحدوثٍ، بعد جملة متضمنة فعلَه، وفاعلَه في المعنى، دون اللفظ، ولا حاجة للعمل في المصدر، وذلك نحو: "له صوتٌ صوتَ حمارٍ"، و"له صراخٌ صراخَ الثكلى"، و"له دقٌّ دَقَّك بالمِنْحَاز حبَّ الفُلْفُل"، فهذه جميعها مصادر، دالّة على حدوثٍ، ففي الأولى كان الحال حالَ تصويتٍ، وفي الثانية حالَ صراخٍ، وفي الثالثة حالَ دقٍّ، ولا يجوز أن يكون المصدر الثاني صفةً للأول، أو بدلًا منه، ولكنْ عندما ذُكِرَ صوتٌ، وصُرَاخٌ ودَقٌّ، عُلم أنّه قد كان ثمّة عملٌ، وكأنّ التقدير: "فإذا هو يصوّت"، و"فإذا هو يصرخ"، و"فإذا هو يدقّ"، فحمل الثاني على الأول، والمسوّغ للنّصب، إنّما هو إتيانه بعد الجملة، فلو قيل: دقُّهُ دقُّك بالمنحاز، لكان ذلك بالرفع[260].

وهذه الجُمَلُ جميعُها لو كانت متضمّنة للحدث، دون معنى الفاعل، لم يَجُز النصب إلا على ضَعَفٍ، نحو: "فيها صوتٌ صوتُ حمار"، ويكون الصوت الثاني بدلًا من (صوت) الأول، وأمّا وجه النصب في الجمل السابقة، فعلى إنزال صوتٍ، بمعنى: يصوّت، ويصرُخ، ويدقّ؛ للاشتمال على صاحب الصوت، والصراخ، والدقّ، فكان المصدر بدلًا من اللفظ؛ فيجوز صوّت ويصوّت، وصرخ

---

(259) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص116-ص117.

(260) سيبويه، الكتاب، ج1، ص355-ص357؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص118. ابن منظور، اللسان، ج12، ص181، مادة(قلل)، والقِلْقِل: نبتٌ له حَبّ أسود، وأمّا اللفظ بالفاء بدلًا من القاف فعُدّ تصحيفًا.

ويصرُخ، ودقّ ويدقّ، وفي أيّ هذه الجمل، إذا لم يُتضمّن إلا الصوتُ فقط دون الدلالة على الفاعل، فلا يحسن أنْ يُجْعَلَ المصدرُ بدلًا من الفعل[261].

وأمّا ما جاء بالنصب في جملة: "فيها صوتٌ صوتَ حمارٍ"؛ فلكون الجملة متضمّنةً للصوت، واستحالة وجود صوت بلا مصوّت، والنصب فيها على ضعف[262].

وإنْ لم يدلّ المصدر على حدوث، نحو: "له ذَكاءٌ ذكاءُ الحكماء"، و"له عِلْمٌ

عِلْمُ الفقهاءِ"، و"له رأيٌ رأيُ الأُصَلاءِ"، فلا يجوز في ذلك، إلا الرفع؛ لأنّ هذه خصال تكون في الإنسان، كالحِكم، والفضل، والفعل[263].

وإنْ لم يكن المصدر بعد جملةٍ تحوي فعلَه وفاعلَه دون لفظِه، نحو: "عليه نوحٌ نوحُ الحمام"، فليس في ذلك إلا الرفع، والهاء التي في (عليه) ليست بفاعل في المعنى، ويكون الرفع في الثاني على البدل، أو الوصف[264]، وجوّز أبو حيان النصب في مثله على ضعف[265]. وأجاز أبو علي الفارسي النصب في قولهم: "لهُ صراخٌ بكاءَ ثَكْلَى"؛ لأنّ الصراخ ضَرْب من البكاء[266]؛ أي بما هو مرادف لمعنى المصدر.

---

(261) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص119.

(262) سيبويه، الكتاب، ج1،ص366؛ الشَنْتَمَرِيّ،أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، (ت476ه)، (1425ه/ 2005م)، النُكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1،ص188؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص119.

(263) سيبويه، الكتاب، ج1، ص361؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1376.

(264) سيبويه، الكتاب، ج1، ص365.

(265) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1376.

(266) الفارسي، المسائل المنثورة، ص11.

وتجدر الإشارة هنا إلى تعدُّد صور المفعول المطلق، المحذوف عامله من حيث الصيغة، أو الصورة التي تأتي من ناحية الإفراد، والتنكير، أو ما يجوز فيه الإفراد والإضافة، أو ما يلزم الإضافة، أو ما يأتي إلّا معرّفًا بـ(ألْ)، أو ما يأتي بصيغة المثنى، ويمكنُ عرضُها على النحو الآتي:

أولاً: الإفراد، والتنكير، ومثاله: (بَهْرًا)، وقيل إنّه مصدر منصوب، بفعلٍ مستعمل، لا مهمل، و سَقْيًا، ورَعْيًا، وجَدْعًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا، وتَعْسًا، وجَهْدًا، ونَكْسًا، وبُؤسًا، وخَيْبَةً وتَبًّا[267]، ولا يجوز فيها أنْ تستعمل مضافة، إلّا في قبح الكلام، ولكن إذا أُضيفت تحتَّم نصبُها، فما جاء مضافًا منصوبًا على ذلك: "بُعْدَك وسُحْقَك"[268]، ويُضاف إليها أيضًا: حَقًّا وقَطْعًا ويَقِينًا، وقيل جِدًّا، في نحو: "هذا عالِمٌ جدًّا: إلا أنّ جدًّا حَمَلَها سيبويه على الحال[269]، وحِجْرًا بمعنى: (سترًا وبراءة) من كذا، وقدّره السيوطي بتقدير آخر، بـ (منعًا)، أي: أمنع نفسي[270]. وقد يأتي بعضها بالرفع، على الابتداء، إذ جاء عن الموثوق بهم قولهم:"كيف أصبح؟ فيقول: حمدُ الله وثناءٌ عليه"، على تقدير: أمري/ شأني حمدُ الله وثناءٌ عليه[271].

ثانيًا: ما يلزم الإضافة، والإفراد من المصادر، نحو: "سُبْحَانَ اللهِ"، وهو عَلَمٌ للتسبيح ممنوع من الصرف للعلمية، وقيل لشبهه الحرف؛ لأنّه لا ينتقل موضعه[272]، ونظيره في البناء من المصادر (غفران)؛ لقول بعض العرب:

---

(267) سيبويه، الكتاب، ج1،ص311-ص312. أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1366.

(268) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1361؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص80.

(269) سيبويه، الكتاب، ج1، ص379؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1374.

(270) سيبويه، الكتاب، ج1، ص322؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص872.

(271) سيبويه، الكتاب، ج1، ص318.

(272) سيبويه، الكتاب، ج1، ص322؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص87.

"غفرانك لا كفرانك"، والمُراد: استغفارًا لا كفرًا، ومعنى سبحان الله: براءة له من السوء[273].

وقيل في (غفرانك): إنّه من قبيل الجائز إظهار عامله، وأنّ الناصب فيه يحمل معنى الطلب، أي: اغفرْ غفرانك، وذهب الزمخشري إلى أنّه بمعنى الخبر، أي: نستغفرك ولا نكفرك[274]، وذهب بعضهم إلى أنّه مفعول به لفعل محذوف، مقدّر بالفعل (نطلب، أو نسأل)، وبعضهم حمله على أنّه مرفوع على الابتداء، محذوف الخبر، أي: غفرانك مطلوبنا[275].

و"مَعَاذ اللهِ"، بمعنى (عياذًا)، ويلزم الإضافة، ولا يتصرف[276]، ومعاذة الله من ذلك، وعَوذًا بالله وعائذًا[277]، و"ريحان الله"، بمعنى: استرزق الله، ويلزم الإضافة، وعدم التصرّف و أيضًا ليس له فعل من لفظه، ولكن يقدّر بما هو بمعناه، وهو أسترْزِقُه استرزاقًا، ولا يستعمل مفردًا بل مصحوبًا بـ(سبحانَ اللهِ)، وقيل: يُستعمل وحده[278]، وممّا يؤيّد ذلك ما ذكره سيبويه غيرَ مقترنٍ مع (سبحان اللهِ)، ولم يُشِر إلى ذلك، و"سلامَك ربّنا"، أي براءَتك ربّنا من كلّ سوء؛ وهو مصدر واقع بدلًا عن الفعل، وهو نظير سبحانك[279]، ومَعاذَ الله، وقِعْدَك الله، وعَمْرَك الله مصادر، وقال الزمخشري: "إنّها ألفاظٌ يتكلّم بها عند لقاء عدوّ

(273) سيبويه، الكتاب، ج1، ص325؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص114.

(274) الزمخشري: محمود بن عمر، (ت: 528هـ)، (2012م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ج1، ص253.

(275) السيوطي، الهمع، ج2، ص89-ص90.

(276) المبرّد، المقتضب، ج3، ص218.

(277) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت370هـ)، (1989)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، ص12.

(278) المبرد، المقتضب، ج3، ص218.

(279) السيوطي، الهمع، ج2، ص87.

موتور، أو هجوم نازلة، توضع موضع الاستعاذة"[280]. وأيضًا "عَمْرَكَ اللهَ"؛ أي نشَدْتُكَ اللهَ، و"قِعْدَكَ اللهَ"، بمعنى: تَثْبِيتَكَ اللهَ[281]، و"جَهْدَكَ وأَجِدَّكَ"، وقد تميّز اللفظان الأخيران بأنّهما لايُستعملان إلا معرّفينِ بالإضافة.

ثالثًا: ما كان معرّفًا بـ(ألْ) ومثال ذلك: "ألبتّة"، وهو مصدر لا يستعمل إلا معرّفًا بـ(ألْ) نحو: قد قعد ألبتّة، ومعناه القطع[282]. وممّا قد تدخل عليه (ألْ)، "الحَمْدَ للهِ"، في لغة عامة بني تميم، بالنصب، وغيرهم من العرب كما يقول سيبويه، وجاء على ذلك من المسموع من كلامهم: "العَجَبَ لك"، أي عجبًا، و"التُّرابَ لك"؛ أي: تربًا لك؛ لذا حمل غيرها عليها؛ قياسًا فأجاز القول: "العياذَ بك"، بدلًا من "عياذًا بك"[283].

رابعًا: ما يجوز به التنكير، والتعريف، والإضافة، ومثال ذلك: "ويل وويح"، و(ويل) تستعمل للمصاب المغضوب عليه، فيقال: "ويلَه وويلٌ له طويلٌ"، فـ(ويلٌ) بدلٌ، أو صفة موطِّئة، وأمّا في "ويلٌ له ويلًا طويلًا، وويلٌ له ويلًا كيْلًا"، فكلاهما على الحال على تقدير: ويلٌ له دائمًا، أو ويلٌ له ألزمه الله، وهي جملُ دعاءٍ، ومثلها (ويح)، إلّا أنّها تختلف في المعنى؛ فويل للعذاب، وحلول الشر، أمّا (ويح) فغيرُ ذلك، ويُقال أيضًا: "ويلٌ وعولٌ وويلَك وعولَك"، ولا يتكلّم بـ(عول) مفردة، إلا بالإتباع والمزاوجة لويل، وهي أسماء يجوز فيها الرفع والنصب، ففي الإفراد يجوز الوجهان، وفي الإضافة فإنّها تلازم النصب[284].

---

(280) سيبويه، الكتاب، ج1، ص322-ص325؛ الزمخشري، الكشاف، ج3، ص208.

(281) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص113.

(282) سيبويه، الكتاب، ج1، ص379؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص113؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1374.

(283) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329-ص330؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص123.

(284) سيبويه، الكتاب، ج1، ص318؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص113، أبو حيّان، الارتشاف، ج3، ص1362-ص1363.

وذهب السيوطي إلى أنّ النصب لا يقوى في هذه المصادر قوّتهُ في غيرها؛ لأنّ المصدر يقوى في المصادر ذات الأفعال نحو: "حمدًا وشكرًا"، وأمّا الرفع في ويح فَقَوِيّ، وأما الغالب على (ويح)، فهو الرفع، وعلى (تبًّا)، فهو النصب إذا كان مفردًا، ويجوز فيه الرفع، وعند ابن أبي الربيع أنّ النصب لازم، إذا كانت تبًّا منفصلة، ولزوم الرفع في (ويح)(285).

وممّا تبيّن أنّها تأتي مفردة، ومضافة، وفيها وجه ثالث، هو التعريف بـ(أل) فيقال: "الويلُ له"، وقد رُجّح الرفعُ فيها معرّفةً، على النصب؛ لأنّها بالمعرفة قَوِيَ بها الابتداء، وأمّا تعريفها بـ(ألْ) فليس مطّردًا في جميع المصادر، إنّما هو سماع، ولا يجوز القياس عليه، وذهب بعضهم إلى أنّه يدخل في باب القياس، ومثلها (وَيْس) بمعنى: ويح، ولكنّ ويح تقال رحمة، وويس رأفةً، وتستعمل للاستصغار والاستحقار، وكذلك (ويبٌ)، وتكون للمتعجّب منه، وإنِ استُعْمِلت مبتدأ فتأتي من قبيل المبتدأ الذي لا خبر له(286).

---

(285) سيبويه، الكتاب، ج1، ص318.

(286) سيبويه، الكتاب، ج1، ص329؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1361-ص1363؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص80-ص81.

المصادر المثنّاة:

وهي مصادر تُعامل معاملة المثنى مضافةً إلى الكاف، ومنها: "لبّيك"، وقيل إنّه اسم مفرد عند يونس، وأصلُه قبل الإضافة (لبًّا)، اسم مقصور، وقلبت الألف ياءً في الإضافة، كما هو في: لَدَيْك، وعَلَيك، وأمّا الوجه الثاني، وعليه جمهور النحاة، أنّه مثنّى، مفرده: لَبٌّ، واللبّ: هو الملازمة، وذهب إلى ذلك بعض النحاة -كالخليل وسيبويه- لأنّه مسموع؛ فقد سُمِع (لبٌّ، لا لبًّا)، والمفرد منه مبنيّ على الكسر بناءَ أمسِ؛ أيْ لضعف تمكّنه[287].

وأمّا معناه فلزومًا لطاعتك بعد لزوم، ويصحب دائمًا بسعديك فلا يستعمل سعديك وحده، ومعناه إسعادًا بعد إسعادٍ، وعند تركيبه مع لبّيك يكون المعنى إجابةً بعد إجابة، فكأنّ القول: كلّما أجبتك بالأمر فأنا في الآخر مُجيب[288].

و"حنانيك"؛ أي تحنّنًا بعد تحنّن، و"دواليك"، من المداولة، و"هذاذيك"؛ أي: تهذُّ هذاذيك، و"حجازَيْك"، من تحجُّز وهو المنع، و"حذاريك"، من تَحَذُّر، ومعناه: حذرًا بعد حذر، و"حواليك"، ومعناه: إطافة بعد إطافة، وجميعها غير متصرفة، ومُلْتَزَم فيها الإضافة، والتثنية، أمّا إذا أُفرِدَ منها شيءٌ، فيتصرّف[289].

ويلحق بها "هجاجيك"، بمعنى هذاذيك؛ أي اقْطَعْ مرّة بعد مرّة[290]. وأمّا فيما يتعلق بحكم الإضافة فيها فذهب بعضهم إلى أنّها لا تأتي إلا مضافةً، وقد تُضاف إلى ظاهر، فيقال: لبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ، وأنّها تضاف إلى ضمير

---

(287) سيبويه، الكتاب، ج1، ص351؛ الفارسي، الإغفال، ج1، ص321؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص84.

(288) سيبويه، الكتاب، ج1، ص351، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص15.

(289) سيبويه، الكتاب، ج1، ص348؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص115.

(290) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص272.

الغائب، فيقال: لبّيه[291]، وعند ابن مالك أنّ إضافتها للظاهر وإلى ضمير الغائب تُعدّ من قبيل الشاذّ[292].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ثمّة مصادرَ قد استُعْمِلت نائبةً عن المصدر، وهي ممّا ليس له فعلٌ، نحو: "القرفصاء"، وجلسة القرفصاء أنْ يقعد على أَلْيَتَيه، ويلصق فَخْذَيه ببطنه، ويحتبي بيديه، يضعهما على ساقيه، والتقدير: جلس الجلوس القرفصاء، و"اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ"، ومعناه: أنْ يشتمل بثوب واحد، ويتغطّى ثُمَّ يرفعَه من أحد جانبيه، واضعًا إيّاه على مَنْكِبَيه، والتقدير: اشتمل الشّملةَ الصّمّاء، أيضًا: "القهقرى"، في قولهم: "رجع القَهْقَرى"، والتقدير: رجع الرجوع القهقرى، و"سار الجَمَزَى"، وهو العَدْوُ دون الحُضْر الشديد، والتقدير: سار السيرَ الجَمَزى، و"البَشَكى"، في قولهم: "عدا البَشَكى"، وهو العَدْوُ السريع، والتقدير: عَدَا العدْوَ البَشَكى[293].

ما قد ينوب عن المصادر وليس بمصدر:

وممّا ينطبق على ذلك "هنيئًا مريئًا"، إذ عدّهما سيبويه صفتين، منصوبتَين انتصاب المصادر، المدعو بها الفعل، غير المستعمل إظهاره، والمختزل لِمَا يدلّ عليه الكلام، وكأنّ التقدير: ثبت ذلك هنيئًا مريئًا، أو هنّأه هنيئًا، وأمّا في تقدير الفعل (ثبت) فيكون حالًا مُبيّنة، وأمّا في تقدير (هنّأه) فيكون حالًا مؤكدة[294].

---

(291) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص579-ص580؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1364.

(292) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص115.

(293)ابن السرّاج، الأصول،ج1،ص160؛ الأصبهاني، شرح اللمع، ص175؛ ابن الدهان، الغرّة، ج1، ص180؛ ابن منظور، اللسان،ج12، ص81، ماد:(قرفص)، ج3، ص195، (جمز). وقال المبرّد: " هذه حُلى وتلقيباتٌ لها"، وعدّها نعوتًا لمصادر محذوفة.

(294) سيبويه، الكتاب، ج1، ص316-ص317.

وذهب بعض النحاة إلى القول في كلام العرب: "هنيئًا لك ذلك"، أنّ (ذلك) مرفوع بالفعل المحذوف (ثبت)، و(هنيئًا) حال، وعند الفارسي أنّ ذلك مرفوع بـ(هنيئًا)، و(مريئًا) منتصب انتصاب (هنيئًا)، لأنَّ هنيئًا جُعل في موقع المصدر، وهو حال متضمن معنى الدعاء لذلك أشبه المصادر[295]، وأورد الزمخشري لذلك أوجهًا عدّة؛ انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿ **كُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا**﴾ [296]، مُجيزًا في (هنيئًا) أنْ يكون وصفًا للمصدر المحذوف؛ أي أكلًا هنيئًا مريئًا، أو: أنْ يكون حالاً من الضمير، أي كلوه مُهَنّأً طيّبًا، وأمّا الوجه الثالث فهو النصب على المصدر، متضمنًا معنى الدعاء، ولكنْ يتمّ ذلك من خلال الوقف على ما قبله، ويجوز أن يكونا صفتين، أُقيمتا مقامَ المصدر[297]، وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا مصدرين، جاءا على وزن فعيل، نحو: صهيل، وأمّا مريئًا فوزْنُه فعيل بمعنى مُفعل، وجيء به على وزن فعيل، ليكون تابعًا لِمَا قبله[298].

ومن هذا الضرب (تُربًا، وجَنْدلًا)، وقيل فيها إنّها منتصبة على نيّة المفعول به، على تقدير: وأطعمه الله تُرْبًا وجندلًا، وأنّ الفعل مختزل؛ لأنّهم جعلوه بدلًا من تربتك يداك وجندلت[299]، وعدّها الشلوبين أنّها منصوبة على المصدريّة، بدليل جواز دخول اللام، فيقال: تربًا كما يقال سقيًا، ويُقال: الترِبَ لك والتربَ له، وحدُّ ذلك السماع فلا يُقال: أرضًا ولا جَبَلًا[300]، ويلحق بذلك: "فاها

(295) أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص6-ص7.

(296) سورة النساء، 4.

(297) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص361.

(298) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، (1425هـ/2005م) التبيان في إعراب القرآن، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت-لبنان، ج1، ص257.

(299) سيبويه، الكتاب، ج1، ص314-ص315.

(300) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1381؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص95.

لفيك"؛ أي أَلْزَمَه، وأنّ الفاء في (فاها) عند سيبويه للداهية[301]، وجعلها بعضهم كأبي حيان أنّها للخيبة، ومَنَعَ فيها الرفعَ في الدعاء، كما لا يجوز تعرُّفها بـ(ألْ)[302].

و"عائذًا بك"، وعدّ سيبويه هذه الصفات من باب القياس، تُقال لمن لازم صفة ثابتة، وتنكيرها لازمٌ، وإذا تمّ إسنادها لغير الضمير، برز الفاعل، نحو: "أقائمًا زيدٌ وقد قعد الناسُ؟"، ولكن سُمِعَ عن العرب كما زعم يونس قولُهم: "عائذٌ بالله"[303].

وذهب المبرّد إلى أنّ هذه الصفاتَ منصوبةٌ على المصدريّة، جاءت على وزن (فاعل)، نحو: مالح، وعافية، وأنّها ممّا يلزم إضمار ناصبه[304]، ومن هنا يظهر الاختلاف، فسيبويه، وتبعه بعض النحاة، (كابن مالك، وأبي حيان)، أنّها عندهم منتصبة أحوالًا، وليست مصادر، وإذا كانت مرفوعة فهي خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير: "أنا عائذٌ بالله"، فهي صفات لا تدلّ على المصدرية، واستعمالُها مصادر مخالف للاستعمال المُجمع عليه، كما أنّها لا تأتي مصادر لِدخول (أل)؛ أي خلوّها من دخول (أل)، منع اعتبارها مصادر [305].

وقد حُمل على هذا الباب في مجيء الصفات مصادر (أفعل)، في قولهم: "أعورَ وذا نابٍ"، والأعورُ هو الجمل، وقيل: كان له ناب طويل، وقيل: المُراد بالأعور بعير، وبالنّاب كلبٌ، ولو قيل: أعورُ وذو ناب لَجَازَ[306]، أمّا

(301) سيبويه، الكتاب، ج1، ص315.

(302) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1380.

(303) سيبويه، الكتاب، ج1، ص347.

(304) المبرّد، المقتضب، ج3، ص229.

(305) سيبويه، الكتاب، ج1، ص338؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص123؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1379.

(306) سيبويه، الكتاب، ج1، ص347.

النصب فعلى جعْل الاسمِ حالًا من الضمير المتّصل في الفعل المقدّر: (أتستقبلونه؟)، وهو ما اختاره ابن عصفور[307]، وقيل: هو حالٌ من الضمير نفسه، وأمّا الرفع فعلى تقدير خبر لمبتدأ محذوف، أي: مُسْتقبلُكم، أو مُصَادَفُكم[308].

المفعول معه: تعريفه، والعامل فيه:

المفعول معه هو المذكور منصوبًا بعد الواو الجامعة، غير العاطفة؛ لمصاحبة معمول فعلٍ لفظًا، أو معنًى، وأمّا المصاحبة فمفهومها أنْ يكون المفعول معه مشاركًا لذلك المعمول، في ذلك الفعل، في وقت واحد، واشترط بعضهم أنْ يكون معمول الفعل، الذي يصاحبه المفعول معه فاعلًا[309].

وأمّا عامل النصب فيه فهو على الخلاف عند الكوفيين، وأمّا البصريون فهو منصوب لديهم بالفعل الذي يسبق الواو بتوسُّط الواو، وذهب الزّجّاج إلى أنّه منصوب بعامل محذوف، ففي قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ"، و"جاء البرد والطيالسةَ"، التقدير: لابسَ الخشبة، وحَمَلَه الأخفشُ على أنّه منصوب على معنى (مَعَ)، ومنصوبٌ بناصبِها، وأمّا علّة عدم انتصابه بالفعل الموجود، وإنّما هو بفعل مقدّر عند الزجاج؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول، وبينهما الواو. ويُقصد بالخلاف عند الكوفيين أنّ الثاني قد خالف الأوّل، ومنعوا أنْ يعملَ فيه الفعلُ اللازم، أمّا البصريون فأجازوا ذلك وإن كان الفعل غير متعدٍّ، إلا أنّه قَوِيَ بالواو، كما قَوِيَ وتعدّى بالهمزة والتضعيف، فتعدّى إلى الاسم فنَصَبَه[310].

---

(307) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص585.

(308) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1381؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص962.

(309) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص203؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص36.

(310) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، المسألة(30)، القول في عامل النصب في المفعول معه، ص215-ص216.

وجاء في هامش الكتاب أنّ ما بعد واو المعيّة منصوب بالفعل، لأنّها بمعنى (مع)، والواو، و(مع) متقاربان؛ لأنّهما جميعًا يفيدان الانضمامَ، فأُقِيمت الواو مقام (مع)؛ لأنّها أخفّ في اللفظ، وجُعل الإعراب الذي كان في (مع)، في الاسم الذي يلي الواو؛ لأنّها حرف[311].

وذهب الجرجانيّ إلى أنّ الناصب هو الواو نفسه[312]، ويصحّ عطْف ما بعدها على ما قبلها، وأنّ أصلَ هذه الواو للعطف، وهو مذهب معظم النحاة، كابن جني[313].

وردّ ابن مالك ما ذهب إليه الجرجاني من حيث إنّ واو المعيّة تشبه واو العطف، في اللفظ، والمعنى؛ لذلك لم تعمل عمل حروف الجرّ في لفظ ما عدّت إليه العامل، بل أوصلت إليه عمل العامل، وأنَّ ما بعد الواو لو كان منصوبًا بها لم يُشْتَرط في وجودِه وجودُ فعلٍ قبلها، أو معنى فعلٍ، كما أنّه لا يوجد في اللغة حرف ينصب الاسم ما لم يكن مشبّهاً بالفعل كـ(إنّ وأخواتها)، وأنّ من عدم صحة ما ذهب إليه أنّه لو كانت الواو هي الناصب لوجب اتصال الضمير، إذا وقع مفعولًا معه، بل أوصلت عَمَلَ العامل لفظًا، ومحلًّا، ولازمت محلًّا واحدًا؛ لشبهها بهمزة التعدية، فلا تتقدم على عامل المصاحب كما تتقدّم (مع)[314].

ولعلّ أكثر الكوفيين والأخفش على أنّ الواو مهيِّئة لِمَا بعدها بأنْ ينتصب انتصاب الظرف؛ لأنّ الأصل في: "جاء البردُ والطيالسةَ"، مع الطيالسة،

---

(311) سيبويه، الكتاب، ج1، ص297.

(312) الجرجاني، المقتصد، ج1، ص589.

(313) ابن جني، الخصائص، ج2، ص383.

(314) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص175.

فلما حُذفت مع، وكانت منتصبة على الظرف ثم حلّت الواو محلّها، والواو حرف لا يصحّ فيه النصب، فانتقل إلى ما بعده[315].

وبعدُ، فإنّ الناصب له هو الفعل، أو شبه الفعل، وأنّ ما جاء خلافًا لذلك محمول على القليل، أو على إضمار عامل مناسب له، وكذلك العامل المعنويّ، كحرف التشبيه، أو الظرف، أو المُخْبَر به، والجارّ والمجرور، واسم الإشارة[316]، وزعم بعضهم أنّه لا يكون إلا مع الفعل اللازم[317]. ومن شواهده قولهم: "جاء البرد والطيالسةَ"، و"استوى الماء والخشبة"، و"سرت والنيلَ"[318].

العلاقة بين المعية، والعطف، وحكم ما بعد الواو:

ذهب بعض علماء اللغة إلى أنّ ما يجوز فيه العطف، لا تجوز فيه المعية، إلا أنَّ ابن مالك أشار إلى أنّ العرب قد تستعمله في مواضع، لا يصلح فيها العطف، وذلك كأنْ يُتْرَكَ العطفُ لفظًا، ومعنًى، نحو: "استوى الماء والخشبة، وما زلتُ أسير والنيل"، ووجه آخر: أنّه يُستعمل فيه العطفُ؛ لمجرَّد اللفظ، نحو قولهم: "أنت أعلمُ ومالُك"؛ أي أنت أعلم بمالِك كيف تديره[319].

لذا، فإنّ ما بعد الواو فيه أربعةُ أوجه: أولًا: ما يجب فيه العطفُ، ولا يجوز النصب، وذلك إذا لم يُسْبَق الواو بالفعل، كأنْ يتقدّمه مفردٌ، نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، و"أنت ورأيُك"، و"الرجالُ وأعضادُها والنساءُ وأعجازها"، و"إنّك ما وخيرٌ"، أو أنْ يتقدم الواو جملة غير متضمّنة معنى الفعل، نحو: "أنت أعلمُ

(315) نقلاعن: السيوطي، الهمع، ج2، ص178.

(316) سيبويه، الكتاب، ج1، ص307-310؛ ابن مالك، شرح الكافية، ج1، ص309.

(317) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1483؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص176.

(318) سيبويه، الكتاب، ج2، ص298؛ الأنباري، الإنصاف، ج1، ص215.

(319) ابن الطراوة، رسالة الإفصاح، ص73؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص175؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1485؛ والشاهد الأخير موجود في الكتاب، ج1، ص300.

ومالُك"، فيجب الرفع مع عدم الخلاف فيما تقدّم، ولكنْ ذكر ابن مالك إجازة بعضِهم النصبَ في ما بعد الواو، على تأويل أنّ ما قبلها جملة، حُذِفَ منها الجزءُ الثاني، ففي جملة: "كلُّ رجلٍ وضيعتُه"، التقدير: كلّ رجل كائنٌ وضيعتَه؛ لذا كان في المسألة ثلاثة أقوال: وجوب الرفع بِلا تأويل، وعليه الجمهور، وأمّا في جملة أنت أعلمُ ومالُك فقيل (ومالك) معطوف على (أنت)، ولكن نسب العلم إلى المال مجازًا، وإنْ كان المعنى: أنت أعلم بمالك، فهو معطوف باللفظ، ولا يجوز رفعه على القطع، بإضمار الخبر فيه؛ لأنَّ المال لا يجوز الإخبار عنه بـ(أعلم)؛ لأنَّ شرط عطف المبتدأِ المضمرِ خبرُه أنْ يكون خبره كخبر المعطوف عليه[320].

أمّا في قولهم: "أنت أعلمُ وعبدُالله"، ففي ذلك ثلاثة تأويلات: الأوّل أنْ تكون الواو بمعنى (مع)، وعُطف بها في اللفظ مبتدأ، خبره محذوف وجوبًا؛ لوقوعه موقع المجرور بـ(مع)؛ طلبًا للتخفيف، وعدم الاستطالة، والثاني أنْ تكون الواو لمجرّد العطف، و(عبدالله) مبتدأ، خبره محذوف جوازًا، والتقدير: أنت أعلم بعبدالله، وعبدالله أعلم بك، والثالث أنْ يكون عبدالله معطوفًا على الضمير (أنت)، و(أعلم) خبر عنهما، وكأنّ التقدير: أنت وعبدالله أعلم من غيركما[321].

وقيل أيضًا هو معطوف على أعلم في جملة (أنت أعلمُ ومالك) والأصل: بمالك، ثم وُضِعَتِ الواوُ موضع الباء، فكان العطف على ما قبلها، وكان ما بعدها مرفوعًا باللفظ، بمعنى أنّ الباء متعلقة بـ(أعلم)، وقيل: "أنت أعلم

---

(320) سيبويه، الكتاب، ص300؛ ابن مالك: شرح التسهيل، ج2، ص175-ص179؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص309؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1486-ص1487.

(321) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص176.

ومالك"، الجملة بمبتدأ مقدّر، والتقدير: أنت أعلم وأنت ومالك، وتكون الواو سدّتْ مسدَّ الخبر[322].

الوجه الثاني: فهو ما كان النصب فيه واجبًا لتقدّم الجملة الفعلية على الواو، أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير مؤكد بضمير منفصل، ولا يوجد ما يقوم مقام التوكيد، ولا يكون ضميرُ خفضٍ متّصلٌ باسمٍ يمكنُ عطفُ ما بعد الواو عليه، نحو: "ما شأنك وزيدًا؟"، إلا ضرورة، ويتعيّن فيه النصب على الأكثرين[323]، وزعم ابن عصفور أنّ ما يجب النصب على المعية لا يجوز فيه العطف[324].

والوجه الثالث: ما يترجّح فيه العطف على المعيّة، وذلك كأنْ يتقدّم على الواو جملةٌ متضمّنةٌ معنى الفعل، وبعد الواو اسم، لا يمتنع عطفُه، نحو: "ما شأنُ عبدالله وزيدٍ؟"، ويجوز النصب عند سيبويه، ولكنّه رجّح الجرّ على النصب، على تقدير: ما شأنُ عبدالله وشأنُ زيدٍ؟، أمّا مَن نَصَبَ فكان على معنى: ما كان شأنُ عبدالله وزيدًا؟ولم يُعْتَدَّ بـ(ما)، التي تصدّرت الجملة، نحو: "ما أنت وزيدًا"[325].

وقد زعم بعضهم أنّها تخرجه عن أصلها إلى السؤال عن الحال، واختار أبو حيان أن تكون (كان) ناقصة –فيما قدّرت فيه–، وتكون (ما) في موضع الخبر، والتقدير: على أيّ حالٍ تكون مع زيدٍ، وكذلك في جملة: "ما أنت والكلام فيما لا يعنيك؟"، وتلحق بـ(ما) كيف، نحو قولهم: "كيف أنتَ وقصعةً من ثريد؟"،

(322) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1487.

(323) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1487.

(324) ابن عصفور، شرح الجمل، ج3، ص39.

(325) سيبويه، الكتاب، ج1، ص309-ص310؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص182؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1488.

على تقدير كيف تكون وقصعةً من ثريد؟ لأنّ كان وتكون يقعان كثيرًا في نحو هذا، ولا يؤثّران في معنى الحديث، وتكون (كان) تامة[326].

يضاف إلى ذلك أنّ الكسائي قد ذهب إلى وجوب النصب في زيد وعمرو في جملتي: ما لك وزيدًا؟، وما شأنك وعمرًا؟ فذكر ابن خروف عن الكسائي أنّه قال: "إذا وقعت ما بال، وما شأنُ وما لَـ...؟ على اسم مضمر، ثم عَطَفْتَ عليه باسم ظاهر كان في المعطوف قولان: النصب، والخفض، نحو: "ما بالك وزيدًا؟"، فينصب (زيدًا) بإضمار فعل، أو إضمار مصدرٍ عاملٍ عَمَلَ فعلِه، فكأنَّ التقدير: تلابسُ زيدًا، أو تذكر زيدًا، أو أنْ يكون: ما بالُك وملابستُك زيدًا، أو ذكرت زيدًا؟، وأمّا جواز الجرّ فليس بالعطف، كما ذهب الكسائي، وتبعه ابن مالك، إنّما بحرف الجرّ المحذوف، للدلالة السابق عليه[327]. والقول الثاني إنّه إذا كان ما بعد: (ما بالُ، وما شأنُ) اسمًا ظاهرًا، فإنّ ما بعد الواو يتعين فيه العطف، نحو:" ما بالُ زيدٍ وأخيك؟"، و"ما شأنُ عبدِالله وعمرٍو؟"، واختار ابن مالك النصب على إضمار كان بعد (ما)، ولعلّ سيبويه قد سبق الكسائيَّ فيما ذهب إليه؛ من خلال تمثيله للجمل التي أوردها، مشيرًا إلى جواز ذلك، وتبِعه في اختيار الجواز ابنُ مالك[328]. ومثله قولهم: "ما شأنُ قيسٍ والبُرَّ تسرقهُ؟"[329].

الوجه الرابع: ما يترجّح فيه النصب؛ أي المعيّة على العطف، وذلك عندما يكون العطف مؤدّيًا لنقل الجملة عن معناها، ويُغيّر معنى المعيّة، نحو: "لا تتغذَّ بالسمك واللبن"، و"لا يعجبْك الأكلُ والشَّبعُ"، والتقدير: لا تتخذَّ بالسمك

---

(326) سيبويه، الكتاب، ج1، ص303؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص309؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص182؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1489

(327) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص181؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1488.

(328) سيبويه، الكتاب، ج1، ص309؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص181.

(329) سيبويه، الكتاب، ج1، ص309؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص181.

مع اللبن، ولا يعجبْك الأكلُ مع الشبع، فالنصب أرجح لدلالته على المعيّة، وتبيينه المُرادَ منها(330). وفي العطف إذا كان ما بعد الواو لا يحسن فيه تكرارُ الفعل فيجوز في الاسم النصب بإضمار فعل لائقٍ يحسن في موضع الواو، الواو بمعنى (مع) يتعيّنْ إضمارُ ما يليق نحو: "يَجْدَعُ أنْفَهُ وَعَيْنَهُ"؛ أي: ويفقأ عيْنَه، ويُعدّ هذا من باب عطف الجمل(331). وتجدر الإشارة إلى أنّ واو العطف تفيد الشّركة والجمع دون القِران، أمّا واو المعية فمفادُها القِران، والمصاحبة، دون محضيّة الجمع(332).

وفي قول العرب: "ويلَه وأباه"، و"ويلًا له وأخاه"، شذوذٌ على ما تقدّم، وحمل ذلك على أن المنصوبين بعد الواو ليسا من باب المفعول معه، وإنّما تقدير ذلك: ألزمه الله ويله وأباه، فهو معطوف على مفعول أَلْزَمَ(333). وأمّا "ويلٌ له وأباه"، فذلك على إضمار فعلٍ تقديره: أُلزِمَ ويلٌ له، وألزَمَ الله الويلَ أباه، إذ أُضمر ناصبٌ آخر لـ(أباه)(334).

وممّا فقد الشروطَ أيضًا ما جاء في قولهم: "رأسَه والحائطَ"، و"شأنَك، والحجَّ" و"امرأً ونفسَه"، فيجوز فيما بعد الواو النصبُ على المعية، أو العطف، وهو مَقِيْسٌ في المتعاطفين، نحو: زيدًا وعمرًا، والنصب على تقدير الفعل (الْزَمْ)؛ لأنَّ من شأنه أن يُضْمَر، ولا يجوز أنْ يُقَدّر المحذوفُ باسم الفعل (عليك)، لأنّه لا يضمر كما يضمر الفعل(335).

---

(330) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص185؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1489.

(331) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1491.

(332) الأصبهاني، شرح اللمع، ص202.

(333) سيبويه، الكتاب، ج1، ص310.

(334) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص186.

(335) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1493.

وأمّا قولهم: "هذا لك وأباك"، فغير جائز عند سيبويه، وعدّه من باب القبيح[336]، ولكن أجازه بعض النحاة على أنّ العامل فيه شبهُ الجملة (لك)[337]، غير أنّ بعضهم اشترط فيه أنْ لا يكون إلا مصاحبًا لفاعل فعلٍ مذكورٍ، أو مقدّر؛ ليخرج منه مصاحب المفعول، نحو: ضربتُ زيدًا وعمرًا[338].

القول في جواز توسيطه، وتقديمه:

لم يُجِز أحدٌ من النحاة توسيطَ المفعول معه، إلا بعضَهم كابن جني، إذ يُجيز أنْ يقال: "جاء والطيالسةَ البردُ"، وتبعه في ذلك بعض النحاة، كابن مالك[339]، وكما يبدو أيضًا أنّ الصّيمري ممّن أجازوا ذلك، بدليل ما ذهب إليه من حيث إنّه يجوز نصب المفعول معه قبل تمام الجملة، على أنْ يكون ناصبُه الخبرَ المقدّر، وردّ ذلك بعض النحاة بأنّه يجب على مُجيز النصب إضمارُ الخبر قبل الواو، كما هو الحال في جملة "كلُّ رجلٍ وضيعته"، أي: كلُّ رجل مقرونٌ بضيعته، وإذا أُظهر الخبر على هذا الوجه فلا يجوز نصب المفعول معه[340].

وأمّا التقديم فلا يجوز أن يتقدّم على الفعل باتفاق؛ لأنّ هذه الواو التي للمعيّة بصورة الواو العاطفة، إذ إنّها لا تستعمل إلا في الموضع الذي يمكن أنْ تستعمل فيه العاطفة، فيجوز أن تعد عاطفة، فعند التقديم تكون الواو محذوفة، ولكن جيء بـ(مع) بدلًا منها، لأنَّ المعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه

(336) سيبويه، الكتاب، ج1، ص310.

(337) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1493.

(338) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1483.

(339) ابن جني، الخصائص، ج2، ص383؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص312.

(340) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص44. الصيمريّ: هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، (ت541هـ).

إجماعًا، ولا يتقدّم على صاحبه، وأمّا ابن جني فقدْ أجاز أنْ يقال عنده: والطيالسةَ جاء البردُ[341].

وبعد، يمكن أنْ يطلق المفعول معه على المنصوب، الذي بعد الواو؛ أي: المفعول معه على الحقيقة، وعلى المجرور بـ(مع)، أو المجرور بالباء التي تُفيد المصاحبة، أو المعطوف المراد به المصاحبة[342].

المفعول له، تعريفه، والقول في نصبه:

وهو فضلة منصوب بالفعل، أو ما ينوب عنه، على تقدير لام العلة، ويأتي معرفة، ونكرة، ويُشترط فيه أنْ يكون مصدرًا، مقارنًا للفعل الذي ينصبه في الزمان، وأنْ يكون فِعلًا لفاعلِ الفعل المعلَّل، إلا أنْ يكون المراد به التشبيه، فإنْ نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهيّ، فإنّ الفعل لم يصل إلى المفعول له، إلا باللام[343].

وأمّا العمل فيه فإنّه يكون معمولًا لفعل من غير لفظه، ويذكر لبيان علّة وعُذْر، وهو في الحقيقة جواب (لِمَ) ثمّ حُذفت اللام فوصل الفعل إلى ما يلي اللام فنَصَبَهُ، -ولا يقع وإنْ كان مصدرًا- موقعَ الفاعل، فلا يقع نائبًا عن الفاعل إنْ حُذف، إذ لا يجوز قياسُه على غيرِه من المصادر[344].

ويضاف لِمَا سبق أنّه يشترط فيه أنْ يقع معلِّلًا، خلاف غيره من المصادر كالمفعول المطلق، نحو: "قعد جلوسًا"، وكذلك أن يكون من أفعال النفس الباطنة: كأفعال الخوف والرغبة، وأن يشترك مع الفعل في الوقت والفاعل،

---

(341) ابن جني، الخصائص، ج2، ص383؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص312؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1485-ص1486؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص178.

(342) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص172.

(343) ابن عصفور، المقرّب، ص227.

(344) سيبويه، الكتاب، ج1، ص369؛ الأصبهاني، شرح اللمع، ص200-ص201.

إلا أنّ هذه الشروط لم يذهب إليها جميع النحاة -ولا سيما شرط الوقت- وأن يكون نكرة، أو معرفة بمعنى النكرة على جعْلِ (ألْ) زائدةً، فلا حاجة للتعريف فيه؛ لأنّه مصحوب لذكر السبب وبيانه، مع أنّ ذلك السبب قد يكون معلومًا لدى المخاطب، وألّا يكونَ من لفظ الفعل؛ لأنّ الشيء لا يكون علّة لنفسه، وإنْ فُقد أحد هذه الشروط، وجب جرّه باللام(345).

وأمّا الناصب فيه، فقيل إنّه مفهوم الحدث، إذ نَصَبَه نصْبَ المفعولِ به، المصاحب في الأصل حرف الجرّ، أي معنى الفعل، فكأنّه منصوب من قِبَل المصدر المعنوي(346).

وقال الفراء في قولهم: "لأعطينّك خَوْفًا وَفَرَقًا"، و"لَأَكُفّنَّ عنك حَذرَ زيدٍ"، كلٌّ واحد منهما منصوب على نيّة الشرط، والجزاء، وما ينفكّ من حسن (مِن) معه، وإنْ كان يُقال: "لأكفّنَّ من حَذَرِ زيدٍ"، و"لَأُعْطِيَّنّ من الخوف والفرق"، إلّا أنّ النصب ليس بسقوط (من)، غير أنّ دخولها مقصود، مُبيّن معنى النصب، وأنّ نصْبَه ليس بوقوع الفعل عليه، وإنّما منصوب على التفسير(347).

وهو عند الجرميّ منتصب نصب المصادر التي تكون حالًا فيلزم تنكيره، نحو قوله تعالى: " حَذَرَ الْمَوْتِ "(348)، والتقدير: محاذرين الموت؛ لتكون الإضافة لفظية(349)، وقيل إنّه منصوب بفعل من لفظه، واجب الإضمار، كأنْ يُقال: "جئتُ إكرامًا لك"؛ أي: أكرمتك إكرامًا، فحذف الفعل، وجعل المصدر

(345)ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص250؛ ابن عصفور، المقرّب، ص227؛ أبو حيان، الارتشف، ج3، ص1383؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص98-ص99.

(346) سيبويه، الكتاب، ج1، ص369؛ أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص15؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1384.

(347) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص27.

(348) سورة البقرة، 19.

(349) ابن مالك، شرح الكافية، ج2، ص30.

عِوضًا عن اللفظ به؛ لذلك لم يجز إظهاره[350]. وقد جاء استعماله غير مشارك في الفاعل كما في قول علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: "فأعطاه الله النَّظِرَةَ استخفافًا لِلسُّخْطَة، واستتمامًا لِلْبَلِيّة، وإنْجَازًا لِلْعِدَة"[351].

وذهب يونس إلى أنّه لا يشترط فيه أنْ يكون مصدرًا؛ لسماعه عن العرب قولهم: "أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ"، وعليه أبو عمرو أيضًا، والخليل لم يُخالفهما في ذلك، على جعْلِ "العبيد" منصوبًا نصْبَ المصادر، وعدّه سيبويه من قبيل القليل الخبيث؛ على أن يكون العبيد العام المطلق، وليس العبيد أنفسهم، ليُلحق بالمصادر المبهمة، وكانوا قد شبّهوه بالجمّاء الغفير، وأمّا إنْ كان بالرفع: "أما العبيدُ فذو عبيدٍ"، فيُقصد بذلك عبيدٌ بأعيانِهم معهودين للمخاطب، كحالهم عند المتكلِّم[352].

وأوّلَ غيرُه الاسمَ بتقدير مصدر: (التّمَلّك)، ليصبح الاسم في معنى المصدر، ويكون تقديره عندئذٍ: أمّا التملّكَ العبيدِ[353]، ومعناه: أنّ الجملة تضمّنت حذفًا للمضاف، وإقامة المُضاف إليه مقامه، فتنزّل منزلته في المعنى والحكم. وقد يأتي مصدرًا مؤوّلًا بمصدر صريح، وذلك فيما رواه الفرّاء عن العرب قولهم: "جئتك أن تلومني"، في معنى جئتك أنْ لا تلومني[354].

(350) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1348؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص99.

(351) علي بن أبي طالب، نهج البلاغة، ج1، ص26؛ ابن مالك، شرح الكافية، ج2، ص30.

(352) سيبويه، الكتاب، ج1، ص389.

(353) السيوطي، الهمع، ج2، ص97.

(354) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص226.

تقديمه:

وأمّا القول في تقديمه فقد منعَه بعضُهم كثعلب[355]، وهو مردود بالسماع، والجواز عن أبي حيان، ولكن إذا تقدّم فيما يجوز فيه حذف اللام قوي ذكرُها؛ أي أصبحت الحاجة إليها أكثر، نحو: "للطّمع جئتك"، وتركُها جائز[356].

(355) السيوطي، الهمع، ج2، ص101.

(356) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1388.

الفصل الثالث

المحمول على المفعول به

المحمول على المفعول به

الاستثناء:

عرّفه ابن الدهان بأنّه:" أنْ تُخرِج شيئًا ممّا أدخلتَ فيه غيرَه، أو تدخلَه فيما أخرجتَ منه غيرَه" [1]. وعند ابن مالك: المستثنى هو المُخرج تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور، أو متروك بـ (إلّا)، أو بما هو بمعناها، بشرط تحقُّق الفائدة. والاستثناء متصلٌ، وإنْ لم يكن المستثنى بعضه فهو منفصل، مقدَّر بالوقوع بعد لكن عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيين[2].

وللاستثناء أنواعٌ أربعة، هي: التامّ المثبت، ويكون فيه المستثنى داخلًا في حكم المستثنى منه، لولا استثناؤه، نحو: جاء القومُ إلّا زيدًا ويسمى متّصلًا؛ لأنّه بعض ممّا استُثنِيَ منه حقيقة[3]. وحكمُه هو النصب دائمًا [4].

وأمّا عامل النصب فيه، ففيه أقوال متعددة؛ لا يتسع المقامُ لذكرها، ولكن أشهرها: أنَّ العامل هو الجملة التي قبله توصّلًا بالأداة، وعليه سيبويه والمبرّد، والجرجاني وتبعهم ابن مالك. وممّا يدل على ذلك ما رواه يونس عن العرب قولهم: "ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيدًا، وما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا"، وشاهد آخر: "ما رأيتُ أحدًا إلّا زيدًا"، وقال تنصب زيدًا على غير رأيت، وهذا مما يؤيد أن

---

(1) ابن الدهان، الغرّة، ج2، ص452.

(2) ابن مالك، شرح التّسهيل، ج2، ص188.

(3) ابن مالك، شرح التّسهيل، ج2، ص188 ص190؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1500.

(4) ابن مالك، شرح التّسهيل، ج2، ص193.

النصب بالأداة إنْ لم يجعل الآخر بدلًا من الأول ويكون المعنى على: ولكنَّ زيدًا لم أرَه، أو أعني زيدًا[5].

وذكر السيرافيّ عن المبرّد، والزّجّاج، أنَّ نصب المستثنى بعد (إلَّا)، بالفعل أستثني مضمرًا، ففي قولهم: "جاءني القوم"، وقع عند السَّامع أنَّ زيدًا فيهم، فلمَّا قيل إلَّا زيدًا، كانت (إلَّا) بدلًا من قولك (لا أعني، أو أستثني) ممَّا جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل[6]، والظاهر من خلال معنى القول أنَّ الناصب عندهما ليس الفعل وإنّما الأداة، ولكن جيء بالفعل، لبيان معنى الاستثناء، وليس الفعل هو الناصب، وذا مضمون ما قال به ابن مالك[7]، ونفى السهيليّ عمل إلَّا في الاستثناء، وجعَلَها موصلةً للفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيلِ واوِ المفعول معه الفعلَ إلى العمل فيما بعدها[8]، وممّن اختار النَّصب بفعل محذوف السيوطيُّ، على تقدير: أستثني، وأنّ (إلَّا) قامت مقامه، ولكن وجب إضمار الفعل، وجُعِلَت (إلَّا) عوضًا عن النطق به[9].

وقد يأتي المستثنى مخفوضًا في الاستثناء التام المثبت، إذا كان المستثنى منه مخفوضًا، وذلك نحو ما حكاه الأخفش عن بعض العرب قولهم: "مررتُ بالقومِ كلِّهم إلَّا بزيد"[10]، وقولهم: "والله إنّ لفلانٍ مالًا إلَّا أنّه شقيّ"، ومعناه لدى سيبويه: ولكنّه شقيّ، وقدَّره أبو حيان: ولكن شقاوته لا تقيه. وفي قول العرب أيضًا: "لأفعلنَّ كذا وكذا إلَّا حِلُّ ذلك أنْ أفعل كذا"، وهو مبنيٌّ على

(5) سيبويه، الكتاب، ج2، ص319؛ الفارسي، المسائل المشكلة، ص241؛ ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج2، ص195.

(6) السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج3، ص60؛ ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج2، ص196.

(7) ابن مالك، شرح التَّسهيل، ج2، ص196.

(8) المهسيلي، نتائج الفكر، ص63.

(9) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص206.

(10) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1507.

حلٌّ، فـ(حِلٌّ) مبتدأ، تقديره: ولكن حلُّ ذلك أنْ أفعل كذا وكذا، وقدَّره أبو حيان بمعنى: واللهِ لأفعلَنَّ كذا، إلَّا إنْ فعلتُ كذا، يجْعله حِلًّا ليمينه[11].

والنوع الثاني منه، هو التام المنفي، أو غير الموجب، وهو المشتمل على نهيٍ أو معناه، أو نفي صريح، أو مؤوَّل، وحكمه النصب، أو مشاركة البدل، والأرجح بين النصب، والبدل، الطول والتراخي، أو القصر، والإيجاز[12].

ومثال النفي نحو: "ما فيها أحد إلَّا زيدٌ/ زيدًا"، وأمّا النهي فواضح وبيّن ولكن قد يأتي ما هو بمعناه؛ أي بمعنى النفي، نحو قول عائشة -رضي الله عنها-: "نهى عن قتلِ جِنّان البيوت الأبتر، وذو الطُّفَيْتَين، فإنّهما يَخْطَفانِ، أو يطْمِسان"، وحملُ على تقدير: لا تقتلوا جِنّانَ البيوت إلّا الأبترَ؛ فكان التقدير بالنهي الصريح[13]، وأكثر ما يكون معنى النفي في الاستفهام إذا كان بـِ (هلْ أو مَنْ)، وقد يكون بأيّ نحو قولهم: "أيُّ الناس يبطُر بالغنى إلّا الجاهلون"، فالجاهلون بدل من الضمير المستتر في الفعل (يبطر)، وأمّا النفي المؤوَّل، فنحو قولهم: "قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلَّا زيدٌ، ومعناه: ما رجلٌ يقول ذلك إلَّا زيدٌ[14].

وكما سبق فإنّ للمستثنى في هذا النوع وجهين في الإعراب: الأول النصب على الاستثناء، وهو المستحسن، والأرجح إنْ كان ثمّة تباعد بينهما، نحو: "ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتًا نفع الناس إلَّا زيدًا"، وأيضًا: "ولا تنزلْ على أحدٍ من بني تميم إنْ وافيتهم إلّا قيسًا، وأمّا الثاني: فهو الإتباع على البدليَّة،

---

(11) سيبويه، الكتاب، ج2، ص319-ص342؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1501.

(12) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص194.

(13) العكبري، إعراب الحديث النبويّ، ص371-ص372، وذكر المؤلّف أنّ القياس نصب الاسمين(الأبتر، وذو الطّفتين) لأنّه يحتمل وجهًا آخر، باعتبار أنّ الاستثناء تام مثبت، وحق المستثنى هو النصب؛ وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص203، وقدّر المحذوف بالنفي(لا يُقتَل جِنّان البيوت). والطُّفتانِ، مفردها: طُفْيَة، وهي الأفعى، والخطف: استلاب الشيء، استئصال أثر الشيء.

(14) البخاري، صحيح البخاري، ص388، وقد تعدّدت روايات الشاهد، وأقربها قول أبي لُبابة: "أنّ النبيّ -صلّى الله عليه وسلّم- نهى عن قتل جِنّان البيوت فأمسك عنها"؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص202-ص203.

وذلك إن لم يكن تباعدٌ وهو الأرجح؛ لأنّ في الإتباع تشاكل اللفظين، وهو سبب الترجيح[15].

والنوع الثالث، هو المنقطع، أو المنفصل، وهو الذي يكون فيه المستثنى لولا الاستثناء غير داخل في الحكم، ويسمى بالخارج تقديرًا؛ لأنّه ليس ممّا قبله، لكن في تقدير الداخل فيه، وهو ضربان: الضرب الأول ما يكون مخالفًا لجنس ما قبله، نحو قولهم: "إنَّ لفلان مالًا إلّا أنه شقيّ"، و"ما زاد إلّا ما نقص، وما نفع إلّا ما ضرّ"، و"لا تكوننَّ من فلانٍ في شيء إلّا سلامًا بسلام"، وأمّا الضرب الثاني، فهو ما كان مُتّحِدًا مع ما قبله في الجنس، لكنه فاقه؛ نحو ما احتجَّ به النحاة، "له عليَّ ألفٌ إلّا ألفين"، وتقديره: له عليّ ألفٌ لا غير إلّا ألفين[16]. وذهب ابن السرّاج إلى أنّ هذا النوع لابدَّ فيه من أنْ يكون الكلام الذي قبل إلّا قد دلّ على ما يُستثنى وحكمه النصب دائمًا[17].

وأمّا الضرب الأوّل كما في قولهم: "ما زاد إلّا ما نقص"، و"ما نفع إلّا ما ضرّ"، فقد عُدَّ ممّا لا يصح فيه إغناء المستثنى عن المستثنى منه، وحكمُه النصب دائمًا، عند جميع العرب، ففي الفعلين: (زاد، ونقص)، فاعلان مستتران، والتقدير: ما زاد إلّا النقص، وما نفع إلّا الضرّ، فـ(ما) الأولى نافية، والثانية مصدرية، منصوبة على الاستثناء المنقطع، أي: ولكنّه نَقّصَ، ولكنّه ضرَّ، من باب المعنى، أمّا تقدير اللفظ فيكون: ما زاد إلا النقصان، وما نفع إلا الضرّ،

---

(15) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص204.

(16) سيبويه، الكتاب، ج2، ص219، ص226؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص 188.

(17) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص290-291.

ويقدّر خبر(لكنّ) لو ظهرت بـ: ما زاد لكنّ النقصان ثبتَ، وما نفع، ولكنّ الضُرّ ثبت [18].

وقيل أيضًا إنّ في المصدر المؤوَّل وجهين: الوجه الأوّل أنَّ (ما) والفعل في محل نصب مفعول به حقيقةً، والتقدير: ما زاد شيئًا إلّا النقصان، ثم فُرِّغ فقام النقصان مقام الزيادة، وأمّا الوجه الثاني، فهو أنَّ المصدر المسبوك في موضع رفع على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: ما زاد النهرُ لكنَّ النقصانَ أمرُه، وما نفع زيدٌ لكنَّ الضَّررَ أمرُهُ[19].

ومن أمثلته قول الحجازيين: "ما فيها أحد إلّا حمارًا"، والنصب هو المختار؛ لأنّه على معنى: ولكنَّ حمارًا، ولا يجوز فيه البدل؛ لأنه يصبح بالبدل كأنّه من نوع المبدل منه[20]، وقيل إنَّ النصب أبدًا، إذا كان ما بعد (إلّا) في الإيجاب ليس ممّا قبلها[21]. وأمّا بنو تميم فيقولون: "لا أحدٌ فيها إلّا حمارٌ"، وجعل سيبويه تقدير ذلك على معنى "ليس فيها إلّا حمارٌ"، ولكن ذكر أحدٌ توكيدًا؛ لأنّه معلوم أنّه ليس فيها آدميّ؛ لذا فإنّه يُحمل على الإبدال. فكأنّ القول: " ليس فيها إلا حمار"، ثم أتبع قوله "إنْ شئتَ جعلتَها إنسانَها"؛ أي أنزلته منزلةَ العاقل، ادّعاءً، ومَجازًا[22].

وكذلك قول بني تميم: "ما فيها أحدٌ إلّا وتدٌ"، بالرفع على الإتباع، وشرطه أنْ يستقيم حذف المستثنى منه، وأنْ يُستغنى عنه بالمستثنى، وإنْ لم

---

(18) سيبويه، الكتاب، ج2، ص226؛ ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2، ص974؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1511.

(19) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1512.

(20) سيبويه، الكتاب، ج2، ص319.

(21) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص291؛ القرافي، شهاب الدين، (ت682هـ)، (1402هـ/ 1982م)، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ص447؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1501.

(22) سيبويه، الكتاب، ج2،ص319 ص320؛ القرافي، الاستغناء، ص448؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1502.

يصحّ الاستغناء تعيّن النصب عند الجميع[23]. ولعل هذا الكلام مطابق لِمَا ذهب إليه سيبويه، ولكن جاء بصورة مختلفة، وأمّا في الإيجاب فالتميميّون ينصبون، فليس الإتباع عندهم على وجه اللزوم[24]، ومثله ما حكاه الفرّاء بأنّ العرب تقول: "ما في الدار أحد إلّا أكلبًا وأَحْمِرةً"، بالنصب على لغة الحجاز، وأشار أيضًا إلى الرفع على لغة تميم؛ حملًا على الإتباع[25]، كما في قولهم:"ما فيها أحدٌ إلّا ثوبٌ"[26].

وأمّا النوع الرابع الأخير، فهو الناقص، أو المفرَّغ، وهو الذي يحذف فيه المستثنى منه، وحكمه أنْ يعتقب الإعراب على ما بعد (إلاّ) رفعًا، ونصبًا، وجرًّا[27]. وسمّاه أبو حيان غير مصرّح به[28]. ولا يأتي هذا الضرب إلّا في الاستثناء المنفي، أو غير المثبت[29].

(23) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص207-ص208.

(24) أبو حيان، الارتشاف، ج3،ص1052-ص1511.

(25) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص989.

(26) العلوي، المنهاج، ج2، ص73؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص162.

(27) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص223-ص224.

(28) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1539.

(29) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص187.

الاستثناء من النكرة:

لم يجمع النحاة على جواز الاستثناء من النكرة أو على عدمه، فقد أجازه بعضهم، حيث ذكر سيبويه أنّ يونس، وعيسى قد نقلا عن بعض العرب، الموثوق بعربيتهم، قولهم: "ما مررت بأحدٍ إلّا زيدًا"، و"ما أتاني أحدٌ إلّا زيدًا"، بالنصب والمستثنى منه نكرة، وعليه جمهور النحاة، وأمّا نَصْبُ زيد فكما تقدم على معنى: ولكنّ زيدًا، أو لا أعني زيدًا، كما يجوز فيه وجه آخر على الإتباع[30].

وقد ذهب الفراء إلى أنّه إذا كان النفي الذي قبل إلّا مع أسماء معرفة فالوجه في المستثنى النصب وإذا كان مع نكرة فلم يكن إلّا الإتباع لما قبل (إلّا)، فيقال: "ما ذهب أحدٌ إلّا أبوك"، ولا يقال: إلّا أباك؛ وذلك لأنّ (الأب) كأنّه خلفٌ من أحد؛ لأنّهما واحد، وأنّهم آثروا الإتباع[31].

وذهب بعضهم إلى أنّه لا يجوز الاستثناء من النكرة غير العامّة، المجهولة لدى السامع نحو: قام رجالٌ إلّا رجلًا، سواء ذلك في المتصل أو المنفصل، إلّا إذا تخصّصت النكرة بالنعت، أو الإضافة، أو كانت النكرة عامّة نحو: "ما جاءني أحدُ إلّا رجلًا"، وفي المقابل لا يجوز استثناء المعرفة من النكرة، إلّا بالشروط نفسها التي تجيز استثناء النكرة من النكرة، كذلك لا يجوز استثناء النكرة ما لم تُخَصّص؛ أي لا يجوز في المستثنى أن يكون نكرة، إلّا بعد التخصيص، وبصورة أخرى لا يجوز استثناء مجهول من مجهول، ولا مجهول من معلوم، ولا معلوم من مجهول، إلّا أن يسوِّغَ بِمُسوِّغ، كالنعت، أوالإضافة،

(30) سيبويه، الكتاب، ج3، ص319؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص205؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1508.

(31) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص612.

أوالعموم[32]. وكذلك لا يجوز أنْ يكون المستثنى مستغرِقًا للمستثنى منه ولا زائدًا عليه، وأمّا الاستغراق فيفهم منه التساوي في العدد؛ لاستشهاد النحاة بجملةٍ: "عندي عشرة إلّا عشرة"، وهو ممتنعٌ، وأمّا الزائد فنحو: عندي عشرة إلّا إحدى عشرة[33].

وتجدر الإشارة هنا إلى الاستثناء من العدد، وفيه ثلاثة أقوال هي: الجواز مطلقًا، واختاره ابن الضائع[34]، والأخفش، فيجوز عند الأخفش أنْ يقال: "مرَّ بي عشرةٌ إلّا واحدًا"، ولا يجوز أن يقال: مرّ بي رجالٌ إلّا واحدًا[35]، وأمّا الوجه الثاني فهو المنع مطلقًا، واختاره ابن عصفور. وأمّا الوجه الثالث فهو التفصيل، فإذا كان المستثنى عقدًا فلا يجوز، نحو: عندي عشرون إلّا عشرة، وأمّا غير العقد فجائز، نحو: "له عندي عشرة دراهم إلّا اثنين"[36].

وقد يأتي الاسم المفرد بعد (إلّا)، أو المصدر المؤول، أو الجملة الفعلية المصدّرة بماضٍ، أمّا ما يكون اسمًا فسبق فيه الحديث، وأمّا مجيئه مصدرًا مؤوّلًا فواقعٌ في اللغة، فممّا جاء على ذلك قولهم: "ما مَنَعَني إلّا أنْ يغضب عليَّ فلانٌ"، وفيه وجهان إعرابيان: الوجه الأول هو الرفع، بحسب موقعه، وينطبق على الشاهد السابق، وأمّا الوجه الثاني فهو النصب، وأشار سيبويه إلى أنّهم زعموا أنَّ أُناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، وعلّلَ الخليل ذلك النصب بنصبِ يومئذٍ في كل موضع[37]، من هنا يبدو لي من مذهب

(32) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص284؛ القرافي، الاستغناء، ص374.

(33) القرافي، الاستغناء، ص536؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1499.

(34) ابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد بن الإشبيلي، (ت680هـ).

(35) القرافي، الاستغناء، ص536؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1499.

(36) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص383؛ القرافي، الاستغناء، ص536-ص537.

(37) سيبويه، الكتاب، ج2، ص329-ص330.

الخليل أنّ النصب ربّما كان محمولًا على الأصل في الاستثناء، ثم التُزِمَ به في كل حال، وهذا ما يشبه وقوع المصدر بعد إلّا.

وأمّا مجيء الفعل بعده (إلّا) فلا شكّ أنّه واقع موقع الاسم المستثنى، فكما ذَكَر سيبويه أنّه سأل الخليل عن قولهم: "أقسمتُ عليك إلّا فعلتَ، ولمّا فعلتَ"، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وأقسمتُ هنا بمنزلة واللهِ؟ فقال: وجه الكلام: لَتَفعلَنَّ هاهنا، ولكنَّهم إنّما أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بـ(نَشَدْتُك اللهَ)، إذْ كان في معنى الطلب"[38].

وجاء عن العرب قولهم:"ما تأتيني إلّا قلتُ حقًّا"، و"ما أتيتني إلّا تكلّمتُ بالجميل"، و"ما زاد إلّا نفع"، و"ما قلَّ إلّا ضرَّ"، و"ما تكلَّمَ إلا ضَحِكَ"، و"ما جاء إلّا أكرمتُه"، وقد حملها ابن مالك على النصب على الحالية، على تقدير مشتق، فكأنّهم قالوا: ما أتيتني إلّا قائلًا حقًّا، وما أتيتني إلّا قائلًا بالجميل، وما زاد إلّا نافعًا، وما قلَّ إلّا ضارًّا، وما تكلَّم إلّا ضاحكًا، وما جاء إلّا مكرمًا، فجميعها أحوال، ونصَّ على أن ذلك مذهب سيبويه[39].

وكما أنَّ الفعل لا يقع بعد إلّا حتى يكون مؤوّلًا باسم، ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطِلًا للاختصاص بالاسم لَمّا أُضيفَ الاسمُ إلى فعلٍ، ولا وقعَ الفعلُ حالاً، ولا مفعولًا ثانيًا لظنَّ، ولا خبرًا لـ(كان، أو إنَّ)؛ لأنّ موضع كلّ واحدٍ متسلّطٌ عليه عاملٌ من عوامل الأسماء[40].

---

(38) سيبويه، الكتاب، ج3، ص105-ص106.

(39) سيبويه، الكتاب، ج2، ص326؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص197.

(40) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص197.

ولا يأتي الفعل بعد (إلّا) إلّا أنْ يتقدمه نفي، أو بما معناه، ففي قولهم: "أنشدتُك الله إلّا فعلت"، أي: ما أسألك إلّا فعلت[41]. فجاء في صورة المثبت، ومعناه النفي، وحقُّ الفعل بعدها أن يسبق بـِ (قَدْ)[42]، وفي ذلك شواهد عدّة كقولهم: "نشدْتُكَ باللهِ إلَّا أجبتني"، وكذلك قول ابن عباس -رضي الله عنه- عندما نهضوا له بالنصر والإيواء: "إلّا جَلَسْتُم"، وتقديره عند أبي حيان: ما أطلب إلّا فِعْلَك، في الجملة الأولى، ولا أريد إلّا جلوسَكم، في قول ابن عبّاس، وأشار إلى أنّه قد يحذف عامل المستثنى منه المتروك، قياسًا على ما تكلّم به ابن عبّاس وهو حجّة[43]، ومعنى ذلك أنه قد حذف المستثنى منه، والعامل فيه، وبقي المستثنى غير الصريح، الواقع في صورة الفعل المؤوّل بالاسم.

وقد يُحذف أحد العناصر، ويبقى الاستثناء دالًا على أيِّ نوعٍ هو من الأنواع السابقة، مع وجود قرينة تدل على حذفه، فيجوز أن يذكر مستثنى ولم يكن قبله شيء أي مستثنى منه، وإنّما ما يوجد قبله من الصفات يدلّ على المحذوف، وذلك نحو ما ذكره الفرّاء: "إنّي لأكره الخصومةَ والمِراءَ اللهمَّ إلا رجلًا يريد بذلك الله"، فـ(الرجل) مستثنى لم يُذكر قبله شيء من الأسماء، ولكن دُلَّ على المحذوف من الصفات؛ لأنّ الخصومة والمراء، لا تكونان إلّا بين الآدميين[44]، ومثله قولهم: "ليس أحدًا"، أي ليس هذا أحدًا، ولكنَّ ذلك مبنيٌّ على الاستغناء؛ أيْ على الحذف؛ للتخفيف، وعلم المخاطب به[45].

(41) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص222.

(42) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1530.

(43) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1530.

(44) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص224.

(45) سيبويه، الكتاب، ج2، ص346.

وقد يحذف المستثنى، كما في قولهم: "ليس غير"، و"ليس إلّا"، والتقدير: ليس غير ذاك، وليس إلّا ذاك، والحذف للتخفيف أيضًا، ولعلم المخاطب به. وليس الحذف مقصورًا على الاستثناء؛ فأضْرُبُه كثيرة في اللغة، كما في قولهم: "ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا"؛ أي ما منهم أحدٌ مات[46].

تقديم المستثنى على المستثنى منه:

قد اتضح مما سبق أنّ للاستثناء أربعة عناصر، هي: الحكم، والمستثنى منه والأداة، والمستثنى، وحكم المستثنى منه أنْ يتقدّم على المستثنى، ولكن وردت شواهد في كلام العرب خلاف ذلك، كان المستثنى فيها متقدّمًا على المستثنى منه، ولم يكن هنالك خلاف سوى في الحكم الإعرابي للمستثنى، ومن أمثلة ذلك ما حكاه يونس عن بعض العرب قولهم: "مالي إلّا أبوك أحدٌ"، بالرفع ومذهب البصريين جواز النصب خاصةً، إلّا أن سيبويه قد حمله على الإتباع بدلًا، فجعل المستثنى متبوعًا، والمستثنى منه تابعًا، وإلى ذلك ذهب الكوفيون والبغداديون مع جواز الرفع أيضًا[47].

وذهب ابن جني، وغيره، كابن بابشاذ إلى أنّ المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه لم يكن فيه إلّا النصب؛ لأنّ البدل كان فيه جائزًا قبل أنْ يتقدّم، فلمّا تقدّم لم يجز فيه أن يكون بدلًا؛ لاستحالة أن يتقدم البدل على المبدل منه، ومن أمثلة ذلك أيضًا:"ما لي إلّا اللهَ راحمٌ"، و"ما لي إلّا العسلَ شَرَابٌ"[48]؛ أيْ أنّه لازم النصب؛ مراعاةً لأصل الاستثناء، ويُمْنَعُ فيه البدل؛ للعلة المذكورة. وجعله بعض النحاة -كما ذكر أبو حيان- أنّه من القليل فلا يقاس عليه،

---

(46) سيبويه، الكتاب، ج2، ص344-ص345.

(47) سيبويه، الكتاب، ج2، ص337؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص210؛ أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1516.

(48) الأصبهاني، شرح اللمع، ص220؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص267.

والأرجح أنْ يكون بدلًا، وحمله بعضهم على أنه صفة متقدّمة على موصوفها وجعل الموصوف بدلًا منها، كأن يقال: جاءني مقبلٌ رجلٌ[49].

أدوات الاستثناء:

لا يقتصر الاستثناء على (إلّا) فقط، وإنما تعددت أدواته فمنها: أحرف، ومنها أفعال، ومنها أسماء، ومنها تركيب بأكمله، وكان حقُّها أن توضع في باب الأدوات ولكن ارتأيتُ أن أصنّفها في هذا الباب لأنّها ذات علاقةٍ متينة به أكثر منها في الباب المذكور.

وبعد، فقد تعددت أدواته، فمنها: أحرفٌ، ومنها ما يأتي حرفًا أو فعلًا، ويتمحّض إلى فعلٍ خالص بشرطٍ، ومنها أفعالٌ خالصة، ومنها أسماء، ومنها تركيب بأكمله.

والأحرف هي (إلّا)، وزاد عليها بعض النحاة (ما)، ذكر ذلك ابن مالك، بأنْ تكون بمعنى (إلّا)، وأنّ العرب تستثني بها، ولا حذف بعدها، ومن هؤلاء الفرّاء علي بن مبارك الأحمر، والسهيليّ. حيث يقول أبو القاسم: "ليس ما تدخل فيه (ليس) يدخل فيه (ما) فيستثنى بليسَ دون (ما)، إلّا في كلمة جاءت مثلًا"، وذكر قولهم: "كلُّ شيءٍ مَهَهٍ ما النِّساءَ وذِكْرَهُنّ"[50]. وأمّا ما يستعمل أحرفًا وأفعالًا، فهي: (حاشا وخلا وعدا)، واستعمالها أحرفًا تكون للجرّ، تحمل معنى الاستثناء، وأمّا استعمالها أفعالًا فتكون متعدية جامدة غير متصرفة، تنصب المستثنى بعدها مفعولًا به. وعلة جمودها أنّها تقع موقع الحروف وتؤدي

---

(49) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1615.

(50) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص229؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1537؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص214؛ مهه: هو الشيء اليسير. ورواية القول عند الميداني في المجمع،ج2، ص132 "كلّ شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن".

معناها[51]. وأمّا (حاشا) فيغلب عليه الحرفية، وعليه جمهور البصريين، وقال سيبويه وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده، وفيه معنى الاستثناء". واستشهد بقول العرب: "ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله"[52]، ولَمْ يُذكر عليها شاهد، وربّما هذا ما دفع النحاة لأنْ يصنفوها حرفًا، أو يغلّبوا عليها الحرفية.

وعدّ ابن مالك حرفية (حاشا) هو المشهور، ولكن لا ينفي ذلك فعليتها بدليل النقل الصحيح عمّن يوثق بعربيتهِ في قولهم: "اللهمَّ اغفرْ لي ولمن سمعني حاشا الشيطان وأبا الأصبع"[53]. ونبّه أبو حيان إلى أن سيبويه لم يشِرْ إلى فعليتها في حين أنه ينطق بها فعلًا في غير الاستثناء، وأنَّ الجوهري عدّها في صحاحه فعلًا لما حكاه: "حاشاك السوءَ، وحاشا لك السوءَ" وأنَّ ابن سيدة أيضًا ذكر أنَّ حاشيتُ بمعنى استثنيتُ، وحاشا بمعنى: استثنى[54]. وصنّفها بعض النحاة -كابن هشام وتبعه السيوطي- اسمًا مرادفًا للتنزيه[55].

وقد يلحق بـ(إلّا)، (لمّا)، إلّا أنّها -كما قيل- قليلةُ الوقوع في كلام العرب، وممّن عدّها أداة استثناء الخليل وسيبويه، والكسائي، ومن أمثلة ذلك قول العرب: "نشدتُك الله لمّا فعلتَ كذا" و "عمْرَك اللهُ لمّا فعلتَ كذا"، و"عزّك الله وقعْدَك الله لما فعلت"، وقد تحذف، فيقال: نشدتُك الله، أو سألتك الله، ويقال أيضًا:" بالله لمّا صنعتَ كذا"؛ أي سألتك، أو نشدتك إلّا صنعتَ[56]. ويضاف هنا (خلا، وعدا)،

(51) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص224-ص225.

(52) سيبويه، الكتاب، ج2، ص249.

(53) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص225.

(54) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1533.

(55) ابن هشام، المغني، ص125؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص214.

(56) ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ج2، ص188 السيوطي، الهمع، ج2، ص221-ص222.

وهما لفظان تغلب عليهما الفعلية، وقال سيبويه: "وأمّا عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكنْ فيهما إضمار"[57]، ويتضح من قوله الفعلية المطلقة، فالإضمار لا يكون في الحرف ألبتّة، وإنّما في الفعل وشبهه. ومن أمثلته: "ما أتاني أحدٌ خلا زيدًا"، و"أتاني القوم عدا عَمْرًا" والتقدير: جاوز بعضهم زيدًا. وجاء في الارتشاف أن سيبويه لم يذكر الجر بِ (خلا)، ولكن الواقع خلاف ذلك، في الكتاب؛ لقول سيبويه: "وبعض العرب يقول: "ما أتاني القومُ خلا عبدِالله"، فيجعل (خلا) بمنزلة (حاشا)[58].

وذكر أبو حيان أنّ مَنْ نقل الجر بهما الأخفش، وأضاف السيوطيُّ الفرّاءَ، وجعلوا العُذرَ لسيبويه في الجر بـ (حاشا)، لا الجرَّ بـ (عدا)؛ بأنّه لم يَحفظ النصبَ بِ (حاشا)، ولا الجرّ بـ (عدا) لقلّته[59]. وخلاصة ذلك أنَّه قد ثبت بالنقل عن العرب أنَّ حاشا وخلا وعدا يُنْصَب الاسم بعدها في الاستثناء، مجرَّدة من (ما)، فتكون أفعالًا ويُجرُّ بعدها، فتكون أحرف جرّ[60].

وأمّا إذا سبقت بـ (ما) فهي أفعال وجمهور النحاة على وجوب النصب بعدها ونوع (ما) مصدرية تشكّل مع ما بعدها مصدرًا مسبوكاً يظهره التأويل، ففي قولهم: أتاني القوم ما عدا زيدًا؛ أي: أتوني ما جاوز بعضهم زيدًا، وما جاوز، أي: مجاوزتهم[61]، وأمّا فاعلها فهو ضمير مستتر يعود على مصدر الفعل المتقدّم عليها، أو اسم فاعله، أو بعض المفهوم من الاسم العام[62].

---

(57) سيبويه، الكتاب، ج2، ص348.

(58) سيبويه، الكتاب، ج2، ص349؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1534.

(59) سيبويه، الكتاب، ج3، 1534؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1534؛ السيوطي، ج2، ص212.

(60) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1534.

(61) سيبويه، الكتاب، ج2، ص349؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1534.

(62) ابن هشام، مغني اللبيب، ص126.

والمصدر من (ما والفعل) في موضع نصب على الحال، باتفاق البصريين والكوفيين، والتقدير: مجاوزين زيدًا. وذهب ابن خروف إلى أنَّه منصوب على الاستثناء انتصاب غير، وقيل: إنّ ما مصدرية ظرفية؛ أي وقت خلوِّهم ودخَلَه معنى الاستثناء أي: قاموا وقت مجاوزتِهم زيدًا[63].

وقد تُحذَف، ويبقى عملها عند بعض النحاة، ولا سِيَّما ابن مالك، وذلك ما قالته العرب: "كلُّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهنّ"، فقد حَمَلَه على حذْفِ (عدا)، بعد (ما)، وردّ زعْمَ مَنْ قال: أنّ (ما)، هي أداة الاستثناء، وأنّ حذف الفعل موجود في اللغة، كما في قولهم: "لا أفعلُ ذلك ما أنّ حِرَاءَ مَكانه"، فبعد (ما) فعل محذوف، تقديره: (ثبت) [64]. وممّا جاء فعلًا من أدوات الاستثناء (ليس، ولا يكون) والمستثنى بهما هو الخبر لكل منهما[65].

وقد سبقت الإشارة إلى أنّ بعضها أسماء وهي: غير وسوى وبَيْدَ، وغير تُسْتَعمل استعمال (إلّا)، لكنّ الأصل فيها أنْ تقع صفةً، والأصل في (إلّا) أنْ يستثنى بها، وممّا جاء على وصف غير لِمَا قبلَها، قولهم: "إنّي لَأَمرُّ بالرجل غيرِك فيكرمني"[66]. وذكر أبو حيان أنّ بعض بني أسد، وقضاعة، ينصبون (غير)، إذا كانت في معنى (إلّا)، سواء تَمَّ الكلام قبلها، أم لم يتمّ، فيقال: "ما جاءني غيرَك"، و"ما جاء أحدٌ غيرَك"، ونبّه إلى أنّه لم يُمثِّل بها إلّا بالإضافة إلى مبنيّ[67].

---

(63) الأشموني، شرح الألفية،ج1، ص449؛ ابن هشام، المغني، ص135؛ أبو حيان،الارتشاف، ج3، ص534.

(64) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص229-ص235، والمهه الشيء اليسير؛ ابن عقيل، المساعد، ج1،ص586.

(65) ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص212.

(66) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص217-ص219؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص201.

(67) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1542.

وأجاز ابن مالك البناء إذا أُضيفت إلى مبنيّ، سواء صلح مكانها (إلّا) أم لا، وعزا البناء فيها للفرّاء، عند تفريغ العامل، أكان المضاف إليه معربًا، أم مضافًا، وأنَّ الفرّاء لم يذكر البناء إلا إلى المبنيّ، وعلّل ابن مالك مذهبه بأنّها تضمّنت معنى إلّا، ولكنه لم يعدّه كافيًا، وإنّما إذا أضيفت لمبنيّ جاز البناء، سواء جاز إقامة (إلّا) مقامها، أم لم يجزْ، ولكنَّ الأرجح البناء إذا أُضيفت إلى مبنيّ مع تضمين معنى (إلّا)(68).

وأمّا الاسم الثاني فهو سوى، بكسر السين، وفتحها، و(سواء)، بكسر السين، وضمّها، وقيل إنّها مساوية لـ(غير) مطلقًا، في قبول تأثير العوامل المفرَّغة، فتأتي بالرفع والنصب والخفض(69). ومن أمثلتها على تفريغ العوامل قول العرب: "أتاني سواك"(70)، وذهب بعض النحاة إلى أنّها ظرف، غير متصرف، ونفى ذلك ابن مالك، ولا يصلح أن يكون ظرفًا، وإنْ سُلِّم بكونه ظرفًا فإنّه لم يُسلَّم بجميع الشواهد، وأنّ مجيئها ظرفًا نحو قولهم: "رأيت الذي سواك"(71)، وقد تفرّد الاسم في عدم مجيئه ظرفًا بعد الاسم الموصول، وقد ظهر ذلك من خلال تتبُّع الشواهد التي أوردها ابن مالك.

وزعم بعض النحاة أنّ (سوى وسواء)، مبنيّان في الظرفية إنْ كانا بمعنى وَسَطَ، أمّا إذا كانا اسمين معربين، نحو قولهم: "هذا درهم سواءٌ"، فمعناه: تامّ، وقولهم أيضًا: "مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ"، وأيضًا: "سواءٌ أقمت أم قعدتَ،" بمعنى: مستوٍ، وأما نحو قولهم: "زيدٌ سواءَ عمرو"، أي: حِذَاء، فإنّه ظرف(72).

---

(68) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص231.

(69) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص231.

(70) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص232-ص23؛ أبو حيان، الارتشارف،ج3، ص1547.

(71) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص235.

(72) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1548.

ويلحق بالأسماء (بَيْدَ)، وقد تُبدلُ الباء ميمًا، وهو اسم ملازم للإضافة، ويغلب على المضاف إليه أن يكون (أنّ المصدرية) وصلتها، ومعناه معنى غير، إلا أنّه ملازم للظرفية، فلا يرفع ولا يجرّ، وإنّما هو ملازم للنصب، كما أنّه لا يقع صفةً كغير، ولا استثناءً متصلًا، وإنّما يستثنى بها في المنقطع خاصة، ومن أمثلة ذلك "إنّه كثيرُ المالِ بَيْدَ أنّه بَخِيْلٌ"؛ أي غير أنّه بخيل [73]، وقيل إنّها بمعنى: على[74].

وأمّا ما يكون تركيبًا، ويفيد معنى الاستثناء، فهو (لا سِيَّما) عند الكوفيين، وبعض البصريين، وقيّدها بعضهم للاستثناء، إنْ كان ما بعدها بعضًا ممّا قبلها، وخارجًا عنه بمعنى الزيادة، فكان مستثنى من الأول؛ لأنّه خرج عنه بوجهٍ لم يكن فيه، وردّ السيوطي ذلك؛ لأنّ ما بعدها عندما كان مشاركًا لما قبلها في الصفة، أو في العمل، إلّا أنّه مؤكّدٌ أكثر ممّا قبلها، وهذا التأكيد لا يخرجه عن حكم ما قبله[75]. ولم يعدَّها ابن مالك أداة استثناء، لأنّ أصل الأدوات هو (إلّا)، أو ما وقع موقعها، وأغنى عنه[76]. وأمّا تركيبها فهو من: لا النافية للجنس، وسيَّ بمعنى (مثل) مبنيّ، ومعرب إذا أُضيف، وما اسم موصول إن كانت سيَّ معرفة، أو تكون زائدة إنْ كانت سيَّ مبنية وزيادتها لازمة، وإمّا أنْ تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتعرب مضافًا إليه. وما بعدها يجوز فيه الرفع والجر إذا كان معرفة، وإذا كان نكرة فيجوز فيه الرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، أو النصب على التمييز، لِـ (ما) النكرة التامة، ولا يكون إلّا نكرة،

---

(73)ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،(186-244 هـ)،(د. ت)، إصلاح المنطق، شرح تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ص24؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص208.

(74) ابن منظور، اللسان،ج2، ص188، مادة (بيد).

(75) السيوطي، الهمع، ج2، ص216-ص217.

(76) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص236.

أو الجرّ على أنّه مضاف إليه؛ أي إلى (سِيِّ)، وجعل (ما) زائدة[77]. وقد تأتي المعرفة منصوبة، على أنّها مفعول به لفعل محذوف وجوبًا، تقديره: أعني[78].

وقد توصل بالظرف بعدها نحو: "يعجبني الاعتكافُ ولا سِيَّما عندَ الكعبةِ"، و "يعجبني التَّهجُد ولا سِيَّما قُربَ الصبحِ"، أو إلى الجملة الفعلية، نحو: "يعجبني كلامُك لا سِيَّما لُفِظَ به"، وقد تأتي بعدها إنِ الشرطية، نحو ما حكاه الأخفش من قولهم: "إنّ فلانًا كريم ولا سِيَّما إنْ أتيته قاعدًا"[79]، وأُلْحِق بها تراكيبُ أخرى، نحو: "لا سواء ما"[80]، و"لا مِثْلَ ما"، ويعامل ما بعدها معاملة ما بعد لا سِيَّما[81].

وأيضًا أُلْحِق بها (لا تر ما)، و(لو تَرَ ما)، ومعناهما واحد، وحُذِفَ الألف منهما شذوذا، أو للتركيب، إلا أنّ ما بعدهما لا يكون إلا مرفوعًا؛ لأنَّ (تَرَ) فعلٌ، وأنَّ (ما) بعدها لا تكون زائدة؛ لذا لا يكون ما بعدها مضافًا، كما أنَّ الفعل أصلًا لا يضاف، وقيل أيضًا: إنَّ ما موصولة، في محل نصب مفعول به للفعل (تَرَ)، والاسم الظاهر بعدها خبر لمبتدأ محذوف، ويكون (تَرَ) فعلًا مجزومًا بِـ (لا) الناهية، ومن أمثلة ذلك: "قام القوم لا تر ما زيدٌ"، على تقدير: لا تبصر أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيدٌ[82]. ومن التراكيب التي تأتي للاستثناء(لايكون)، مع مراعاة ما قبله في التذكير والتأنيث، ولا يليه إلا منصوب، وذلك نحو قولهم:"ما أتتِ امرأةٌ لاتكون فلانةً"، و"ما أتتني امرأةٌ ليست

(77) أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1550 ص 1552؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص218 ص219.

(78) ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص195 ص 196.

(79) أبو حيان، الارتشاف، ج3، 1552

(80) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص238.

(81) السيوطي، الهمع، ج2، ص219.

(82) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1553. السيوطي، الهمع، ج2، ص220.

فلانةً/ولا تكون فلانةً"، والتركيب(لا تكون)، صفة لِمَا قبله؛ لذا كانت المطابقة في التأنيث، ويقال ذلك في (ليس) [83].

النداء: تعريفه، وناصبه، وأحرفُه:

نَدِيَ، والندى بعدُ الصوت، ونديّ الصوت بعيدُه، والنداء بالمدّ، الدّعاء بأرفع الصوت، وفلان أندى صوتًا من فلان؛ أي أبعدُ مذهبًا، وأرفع صوتًا، والنّداء الصوت[84].

أما اصطلاحًا: فهو الدعاء بأحرف مخصوصة، وهو مفعولٌ في المعنى؛ لأنّه مدعوٌّ، فحقّه النصب لفظًا إذا كان معربًا قابلًا لحركة الإعراب، نحو: يا عبدَالله، وتقديرًا إنْ كان مبنيًّا نحو: "يا زيدُ"، أو معربًا، غير قابل للحركة الإعرابية نحو: "يا فتًى"، وكذلك الأسماء المبنية، كـَ "سيبويه"[85]، وفي النداء ثلاث لغات: كسر النون مع المدّ، وهي أشهر اللغات، وكسرُ النون مع القصر، وضمٌّ النون مع المدّ[86].

وأمّا الناصب له فقد تعددت فيه مذاهب النحاة، فمن ذلك أنّه منصوب بفعل مضمرٍ، متروكٍ إظهارُه، وإن كان مرفوعًا فهو في موضع اسم منصوب[87]، وتقديره: أنادي أو أدعو وإضماره لازم؛ لظهور معناه، وكثرة استعماله، وقَصْد الإنشاءِ، وجُعِلَ حرف النداء المذكور كالعوض منه، وعلة وجوب الإضمار أنّه لا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه[88].

---

(83) ابن الدهان، الغرّة، ج1، ص528.

(84) ابن منظور، اللسان،ج14، ص227، مادة ندي.

(85) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص242؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

(86) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص1298.

(87) سيبويه، الكتاب، ج2، ص182.

(88) ابن أبي الربيع، البسيط،ج1، ص162؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص242؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

وقيل إنّ الناصب هو الأداة، بِجَعْلها اسمَ فعلٍ، وقيل هو الحرف نفسُه، وأيضًا الحرف بنيابته عن الفعل، وهو مذهب الفارسيّ(89)، ولم يُجِزْ ابن مالك أن يكون حرف النداء عوضًا محضًا من الفعل، بدليل جواز حذفِه، وأنّ العرب لا تجمع بين حذف العِوض والمعوّض منه(90).

وأمّا أحرفُه: فعليها إجماع جمهور النحاة، إلا بعضهم عدّها أسماء أفعال، تشتمل ضميرًا مستكنًا فيها، وهي خمسة ذكرها سيبويه لغير المندوب (يا، وأيَا، وهَيَا، وأيْ، والألف)، وأشار إلى أنّها سوى الألف –يقصد الهمزة– قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء، والمتراخي عنهم، وللإنسان المُعْرِض عنهم، الذي يرون أنّه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو تستعمل للنائم المستثقل، مبيّنًا أنّها قد تستعمل مكان الألف، والألف خلاف ذلك(91)، وبصورة أوضح هي: (يا)، تستعمل للقريب والبعيد، وقيل هي الأكثر شيوعًا، بل عدّها ابن عصفور الفصحى من أحرف النداء؛ لأنّها تستعمل في جميع أنواع المنادى من قريب، وبعيد، ومندوب، ومتعجّب منه، ومستغاث به؛ خلافا لسائر أخواتها التي لا تستعمل إلّا في النداء الخالص(92)، (أَيَا وهَيَا)، وهما عند المبرد لا يكونان إلا للنائم، والمستثقل، والمتراخي عنك؛ لأنّهما لمدّ الصوت(93)، وذكر أبو

---

(89) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

(90) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص242.

(91) سيبويه، الكتاب، ج2، ص229-ص230؛ المرادي، الحسن بن القاسم بن عبدالله بن علي، (ت745هـ)، (1413هـ/1992م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، ص232؛ ابن عصفور، المقرّب، ص242.

(92) ابن عصفور، المقرب، ص241 - 242؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

(93) المبرد، المقتضب، ج4، ص235.

حيان أنّ بعض اللغويين، كابن السكّيت قد عدّ (الهاء) في (هيا)، بدلًا من الهمزة في (أيَا) [94].

و(أي)، وعدّها الكسائي للبُعد، وأنّ المدّ كائن فيها دليلًا على البعد[95]، ومنها (آ)، وهي عند الأخفش والكوفيين، وذهب ابن عصفور إلى أنّها للقريب فيما رواه عن ابن كيسان، نحو آزيدُ، و(آي) و (آ)، حرفا نداءٍ عند الكوفيين روايةً عن العرب الموثوق بعربيتهم[96]. وحكي منها: (أيْ)، فيما حكاه ابن عصفور عن الكسائي، من قول العرب: "أيْ أُمّهْ"[97]، وآخرها (وا)، وتختصُّ بالندبة، عند سيبويه، وجمهور النحاة، وقيل تستعمل في غير الندبة[98]. وبعدُ، يجوز أن تحذف أحرف النداء، كما يتضح من كلام سيبويه في سياقات متعددة إنِ استعملت للقريب، أو فيما نُزّل منزلته[99]، وسيتم بيان ذلك في بابه.

حكم المنادى:

إنَّ المنادى، إمّا معربٌ، وإمّا مبنيّ، والمعربُ يشملُ المجرورَ بلام الاستغاثةِ، أو بلام التعجُّب، والنكرةَ المحضةَ، كقول الواعظ: "يا غافلًا والموتُ يطلبُه"، وهو ما يسمّى بالنكرة غير المقصودة، والعاملَ فيما بعده بإضافةٍ[100]، ويشمل الإضافةَ بنوعيها: الإضافةِ المحضةِ، نحو: "ربّنا اغفرْ لنا"، وغيرِ المحضة؛ أي اللفظيّة، نحو: "يا حَسَنَ الوجهِ"، والعاملَ فيما بعده بغير الإضافة،

---

(94) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

(95) المرادي، الجنى الداني، ص233.

(96) ابن عصفور، المقرب، ص242؛ المرادي، الجنى الداني، ص232؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص243.

(97) ابن عصفور، هامش المقرب، ص241.

(98) سيبويه، الكتاب، ج3، ص220-ص230؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص2179.

(99) سيبويه، الكتاب، ج3، ص230.

(100) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص248.

وهو ما يسمّى بالشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه، نحو: "حسنًا وجهُه، ويا طالعًا جبلًا"، ويجب النصب في هذه الحالات الثلاثة الأخيرة[101].

أمّا النوع الثاني فهو المبنيّ، وهو على ضربين: مبنيّ بناءً مُجدّدًا؛ بسبب النداء، نحو بناء زيد في النداء، وهو مبنيّ على ضمّ ملفوظ به، أو مقدَّر، نحو يا مولى، والضرب الثاني ما كان مبنيًّا في التقدير على الضم، وفي اللفظ مبني على ما كان مبنيًا عليه قبل النداء، نحو: "يا هؤلاء، وسيبويه، وحذامِ، ورقاشِ"[102]. ويضاف إليه النكرة المقصودة، وهو ما يسمى بالمفرد المعرّف بالقصد والإقبال، ويجري مجرى العلم في البناء، وذلك كقولهم: " يا مُهتمُّ بأمْرِنا لا تَهتمَّ"، وحمله الفراءُ على: يا أيّها المهتمُّ، أيضًا فيما رواه الفراء عن أبي الجرّاح أنّه يقول لرجل: "أيا مَجنونُ مجنونُ"[103]. ونَصَّ على أنّ العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيءٍ آثرت النصب، فيقولون: "يا رجلًا كريمًا أقبلْ"، و"يا راكبًا على البعير أقبلْ"، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ممّا ينصبون"[104].

وأجاز ثعلب أنْ يُضمَّ المضاف إذا صلح فيه الألف واللام، نحو: يا حسنُ الوجه؛ لأنّ الإضافة في نية الانفصال، معتمدًا في ذلك على القياس، فيما روي عن الفرّاء "يا مُهتمُّ بأمرِنا لا تهتمّ"[105]، وخرّجه ابن مالك حملًا على مشابهة

---

(101) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص301.

(102) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص248؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص320.

(103) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص683.

(104) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص682؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص249.

(105) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص683؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص249.

المضاف؛ أيْ لتعلُّق (بأمرنا) بالفعل المتأخر؛ لأنّ بناء المنادى ناشئ عن شبهه بالضمير، والمضاف عادم الشبه بالضمير، وإن كان مجازيَّ **الإضافة**[106].

منادَيات متفرّقة:

ويشمل ما فيه (الألف واللام، واللهمّ، ونداء الضمير). يُتَوَصَّل إلى نداء ما دخل عليه الألف واللام الجنسيتان، بجعلِه صفةً لـ**(أيّ)** المتبوعة بـ(هاء) التنبيه، نحو: "يا أيها الرجل"، ويقوم مقام الألف واللام اسم موصول مصدّر بالألف واللام. أو يتوصّل إليه باسم الإشارة غير المشتمل على الكاف، والأكثر أنْ يجمع بين اسم الإشارة، وصاحب الألف واللام[107]، فلا تجوز مباشرة حرف النداء للمعرّف ألبتّة، إلا بوساطةٍ كما سبق، ولكن شذّ من ذلك نداء لفظ الجلالة كقولهم: "يا أَلله اغفرْ لنا"، وعُلِّل ذلك بأنه جائز؛ لملازمته الألف واللام، ولعدم مفارقتهما، ولأنّهما خلفٌ عن همزة إله، كما جُوِّزَ أن تقطع فيه همزة الوصل[108].

والأكثر في نداء لفظ الجلالة أنْ يُقال (اللهمَّ)، بِجَعْل الميم عوضًا عن حرف النداء (يا)، ويستعمل على ثلاثة أوجه: أنْ يراد به النداء المحض، كقولهم: "اللهمَّ أَثِبْنا"، أو أنْ يذكره المجيبُ تمكّنًا للجواب في نفس السائل، كأنْ يقال: "أزيدٌ قائم؟" فيجاب: "اللهمَّ نَعَمْ، أو اللهمَّ لا"، أو أنْ يستعمل دليلًا على الندرة والقلة، نحو: "أنا لا أزورك اللهمَّ إلا إذا لم تَدْعني"، ولا شكّ أنّ وقوع الزيادة

(106) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص249.

(107) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص249.

(108) سيبويه، الكتاب، ج2، ص195؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص257.

قليلٌ بعد الدعاء[109]، ومثاله أيضًا قول العلماء: "لا يجوز أكلُ الميتة اللهمَّ إلّا أنْ يُضطر فيجوز"[110].

وقد ينادى الضمير، وفي ندائه خلاف بين الجواز والشذوذ، وإنّه مسموعٌ في كلام العرب، ومِن ذلك ما ذكره ابن مالك من أنَّ الأحوص اليربوعي وفد مع أبيه على معاوية -رحمه الله-، فخطب، فوثب أبوه ليخطب فكفّه، وقال: "يا إياك قد كفيتُك" وعدَّه أنه جارٍ على القياس؛ لأنَّ المنادى مفعول محذوف، وما كان كذلك وجيء به ضميرًا وجب أن يكون أحد ضمائر النصب[111]، في حين صنّفه بعض النحاة من قبيل الشاذّ والنادر. فابن عصفور ذهب إلى أنّه ضمير مخاطب منادى في نادر من الكلام، ولكن صيغته صيغة المنصوب[112]؛ أيْ إنّه أتى في هيئة ضمير النصب المنفصل لدلالة الحال عليه.

وأجازه ابن مالك بدليل كلام العرب، حيث تنوب بعض الضمائر عن بعض، كقولهم: "رأيتُك أنت"، بمعنى: رأيتك إيّاك، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب[113] وأما نداء ضمير الرفع المنفصل نحو: "أنت"، فشاذّ؛ لأنّ الموضع موضع نصب، وأنت ضمير رفع، وحقّه عدم الجواز[114]، كما لا يجوز أنْ ينادى ضمير متكلم، نحو: أنا، أو ضمير غائب نحو: هو[115].

---

(109) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2191-ص2193.

(110) السيوطي، الهمع، ج2، ص48.

(111) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص244؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2183.

(112) ابن عصفور، المقرب، ص243.

(113) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص244.

(114) ابن عصفور، المقرّب، ص243؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص244.

(115) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص2183.

أسماء ملازمة للنداء:

ثمّة أسماءٌ لا تنفكُّ عن النداء بحالٍ من الأحوال ومنها: "يا فُلُ" للرجل، و"فُلَة" للمرأة؛ بمعنى: يا فلان ويا فلانة، وهي أسماء لا يجوز أن يأتي منها شيءٌ في غير النداء؛ أيْ لا يستعملان منقوصَين في غير النداء، إلا ضرورة، وهما كناية عن العَلَم(116)؛ أي المنادى المعهود. وأيضًا: (هَنُ)، وتأتي في الكناية عن نكرةِ مَنْ يعقل، وقيل يكنى بها عن معرفة مَنْ يعقل، وقيل: هو بمعنى رجل، أو إنسان، وقد يُثنى ويجمع ويؤنث؛ فيقال: (يا هَنُ، ويا هَنْتُ في الوصل، وهَنَهْ في الوقف، ويا هَنَانِ، ويا هَنْتَانِ، ويا هَنُونَ، ويا هَنَاتُ)، وذُكِر عن العرب أنّهم يقولون: "يا هَنَاه، وهَنْتَاه"، بفتح النون وسكونها، و(يا هَنَانِيَهْ، ويا هَنُونَاه، ويا هَنْتَانِيَهْ، ويا هَنَاتوه)، وأما الألف فيها فهي بمنزلة ألف الندبة، والهاء للسكت، ويجوز فيها الضم والكسر، أمّا الضم فلعلّة الشبه بالضمير، وأمّا الكسر فلعلّةِ التقاء الساكنين، وللدّلالةِ على أنّها للسّكت، لا أنّها بدل من لام الكلمة، وذهب الفرّاء إلى أنَّ الخفض أكثر في كلام العرب، إلّا في قولهم: "يا هناهُ، ويا هَنْتَاهُ"، فالرفع فيها أكثر؛ لأنّه كَثُرَ في كلامهم، فكأنّه حرف واحد مدعوّ(117).

وممّا لازَمَ النداءَ (نَوْمَان) لكثيرِ النوم، وما كان من الأسماء معدولاً على (مَفْعلان)، نحو: مَكْرمان، في نداء العزيز الكريم، عدولًا عن كريم، وَ(مَلْأَمان)، عن لئيم، والمشهور فيها الاختصاص بالنداء، وأنْ لا تستعمل في غيره، وقد يؤنث (ملأمان) فيقال: (ملأمانة)، وقيل فيه: "يا مَلْأَم، ويا لُؤْمان"، وقد أُلْحِق بهذه الأسماء (مَكْذبان ومَخْبثان)، و(مَلْكعان)، وهي للدلالة على الذمّ،

---

(116) سيبويه، الكتاب، ج2، ص198؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص205؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص277.

(117) سيبويه، الكتاب، ج2، ص198؛ الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص723؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص205-ص206؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص264؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2209.

و(مَطْيبان)، للمدح، وهي ممنوعة من الصرف، المذكَّرُ منها لعلّةِ التعريف، وزيادة الألف والنون، وأمّا المؤنث فللتعريف، والتأنيث[118]. وذُكِرَ أنّها تأتي في غير النداء، فيما رواه ابن مالك عن ابن سيدة، فيقال: "يا رجلُ مَكْرَمَان ومَلْأَمان، وامرأة مَلْأَمَانة"، ووجهُ ذلك عند ابن عصفور لا يجوز إلّا أن يكون تابعًا على البدلية[119]. وذُكِر عن أبي حاتم السِّجِستانيّ أنّه يأتي أيضًا في غير النداء، فَذَكَرَ عن العرب قولهم: "هذا زيدٌ ملأمانٌ"، و"هذه هند ملأمانة"، وردّه أبو حيان لعدم شهرته، وأنّه مخالف لما نقله الأئمة، ويحتاج إلى تأويل، والتقدير: هذا زيد مقول فيه، أو مدعوّ يا ملأمان، ومثله المؤنث، كما ورد عن الجرميّ أنّهم يقولون: "هذا مَكْرَمان مقبلًا، وهذا ملأمان ذاهبًا، وهذا مَلْكعان قاعدًا"، فينكر مجيئه صفة هنا، ولم ينكر بعض النحاة مجيئه صفة؛ لعدم سماعه عن العرب[120].

وممّا أُلحِقَ بهذه الأسماء: فُسَق وخُبَث، ولُكَع وغُدَر معدولًا عن: فاسق، وخبيث، وألكع وغادر، أو ما كان على وزن فَعالِ، نحو: خَباثِ ولكاعِ وغدارِ، وفساقِ، عدلًا عن: خبيثة ولكعاء، وغادرة، وفاسقة[121].

---

(118) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،ج2، ص732؛ ابن عصفور، المقرّب، ص249-ص250؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص205- 209؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص277-ص278؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2224-ص 2225.

(119) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص209؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص278؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2225.

(120) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2225.

(121) ابن عصفور، المقرب، ص250.

الحذف في النداء:

يشمل الحذف في النداء ثلاثة أضرب: ياء المتكّلم، وهي أيضًا قسمان هما: في المنادى، والمضاف إلى المنادى، وأمّا الضرب الثاني فهو حذفُ حرفِ النداء، والضرب الثالث حذف المنادى.

الضرب الأول: قد تحذف ياء الإضافة في النداء، وهي بمنزلة التنوين في الاسم المفرد، وأنّها بدلٌ من التنوين، ولا يكون المنادى كلامًا حتّى يكون اسمًا، ويبقى ما قبل الياء مكسورًا بعد حذفها للدّلالة على أن الاسم مضاف، وعلَّةُ الحذف كثرة الاستعمال. إلّا أن هنالك لغة عن العرب بالضم، في قولهم: "يا ربُّ اغفرْ لي"، و"يا قومُ لا تفعلوا"، وثباتُ الياء كما زعم يونس لغة[122].

وأشار ابن عصفور إلى أنّ المنادى إذا أُضيف إلى ياء المتكلم كان فيه خمس لغات هي: أن تُحْذَفَ الياءُ، ويُجْتزأ عنها بالكسرة، أو أنْ تقلب الياء ألفًا، والكسرة فتحة، نحو: "يا غُلامًا"، أو أنْ تكسر الياء، أو تثبت مع السكون، أو تثبت متحركة بالفتح، في جميع الأسماء[123].

وقد غلب على لفظي (أب، وأُمّ)، المضافَين إلى الياء أنْ تحذف الياء منهما في النداء، وفيها كسائر الأسماء خمس لغات، فيقال: يا أبي، ويا أمّي، ويا أبتِ، ويا أمّتِ، ويا أَبَتْ، ويا أُمّتْ، والتاء عوض من الياء ولا يكون ذلك إلا في النداء، ويا أبتَا، ويا أُمَّتَا، ويا أَبَتَ، ويا أمّتَ[124].

وهي اللغات المشهورة، ولكن جاء غيرها، كما في قول سيبويه: سألت الخليل عن قولهم: "يا أَبَهْ، ويا أبْتِ لا تفعلْ ويا أبتاهُ، ويا أمّتاهُ "، فزعم أنّ هذه

---

(122) سيبويه، الكتاب، ج2، ص209؛ ابن عقيل، المساعد، ج2،ص377.

(123) ابن عصفور، المقرب، ص248.

(124) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص322-ص323.

التاء بمنزلة الهاء في عمّة وخالة، وزعم أنّه سمع عن العرب، قولهم: "يا أمَّةُ لا تفعلي"، بالضم. إذن فمذهب البصريين، الوقف بالهاء على هذه التاء وأنّها أصبحت لازمة كما هو الحال في عمّة وخالة[125]. وزعم الأخفش أنّه قد يوقف عليها بالتاء، أي: أَبَتْ وأُمَّتْ[126].

وروى يونس أنَّ بعض العرب يقول: "يا أمَّ لا تفعلي"، فعوملت التاء معاملة تاء (طلحة)، فحذفت، وهي مقتصرة على لفظ (أمّ) من المضاف[127]. وذكر الفرّاء أنَّ مِنَ العربَ مَنْ يقول: "بِأَبَا وأُمَّا"، في غير النداء، والمقصود: بِأَبِي، وبِأُمّي[128].

ولم يقتصر الحذف على الياء المضافة إلى المنادى المباشَر، وإنّما غلب عليها الحذف إذا كانت متصلة بالأسماء المضافة إلى المنادى، وجُعلت في لفظَيّ: (أمّ، وعمّ)، وفيها اللغات نفسها التي في (أب، وأمّ)، فيقال: يا ابنَ أمّي، ويا ابنَ عمّي، ويا ابنة أمّي، ويا ابنةَ عمّي، ويا ابن أمِّ، ويا ابنَ عمِّ، ويا ابنةَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ، ويا ابنَ أُمَّا، ويا ابنَ عمَّا، ويا ابنة أمَّا، يا ابنة عمّا، ويا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ، ويا ابنةَ أمَّ، ويا ابنةَ عمَّ، وفي قولهم: "يا ابنَ أمَّ"، ونحوها جُعَل الاسمان بعد الحذف منزلةَ الاسم الواحد، فَبُنِيَ الاسم على فتح الجزأين؛ للتركيب؛ لأنّهما أكثر استعمالًا من غيرهما[129].

وأمّا الضرب الثاني من الحذف فيه فهو حذف حرف النداء، فقد يحذف، ويكون حذفُه جائزًا، إلا في عدة مواطنَ، فإنّه لا يجوز فيها الحذف ألبتّة، وهي

---

(125) سيبويه، الكتاب، ج2، ص210-ص211.

(126) نقلًا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج4، ص2208.

(127) سيبويه، الكتاب، ج2، ص213.

(128) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص504.

(129) سيبويه، الكتاب، ج2، ص214؛ ابن عصفور، المقرب، ص249؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص262

متعلّقة بالمنادى، كأنْ يكون لفظ الجلالة –الله–، والاسم المندوب، نحو: "يا زيداه"، والمستغاث، نحو: "يا لَزيد"، والمتعجب منه، نحو: "يا لَلماء"، أو ضميرًا، نحو: "يا إيّاك"، أو نكرة مقصودة، نحو: "يا رجلُ أقبلْ"، أو غير مقصودة، نحو: "يا صاعدًا جبلًا"، وكقول الأعمى: "يا رجلًا خذْ بيدي"[130].

واخْتُلِف في جواز حذفه في موضعين هما: الموضع الأول اسم الإشارة، واسم الجنس المبنيّ للنداء، أما حذفُه مع اسم الإشارة فغيرُ جائز، وإنْ حُذِف فحذفُه شاذٌّ، وضرورة، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، وأبو حيان[131]. وعدّ ابن مالك حذفَه جائزًا لكنّه قليل، موقوفٌ على السماع، ولم يَرِد إلا في الشعر[132]. وأما الموضع الثاني فَمَعَ اسم الجنس المنادى، حيث عدّه ابن عصفور، وأبو حيان من باب الشذوذ والضرورة[133]، وأجازه ابن مالك، ولكنْ في باب القلّة، وحُمِل على القياس اسمُ الجنس المفرد غير المعين، كقول الأعمى: "يا رجلًا خُذْ بيدي"[134]. وقد مثّل عليه بما يمثّل نوع جنسه نحو: "يا رجلًا"، وأيضًا باسم الجنس العام، كما جاء في المثل: "أعورُ عيْنَك والحَجَرَ"[135].

وأيضًا قولهم: "أصبِحْ ليلُ"، وقولهم:"افْتدِ مَخْنوقُ"[136]؛ أي يا مخنوق. ويجوز أنْ يحذف المنادى، إنْ دلّ عله دليلٌ، وأن يكون ما بعده أمرًا أو دعاءً؛ لأنّهما

---

(130) ابن عصفور، المقرّب، ص244؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص243؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص301؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2180.

(131) ابن عصفور، المقرّب، ص244؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص218.

(132) ابن مالك، شرح التسهل، ج3: ص243؛ الأشموني، شرح الألفية، ج3، ص301.

(133) ابن عصفور، المقرّب، ص244؛ أبو حيان، الاررتشاف، ج4، ص2180

(134) ابن مالك، شرح التسهل، ج3: ص243؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص4.

(135) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص6.

(136) سيبويه، الكتاب، ج2، ص231؛ الميدان، مجمع الأمثال، ج1، ص403-ص404، ومناسبة المثل أنّ امرأ القيس كان رجلًا مفرّكًا لا تحبُه النساء، ولا تكاد امرأة تصبر عليه، فتزوج امرأة من طيّء، فابتنى بها فأبغضته من تحت ليلتها، وكرهت مكانها معه، فجعلت

محتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، وأنّ النداء قد استعمل قبلها، حتى أصبح الموضع مُنبِّهًا على المنادى إذا حُذِف، وبقي الحرف، وحَسُنَ الحذف[137]، نحو ما ذكره الفرّاء عن الكسائي أنّه سمع بعض العرب يقول: "أَلَا يا ارْحَمَانا"، وكذلك: "أَلَا يا تَصَدَّقا علينا"[138].

وأمّا الحذف في نحو قول العرب "يا ليتَ، ويا رُبَّ، ويا حبّذا"، فلا يعدّ من قبيل حذف المنادى؛ لأنَّ (يا) هاهنا للتنبيه، والاستفتاح، والدليل على ذلك الجمعُ بين (ألا) الاستفتاحية، وحرف النداء في الكلام، كما أنّه قد يُستعمل أحدُ هذه الألفاظ الثلاثة وحدها، ولا يكون معه منادى ثابت، أو محذوف[139]، وبعد فالنداء يشكل جملة إنشائية عند بعض النحاة؛ لأنّها تقوم على الطلب والدعاء، وعند بعضهم جملة خبرية إنْ كان المنادى صفةً، كما في قولهم: "يا فاسقُ"[140].

تقول: يا خير الفتيان: أصبحتَ أصبحتَ، فيرفع رأسه فينظر، فإذا الليل كما هو، فتقول: أَصْبِحْ ليلُ، وهو مثل يقال في الليلة الشديدة، التي يطول فيها الشر.

(137) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص245.

(138) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص605.

(139) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص246.

(140) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2179.

تابع المنادى:

سيتم الحديث عن التوابع في بابها، ولكن سيكون الحديث عن تابع المنادى فقط في هذا الباب.

أولًا النعت: لا يخلو تابع المنادى من أن يكون مضافًا، أو غير مضاف، والمضاف، نصبُه واجب، نحو: "يا زيدُ أخا عمرو"، إذا كانت الإضافة محضة، أمّا في غير المحضة فيجوز الرفع على اللفظ، أو النصب على الموضع؛ كأنْ يقال: "يا زيدُ الطويلَ" -وهذا مذهب بعض النحاة-، ورُدَّ ذلك بما حكاه أبو حيان عن الجرميّ بأنَّ أكثر العرب يقول بالرفع: "يا زيدُ العاقلُ"، وزعْمُهم أنَّ نصْبَ (العاقل) ليس على الموضع، وإنّما على حرف النداء المحذوف، فعندما حذف نُصِب الاسم[141]، والظاهر من ذلك أنَّ أصل النعت عندهم منادى لحرف نداء محذوف، وتجدر الإشارة إلى أنّ من النحاة من منْع النعت في الاسم المبنيّ للنداء، لأنّه شبيه المضمر، والمضمر لا ينعت، وهو مذهب الأصمعي، ورَدّ ذلك ابن مالك احتجاجًا بالسماع، والقياس، والسماع هو كثير، وأمّا القياس فلأنَّ مشابهة المنادى للضمير عارضة، ومقتضى الدليل ألّا تعتبرَ مطلقًا[142].

أمّا إذا كانت الصفة لها موطِّئٌ نحو: "يا زيدُ زيدُ الطويلَ"، فيجوز النصب حملًا على الموضع، وهو الأرجح، وعليه سيبويه، ويجوز الحمل على اللفظ بالرفع، وكلّه مسموع عن العرب[143]، ويجوز فيه القطعُ، بل عدّه بعضهم -كالأصمعي- وجوبًا على أنّه خبر، أو منادًى، وهذه شواهدُ على النعت، غيرَ

---

(141) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2198-ص2199؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص250.

(142) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص249-ص250.

(143) سيبويه، الكتاب، ج2، ص185-ص186، أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2199.

مضـافٍ، ومجـوِّزًا فيـه الوجهـان[144]. وأمّـا غيـر المضـاف كـالنكرة المقصـودة المعيّنة، فتُوصف بما فيه (ألْ)، وبما هو مجرَّد منهما، غيرُ الموصول، كقول بعض العرب: "يا فاسقُ الخبيثُ"، بالرفع والنصب، والرفع أرجح[145].

ثانيًا: توكيـد المنـادى: وقد ذهب بعض النحاة كالفرّاء إلى أنّ التوكيد االمضاف، كالنعت المضاف إضافة محضة، فأجيز الرفع، والنصب نحو: يا زيد نفسُه، أو نفسَه بالنصب، كما قيل في النعت: "يا زيدُ صاحبَنا، صاحبُنا"، "قولهم: يا تميمُ كلُّهم"، بالرفع والنصب، ومذهب البصريين وجوب النصب[146].

ثالثًا: العطف: يجوز في المعطوف على المنادى الرفع، والنصب، إذا كـان المعطـوف معرّفًـا بـألْ، والمنـادى علمًـا مبنيًـا، نحـو: "يـا زيـدُ والنضـرَ"، بالنصب، ولكنَّ الرفعَ أكثر؛ لقول سيبويه: "فأمّا العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: والنضرُ، ويا عمرُو والحارثُ"، وأشار إلى قولٍ للخليل إنّه القياس[147]، وإنْ كان المعرّف معطوفًا على نكرة مقبَلٍ عليها؛ أيْ مقصودة، فلا يجوز في مذهب الأخفش، ومَنْ تبعه إلّا الرفع[148].

وأمّا إذا كان المنادى مبنيًا، والمعطوف مضافًا نحو: يا زيدُ وغلامَ بشرٍ" فيجب النصب؛ لأنّ حكم العطف بالمطوّل، حكم النعت المضاف، وعليه جمهور النحاة، إلا أنّ الفرّاء قد أجاز فيه الرفع قياسًا[149]، ولعلّ النصب هو الأرجح،

---

(144) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2199.

(145) سيبويه، الكتاب، ج2، ص199؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص255.

(146) سيبويه، الكتاب، ج2، ص184؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص2198.

(147) سيبويه، الكتاب، ج2، ص186-ص187.

(148) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص313؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2200.

(149) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2198.

والأقوى، فلا يُعلم على أيّ شيءٍ قد رفع المعطوف المضاف؛ ولمّا كان العطف يغني عن تكرار العامل فالنصب محلّه الوجوب.

رابعًا: عطف البيان: وممّا جاء على ذلك قولهم: "يا أخانا زيدًا أقبلْ"، بالنصب، وحَمَلَه الخليل على الأصل، لأنّه منصوب في موضع نصب، ولمّا عُطف على (أخانا)، نصب مثله، وهو مرويّ عن يونس عن أبي عمرو، وفي رواية أخرى – كما قالوا– لأهل المدينة بالرفع، نحو: "يا أخانا زيدُ"[150]، وعلة النصب جليّة، فعندما كان المتبوع مضافًا، لزم التوافق بالنصب، أمّا الرفع فهو بمنزلة المنادى، كما أنَّ "يا زيدُ أخانا"؛ بمعنى: يا أخانا، ويا أخانا زيدُ[151].

الندبة، مفهومها، وما تجوز فيه وما قبل ألفها:

نَدَبَ المَيْتَ: أي بكى عليه، وعدَّد محاسنه، يندبه ندبًا، والنّدب أنْ تدعو النادبةُ

الميت بحسن الثناء في قولها: "وافلاناه! واهناه!"[152]. والنّدبة تتكلم بها النساء غالبًا[153]. والندبة كما عرّفها سيبويه: "أنّ المندوب مدعوّ، ولكنّه متفجّعٌ عليه، وإنْ شئت ألحقت في آخر الاسم الألف واللام؛ لأنَّ الندبة كأنّهم يترنّمون بها، وإنْ شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء"، ولا بدَّ لكلِّ مندوب من أن يُسبق بـ (يا)، أو (وا)، وتلحقه ألفٌ مفتوح ما قبلها، سواء كان المندوب مضمومًا، أم مجرورًا للإضافة؛ لأنّ الفتحة تابعة للألف، ولا يكون ما قبل الألف إلا

---

(150) سيبويه، الكتاب، ج2، ص184-ص 185.

(151) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص258-ص 259.

(152) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص287؛ ابن منظور، اللسان، ج14، ص221، مادة (ندب).

(153) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص220.

مفتوحًا[154]. وقد تُستعمل (وا) لغير الندبة، فيكون مفادُها النداء في هيئة الندبة، كما في قول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه:"واعجبًا منك يا ابن العاص"[155].

والمنادى المندوب مفقودٌ حقيقةً، كقول الباكي على ميّت: "وا زيداه"، أو حكمًا، كما جاء في قول الخنساء عندما وقعت في الأسر، ومَنْ معها من آل صخر، وصخرٌ غائب لا يُرْجَى حضورُه: "واصخراه"[156]. وقول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما أُخبر بجدبٍ شديد قد أصاب قومًا من العرب: "واعمراه واعمراه"[157].

ومن خصائص المندوب أنّه لا يأتي مضمرًا، أو اسم إشارة، أو موصولَ صلةٍ لا تعيُّنه، ولا اسم جنسٍ مفردًا، نحو: رجل، فلا يقال: وارَجُلاه، ويا رَجُلاه، وهو مذهب الخليل ويونس وسيبويه[158]. والظاهر ممّا سبق أنّه لا يمتنع مجيء الموصول المعيّن بصلته مندوبًا، كقولهم: " وامَنْ قَتَلَه ابن مُلْجِماه"، يُقصد بذلك عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- وكذلك قولهم: "وامَنْ حَفَر بئرَ زمزماه"، وهو عبد المطّلب، فالموصول بمنزلة: واعبدَ المطّلباه، في الشهرة، لشهرة صلته، أمّا ما كان فيه آل من الموصولات فلا يندب[159]. وقد أجاز بعض النحاة –

---

(154) سيبويه، الكتاب، ج2، ص220.

(155) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص119.

(156) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص271؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2215.

(157) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص595.

(158) سيبويه، الكتاب، ص227؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2215.

(159) الأزهري، شرح التصحيح، ج3، ص596.

كالرّياشي– ندبة اسم الجنس؛ احتجاجًا بما جاء في الأثر "واجبلاه"[160]، وأشار الأزهري إلى أنّه جائز عند الرياشيّ ليس غير، وعدّه من باب النادر[161].

ومن المندوب: المثنى، وما يتأثر في الندبة منه، هو النون، من حيث الكسر الذي هو الأصل، أو الفتح العارض، فذهب البصريون إلى أنّ النون تُفتح في ندبة المثنى، نحو: "يا زيداناه"، وعليه الكوفيون؛ إلا أنّهم أجازوا وجهًا آخر، هو: "وازيدانيه"، وتبعهم ابن مالك لِعلّتَي: القياس، والسماع، والقياس جَعْلُ الياء أرجح من الألف؛ لئلا يلتبس المثنى بالأسماء المختومة بألف ونون زائدتين، وهو وجه القياس، وأمّا السّماع فهو ما نُقل عن أبي حاتم أنّه حكى عن العرب قولَهم في نداء (هَن): "يا هنانيه"، ولم يروِ يا هناناه[162].

وقد يندب ما كان مختومًا بألف وهاء، ولا تلحقه ألف الندبة، وهاؤها؛ للاستغناء بما هو من الكلمة؛ طلبًا للخفّة، نحو: "جُمْجُماه"، فلا يقال: يا جمجماهاه؛ لما فيه من الثقل[163]، وجاء الشاهد برواية "واجَهْجاه"، ويقال فيه ما قيل في الأوّل[164]، ولعلّ الثاني الأصوب روايةً من حيث اللفظ، والمعنى، وأمّا الأسماء المختومة بالألف الممدودة فيجوز أنْ تتبع بألف الندبة؛ إلا في مذهب الكوفيين، إذ أجازوا أن تحذف الهمزة، نحو حمراء، فيقال: "وا حمراه"[165].

---

(160) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص1216.الرّياشي هو أبو الفضل العباس بن الفرج (ت257هـ).

(161) الأزهري، شرح التصحيح، ج3، ص596.

(162) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص275-ص276.

(163) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص274.

(164) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2220؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص598؛ ابن منظور، اللسان،ج3، ص223، مادة (جهج)، والجهجاه: اسم علم.

(165) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3 ، ص274-ص275.

قلب ألف الندبة ياءً:

وأمّا ألفُ الندبة فإنّ الأشهر والأرجح فيها إتباعها بـ(هاء السكت)، وقد تقلب ياءً للإتباع؛ أي تكون تابعة لما قبلها، ويكمن ذلك في الإضافة، أو البقاء على الألف، وذلك نحو ما ذكره ابن السرّاج، بأنّهم يقولون: "يا رجلانيهْ ويا رجلاناه"، و"يا غلامَ الرجليه والرجلاه"[166]، وقيل من كلامهم: "واهلاكَ العَرَبِيَهْ"، يعنون العَرَباه[167].

ولم يُحصر مجيء المندوب بِ (وا)، فقد ذهب بعض النحاة إلى جواز إتيانه بعد (يا)، إنْ أُمن اللبس، فإن كان اللبْس، فلا يُستعمل إلّا (وا)؛ لأنّه لا يليها إلّا مندوب؛ ولأنّ الندبة لا تتعيّن بالألف التي تلي الأسماءَ، أو بحرف النداء (يا)؛ فالمنادى البعيد قد يتبع بالألف، واحْتُجَّ على ذلك بقول المرأة لعمر بن أبي ربيعة: "نظرتُ كَعْثَبَى فرأيتُه ملءَ العينِ، وأُمْنيّةَ المُتمنّي، فَصِحْتُ: واعُمَراه، فقال عمرُ: يا لبيّكاه[168]، وردّ هذا الرأي بعلةِ أنَّ (لبيّك) ليس منادًى ولا مندوبًا، وإنّما هو جواب لنداء المرأة وتأنيثِهِ، فأشْبِعَتْ حركة الكاف، ثم جيء بـ(هاء) السكت[169].

وفي تتمّة الحديث عن الندبة أنّها نوع من أنواع النداء، فكلّ مندوب منادى، وليس كلّ منادى مندوبًا، إذ ليس كلّ ما ينادى تجوز ندْبتُه؛ لأنّ المنادى يأتي

(166) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص357.

(167) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2218.

(168) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص272-ص273.

(169) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص221.

معرفـةً، ونكـرة، واسـمًا مبهمًـا، ولا يجـوز ذلـك كلّـه فـي الندبـة، حيـث لا يكـون المندوب إلا معرفة[170].

الاستغاثة، والتعجب المشبه به، تعريفهما، واللام فيهما:

الاستغاثة: دعاء المنتصِر المنتَصَرَ به، والمستغيثِ المستغاثَ بـه، أو المستعينِ المستعانَ بـهِ، وهـي مصـدرُ فعلٍ متعدٍّ بنفسـه، أمّـا المسـتغيثُ فهـو الداعي، والمستغاث هو المدعوّ[171]. ومن أمثلة ذلك قول عمر بن الخطاب – رضي الله عنه– عندما طَعَنَه العلج فيروز: "يا لَلّهِ لِلْمسلمِينَ"[172]، وأمّا المنادى المتعجب، فنحو قولهم: "يا لَلْعَجَبِ، ويا لَلْفليقةِ، ويا لَلْماءِ، ويا لَلدَّواهي، ويا لَلّه، ويا لِلنّاس!"[173]. ويكون اللام في الاستغاثة، والتعجب، بالفتح دائمًا؛ ليدلَّ علـى أنّ مصـحوبها مسـتغاث، وأمّـا كسرها فللدلالـة علـى أنَّ مصـحوبها مسـتغاثٌ مـن أجله[174].

الأقوال في لام الاستغاثة:

وأمّـا الـلام فـي الاسـتغاثة فليسَـتْ بزائـدة، وإنّمـا متعلقـة بفعـل النـداء المحذوف، وهو مذهب سيبويه، ولا يستعمل معها إلا الياء من أحرف النداء؛ لئلا تلتبس بلام التوكيد، واخْتُيرت (يا) دون غيرها لتميّزَ باب الاستغاثة، والتعجب، من غيره، وذكر سيبويه عن الخليل أنّ اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم فـي الإضـافة، نحـو: "يا عجبـاه!"، فـي الاسـتغاثة، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما

---

(170) ابن يعيش، شرح المفصل، مج2، ص289.

(171) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص266.

(172) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص95.

(173) سيبويه، الكتاب، ج2، ص216-ص 217؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص266-ص267.

(174) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص269.

مُعاقب للآخر[175]، وإذا حذفت ياء النداء تعود اللام إلى الكسر نحو: يا لَزيد، فيقال: لزيدٍ[176]، وقيل: إنَّها متعلقة بحرف النداء، وهو مذهب ابن جني[177]، وردّه ابن عصفور؛ لأنَّ معاني الحروف لا تعمل في المجرورات[178]، قاصدًا بذلك أحرفَ النداءِ، وأنّها لا تأخذُ مُتَعلَّقًا، فالمعنى وحده لا يكفي ليأخذَ ذلك التعلُّق.

وقيل إنَّ اللام زائدة غير متعلقة بشيءٍ؛ لذلك تكون بالفتح، وهو اختيار ابن خروف[179]، وهذا وجه ضعيف؛ لأنَّ الزائد دلالته التوكيد، وهذه اللام إنْ حذفتْ يخرج الكلام عن سياقه الذي وضع له. وقيل إنَّها متعلّقة بفعل محذوف، وهو مذهب سيويه، وقد سبقت الإشارة إليه، أو بحالٍ محذوفة؛ أي مدعوًّا لزيد، وهو اختيار ابن الباذّش[180].

---

(175) سيبويه، الكتاب، ج2، ص218.

(176) سيبويه، الكتاب، ج2، ص220.

(177) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (1413ه/1993م)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، حلبوني_ دمشق، ط2، ج1، ص329 .

(178) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص210.

(179) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج2،ص743؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص333.

(180) سيبويه، الكتاب، ج2، ص218-ص219؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص333؛ أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2211. ابن الباذش هو أبو جعفر محمد بن علي،(ت546هـ).

الترخيم:

الترخيم لغةً: التسهيل، وصوت رخيم؛ أي ليّن وسهل(181). وأما الترخيم اصطلاحًا: فهو حذف أواخر الأسماء، المفردة، الأعلام تحقيقًا، ولا يكون إلّا في النداء"؛ إلّا اضطرارًا، ولا يكون في مضافٍ، ولا مضاف إليه، ولا في وصفٍ، ولا في اسم منوّن في النداء، ولا في مستغاث به في الجرّ؛ لأنّه بمنزلة المضاف، ولا المندوب(182)؛ لذا يُرخَّم من الأسماء المناداة الأسماءُ المبنيّةُ، وأمّا المعرف فإنّه لا يرخّم(183)، ويُشترط فيه أنْ يكون علمًا قبل النداء، ليس اسم جنس، أو اسم إشارة، أو اسم موصول، وأن يكون مضمومًا في النداء، أي لا يكون إلا مبنيًا، وأن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، وغير مختصّ بالنداء، نحو: فلُ وفُلَةُ(184). ويُرَخّم من الأسماء ما فيه التاء مطلقًا، وقد لا يشترط فيه العلمية، أو الزيادة على ثلاثة أحرف، بل يُرَخَّم ما هي فيه، وإنْ كان ثنائيًا بدونها في غير العلم، كقولِ العرب: "يا شا أرجني"، أي يا شاةُ أقيمي، ولا تسرحي(185).

ويأتي الترخيم على لغتين: لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، ويقال: لغة من نوى، ولغة من لا ينوي، أو لغة يا حارِ، ولغة يا حارُ، والأكثر تقدير ثبوتِ المحذوف. وأكثر الأسماء ترخيمًا، ما كان علمًا منتهيًا بالهاء، نحو قولهم: "يا سَلَمَ أَقْبِلْ" في نداء سَلَمَة(186).

---

(181) ابن منظور، اللسان،ج6، ص129، مادة (رخم).

(182) سيبويه، الكتاب، ج2، ص239-ص240؛ ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص359.

(183) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص279.

(184) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص97؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص279-ص280؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص346.

(185) سيبويه، الكتاب، ج2، ص241؛ السوطي، الهمع، ج2، ص60؛ ابن منظور، اللسان،ج6، ص117، مادة (رجن)، والمعنى: رجن الشاة رجنًا، إذا حبسها وأساء علفها، وهي شاة راجن أو داجن، والرجن: الإقامة بالمنزل. و رواية أخرى ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، ج3، ص279، "يا شا ادجني".

(186) سيبويه، الكتاب، ج2، ص241.

وقد تبقى التاء، ولا تحذف، إذ سُمع قولُ بعض العرب: "يا سَلَمَةُ أقْبِلْ"، كما أنّ بعضهم يُبقي التاء مع النصب، فيقول: "يا سَلَمَةَ أقبل، وفيه وجهان: أمّا الأول، فلا خلاف فيه سوى إبقاء التاء، والأغلب المسموع حذفها. وأمّا الآخر فهو إبقاء التاء بالنصب، ووجه ذلك أنّه عندما كان الأكثر والأشيع في الاسم أنْ تحذف تاؤه في النداء، جُعل حالةُ بذكرها كحالهِ بحذفها[187]، وجعل ابن مالك الفتحة للإشباع للفتحة التي قبلها[188].

وقيل في الوقف: إنَّ من العرب مَن يحذفها فيقول: "يا سَلَمَهْ، ويا طَلَحَهْ"، وعلّل سيبويه ذلك بأنّ الإتيان بالهاء ليبيّنوا حركة الميم في (سلمة)، والحاء في طلحة، فأصبحت لازمة، كما هو الحال في الفعل ارْمِهْ[189]، ومعنى ذلك أنّ الهاء للسّكت، جيء بها لإظهار حركة ما قبلها، لكنها تحذف في الوصل، وينحصر وجودها في الوقف. وقد يُستغنى عن حذف التاء في الأسماء المرخّمة، وعن هاء السكت، ثم يُوقف على ساكن، كما في قول العرب: "يا حَرْمَلْ"، في نداء حرملة[190]، وقولهم: "سِطِيْ يا مَجَرْ ترطُبْ هجر"، وتقديره: توسّطي يا مجرةُ، فرُخّم الاسم، دون إعادة الهاء، ودون تعويض، وأشار ابن مالك إلى أنَّ المشهور أنْ تعود الهاء، أو يعوّض عنها بالألف، وخاصّةً أنَّ الاسم مضعّف فيما قبل التاء، ففيه حذفان: التاء، والثاني من المضعّف[191].

---

(187) سيبويه، الكتاب، ج2، ص242؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص285.

(188) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص285.

(189) سيبويه، الكتاب، ج2، ص242.

(190) سيبويه، الكتاب، ج2، ص244؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص286.

(191) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص286؛ وورد الشاهد وجه آخر عند أبي حيان في الارتشاف، ج5، ص2241، "بطي مجز طرطب عجر".

وبليها في الأكثر استعمالًا ثلاثة أسماء ليست مختومة بالهاء، وهي: "مالك وحارث وعامر"، وذهب سيبويه إلى أنّ الترخيم ليس بها خاصةً، وإنّما يُرخَّم غيرها؛ إلّا أنّ هذه الثلاثة أكثر ترخيمًا من غيرها؛ لكثرة تسمية الرجال بها؛ فضلًا عن كثرة استعمالها في الشعر[192]، فقد جاء في غيرها نحو قولهم: "يا صاحِ"، في نداء يا صاحب، فقد حذف الحرف الأخير؛ لكثرة الاستعمال، ولكنّه عُدَّ شاذًّا[193]. وقيل هذا الاسم لم يكد يُسمع إلّا مرخّمًا، حتى وإنْ حذف منه حرف النداء[194].

وذكر أبو حيان أن الكسائي والفرّاء لم يسمعا فيما ليس في آخره زيادة من أسماء الناس، إلّا في الأسماء الثلاثة المتقدمة، وردّه بقوله: "بل رخّمت العرب خالدًا ويزيد ولميس"، وأشار إلى منهج البصريين بجواز الوجهين في المرخَّم؛ على لغة مَنْ نوى بأنْ يُبقي على حركته، أو سكونه، نحو: يا جَعْفَ، أو يا جَعفْ، في ترخيم جعفر[195].

ويرخّم جوازًا، في مذهب البغداديين، ما كان على ثلاثة أحرف إذا تحرّك وسطهُ، نحو: "عمر" فيقال: ياعُمَ[196]، ويرخّم الرباعي الذي قبل آخره حرف مدٍّ ولينٍ، ويكون ذلك بحذف آخره فقط، نحو: يا سَعي في سعيد، ويا ثَمُو، في ثمود[197]، وإذا كان الاسم خماسيًّا فصاعدًا خاليًا من التاء، ومسبوقًا آخره بحرف مدّ ولين، فترخيمُه يكون بحذف الآخر، مع حرف اللين المذكور، سواء كان ألفًا،

---

(192) سيبويه، الكتاب، ج2، ص251-ص253.

(193) سيبويه، الكتاب، ج2، ص256.

(194) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2246.

(195) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2236.

(196) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص97.

(197) ابن عصفور، المقرّب، ص256.

نحو: يا عَمَّ أقبلْ، في نداء عمّار، وإسْحَ في إسحاق، أم كان واوًا، نحو: يا يعْقُ في يعقوب، ويا مَنْصُ، في منصور، أم كان ياءً، نحو: يا إدْرِ، في إدريس[198].

وممّا يُرخَّم ما كان مركّبًا تركيبًا إسناديًا، نحو: تأبّط شرًا، أو تركيبًا مزجيًّا، نحو سيبويه، ويتمّ ذلك بحذف العجز من الاسم، وبقاء الصدر وحده. وأمّا إنْ كان العلم مُسمًّى بتسمية الأعداد، نحو: اثنا عشر، أو اثنتا عشرة، فتحذف الألف من الجزء الأول مع العجز، فيقال: "يا اثنَ، ويا اثنتَ"، في نداء: اثنا عشر واثنتا عشرة، ولا يُرخَّم من الأسماءِ المركبةُ حكايةً؛ لأنّه لا يرخم غير منادى، وهي ممّا لا يغيّره النداء[199].

وهنالك من الأسماء ما كان ظاهرهُ مرخّمًا وهو غير ذلك، كقول العرب: "يا مَلأمُ"، فالاسم مبني على مَفْعَل مأخوذ من اللؤم[200]. وقولهم: "يا فُلُ أقبلْ "، وقد عُومل بأنه ليس من باب الحذف في الاسم، إنّما هو اسم جُعل بناؤه على حرفين، بمنزلة دم[201]. وذهب بعض النحاة إلى أنّه من باب ترخيم الكناية، فسمع: "يا فُلا أقبِلْ"، في نداء يا فلان[202].

وشذّ في الترخيم ما جاء في قولهم: "أطْرِقْ كرا"، وقد تعدد التوجيهات النحوية في هذا الشاهد، فذهب المبرِّد إلى أنّه غير مرخّم، وإنّما الكرا ذَكَرُ الكِرْوان، وشذّ فيه أنّه اسم جنس، حُذِفَ منه حرف النداء، فلو رُخّم على لغةِ مَنْ لا ينتظر، قال: "يا كرا أقبلْ"، والأصل: يا كَرَو، ثمّ قلبت الواو ألفًا؛ لأنّها متطرّفة مفتوحة، وما في المقتضب مختلِف عمّا هو موجود في الارتشاف، فلم يذكر

---

(198) سيبويه، الكتاب، ج2، ص259.

(199) سيبويه، الكتاب، ج2، ص269؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص279-ص280.

(200) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص248.

(201) سيبويه، الكتاب، ج2، ص248.

(202) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2232؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص63.

المبرِّد شذوذًا في ترخيم الاسم(203)، وعدّه ابن عصفور شاذًّا؛ لِحذف حرف النداء فقط(204)، وتبعه ابن مالك، وحقُّ الاسم عنده ألّا يرخّمَ؛ لأنّه اسم جنس عارٍ من هاء التأنيث(205). وذهب أبو حيان إلى أنّه شاذّ من وجهين: **الأوّل** حَذْف حرفِ النداء، وأمّا الثاني، فمن حيث إنّه نكرة مقصودة، وحقُّها ألّا تُرخّم(206).

وقد جاء الترخيم شذوذًا في كلام العرب، في غير النداء، وغير مختوم بتاءٍ، كقولهم:"همْ بين حاذٍ وقاذٍ"، يريدون: بين حاذفٍ وقاذفٍ، فرخّما، وهما اسمان نكرتان ليس في أحدهما تاء تأنيث(207).

المشبه بالمفعول به في اللفظ، الحال:

الحال: يُذكّر، ويؤنث، وهو كلّ اسم، أو ما هو في تقديره، منصوبٌ لفظًا، أو نيّةً مفسِّر لِمَا أُبْهِمَ من الهيئات، أو مؤكِّد لِمَا انطوى عليه الكلام، صالحٌ لجواب كيف، ويغلبُ عليه أن يكون مشتقًّا(208).

ولا بُدَّ للحال من عدة شروط، منها: أنْ يكون الكلام قد تمَّ بدونها، أمّا ما تمَّ الكلام دونها فواضح، وأما ما يكون في حكم إتمام الكلام دونها، فذلك ينطبق على الحال السادّة مسدَّ الخبر، نحو، "ضربي زيدًا قائمًا"، فلو ظهر الخبر على الأصل، لكان التقدير: ضربي زيدًا إذا وجد قائمًا(209).

---

(203) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص431 ص432، وتكملته: أطرِقْ كرا إنّ النعامةَ في القُرى"، ويقال الكرا الكروان نفسه، وقيل إنّهُ مرخّم الكروان، وقال له: أطرق كرا إنّك لن ترى، فقيل إنّهم يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد في الأرض، فيلقى عليه ثوب فيصاد، وإنّ قولهم: "إنّ النعامة في القُرى؛ أي تأتيك فتدوسك أخفافها، وهو مفرد جمعهُ كِرْوان، وهو مثل يضرب لمن ليس عنده غناء ويتكلم، فيقال له اسكت، وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهيَة ما يتعقّبه.

(204) المبرد، المقتضب، ج1، ص188.

(205) ابن عصفور، المقرّب، ص255.

(206) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص289.

(207) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص109.

(208) أبو حيان، الارتشاف، ج5، ص2246.

(209) ابن عصفور، المقرّب، ص211؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1557.

أيضًا أنْ تكون مشتقّة، أو في حكم المشتقة، ويُقصَد بها أَنْ تكون في معنى ما أُخِذَ من المصدر؛ أيْ المؤوَّلة، وأنْ تكون نكرة، وأنْ تكون متنقلة – غالبًا – أي غير لازمة، أو في حكم المتنقّلة، وأنْ تأتي منصوبة بمعنى (في). وأنْ تكون جوابًا لـ(كيف). وأنْ لا تُضمر، وأنْ تكون معرفة، أو ما في حكمها؛ أي نكرة تقارب المعرفة، أو غير مقاربة للمعرفة، متأخِّرة عن صاحبها، ويقبح فيها أنْ تقع وصفًا لصاحبها، ويجوز أنْ يقع موقعَ الاسم المنتصب حالًا الظرفُ، والجارّ والمجرور التّامان؛ أيْ المؤدّيانِ معنًى، أو جملةٌ فعليةٌ في معنى الاسم المفرد، أو جملةٌ اسمية على أنْ يدخلها واو الحال[210]، وقد تأتي وصفًا لازمًا[211].

وتقسم إلى قسمين: حال مبيّنة، وحال مؤكِّدة، والغالب أنْ تكون مبيّنة، وتُسمّى مؤسَّسة، وهي التي تدلُّ على معنى لم يُفهم ممّا قبلها، ويشترط فها أنْ تكون متنقلة، أو شبيهة بالمتنقلة، كما سمع عن العرب قولهم: "خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يدَيها أطْوَلَ من رِجْلَيها"[212]، وأمّا المؤكِّدة فهي التي يُستفاد معناها بدونها، ويجب أنْ يتوافر فيها ما كان في الحال المبيّنة[213].

وذهب بعض النحاة إلى أنّ مجيئها يكثر بعد الجملة الاسمية، واختلفوا في مجيئها بعد الفعلية، بل جعلها بعضُهم، كالزمخشري، وابن أبي الربيع، مقيَّدةً بعد الجملة الاسمية، وبعضُهم الآخر قد حصرها بعد الجملة الفعلية[214].

---

(210) ابن عصفور، المقرّب، ص211-ص219؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1557.

(211) ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص109.

(212) سيبويه، الكتاب،ج1، ص155؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1561؛ السيوطي،الهمع، ج2، ص245.

(213) ابن عصفور، المقرّب، ص211؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص145.

(214) الزمخشري، المفصّل، ص113؛ ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص522.

ولم يُجمعِ النحاة على وجود الحال المؤكِّدة، فقدْ نفى بعضهم وجودها كالفرّاء، كما في قولهم: "جاء القوم طُرًّا"، وممّن أنكرها المبرِّد، وسمّاها الحال اللازمة، وجعلها مفعولًا، فقال: "وإنّما هي مفعول، فاللزوم يقع لِما في اسمها، لا لِما عَمِلَ فيها"[215]، وتبعهم السهيليُّ، في أنّ الحال المؤكِّدة هي التي يكون معناها كمعنى الفعل؛ لأنّ التوكيد هو المؤكد في المعنى، نحو: "قمْ قائمًا"، فعند هؤلاء لا تكون الحال إلّا مبيّنة، إذْ لا يخلو الأمر من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها[216]، ومعنى ذلك أنّها يؤتى بها لتحقُّق فائدةٍ عند كلِّ ذكْرٍ لها، إذ إنَّ بعض التراكيب يتوقّفُ الفهمُ على وجودها.

وعلى أيّةِ حالٍ فقد استُشْهِد على الحال المؤكِّدة بغير شاهدٍ، نحو:"له عليَّ ألفُ درهمٍ عُرْفًا"، وأيضًا:" له عليّ ألفُ درهمٍ حقًّا"، فـ(عرفًا)، مصدر مؤكّد لقوله: له عليّ ألفُ درهم، وهو مفهوم من مقتضى الجملة، و(حقًّا)، مصدر مؤكّد، لقوله: له عليّ ألفُ درهم، وإنْ لم يكن مفهومًا من مقتضى الكلام **الأول**؛ ولكن قيل فيه إنّه مؤكِّد عندما ذُكرتِ الجملة؛ لإثبات الخبر، وأمّا (حقًّا)؛ فلإثبات المخبَر[217].

وفيما يلي بيان لكلِّ شرط ينبغي في الحال: **أولًا:** أنْ تكون الحال قد تمَّ الكلام دونها، أو في حكم ما يتمّ، نحو: "ضربي زيدًا قائمًا"، إذ إنَّ الكلام في حكم ما تمّ؛ لإغناء الحال عن الخبر، وعدم جواز اعتبارها خبرًا.

ثانيًا: أنْ تكون مشتقّة، وهو الأصل، أو في حكم **المشتق**، ويقصد بذلك الحال الجامدة، المؤولة بمشتق، وهي على أضربٍ مختلفة، منها:

---

(215) المبرد، المقتضب، ج3، ص260؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص245.

(216) السهيلي، نتائج الفكر، ص305؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص245.

(217) سيبويه، الكتاب،ج1، ص380؛ ابن أبي الربيع، ج2، ص524-ص525.

ما دلّ على ترتيب، نحو قولهم: "ادخلوا رجلًا رجلًا، وأوّلَ أوّلَ"؛ أي مرتّبين، و"علّمتُه الحساب بابًا بابًا"؛ أي مفصّلًا، وبيّنتُ له حسابه بابًا بابًا، وتصدّقت بمالي درهمًا درهمًا[218]. أمّا نصب الاسم الثاني، ففيه أقوال: إنّه منصوب بالأوّل، وهو مذهب أبي عليّ الفارسي[219]، وعند الزجاجي منصوب على توكيد الأول[220].

وعدّه ابن جني صفةً للأوّل، بتقدير مضاف؛ أي: ذا رجل أو مقارف رجل؛ بمعنى: متميّزًا عنه[221]، واختار أبو حيان النصب بِما نُصب به الأول؛ لأنّهما محمولان على الحال؛ وأنّ ناصبهما واحد، كما أجاز النصب بالعطف، في مثل هذه السياقات، سوى العطف بالفاء[222].

ومنها ما دلّ على مفاعلة، نحو قولهم: "كلّمته فاه إلى فِيَّ"؛ أي مشافهةً، بمعنى: كلّمته في هذه الحال. وقيل: إنّ بعض العرب مَنْ يقول: "كلّمته فوه إلى فيَّ" والتقدير: كلّمته وفوه إلى فيَّ، وأمّا مَنْ قال: فوه إلى فيَّ بالرفع، فذلك على تقدير: كلّمته وهذه حالهُ، والمراد بذلك الدلالةِ، الإخبارُ عن قربه منه، وأنَّ المشافهة قد تمّت، ولم يكن بينهما أحد، وأمّا مَنْ قال بالنصب (فاه إلى فيَّ)، فعلى تقدير: كلّمته في هذه الحال[223].

وكما يتضح أنّ التقدير بالواو يتضمّن الرفعَ، على أنّ الجملة اسمية، في محلّ نصب، وأمّا التقدير بـ (في) فعلى مذهب مَنْ لفظ بالنصب؛ لأنّ الحال

---

(218) سيبويه، الكتاب، ج1، ص392؛ ابن عصفور، المقرب، ص219.

(219) الفارسي، المسائل المنثورة، ص38.

(220) نقلا عن: السيوطي، الهمع، ج2، ص266.

(221) الصّبان، محمد بن علي، (ت1206م)، (1430هـ/2009م) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1،ج2، ص248.

(222) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1558- 1559.

(223) سيبويه، الكتاب، ج1، ص391.

تكون متضمّنة حرف الجر (في)، وهذا تصديق لقاعدة أنَّ الحال متضمنٌ معنى (في).

وأما الكوفيون فينصبون (فاه)، بإضمار (جاعلًا)، فكأنّ القول: كلّمتُه جاعلًا فاه إلى فيَّ، ولكنّ السيرافيّ ردّ ذلك بقوله: "ولو كان على ما قالوا من إضمار (جاعل) ما كان فيه شذوذ، ولَجَاز أنْ يقال: وجهه لوجهي، وعينه لعيني، ولم يقلْ هذا أحدٌ، فدلّ على أنّه شاذ لذلك لم يُقَسْ عليه"[224].

وذهب الأخفش إلى أنَّ أصله: "من فيه إلى فيَّ"، ثم حُذِف الجارّ، وكما ذهب بعض الكوفيين -كما سبق- إلى أنّه منصوب بـ (جاعلًا)، ورَدّ المبرد ما قاله الأخفش؛ لعدم الاقتناع به، إذ إنَّ الإنسان لا يتكلّم من فم غيره، إنّما يتكلّم كلُّ إنسان من فيْ نفسه[225]. وهنالك مجموعة من الجمل التي أتت على نمط هذه الجملة، نحو: "حاذيته ركبتَه إلى ركبتي"، و"جاورتُهُ منزلَه إلى منزلي"، و"ناضلتُه قوسَه إلى قوسي"، ويغلب عليها الرفع، وإذا كان نكرة فالمختار المُؤْثَر هو النصب، مع جواز الرفع في النكرة، إلا أنّه ضعيف[226]، وذهب الفراء إلى أنّ أكثر كلام العرب "فاه إلى فيّ" بالنصب، والرفع مقبولٌ صحيح، والرفع الأكثر المختارُ المُؤْثَرُ عند أبي حيان في المعارف في نحو هذه السياقات، وربّما جعل الفرّاء النصب هو الأكثر في جملة: فاه إلى فيَّ، في الاستعمال دون سائر أخواتها من الجمل، كما يُفهم من نصّ أبي حيان في الخزانة[227].

---

(224) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص282-ص 283.

(225) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص60؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1559-ص1560.

(226) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1560.

(227) البغدادي، خزانة الأدب، ج3، ص199.

وذكر ابن خروف عن الفرّاء النصب في قولهم: "صارعتُه جبهتُه إلى جبهتي"، وحكمه الرفع، وذهب إلى أنَّ حدَّه السماع، وعلّة ذلك أنَّ فيه وقوع جامدٍ موقع مشتقّ، ووقوع معرفة موقع النكرة، ووقوع مركّبٍ موقع مفرد، وأجاز ابن هشام القياس على ذلك فيقال: ماشيتُه قدمي إلى قدمِه(228)، وفي قولهم: "بايعته يدًا بيد"؛ أيْ بايعتُه نقدًا، لا يقع إلا النصب، ولا يحسن فيه الرفع، فلا يقال: بايعتُه يدٌ بيد؛ لأنَّ المقصود بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أكان بعيدًا عنه، أم قريبًا(229)، ويمكن أنْ يكون التقدير مناجزة؛ أيْ: أنَّ كلًّا منهما بجوار الآخر، وأنّهما متصافحان، والمبايعةَ قد تمّت نقدًا، وأيضًا "بعتُه رأسًا برأس"، أيْ مماثلة، واشترط أبو حيان لقولِ هذا أنْ يؤتى بالجارّ والمجرور؛ لئلا يُنأى بالمعنى إلى معنى مغاير، إذ بحذفهما قد يتحول الجامد مفعولًا به، نحو: بعتُه يدًا، ولئلا يلتبس بالتمييز(230).

وأنْ يغني عن الحال المشتقة تقديرُ مضاف قبلها، كما في قولهم: "وَقَعَ المصطرعان عدْلَيْ عَيْرٍ"، بمعنى: مِثْلَ عَدْلَي عير(231)، وأنْ تدلّ على سعر، نحو: "بعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا"، و"قامرتُه درهمًا في درهم"، و"بعتُه داري ذراعًا بدرهم"، و"بعتُ البُرَّ قفيزين بدرهم"، و"أخذتُ زكاةَ مالِه درهمًا لكلِّ أربعين درهمًا"(232)، فجميع هذه المنصوبات أحوال، جُعِلت في موضعِ (مسعّرًا)، ففي: "بعتُ الشاةَ شاةً بدرهم" معناه: بعتُ الشاة مُسعَّرًا على شاةٍ ودرهم، وجعلت الواو

(228) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص242؛ الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص60؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1560.

(229) سيبويه، الكتاب، ج1، ص391.

(230) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1557.

(231) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1557.

(232) سيبويه، الكتاب، ج1، ص392.

في معنى الباء، فبطل خفض الدرهم، وعُطف على (شاة)، فاقترن الدرهم والشاة، فعُطِفَ أحدهما على الآخر، وإنْ كان الشاة مُثمَّنًا والدرهم ثمنًا(233).

ولا يجوز أنْ ينفرد شيءٌ من هذه الأشياء عمّا بعده، إذ لم يجز أن يحذف الجزء الأول في جميعها، أو الجزء الثاني، فكلاهما مشتركان في إتمام المعنى، فبِحَذْفِ أحدهما يصبح المعنى مُختلفًا لِمَا كان عليه، ولِما طُلب معناه(234). وأجاز الخليل أنْ يقال: "بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهم"، بتقدير: شاةٌ بدرهم، فيكون درهم خبرًا للشاة، وأنّ الواو -كما سبق- بمنزلة الباء في المعنى، ولكنْ لو كانت شاةٌ بدرهم، فإنَّ (بدرهم) ليس مبنيًا على اسم قبله؛ أي ليس بخبرٍ، ولكن جيء به ليُبيِّنَ به السعرُ، ومثله قولهم: "بعت داري الذراعان بدرهم"(235)، وذهب ابن الدَّهان إلى أنّ ما أجازه الخليل من قولهم:" بعتُ الشاةَ شاةٌ ودرهمٌ"، بالواو، جملة اسمية في موضع الحال، والتقدير: شاةٌ منها ودرهم معروفان؛ بحذف العائد، معَ واو الحال، مع جواز إظهارها(236).

وأمّا في قولهم: "بعتُه ربحُ الدرهمِ درهمٌ"، فيجب الرفع في درهم، ولا يكون فيه النصب على حالٍ، وإنّما الجملة الاسمية -ربحُ الدرهم درهمٌ- حال، وزعم الخليل أنّه لا يجوز القول: ربحتُ الدرهم درهمًا حتى يقال في الدرهم، أو للدرهم، وأشار إلى أنّ العرب كذا تقول(237).

(233) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج2، ص284.

(234) سيبويه، الكتاب، ج1، ص392-ص393.

(235) سيبويه، الكتاب، ج1، ص393-ص394.

(236) ابن الدهان، الغرة، ج1، ص417.

(237) سيبويه، الكتاب، ج1، ص394-ص395؛ السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص285؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص.

وأجاز بعض الكوفيين نصب (ربْح ودرهم)؛ أي بعتُه ربحَ الدرهم درهمًا، أو نصب (ربح)، ورفع (درهم)، على تقدير: بعتُه ربحَ الدرهمِ درهمٌ[238].

وأنْ تقع الحال في طور فيه تفضيل، نحو قولهم: "هذا رُطبًا أطيبُ منه بُسرًا"، وأشار سيبويه إلى أنّه يجوز أن يكون حينًا، والحين هو الظرف، وقد يدلُّ على الماضي، أو أنْ يكون حينًا مستقبلًا، وأضاف إلى ذلك أنَّ الناس قالوا: "هذا منصوب على إضمار، إذا كان فيما يستقبل، وإذا كان فيما مضى؛ لأنَّ هذا لمَّا كان ذا معناه أَشْبَهَ عندَهم أن ينتصب على(إذا كان)، ولو كان على إضمارِ كان، لقلتَ: هذا التمرَ أطيبُ منه البُسرَ؛ لأنّ (كان) قد ينصب المعرفة، كما ينصب النكرة، فليس هو على تقدير (كان)، ولكنّه حال"، وإنْ قُدِّرتْ (كان)، فهي تامّة[239].

وقد بيّن السيرافي ذلك بأنّ ذلك يأتي لتفضيل شيءٍ في زمن من أزمانه، على نفسه في سائر الأزمان، ويجوز أن يكون الزمان الذي فُضّل فيه ماضيًا، أو مستقبلًا، غير أنّه لا بدَّ من دليل على المعنى منه، والاستقبال بحسب ما يُفضّل من ذلك؛ فإنْ كان زمانًا ماضيًا أضمرت (أنْ)، وإنْ كان مستقبلاً أُضمرت (إذْ). فإذا قيل: "هذا بسرًا أطيبُ منه تمرًا"، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمر، أو رطب، فالتفضيل لِمَا هو قد مضى، والتقدير: لَهَذا إنْ كان بُسرًا أطيبُ منه إذا كان تمرًا، فـ(هذا)، مبتدأ وخبره: أطيب منه، و(بسرًا وتمرًا)، حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال (كان)، وفي (كان) ضمير من المبتدأ[240].

---

(238) أبو حيان،الارتشاف، ج3، ص1558.

(239) سيبويه، الكتاب، ج1، ص400. وينظر: هامش الصفحة نفسها.

(240) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص289، ابن الدهان، الغرة، ج1، ص414.

أو إذا دلّت الحال على أصل الشيء، وسمّاه أبو حيان دلالته على أصالة، نحو: "هذه جُبَّتُك خَزًّا"، و"هذا خاتَمك حديدًا"[241]، أو فَرْعًا لصاحبها، نحو: "هذا حديدُك خاتمًا"، أو نوعًا لصاحبها، نحو: "هذا تمرُك شَهْرِيزًا"[242]. أو أنْ يكون الحال مصدرًا مضافًا للضمير، كما في قولهم: "رَجَعَ فُلانٌ عَوْدَه على بَدْئه"، و"انثنى فلان عودَه على بدئه"، والتقدير: انثنى عودًا على بدءٍ، إلّا أنّ التقدير لا يستعمل في الكلام، وإنّما يؤتى به للبيان، ويجوز: رجع فلان عودُه على بدئه؛ أي وَعَوْدُه على بدئه[243].

وأجاز الخليل: عودَك على بدئك، على أنّ (عودك) مفعول به، نحو: "رَجَعْتَ المالَ عليَّ"؛ أي: رددتَ المال عليَّ، فكأنّه قال: ثنيتُ عَوْدي على بَدْئي[244]. وقد يغني عن اشتقاقها تقدير مضاف قبلها، كقولهم: "وقع المصطرعانِ عِدْلَي عيرٍ"، بمعنى: مِثْلَ عِدْلَي عير[245]، أي مشابهًا.

ثالثًا: أنَّ الأصل في الحال أن تأتي نكرة، بل لا تكون إلا نكرة[246]، إلّا أنّها قد تأتي معرفة، مؤولة بنكرة، والمعرّفة على ضربين: معرَّفة بألْ، أو بالإضافة، والضرب الأول، نحو قولهم: "ادخلوا الأولَ فالأولَ"، و"مررتُ بِهِمُ الجمّاءَ الغفيرَ"، "الناس فيها الجمّاءَ الغفيرَ"، أمّا (ألْ) في قولهم: (الأول)، فقد عدّها الخليل وسيبويه على نيّة الطرح، وعلى ما لا تدخله[247]، بمعنى زائدة، وتبعهم المبرد، وجعل ذلك على تقدير: ادخلوا واحدًا بعد واحد، وأنّه منصوب على الحال، مع

---

(241) سيبويه، الكتاب، ج1، ص396.

(242) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1559.

(243) سيبويه، الكتاب، ج1، ص392.

(244) سيبويه، الكتاب ج1، ص395؛ السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص286.

(245) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1557.

(246) سيبويه، الكتاب، ج1، ص44-ص45.

(247) سيبويه، الكتاب، ج1، ص375؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1563.

وجود الألف واللام؛ لأنّ الاسم غير معهود بهما، كسائر الزوائد، وتبعه ابن عصفور، وابن هشام[248]، وعدّها السيرافيّ معرّفة لا زائدة[249].

وقد ورد هذا الشاهد بالرفع: "ادْخُلُوا الأوّلُ فالأوّلُ"، وهي رواية يونس، وقدّره: ليدخلِ الأولُ فالأوّلُ، حمْلًا على المعنى، ومَنَعَ سيبويه ذلك؛ لأنّ الفعل (ادخلُوا) بالأمر؛ لذا لا يكون الاسم بدلًا من الضمير؛ لأنّ التقدير عندئذٍ يكون: ادْخُلِ الأوّلُ فالأول؛ لذا لم يُجِزْ فيه سيبويه إلّا النصبَ على الحال[250]، وعلّل السيرافي ذلك بأنّ الفعل للمواجهة، لا يجوز أنْ يخلو من الضمير، فعند إبدال الظاهر منه، يُصبِح كأنّه لا ضمير فيه[251].

وفي موطن آخر ذكر سيبويه: "دَخَلوا الأوّلَ فالأولَ"، كما قيل واحدًا واحدًا، وأجاز الرفع ليقال: دَخَلُوا الأوّلُ فالأوّلُ، على أنّه بدل، على تقدير: دخل الأوّلُ فالأوّل[252]، ويبدو مذهبُه واضحًا في جواز البدل في سياق الماضي، حتى يستقيم البدل، ولا خلاف فيه، لوجود ذلك في اللغة، سواء كان الضمير متصلًا بالماضي، أم بالمضارع، أمّا في الأمر فلا يجوز، وقد بدا ذلك جليًّا عند سيبويه. وقد شذّ استخدام العرب في خِطَاب الجمع المؤنث، نحو قولهم: "ادخلْن الأوّلَ فالأوّلَ"؛ لأنّ قياسه: ادخلْن الأولى فالأولى[253]، وشذوذه ظاهر من حيث عدم المطابقة، ومخالفة القياس.

---

(248) المبرد، المقتضب، ج3، ص271؛ ابن عصفور، المقرّب، ص219؛ ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (ت761هـ)، (1427هـ/2006م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص250-ص272.

(249) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص288

(250) سيبويه، الكتاب، ج1، ص398.

(251) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص288.

(252) سيبويه، الكتاب، ج1، ص398.

(253) سيبويه، الكتاب، ج1، ص375-ص376.

وفي قولهم: "مررتُ بهم الجَمّاءَ الغفيْر"، أنَّ الألف واللام في مذهب الخليل وسيبويه على نيّة الطرح، أو على ما لا تدخله (ألْ)، وأنّه شبيه بقولهم: "مررت بهم طُرًّا"، أي: جميعًا؛ إلا أنَّ هذا نكرة، لا تدخله (ألْ)، نحو: "مررتُ بهم جميعًا"[254]. وذهب السيرافي إلى أنّ ما دَفعَ الخليل وسيبويه إلى جعلهما حالًا، أنّهما في موضع المصدر، وأنّ الحال إذا كانت اسمًا، غيرَ مصدر، لم يكن بالألف واللام[255].

وذهب الأخفش، والمبرّد إلى أنّ هذه الأسماء ليست أحوالًا على الحقيقة، وإنّما الأحوال هي العوامل الناصبة التي أُضمِرتْ، ولكنّها في موضع الأحوال، موضوعةٌ في موضع غيرها؛ لوقوعها مَعَه في المعنى، ومع ذلك اخْتُلِف في تقدير المحذوف، فالفارسيّ قدّرها أفعالًا، وبعضهم قدّرها أسماء مشتقّة من تلك الأفعال[256].

وردّ ابن خروف، وابن طاهر[257]، وغيرهما بأنّها ليست معمولة لعوامل أُضمرت، وإنّما هي واقعة موقع الصفات، ومنتصبة أحوالًا بنفسها، ومشتقة من ألفاظها ومعانيها، إذْ هي واقعة موقع أسماء الفاعلين، على تقدير: جامّين غافرين؛ ونسب ذلك إلى سيبويه. ونَصَبَه ثعلب على المدح لا على الحال،

---

(254) سيبويه، الكتاب، ج1، ص375؛ ابن منظور، اللسان،ج3، ص205، مادة (جَمَمَ)، والجمّاء الغفير: جماعة الناس، والغفير، أي جماعتهم، وقال ابن الأعرابيّ: الجمّاء الغفير: الجماعة، وقيل الجمّاء بيضة الرأس، سُميت بذلك؛ لأنّها جمّاء بمعنى ملساء، ووصفت بالغفير لأنها تغفر، أيْ تغطي الرأس. وقيل إنّها وردت: جماءُ غفيرةُ بالتاء، والتنوين، وليس من بناء جماء غير منوّنة، فإنّما هي فعّال، كالجبّان، وقالوا: جاءوا جمّاءً غفيرًا، والمعنى واحد. والجمّاء الغفير هي البيضة التي تجمع الرأس عند الكسائيّ، وابن الأعرابيّ. وقال السيرافيّ في شرح الكتاب، ج2، ص262: إنَّ الجمّاء اسم، والغفير نعتٌ لها، بمنزلة: الجمّ الكثير؛ لأنّه يراد به الكثرة، والغفير يراد به أجمّ غطّوا الأرض من كثرتهم، وجمعة: الجموم الغُفر، وتقديره حالًا: جمّين غافرين.

(255) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص262.

(256) المبرد، المقتضب، ج3، ص238؛ الفارسي، المسائل المنثورة، ص16.

(257) بهاءالدين بن طاهر بن أحمد بن محمد القزويني(ت756هـ).

وجعل الكسائي النصب فيه إنْ كان فضلةً، أما إذا كان جزءًا أساسيًا مسندًا، أو مسندًا إليه؛ فيعامل معاملة غيره من الأسماء[258].

وأمّا الضّرب الثاني من المعرفة، فهو المعرّف بالإضافة نحو: "وَحْدَه"، وذهب سيبويه إلى أنّه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر الواقع حالًا، وهو مذهب الخليل أيضًا، فالأصل: وحده موضع إيحاد، وإيحاد موحدًا، وهو حال من الفاعل الذي مع الفعل المتعدي، في نحو قولهم: "ضربتُ زيدًا وحده"[259].

وجعلَه المبرد حالًا من المفعول به؛ أي ضربته في حال أنّه منفرد بالضرب، وتبعه في ذلك أبو بكر بن طلحة، في أنّه حال من المفعول ليس غير؛ لأنّ استعماله مع الفعل اللازم، لا بُدَّ من إيجاد مُتمّم، نحو: "مررت به وحده"، ولا سبيل لغير النصب به[260].

وبعض النحاة لا يعتدُّ بـ (وحده) حالًا، كيونس والأصمعي، وإنّما هي منصوبة عندهم انتصاب الظروف، وبمنزلة (عند) [261]، واستدل الأصمعيّ على انتصابه ظرفًا بقول العرب: "زيدٌ وحدَه"، فإنّه خبر، لا حال[262]، وأورد أبو حيان ما حُكِي من كلام العرب: "جلسا على وحدِهما"، وفي "زيدٌ وَحْدَه"، وقدّر ذلك بِ: زيدٌ موضع التفرُّد، وأنّه نُصِب على الظرف[263]، وتبعه في ذلك السيوطيّ، في جعْلِه ظرفًا احتجاجًا بالسماع، فجملة "زيدٌ وحدَه" مثال مسموع، وقال بأنّه أقوى

---

(258) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،ج1، ص380؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1564.

(259) سيبويه، الكتاب، ج1، ص373.

(260) المبرد، المقتضب، ج3، ص239؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1566. وأبو بكر بن طلحة هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك، (ت618هـ).

(261) سيبويه، الكتاب، ج1، ص377؛ ابن السّراج، الأصول، ج1، ص165.

(262) الأشموني، شرح الألفية، ج1، ص459.

(263) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1567.

دليل على ظرفيته، حيث جعلوه خبرًا لا حالًا، وأشار إلى عدم جواز الحال، وحذف الخبر، بدليل عدم الجواز في: "زيدٌ جالسًا"[264].

وقول آخر لهشام في الجملة نفسها، أنّه منصوب بفعل مضمر، يكون (وحده) خلفًا منه، مُحتجًا بقول العرب: "زيدٌ إقبالًا وإدبارًا"، فـ(وحده) بدل من الفعل (وَحِدَ)، فحذف الناصب، وبقي المنصوب، وأنّه لا يجوز: وحده زيد، إذا كان في معنى: إقبالًا وإدبارًا عبدالله، إلّا أنْ يكون منصوبًا على الظرفية[265]، ومعنى ما تقدّم أنّ (وحده) إذا كان منصوبًا باعتباره حالًا يُمنع، وإلّا يُمنع تقدمه، أمّا إذا كان منصوبًا من باب الظرفية فيجوز التقديم؛ لأنّه يكون واقعًا في باب تقدّم الخبر على المبتدأ؛ لأنّه شبه جملة، يمنع تقديمه حالًا؛ لئلا يلتبس بالظرفية.

وممّا جاء حالًا مضافًا الأعدادُ، من ثلاثة إلى العشرة، في لغة الحجاز، كقولهم: "مررتُ بهم ثلاثتَهُم"، وعدّه سيبويه اسمًا موضوعًا موضع (ثَلْث)، وأصل الفعل له: ثلّث، والمصدر (ثَلْث) موضوع موضع (مَثلَّث)، وكذا باقي الأسماء إلى عشرة[266]، وهي عند يونس أحوال مبيِّنة؛ لأنّها صفات في الأصل، وكان قد قاس ذلك على (وحدَه)، ووحده عنده منصوبة على الظرفية، التي هي في الأصل مكان: واحدِهِ[267]، ونصبه المبرِّد على تقدير فعلٍ مشتق من العدد نفسه؛ أي: مررتُ القوم فثلَّثْتُهم، ومررتُ القوم خمّسْتُهم، ومعناه: هؤلاء تخميسًا[268].

وأشار الخليل إلى أنَّ بعضهم يجعلُه على الإتباع لما قبله، بالرفع والنصب والجرّ، وعزا سيبويه ذلك إلى تميم، وأمّا الإتباع فمقصدُه التوكيد، وأن

---

(264) السيوطي، الهمع، ج2، ص232.

(265) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1567-ص1568. وهشام هو أبو عبدالله بن معاوية الضرير، نحويّ كوفيّ.

(266) سيبويه، الكتاب، ج1، ص273؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1568.

(267) سيبويه، الكتاب، ج1، ص378.

(268) المبرد، المقتضب، ج3، ص239.

تعاملَ هذه الأسماء معاملة (كلّ وجميع)[269]. كقولهم: "جاء القوم قضَّهم بقضيضِهم"[270]، وقد عدّه يونس حالًا بنفسه، وأنَّ الإضافة غير محضة، وعند سيبويه إنْ كان اللفظ بالنصب فحقّه أن يعدّ حالًا، وأنّه مشتق من معنى الانقضاض، وكأنَّ القول: انقضّ آخرُهم على أوّلِهم، كما يتّضح من تقديرٍ آخر له: مررتُ بهم قضَّهم بقضيضهم؛ أي انقضاضًا، فيُجيز نصبَه على المصدر[271]، وقدّره أبو حيان بمشتق: "مُنقضًّا آخرُهم على أوّلهم"[272].

وذهب الأستراباذي إلى أنّ الأَوْلى أنْ يكون المصدر (قضّهم) بمعنى اسم الفاعل، على تقدير: قاضُّهم بقضيضهم، وأنْ يكون مبتدأ، و(بَقضيضهم) خبرًا؛ أي: كاسرُهم ومكسورهم؛ لأنّ مع الازدحام، والاجتماع كاسرًا ومكسورًا[273]، وقيل: إنّه قد يعامل معاملة التوكيد المعنوي، كلفظ كلّهم، فيأتي تابعًا لما قبله بالرفع، والنصب، والجرّ[274].

وقد أُلْحِق بهذه المضافات المؤولة أحوالًا أسماءُ، ومصادرُ عديدةٌ، منها: "كلّمتُه فَاه إلى فِيَّ"، و"رجع عَوْدَه إلى بَدْئه"، و"وطلبتُهُ جَهْدَك"، و"فعلتُه طاقتي"، و"فَعَلَهُ رأْيَ عيني"، و"فعَلَه سَمْعَ أذني"، وإنْ كان سمعًا جاز إذا لم تخصَّ نفسك؛ لأنّه بمثابة: "أخذته سماعًا"، وكلّ مصدرٍ منها مؤوّل باسم الفاعل من فعله، مع أنّ بعض النحاة كان مُضمرًا فيه اسمَ فاعل قبل كلّ منها، وأنّ المضمر هو

---

(269) سيبويه، الكتاب، ج1، ص374؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص239؛ ابن السّراج، الأصول، ج1، ص166.

(270) الميداني، مجمع الأمثال،ج1، ص161؛ ومعناه: جاء القوم كلهم، وقد وردت: قضُّهم بالرفع على أنّها توكيد، من خلال المعنى والتفسير، وأشار الميداني إلى جواز نصبها مصدرًا عند سيبويه.

(271) سيبويه، الكتاب، ج1، ص375-ص377.

(272) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص569.

(273) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص57.

(274) سيبويه، الكتاب، ج1، ص375.

العامل فيها، ثم حُذفت تلك العوامل النكرات، وأقيم مقامها معمولُها[275]، وأمّا نصبُها عند الكوفيين فذلك من قبيل المصادر المعنوية، وغيرها من المصادر المشابهة لها ك:"عَودهِ إلى بدئهِ"[276]، أي أنّها منصوبة نصب المفعول المطلق، وليس على الحالية، وكما يُفهم أنّه لا إضمار قبلها عندهم.

وذهب يونس والبغداديون إلى جواز أنْ تأتي الحال معرفة، وكذلك الكوفيون إلّا أنّهم قد حصروها في معنى الشرط، فإذا لم تتضمّن معناه فلا يصحُّ تعريفها، ومن أمثلة ذلك ما سُمِع من قولهم: "لَذُو الرمّة ذا الرمّة أشهرُ منه غيلانًا"، فـ (ذا، وغيلانًا) منصوبان على تقدير: إذا سُمّي ذا الرمّة أشهر منه إذا سُمّي غيلانًا[277].

وممّا وَقَع معرفةً، مؤوّلًا بنكرة ما جاء في قول بعض نساء الصحابة: "ومَا لنا أكثرَ أهل النار"، وحملَه ابن مالك على وجهٍ آخر، بتقدير: "وما لنا ترانا أكثرَ أهلِ النار؟"؛ لأنّ القول مسبوق بقوله -صلّى الله عليه وسلّم-: "تصدّقْن فإنّي رأيتُكنّ أكثرَ أهلِ النار"، والرؤيةُ بصرية، ولكنّها ضُمّنت معنى الفعل المتعدي[278].

رابعًا: أن تكون متنقّلة، أو في حكم المتنقّلة، مثال قولهم: "خَلَقَ اللهُ الزرافةَ يدَيها أطْولَ من رجليها"، فالحال هنا (أطولَ) تشبه بعد الفعل (خَلَقَ) الحال غيرَ اللازم، إذ يسهل أنْ يخلقها الله خلاف ذلك[279].

(275) ابن عصفور، المقرّب، ص219؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1565.

(276) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1566.

(277) ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص112، أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1563؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص230؛ الأموني، شرح الألفية، ج1، ص459، وغيلان: هو غيلان بن عقبة ابن نهيس بن مسعود العدوي.

(278) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص243-ص 244.

(279) ابن عصفور، المقرّب، ص219.

خامسًا: أنْ تكون بمعنى -في- وسبقت إليها الإشارة، وجوابًا لكيف، وينطبق ذلك على كل شاهد، وأنْ لا تُضمر؛ بمعنى أن الحال لا تحذف إلا قليلًا وحذفها جائز ما لم تَنُبْ عمّا لا يستغنى عنه، كالتي سدّت مسدّ الخبر، وما لم تقع بدلًا من اللفظ بالفعل، وأيضًا إذا كان المراد لا يفهم إلّا بثبوتها، كقول جابر بن عبدالله-رضي الله عنه-: "نهى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئةً اثنين بواحد"، أيْ متفاضلًا، وفيه وجهٌ آخر ذكره العكبريّ، هو بدل اشتمال من(الحيوان)، والتقدير: نهى عن بيع اثنينِ من الحيوان؛ فيكون موضعه جرًّا[280].

سادسًا: أن تكونْ من معرفة، وهو الأصل، أو ممّا يقرُب من المعرفة، كالنعت والإضافة في صاحبها، أو غير مقارب للمعرفة، وكانت متأخرة عنه، وقَبُح فيها أنْ تكون وصفًا له، نحو قولهم: "مررتُ ببُرٍّ قفيزًا بدرهم"، و"مررت بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ"، و"وقع أمرٌ فجأة"[281].

سابعًا: أنْ تأتي شبه جملة ظرفية، أو من الجارّ والمجرور، على أنْ تكون شبه الجملة تامّة، أو جملة اسمية مقترنة بالواو والضمير، أو الواو وحده، أو جملة فعلية مشتملة على ضمير، عائد على صاحب الحال. **ثامنًا:** أنْ تأتي وصفًا لازمًا، غير مُتنقلة نحو قولهم: "دعوتُ اللهَ سميعًا"[282].

(280) العكبريّ، إعراب الحديث، ص111؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص268؛ ابن مالك، شرح الكافية الالفية، ج1، ص343.

(281) ابن عصفور، المقرب، ص219.

(282) ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص109.

وقوع الحال مصدرًا، أو اسم جنس:

أولًا: الحال مصدرًا:

قد تأتي الحال مصدرًا، وذلك مسموع بكثرة، وذهب إليه سيبويه، والبصريون، نحو: "قتلْتُه صبرًا، ولقيتُه فجاءة ومفاجأة، وكفاحًا ومكافحةً، ولقيتُه عَيانًا، وكلّمتُه مشافهةً، وأتيتُه ركضًا وعَدْوًا أو مشيًا، وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا"، وقيل إنَّ حدَّها أحوالًا هو السماع، ولا يجوز القياس عليه، فلا يقال: أتانا سرعةً، أو أتانا رُجْلةً؛ لأنّ المصدر في موضع اسم فاعل إذا كان حالًا[283].

فقتلتُه صبرًا، أيْ مصبورًا، إذا كان الحال من التاء، وصابرًا، إذا كان من الهاء، ولقيته مفاجئًا، ومُعَايِنًا، وكلَّمته مُشافهًا، وأخذتُ ذلك عنه سماعًا، إذا كان حالًا من التاء[284]، وكما يبدو لي أنَّ المصدر إنْ وقع حالًا يؤوَّلْ باسم الفاعل إنْ كان من المفعول به، إذا أُخِذ من الفعل اللازم، ويكون حالًا مؤوّلًا باسم المفعول، إنْ كان من الفاعل، إذا أُخذ من الفعل اللازم، ويؤوّل باسم الفاعل، إنْ كان حالًا من الفاعل إذا كان مأخوذًا من متعدٍّ، وباسم مفعولٍ، إذا كان من مفعول به.

أمّا الكوفيون فجعلوها منصوبة مصادر، على أنّها مفاعيل مطلقة، وأنّ قبل كل واحدٍ منها فعلًا مقدّرًا، هو الحال، ولكن ابن مالك ردّ ذلك بحجة أنّه لو كان الدليل على الفعل المضمر المصدرُ المنصوبُ نفسُه، فينبغي أنْ يجيزوا ذلك في كلّ مصدر له فعل، ولا يقتصر على السماع، ولعدم التصديق بذلك أنّ

---

(283) سيبويه، الكتاب، ج1، ص370؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص244-ص 245.

(284) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص257؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص245.

المصدر لا يفسّره الفعل السابق له، فالقتلُ قتلًا، لا يدلُّ على الصبر، ولا اللقاء على المفاجأة[285].

وذكر المبرد أنّ "من المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسدّ مسدّه، فيكون حالًا؛ لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناءه، وذلك قولهم: "قتلته صبرًا"؛ إنّما تأويله صابرًا، أو مُصبرًا، وكذلك "جئتُه مشيًا"؛ لأنّ المعنى: جئته ماشيًا، فالتقدير أمشي مشيًا؛ لأنّ المجيء على حالات، والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحال[286].

وكما يتّضح أنَّ المبرد لم يجعل جميع المصادر أحوالًا، ودليل ذلك أنّه لم يصّرح بذلك في جميع الشواهد؛ لأنّها قدْ أُوِّل بعضها بالمشتقّات، وأشار إلى أنّها مصادر سدّت مسدّ الحال، وأنّها نائبة عنه فتكون أحوالًا، كما جعل ذلك قياسًا على كون المصدر دالًّا عليه الفعل؛ لذا جاز نحو: "أتانا سرعةً"، و"جئته سعيًا"[287].

ثانيًا اسم جنس:

وقد يقع الحال اسم جنس، لكنه يؤوّل بمشتق، ومثال ذلك قولهم: "جاءت الخيلُ بَدَادِ"؛ أي مُتبدّدة[288].

ولا يقتصر الحال الواقع اسمًا، أو مصدرًا، على السماع في ثلاثة مواضع:

أولًا: في طور المعنى الكامل.

ثانيًا: في طور التشبيه الكامل، على تقدير: مثل.

---

(285) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص245.

(286) المبرد، المقتضب، ج3، ص234.

(287) المبرد، المقتضب، ج3، ص234.

(288) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص244؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1569؛ ابن منظور، اللسان، ج2،ص34، مادة: (بدد)، وبدّد الشيء؛ أي فرّقه، والتبديد: التفريق، وشمل مُبدّد أي مفرّق.

ثالثًا: عند إنكار الصفات وإثبات إحداها، وهي التي تكون حالًا.

أوّلًا: في طور المعنى الكامل، مثال قولهم: "أمّا سِمْنًا فسَمِيْنٌ"، و"أمّا علمًا فعالِمٌ"، وقول الخليل: "أنت الرجلُ علمًا ودينًا"، و"أنت الرجل فَهْمًا وأدبًا"؛ أي: أنت الرجل في هذه الحال، وقد عَمِلَ فيه ما بعده وما قبله، وذهب سيبويه إلى أنّه لا يحسن أنْ تدخله (ألْ)، كما لا يحسن دخولها في الحال، وأشار إلى أنّه قد يرفع في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن، وأمّا إذا أُدخلت (ألْ)، فيمتنع أن يكون حالًا، ولا يكون فيه إلّا الرفع، وتقديره: "أمّا العِلمُ فعالمٌ بالعلم"؛ لأنّ العلم الثاني، ليس هو العلم الأول، وقد ينصبه أهل الحجاز معرّفًا، حملًا له على المفعول، والرفع على إضمار مبتدأ، تقديره: فأنا، أو فهو، ففي جملة: أمّا العلم فعالِم؛ أي: فأنا عالمٌ، أو فهو عالم، وأجاز الإضمار واستحسنه[289].

وأمّا نصْبُه فعلى المصدرية، لا على الحال، باعتباره اسمًا منصوبًا على أنّه مصدرٌ مؤكّد، وأُوِّل (الرجل) باسم فاعل، من جنس اللفظ الذي يليه، ففي جملة: أنت الرجل علمًا وأدبًا؛ أي أنت العالمُ علمًا، والمتأدّب أدبًا[290]، ويحتمل وجهًا ثالثًا، هو النصب على التمييز، وهو اختيار أبي حيان، مع عدم انتفائه حالًا، فتقدير: أنت الرجلُ أدبًا ونبلًا؛ أي: أنت الكامل أدبًا، بمعنى: أَدَبُك، فحوّل الرجلُ بمعنى: الكامل، كما في قولهم: "أرَجُلٌ عبدُالله؟"، فارتفع عبدالله بالاسم المحمول على اسم الفاعل، على تقدير: أكاملٌ عبدالله؛ لأنّه رجل لا امرأة، والاستفهام عن اتّصافه بالكمال[291].

---

(289) سيبويه، الكتاب، ج1، ص384- ص386.

(290) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1572.

(291) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص1572.

ثانيًا: إذا وقع في طور التشبيه الكامل، على تقدير (مثل)، نحو قولهم: "هو زهير شعرًا، وحاتمٌ جودًا"، و"يوسفُ حسنًا"، و"الأحنف حِلمًا"؛ أي مثل زهير في حال شعرٍ، ومثل حاتم في حال كرمٍ، ومِثْل يوسف في حال حسنٍ، ومثل الأحنف في حال حِلْمٍ، فكلُّها على تقدير: (مثل) المحذوفة، و(مِثْل) يكون عنها التمييز، نحو: "على التمرة مثلُها زبْدًا"، وأشار أبو حيان إلى التمييز بِنَصّ النحاة في: "زيدٌ القمرُ حسنًا، وثوبُك السَّلْقُ خُضْرةً"[292].

ثالثًا: عند إنكار جميع الصفات، وإثبات إحداها:

وهي التي تُنكر، وقد استُشهِد على هذا، بما رواه يونس من قول أبي عمرو: "أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأمّا عبدان فذو عبدين"، والرواية بالرفع، والنصب[293]. والرفع هو مذهب سيبويه؛ لأنّها اسماء، ولا تعامل معاملة المصادر، كأنَّ القول: أمّا العبيدُ فأنت فيهم، أو أنت منهم ذو عبيد؛ أيْ لك من العبيد نصيب، وفي تقدير آخر: أمّا من العبيد، أو أمّا في العبيدِ فأنتَ ذو عبيد؛ إلّا أن(في، ومنْ)، أُخِّرتا، وأُضْمِر فيهما أسماؤهما، ولعل الرفع صوابٌ، كما بيّنه السيرافي؛ لأنّ العبدَ ليس مصدرًا، حتّى يُقَدّر له فعل من لفظهِ فيكون العامل في نصبه؛ لذا وجب فيه الرفع، وما بعده خبر، والعائد محذوف، تقديره: أمّا العبيدُ فأنت منهم، أو فيهم[294]. وممّا امتنع نصبه لأنّه معرفة، ما في قولهم: "أما البصرةُ فلا بصرة لك"؛ لأنّ البصرة اسم معروف، ومعلوم، قد علم المخاطب منه

---

(292) الأشموني، شرح الألفية، ج1، ص460؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1572.

(293) سيبويه، الكتاب، ج1، ص187.

(294) سيبويه، الكتاب، ج1، ص387-ص388؛ السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص279؛ الفارسي، الإغفال، ج1، ص202.

مثل ما عَلِمَ به المتكلّم، وكذلك قولهم: "أمّا الحارثُ فلا حارثَ لك"، و"أمّا أبوك فلا أبا لك"، وكذلك قولهم: "أما قريش فأنا أفضلُهم"[295].

وأمّا النصب كما زعم يونس: "أمّا العبيدَ فذو عبدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ"، فعلى اعتماد المصدر، وعدّه سيبويه من قبيل الخبيث، غير المستحسن، ولو قيل: أمّا العبيدُ فأنت ذو عبيدٍ، بالرفع، فالمقصود عبيد بأعيانهم، قد عَلِمَهم المخاطب كالمتكلم، وتقدير ذلك: أمّا العبيدُ الذين تعرف، فلا يكون إلّا بالرفع، وقوله: ذو عبيد؛ أي أنت فيهم، أو منهم ذو عبد، وأمّا إنْ كان الكلام محمولًا على المجهول، ولم يكن العبيد شيئًا معروفًا بعينه، فيجوز النصب تشبيهًا بالمصدر، والمصدر قد تدخله (ألْ)، ومثله ما سُمِع عن العرب: "أمّا ابنُ مُزنيّة فأنا ابنُ مُزنيّة"، والتقدير: أمّا ابن مزنيّة فأنا ذلك[296].

وذهب الزّجّاجيّ في قولهم: "أمّا العبيدَ"، بالنصب، إلى أنّه على حذف مضاف، والتقدير: أما مِلْكَ العبيد، ويكون نصبه على المفعول لأجله، وعدّه السيرافي من باب إقامة الاسم مقام المصدر، فكأنّه قال: أمّا العبيدُ فهو ذو عبيد"[297]. وأمّا نصبه عند الكوفيين فعلى اعتباره مفعولًا به، سواء في التنكير، أم في التعريف، وإنْ كان المقصودُ بالعبيد عبيدًا بأعيانهم، فعلى إضمار فعلٍ، تقديره: مَهْمَا تَذْكُر العبيدَ، وهو فعل لازم الإضمار عندهم، ويقال في غيره ما قيل فيه[298].

---

(295) سيبويه، الكتاب، ج3، ص389؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1575.

(296) سيبويه، الكتاب، ج1، ص388-ص390.

(297) السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص280؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص247؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1575.

(298) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص1574.

وعن الأخفش أنَّ ناسًا من العرب يقولون: "أما العِلْمَ فمَا أعلمني"، على إضمار (به)، ومذهبه أنّه إذا اجتمع مصدر واسم، فالمختار أن ينصب المصدر، ويرفع الاسم، مؤوِّلًا ذلك بقوله: "أمّا العلمَ والعبيدُ فأنت ذو علم وذو عبيد، وأمّا الحُمقَ والمالُ فذو حُمقٍ ومالٍ"، وذكر أبو حيان أنّ بعض النحاة لا يمنعون نصب الاسم إنْ تقدّم على المصدر، ويرفعون المصدر، وردّه بأنّه غير صائب، وقياسُه أنْ يرفعَ الاسم، وينصب المصدر[299].

وجاء في كلامهم المصدر المؤوّل، كما في قول سيبويه: "وأمّا قول الناس للرجل: أمّا أنْ يكون عالمًا فهو عالم، وأمّا أنْ يعلم شيئًا فهو عالم"، إذْ أجازَ أنْ يقال: "أمّا أنْ لا يكون يعلمُ فهو يعلم"، والمقصود: إسقاط (لا) بعد (أنْ)، وأنَّها هي والفعل بمنزلة المصدر، على تقدير: أمّا علمًا، وأما كينونةَ علمٍ، فأنت عالمٌ، ولا تقع أنْ وصلتها حالًا، كون الأول في حال وقوعه؛ لأنّها تذكُر لِمَا لم يقع بعدُ[300].

وحمل أبو حيان المصدر المؤول على الرفع على الابتداء، أو في موضع نصب على المفعول له[301]، ولعلّ ما ذهب إليه هو القياس، على المصدر الصريح، وعلى جعْله مبتدأً، على تقدير مصدر معرّف، وفي نصبه (مفعولًا لأجله)، يكون بتقدير مصدر منكّر.

---

(299) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص1575.

(300) سيبويه، الكتاب، ج1، ص390.

(301) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1575.

الحال المركّبة:

إنّ من الحال ما يأتي ألفاظًا مركبة تركيب "خمسةَ عشرَ"، ومنها ما أصله العطف، كقولهم: "تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ"، ببناء الجزأين على الفتح، ومعناه منتشرين[302]، و "أياديْ سَبَاْ"، على الإضافة، وأمّا بناؤه، فعلى تسكين الجزأين؛ للتخفيف، والأصل الهمزة في(سبأ)، لكنّها سقطتْ؛ لكثرة الاستعمال[303]، وذهب ابن مالك إلى أنّ الأصل على تقدير مضاف محذوف، ثم أُقيم المضاف إليه مقامه، في تقدير التنكير والإعراب، أي: مثل أياديْ سباْ[304].

وباديْ بدا، وبادِئ بدءٍ، وبادئ بديءٍ؛ أي مبدوءًا به، وقد يضاف الثاني للأول، وعلامة ذلك أنْ يهمز كلٌّ من الجزأين[305]، وله صور أخرى في قولهم: "افعل هذا بادئ بديْ وبادي بَدَاءً"، أيْ أنّه قد يخفّف بطرح الهمزة والإسكان، والمعنى نفسه مبتدئًا به قبل كلّ شيء، وكذلك ما جاء في حديث ابن الضحاك: "أمّا بادئ بدء فإنّي أحمد الله"[306]، وقد يستخدم ظرفًا غير مركّب، والتقدير: في بادي بدي[307].

---

(302) سيبويه، الكتاب، ج3، ص305؛ ابن منظور، اللسان،ج8، ص97، مادة:(شغر) شغَرَ بَغَرَ: أيْ في كلّ وجهة، فقيل هما اسمان جعلا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الفتح، وقد ورد أيضًا بكسر الحرف الأول في كلّ منهما: شِغَرَ بِغَرَ، والشَّغَر: هو التفرقة.

(303) سيبويه، الكتاب، ج3، ص304-305؛ الفراء، معاني القرآن، ج1، ص666.

(304) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص133.

(305) سيبويه، الكتاب، ج3، ص304.

(306) الزمخشري، المفصّل، ص221. ابن الضحاك هوزيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن لوذان بن عمرو بن عوف بن غنم بن مالك بن النجّار الأنصاريّ، أبو سعيد، (ت 251هـ).

(307) ابن جني، الخصائص، ج2، ص247.

"وقالي قلا"، وتركيبه تركيب مزجي، كحضرموت، وأَخْوَلَ أَخْوَلَ؛ أي متفرّقين[308]، و "شذَر مَذَر، وَشَذَرَ بَذَرَ"، وتشذّر القوم ذهبوا في كل وجهة، وفيه وجه آخر: شذَرَ مِذَرَ وبِذَرَ، ولا يقال في الإقبال، وذهبتْ غَنمُك شذَرَ مَذَرَ، أي تفرّقتْ، وفي حديث عائشة -رضي الله عنها-: "إنَّ عمر بن الخطاب شرّد الشرك شَذَر مَذَر"، بمعنى: فرّقه، وبدّده في كلّ وجهة[309]، و"خَذَعَ مَذَعَ"، و"خِذْعًا مِذْعًا"؛ أي متقطعين، منتشرين من الخذع، وهو القطع[310].

و"صَحْرَةَ بَحْرَةَ" فيقال: "أتيتُه صحرةَ بحرةَ"؛ أي منكشفًا، وإذا رأيته وليس بينك وبينه ساتر، والمُصاحر الذي يُقاتل قِرْنه في الصحراء، ولا يخاتله، (لا يخدعُه)، واستعمل ممنوعًا من الصرف؛ للتأنيث، والعلمية، والجنسيّة، واستعمل بإضافة الثاني إلى الأول: صحْرةَ بحْرةٍ[311].

و"بيتَ بيتَ"، في قولهم: "هو جاري بيتَ بيتَ"؛ بمعنى: ملاصقًا، أو أنّ بيتي وبيتَهُ لصيقان، و"لقيته كفّةً كفّةً"؛ أي مواجهة، ولأنّ الكفّتين واحدة منك وواحدة منه، وقد يستعمل الثاني مضافًا للأول: كفّةَ كفّةٍ، وذكر يونس: عن رؤبة:" كفّةً عن كفّة"، كذلك ما جاء في حديث الزبير: "فتلَقّاه رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كفّة كفّة"، ومن كلام رؤبة: "لقيتُه كفّة عن كفّة يا فتًى"، ورجّح سيبويه ذلك واستحسنه؛ لأنّه أصل الكلام[312]. وذكر ابن السكيت أنّ الأصل: بيتٌ لبيت، أو: بيتٌ إلى بيت، ولكنْ عندما حُذِف الجارّ جُعِل الاسمان اسمًا

---

(308) سيبويه، الكتاب، ج3، ص307. وينظر:الحمويّ، معجم البلدان، مج4، ص299، قالي قلا: معناها: إحسان قالي، وعرَّبتها العرب من: قالي قاليه إلى قالي قلا، وجعلوه في حكم الأسماء المركّبة مزجيًا، وهي دين بأرمينية العظمى، من نواحي خلاط، ثمّ من نواحي منازجرد، من نواحي أرمينية، بقيت في أيدي الفرس إلى أنْ جاء الإسلام.

(309) ابن منظور، اللسان،ج8، ص43، مادة (شذر).

(310) الزمخشري، المفصل، ص220؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص161.

(311) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1611-ص1612؛ ابن منظور، اللسان،ج8، ص202، مادة (صحر).

(312) سيبويه، الكتاب، ج3، ص304؛ السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص247؛ الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص142.

واحـدًا، وكـذلك القـول فـي: كفّـةَ كفّـةَ، وإذا جــيء بـاللام فـإنّ الاسـم يُعـرب، ويُنوّن[313].

و"حَيْثَ بَيْثَ" في قولهم: "تركتُ البلاد حَيْثَ بَيْثَ"، وحيث بيث، أُتبِعَ الأولُ الثانيَ، وحاثَ باثَ، مبنيّ على فَعَلٍ، مع الاعتلال، وحاثِ باث، وحيثَ بيثَ، وحِيثِ بيِثِ، وحَوْثًا بَوْثًا، وأصل حاث بالياء، وباث بالواو، ومعناه: فرّقَ أهلَها، وبدّدهم[314].

وقول العرب: "تركتُه حاثِ باثِ"، بالخفض مع الألف، والنصب مع غير الألف، فيقـال: حيـثَ بيـثَ[315]، وقـولهم: "حيثًـا بيثًـا"، مـن قـولهم: "فـلان يسـتحيث ويسـتبيث"؛ أي: يستجيب ويستثير[316]. وقد أورد السيوطي بعضـها فـي بـاب الإتبـاع؛ والإتبـاع: هـو أنْ تُتْبَـعَ الكلمـةُ الكلمـةَ علـى وزنهـا، أو رويّهـا، إشـباعًا وتأكيدًا، وقيل: إنّ التابع لا يفيد معنًـى، أصـلًا، والفرق بينـه وبين التأكيد، أنَّ التوكيد يفيد التقويـة لنفـي احتمـال المجاز، والتابع شرطه أن يكون علـى زنـة المتبوع، ولا يشترط ذلك فـي التأكيد، ولكنّ وجه التأكيد في التابع، وإدخالـه فـي حكم التأكيد لـلأوّل أنَّ الأولَ غيرُ مبيِّن معنًـى فـي نفسـه عـن نفسـه[317]. ومـن أمثلتـه: "تَفرّقت إبلـه شغرَ بغرَ"، و"تركتُ خيلُنـا أرضَ فلانٍ حوثًا بوثًا"، و"جاء

---

(313) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص299.

(314) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص143، والرواية في المجمع: "تركتُ دارهم حَوْثًا بوْثًا وهو مثل يضرب إذا خربت الأرض، وأُثيرت بحوافر الدّواب؛أبو حيان،الارتشاف،ج3،ص161.

(315) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص702؛ وينظر: ابن منظور، اللسان،ج4، ص259-ص260، مادة (حَوَثَ)، حوثَ بَوْثَ: مختلفين، وأوقع بهم فلان حَوْثًا بَوْثًا؛ أي: فرّقهم، وحاثِ باثِ مبنيان على الكسر، ومعناه: قُماشُ الناس، وتركهم حيثَ بيثَ وحاثَ باثَ، إذا فرّقهم وبدّدهم، واستحثتُ الشيء إذا ضاع في التراب وطلبته.

(316) الزمخشري، المفصل، ص220.

(317) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين، (ت911هـ)، (1430هـ/ 2010م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: الشّربيني، شريدة، دار الحديث، القاهرة، ج1، ص339-ص345.

فلان بِ حَوْثُ بَوْثُ، و حَوْثَ بوْثَ، وحَوثِ بوْثٍ"، ومعناه الشيء الكثير، وكذلك: "ذهبتْ إبله شَذَر مَذَر بَذَر"[318].

الحال الواقع جملةً:

قد تقع الحال جملةً، ويشترط فيها أن تكون خبرية، ذات رابط يعود على صاحب الحال، وقد يغني عن الرابط واوُ الحال، إلّا إذا كانت الجملة مؤكِّدة، أو مصدّرة بمضارع مُثبت مجرد من (قد)، إلّا أنّه سُمِعَ دخول الواو في الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع نحو: "قُمْتُ وأصُكُّ"، وحُمِلَ على تقدير خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وأنا أصكُّ عينَه، وقيل: إنّه مضارع بمعنى الماضي[319].

ومن شروطها أنْ يكون المضارع منفيًا بـ (لا، أو ما)، أو أنْ يقع الفعل ماضيَّ اللفظ، بعد (إلّا)، نحو قول العرب: "ما تأتيني إلّا قُلْتُ حَقًّا"، وما أتيتني إلّا تكلّمتُ بالجميل"، و"ما تكلّم إلّا ضَحِكَ"، و"ما جاء إلّا أكرمته"، فجميعها يؤوّل باسم الفاعل. أو متلوًّا بـ(أوْ)، نحو: "اضربْ زيدًا ذهب عمرو، أو مكث"[320].

ولا يجوز في الفعل الماضي لفظًا، ومعنًى، أنْ يقع حالًا، إلا أن يسبق بـ(قدْ)، مظهرة أم مضمرة، أو أنْ يقع وصفًا لمحذوف، وإذا كان في جملته فعلُ شرطٍ محذوفٌ جوابُه، في الأصل، فإنّه يقع حالًا. ويمكن أنْ تُحذف (قد)، في الإظهار والإضمار، ولا يكون وصفًا لموصوف محذوف، مثال ذلك قول العرب: "لأضربَنّه ذهبَ أو مكثَ"، والتقدير: لأَضْرِبَنَّهُ ذاهبًا أو ماكثًا، وليس التقدير باسم الفاعل وحده هو المسوغ لجعلها حالًا، وإنّما معنى الشرط المتضمَّن في الجملة،

---

(318) السيوطي، المزهر، ج1، ص343-ص345.

(319) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص281؛ ابن طولون، شرح الألفية، ج1، ص421؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1604.

(320) أبو حيان الارتشاف، ج3، ص1604.

فالأصل: لأَضْرِبَنَّهُ إذا ذهبَ، أو مكثَ[321]، ففي الجملة فعلُ شرطٍ محذوف الجواب.

وقد تخلو الجملة الاسمية الواقعة حالًا من الرابطين الواو والضمير، نحو: مررت بالبُرِّ قفيزٌ بدرهم"؛ أي قفيزٌ منه بدرهم[322]، والقياس إنَّ حذف الواو يغني عنه الضمير. وأجاز بعض النحاة –كالفرّاء– أنْ تقع الحال جملة طلبية مصدّرة بأمر، مثال ذلك: تركتُ عبدالله قُمْ إليه، أو دعائية، نحو: "تركتُ عبدَالله غفر الله له"[323]. ومن الكلام المأثور قولهم: "وجدتُ الناس أَخْبِرْ تَقْلَه"، مقدر بـ: مقولًا فيهم، وفيه وجه آخر، أنّه فعلٌ لفظهُ لفظ الأمر، ومعناه الخبر، على تقدير: إذا خبرتهم قلْيتّهم[324].

صاحب الحال، وترتيبه وموافقته العددية، وإضماره:

يغلب على صاحب الحال أن يكون معرفة، إلا أنّه قد يكون من النكرة على كثرةٍ قياسًا، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ومن أمثلة ذلك: "عليه مَائةٌ بِيضًا"، و"عليه مائةٌ عينًا"، والعين الذهب، أو الدينار، وزعم يونس أنَّ مِن العرب من يقول: "مررت بماءٍ قِعدةَ رجلٍ"، وقول رؤبة: "هذا غلامٌ لك مقبلًا"[325].

ولعلّ العلة في أن تكون الحال نكرة من معرفة، هي علّة الشبه بالخبر، فهي خبر من حيث المعنى، وصاحبها مبتدأ مخبر عنه في المعنى، وأصلُه أن يكون معرفة، فلا يبتدأ بنكرة، إلا أن يتضح المعنى، ويؤمن اللبس، ولا يكون ذلك

(321) ابن عصفور، المقرب، ص221.
(322) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1602.
(323) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1602.
(324) السيوطي، الهمع، ج2، ص247.
(325) سيبويه، الكتاب، ج2، ص112-ص113.

إلّا بمسوِّغ، كأنْ ينعت، أو يضاف[326]، أمّا النعت، فنحو قولهم:"مررْتُ برجلٍ معه صقْرٌ صائدًا به"، ويجوز في(صائد) وجهٌ آخر بالجرّ، على التبعية، وأمّا الإضافة، فنحو قولهم: "هو رجلُ صدقٍ معلومًا ذاك"، و"هو رجلُ صدقٍ معروفًا ذاك"، والتقدير: هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحُه[327].

أو أنْ تتقدم الحالُ على صاحبها، كما في قول: "هذه خرسانيّةً جاريةٌ"، بنصب خرسانيّة، وقد ترفع على اعتبار ما بعدها بدلًا[328]. وإذا كان الحال لا يصلح أن يكون وصفًا، وإذا عُدَّ وصفًا، فإنّه يخالف الأصل، نحو: "مررْتُ بِبُرٍّ قفيزًا بدرهم"، وما حكاه يونس عن ناس من العرب: "مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ"[329]، وفي توقّي الوصف، كقولهم: "هذا راقودٌ خَلًّا"، "وعليه نِحْيٌ سَمْنًا"، فكلا الاسمين منصوب على الحال، وقد يجوز فيه الجرّ، بإسقاط التنوين[330].

وأجاز ابن مالك كغيره من النحاة أن يعدّه تمييزًا، ولكن لو أنّه لم يُتقدّم إلّا بمعرفة، فلا يكون إلّا حالًا، نحو: "هذا خاتمُك حديدًا"، و"هذه جُبّتُك خَزًّا"[331]، والتمييز لا بأس به، إذ يجوز أن يسقط التنوين، ويضاف إلى ما قبله، كما أنّ الجارّ المقدر (مِنْ)، وهذان من خواصّ التمييز.

كما أنَّ الأصل في الحال أنْ يتأخر عن صاحبِهِ؛ لأنَّ نسبته من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، إلّا أن مخالفة الأصل -وهو جواز التأخير- حاصلة كما في قولهم: "شتّى تؤوبُ الحَلَبَة" بمعنى: متفرقين يرجع الحالبون،

(326) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص92.

(327) سيبويه، الكتاب، ج2،ص49/ ص92.

(328) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1578.

(329) سيبويه، الكتاب، ج2، ص112؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1578.

(330) سيبويه، الكتاب، ج2، ص117؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص250.

(331) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص250.

وذهب ابن الدهان إلى أنّ (شتّى) قد يحتمل أنْ يكون تقديره: إيابًا شتّى تؤوب الحلبة؛ على أنّه صفة لمصدر محذوف[332].

ويجب تأخره في حالاتٍ عدة منها: أنْ يُسبق بـ (ما) الاستفهامية، كما في قولهم: "ما شأنُك قائمًا؟"، و"ما شأنُ زيدٍ قائمًا؟"، و"ما لأخيك قائمًا؟"، و"ما لَكَ قائمًا؟"، فـ(قائمًا) حال في جميع ما سبق، والعامل فيها الجارّ والمجرور، وتقديره عند المبرد: ما أمرُك في هذه الحال، وأيُّ شيءٍ لك في حال قيامك ؟[333]. وذهب الفراء إلى أنّه منصوب، على معنى كان؛ أي: خبر لكان المحذوفة[334]، وإذا كان العامل فيها جامدًا متضمّنًا معنى مُشتقٍ، كـ(أمّا)، نحو: "أمّا علمًا فعالمٌ"، ونسبة العمل إليه مَجاز، وحرف التنبيه، والتمني، والترجّي، واسم الإشارة[335].

أمّا من حيث الموافقة العدديّة فقد يتّحد الحال، وعامله، وصاحبه، ولا خلاف في ذلك، فالعامل واحد أينما وُجد، وصاحبه قد يتعدّد، والحال كذلك، إلّا أنَّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حالٍ واحدة لصاحب واحد، قياسًا على الظرف، سوى أفعل التفضيل، فإنّه ينصب حالين، ففي جملة: "جاء زيدٌ مسرعًا ضاحكًا"، فـ(مسرعًا) حال من زيد، (وضاحكًا) حال من الضمير المستتر في (مسرعًا)، أو أنْ تكون صفة للحال الأولى[336].

---

(332) ابن الدهان، الغرة، ج1، ص398، أبو حيان،محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي للغرناطي، (654-745هـ)، (1425هـ/2005م)، البحر المحيط في التفسير، بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل،إعداد مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، ج10،ص146؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص251 ص257.

(333) سيبويه،الكتاب، ج2، ص60؛ المبرد، المقتضب، ج3، ص273؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1586.

(334) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1586.

(335) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص259؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1584.

(336) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج3، ص1595؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص243.

وذهب ابن جني إلى جواز إتيان الحال من الاسم الظاهر، أو من الضمير؛ لذا يقتضي أكثر من حال واحدة، ففي جملة: "زيدٌ مررتُ به واقفًا"، يجوز أن يكون الحال من زيد، أو من الضمير في (به) [337]. وقد يتعدد صاحب الحال والحال واحدة مجموعة سواء اتّحد صاحباها في الإعراب، نحو: جاء زيد وعمرو مسرعين، أم لم يتّحدا: نحو: "لقي زيدٌ عمرًا ضاحكَيْنِ"، وفي هذه الحال لم يَجُزْ عند الكوفيين أنْ تتقدم على صاحبيها، أو أحدهما[338].

وأجاز الكسائي، وهشام، أنْ تأتي الحال مجموعةً من مضاف ومضاف إليه، نحو: "لقيْتُ صاحب الناقة طليحَينِ"، فـ(طليحَينِ) حال من صاحب، والناقة، وجَعَلَه السيوطي حالًا من (صاحب الناقة)، ومن المعطوف المقدّر؛ أي: لقيتُ صاحب الناقة، والناقة طَلِيحَين؛ مُعلّلًا أنّ الحال كالخبر، والمضاف إليه لم يُقْصَد الإخبار عنه، إنّما الإخبار عن المضاف[339].

ويجوز في صاحب الحال أنْ يُضْمَر جوازًا، ووجوبًا، والجائز حذفُه إذا كان معناه حاضرًا، أو تقدّم لصاحبه ذكْرٌ، في استفهام، أو غيره، وممّا حضر معناه، قولهم: "راشدًا مهديًّا؟"؛ أيْ: تذهب راشدًا مهديًا، وللقادم من الحجّ "مبرورًا مأجورًا"؛ أيْ: رجعتَ، وصادقًا للمتحدّث، أي: تقول صادقًا، ومصاحبًا معانًا، أي: اذهب[340]، وقولهم في المثل: "متعرّضًا لِعَنَنٍ لم يَعْنِهِ"، وأيضًا: "بيْعَ المَلْطى

---

(337) ابن جني، الخصائص، ج2، ص20؛ ج3، ص60.

(338) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1595.

(339) السيوطي، الهمع، ج2، ص243.

(340) سيبويه، الكتاب، ج1، ص272؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1598.

لا عَهْدَ، ولا عَقْدَ"، إذا كان الحال حالَ مساومةٍ، والتقدير: أبايعُك بيْعَ الملطى(341).

وأمّا إضماره وجوبًا فكأنْ يأتي في مَثَل، أي أنْ يكون حدّه السماع، كما في قولهم: "حَظِيِّينَ بناتٍ صَلِفِيْنَ كَنّاتٍ"(342)، والتقدير: عرفتُهم. وممّا أضمر وجوبًا ما بيّنت الحال فيه ازدياد ثمنٍ، نحو: "أخذتُه بدرهم فصاعدًا"، فالجملة جوابٌ لسؤال: "بِكم اشتريت هذا؟"، وإنّما حُذِف الفعلُ لكثرة الاستعمال(343)، وأمّا حرف العطف المستعمل في هذا السياق فهو الفاء، أو ثمّ دون غيرهما، والفاء الأكثر استعمالًا(344).

وعدّه ابن جني من قبيل الحال المؤكِّدة؛ لتقديره: "فزاد الثمنُ صاعدًا"، وبيّن أنّ الثمن إذا زاد لم يكن حاله إلّا صاعدًا، وأنّ (صاعدًا)، ناب في اللفظ عن الفعل، الذي هو (زاد)(345). وفيه وجه آخر أنّ (صاعدًا)، منصوب نصْبَ المصدر؛ نحو: "صعد صعودًا"، ولكن لا يجوز هذا في (صاعدًا)، بعد حرف العطف الفاء، وثمّ -كما نقل أبو حيان عن بعض المتأخرين- خلافاً لِمَا قال به سيبويه عن إضمار الناصب بعد العاطف، وإنّما شبه الجملة: بدرهم في موضع الحال، والتقدير: كائنًا بدرهم، و(صاعدًا) معطوف عليه(346)، وقد يُجرُّ اللفظ،

---

(341) سيبويه، الكتاب، ج1، ص273؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص320، ورواية المثل فيه: "متعرّض لِعَنَنٍ لم يَعْنه" بالرفع على أنّه خبر للمبتدأ محذوف، ويضرب لمتعرّض فيما ليس من شأنه. والعنن: سوط الدابة، وأيضًا أول الكلام؛ والملطى في المثل الثاني: البيع بغير رجوع، وينظر المجمع، ج2، ص283 يروى فيه:الملسى لا عهدة، والعهدة: التبعة في العيب.

(342) سيبويه، الكتاب، ج1، ص273؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1598.

(343) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص209، ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص266؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1598، والحظي: الذي له حظوة، ومكانة عند صاحبة، وضدّه الصّلف، وهو قلة الخير، ويقال امرأة صَلِفَة إذا لم تحظَ عند زوجها، والكنّة زوجة الابن، وامرأة الأخ، وقيل في نصْب حظيّين وصلفين إنّه على إضمار فعل: وجدوا، أو أصبحوا، وكنّات، وبنات، منصوبان على التمييز.

(344) سيبويه، الكتاب، ج1، ص1910-ص292.

(345) ابن جني، الخصاص، ج2، ص177.

(346) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1599.

ولكن عُدَّ من باب القبيح، ووجه ذلك أنّه نعت، أقيم مقام المنعوت، بتقدير: ازدياد ثمنٍ، أو غيره[347].

ومن الحالات التي يحذف بها، أنْ يقع سياق التوبيخ، كقولهم لِمَنْ لا يثبت على حالٍ "أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أخرى؟"، على إضمار الفعل(تَتَحوَّل)[348]. وفي غير التوبيخ، نحو: "هنيئًا مريئًا"، وفي معنًى لكلام لسيبويه أنّه منصوب لمذكور خيرٍ أصابه إنسان فقيل له: "هنيئًا مريئًا"، والتقدير: ثبت له هنيئًا مريئًا، أو هنّأه ذلك هنيئًا[349].

الحال السببيّ:

ويقصد به: أنْ تأخذ الحال معمولًا، ذا صلةٍ بصاحبها، وذلك نحو ما نقله الخليل سماعًا من قولهم: "مررت برجلٍ ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سرجُها"، وأيضًا: "مررت برجلٍ حسنةٍ أمُّه كريمًا أبوها"، فقد أُخْبِر عن الحُسْن أنّه وجب لها في هذه الحال[350].

التمييز: تعريفه، ونوعاه:

التمييز، ويطلق عليه المميِّز، والتبيين، والمبيِّن، والتفسير، والمفسِّر[351]، ويعنى به كلُّ اسم نكرة منصوب لما أُبْهِم من الذوات[352]، وهو نكرة متضمّن معنى (مِنْ) الجنسية، ما لم يكن منقولًا عن فاعل، أو مفعول به حقيقيّ، ويؤتى

(347) سيبويه، الكتاب، ج1، ص290؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص267.

(348) سيبويه، الكتاب، ج1،ص343؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ص267.

(349) سيبويه، الكتاب، ج1، ص317؛ ابن مالك، شرح، التسهيل، ج2، ص267.

(350) سيبويه، الكتاب، ج2، ص92.

(351) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1621؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص262.

(352) ابن عصفور، المقرّب، ص230.

بـه لرفـع الإبهـام عـن جملـة، أو مفـرد، أو مقـدار مُـبهم، أو مماثلـة، أو تعجـب بالنصّ، بعد تمام الكلام بإضافة أو تنوين، أو نون[353].

ومن خلال ما سبق تبيّن أنّ للتمييز نوعين: تمييز نسبة، وتمييز الذات، أو المفرد، والذات ما كان منصوبًا عن تمام الكلام، وما كان الإبهام في جملته حاصلًا في الإسناد، ويُنصب هذا النوع بعد الفعل، أو مصدر الفعل، أو المشتق منه، أو اسم الفعل، وكلّها وارد في اللغة، ولكنْ قلَّ استعمال ما كان ناصبُه اسم الفعل[354]، نحو قولهم: "سُرْعَانَ ذَا إهالَةً"[355].

ومن أمثلتـه قـولهم: "هـو خيـر منـك عمـلًا وأفـره منـك عبـدًا"، واخـتص التمييـز فـي هـذا النـوع بأنّـه يجـوز فيـه الإفـراد والجمـع[356]، وكـذلك يقسم هـذا الضرب قسمين هما: أنْ يكون التمييز فيه صالحًا لأنْ يكون فاعلًا، في اللفظ، والمعنـى نحـو: "طـاب زيدٌ نفسًا"، فالفعل أخذ فـاعلًا، وهـو زيـد، وأمّـا الضـرب الثاني، فهو فاعل في المعنى، نحو: "امتلأ الحوض ماءً" فلو قيل: امتلأ ماءً لَمَا جاز[357]. ومن أمثلته قولهم: "تصبّب زيدٌ عرقًا"، فـ(عرقًا)، تمييز كما ذهب ابن الطـراوة، والسـهيلي، ولكـن إذا كـان المقصـود المـائع، أو أنّـه مفعـول لأجلـه، أو مصدر مؤكّد، إذا أُريد المصدر[358]. والتمييز الذي ينصب بعد تمام الكلام يكون بَعد كل كلام يشتمل على شيءٍ مُبهم إلّا في موضعين هما: الموضع الأوّل أنْ

---

(353) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1625؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص262-ص265.

(354) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1621.

(355) سيبويه، الكتاب، ج1، ص404؛ ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص17، والشاهد فيه: سرعان ذي إهالة؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص336، وحكايته: أن رجلًا كان له نعجة عجفاء، وكان رُغامها يسيل من منخريها لهزالها، فقيل له: ما هذا الذي يسيل؟ فقال: ودَكُها. فقال السائل: سرعان ذا إهالةً. ويمكن حمل المنصوب على الحال؛ أي: سرع هذا الرغام حال كونه إهالةً. ويضرب المثل لمن يخبر بكينونة الشيء قبل أوانه.

(356) الأصبهاني، شرح اللمع، ص210.

(357) الأصبهاني، شرح اللمع، ص209.

(358) السهيلي، نتائج الفكر، ص281.

يؤدي إلى إخراج اللفظ عن وضعه، نحو: "ادّهنتُ زيتًا"، فـ(زيتًا)، ليس تمييزًا؛ لأنّ الأصل: بزيتٍ، فحذف حرف الجرّ، ونصب الاسم، والتزم التنكير فيه، فخرج اللفظ بذلك عن موضعه، ومن المسموع كذلك: "تفقّأ زيدٌ شحمًا"، و"امتلأ الكوزُ ماءً"، والأصل: تفقّأ زيدٌ من الشَّحم، وامتلأ الكوز من الماء، فحذف الجارّ، وألْ، ثم انتصب الاسم. أمّا الموضع الآخر، فأنْ يؤدي إلى ترافع الكلام، نحو ضرب زيدٌ رجلًا، فرجلًا تمييز لما انطوى عليه الكلام من إبهام الفاعل[359]. ويأتي بعد اسم مضاف، أو منوّن، أو مثنّى، أو ملحق به، أو جمع مذكر سالم، أو ملحق بِهِ.

وأمّا النوع الثاني من التمييز، فهو تمييز المفرد، أو الذات، وهو ما كان الإبهام فيه حاصلًا في الاسم، الذي هو جزء كلامٍ، وينصبُه مُميِّزهُ، سواء كان عددًا، أم غيره، وإنّما جاز للمميِّزات أن تعمل فيه، وإنْ كانت جامدة؛ لأنّ عمَلَها على طريق التشبيه، ولكن اختلف بالتشبيه بِمَ يكون؟ إذْ ذهب البصريّون إلى أنّ التشبيه باسم الفاعل، وقيل بـ (أَفْعَل منْ)، في طلبها اسمًا بعدها، على طريق التبيين[360]، واختار أبو حيان التشبيه بأفعل من– لأنّ اسم الفاعل لا يعمل إلّا معتمدًا، ويعمل في النكرة وغيرها[361].

ومن صوره أن يأتي بعد العدد، سواء المركب، أم ألفاظ العقود[362]، نحو: "أحد عشر درهمًا"، وقد نُقِل مسموعًا من كلام العرب مجيئه بعد العدد المركب، المعرّف الجز الأول منه، كما في رواية البغداديين: "قبضتُ الأحَدَ

---

(359) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1622.

(360) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1621؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص263.

(361) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1621؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص263.

(362) سيبويه، الكتاب، ج1، ص2206-ص 207.

عشرَ درهمًا"، وقيل أيضًا: "قبضتُ الأحَدَ عشر الدرهم"[363]، وقد نُقل عن الكسائي أنّه سمع عن بعض العرب مُضافًا لألفاظ العقود، كما في قولهم: "عشرو درهمٍ"[364]. ويأتي بعد مُبهم مقدار، لكيلٍ، نحو: "تِخْيٌ بُرًا، وكُرٌّ بُرًّا"، أو وزن، نحو: "رِطْلٌ سمنًا"، أو مساحة، نحو: "ذراعٌ ثوبًا"[365]. وذكر أبو حيان أنّ بعض النحاة –كابن الضائع– قد جعل المقادير أربعة أنواع: معدودًا، ومكيلًا، وموزونًا، وممسوحًا[366].

وأنْ يأتي بعد أشباه المقادير، كما في قولهم: "عليه شَعرُ كلبَيْن دَيْنًا"، ووصف سيبويه أنّ (شَعَر) مقدار[367]، وقدّر غيره أنّه على المِثْلِيَّة، على تقدير: مثل شَعْر كلبَيْنِ[368]، ومثله قولهم: "لي ملْءُ الدار خيرًا منك"، و"لي خيرٌ منك عبدًا"، و"لي مِلءُ الدار أمثالَك"[369]، ويلحق بهذا النوع، التمييز عن الغيرية، كما في قولهم: "إنَّ غيرَها إبلًا وشاءً"، والتقدير: إنَّ لنا غيرها إبلًا وشاءً، أو إنّ عندنا غيرها إبلاً وشاءً، وأيضًا: "لنا غيرُها شاءً"[370].

والتمييز بعد الآلات والمقادير إذا كان المقصود الآلات التي يُكال بها، أو يوزن بها، فلا يكون الاسم الواقع بعدها، إلّا مضافًا على معنى اللام، نحو: "قفيز بُرٍّ"، و"رِطلُ زيتٍ"، و"ظرفُ عسلٍ"؛ لأنّ المقصود هو الإناء، وليس المقدار؛ ولعلّة معنى اللام فيما بعده، وإذا أُرِيد المقدّرات بالآلات، لا الآلات

(363) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص299.
(364) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص295.
(365) ابن عصفور المقرب، ص231.
(366) أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1627.
(367) سيبويه، الكتاب، ج2، ص173؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص260.
(368) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1427-ص1628.
(369) سيبويه، الكتاب، ج2، ص173.
(370) سيبويه، الكتاب، ج2، ص141؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1628.

نفسها، ففي ذلك أربعة أوجه، النصب على التمييز، والخفض على الإضافة، بمعنى (من)، والإعراب صفة لما قبله، والنصب على الحال، بتأويله بمشتق[371].

وأن يقع بعد المماثلة، أو شبه المماثلة، كما في قولهم: "ما في السماءِ موضعُ كفٍّ سحابًا"، و"لي مثلُه عبدًا"، و"ما في الناسِ مثله فارساً"، و"على التمرة مثلُها زُبْدًا"[372]. ومنه ما يأتي بعد تعجّب، كقولهم: "ويحه رجلًا"، و"لله درّه فارسًا"، و"حسبُك به رجلًا"[373]، و"نِعْمَ رجلًا عبدُالله"، وفي هذا الشاهد تقديم للتمييز على صاحبه، و"يا لك ليلًا"، و"ويلُ أُمِّه مِسْعَرَ حربٍ"[374].

وقد يأتي تمييز الذات في صورة تمييز النسبة، نحو قول العرب: "داري خلفَ دارِك فَرْسَخًا"، وذهب سيبويه إلى أنّ (خَلْف) خبر للدار، وأنّه كلام قد عمل بعضُه في بعض واستغنى، وعندما قال: (خلف دارك)، أَبْهم الكلامَ، ولكنْ لمّا ذكرَ فرسخًا، أو ذراعًا، أو ميلًا، أراد أنْ يبيّن[375]، وقال أبو حيان: هو شبيه بقولهم: "لي مثله فارسًا"، فأُبْهِمَتْ مسافة الخلف، وعُرّفت بقوله (فرسخًا)، كما أُبْهِمَت المثلية، فعُرّفت بقوله: (فارساً)[376].

وثمة اختلافٌ في إثبات التمييز معرفةً، فالبصريون لم يجيزوا مجيئه معرفة، بل لا يكون عندهم إلّا نكرة، أمّا الكوفيون، فأجازوا ذلك، وإنّ منه ما جاء على أحد ضَرْبَي المعرفة: سواء بألْ، أم بالإضافة، فالضرب الأوّل نحو قولهم:

---

(371) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1620-ص1631؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص264.

(372) سيبويه، الكتاب، ج2، ص172.

(373) سيبويه، الكتاب، ج2، ص174-ص 175.

(374) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1629.

(375) سيبويه، الكتاب، ج1، ص417.

(376) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1622.

"العشرون الدرهم، والخمسة عشر الدرهم"، وجعل البصريون (ألْ) هنا زائدة، وتبعهم ابن عصفور[377]، وأمّا ما جاء مضافًا، فنحو قولهم: "سَفِه زيدٌ نفسَه"، و"غَبِن رأيَه"، و "وجع بطنَه"، و"ألم رأسَه"، فالمنصوبات تمييز لدى الكوفيين، ومفعول به عند البصريين، من باب التضمين، أو على إسقاط حرف الجرّ، أو على التشبيه بالمفعول به[378].

(مِنْ) في التمييز

من النحاة مَنْ عدّها للتبعيض، وقال بعضهم إنّها زائدة، وخير ما قيل ما ذهب

إليه أبو حيان، بأنّ ما يُعين على تحديد نوعها هو العطفُ على موضعها[379].
ولا تدخل(مِن) على كلِّ تمييز، وذلك في حالات عدة، منها: تمييزُ العدد، ما لم يعرّف التمييز بألْ، نحو: عشرون من الدراهم[380]، وكذلك إذا كان التمييز منقولًا عن فاعل، أو في صيغة أفعل التفضيل، أو في أسلوبَي المدح، والذم[381]، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يشمل ما كان تمييزًا للمفرد، أو الذات، في غير العدد، إذ يبقى المفرد بالتنوين، إذا كان المميَّز مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز، نحو: "البيت ممتلئٌ بُرًّا"، والتقدير: البيتُ ممتلئ الأقطارِ بُرًّا، ولكن إذا جازت الإضافة جاز بقاء التنوين ونصب التمييز، أو زوال التنوين والإضافة[382].

---

(377) ابن عصفور المقرب، ص232؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص299.

(378) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص299-ص300؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1633.

(379) أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1622؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص265.

(380) ابن عصفور المقرب، ص231؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص295.

(381) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص295.؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص265.

(382) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص295.

ولا تجوز إضافةُ تمييزِ المفردِ مطلقًا للمميَّز، وممّا لا يضاف من المميّزات المضافُ تقديرًا، نحو: "ملآنٌ ماءً"، وتقديره: هو ملآنُ الأقطارِ ماءً، فتقدير المضاف إليه المحذوف منع إضافة التمييز إلى مُميَّزه، كما كان يمتنع اللفظ بها، فلو لم يكن المنوّن تقديرًا مقدّر الإضافة إلى غير التمييز جاز النصب على تقدير بقاء التنوين، والجرّ بالإضافة على زوال التنوين[383].

تمييز الكنايات: كم الاستفهامية، والخبرية، وكَأَيِّن:

يأتي تمييز كم الاستفهامية مفردًا منصوبًا، وهو القياس، وقد جاء عن بعض العرب قولهم: "على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ؟"، وقيل هو كلام عامّة الناس، وذهب سيبويه إلى أنّ مَنْ جرّ يقصد معنى (مِن)، ولكن حُذفت تخفيفًا، وصارت (على) عوضًا عنها[384]، وذهب ابن مالك إلى أنّ تمييزها يبقى منصوبًا، وإنْ دخل عليها حرف الجرّ، إذ يشبه تمييزها تمييزَ العدد المركّب، من حيث لزوم النصب. وإنّما يجوز فيه الجرّ بـ(مِن) مقدّرة، ولكن تحذف، ويبقى عملُها، فيجوز أن يقال: "بِكَمْ رجلًا مررت؟"، وكذلك: "بكم درهمٍ تصدّقت؟"، ولم يكن خفضُ ما بعدها بها؛ لأنّها بمنزلة العدد المركّب، لا سبيل لما بعده في غير النصب[385]. وأمّا الخبرية، فهي اسم مبنيّ، وتمييزها يأتي مفردًا، أو جمعًا، مجرورَينِ، ومثال ذلك قولهم: "كمْ رجلٍ أفضلُ منك"، و(أفضل) خبرها، وذكر سيبويه أنَّ من العرب مَنْ ينصب ما بعدها، وعندئذٍ تُحْمَل على حكم الاسم المنون[386].

---

(383) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص295.

(384) سيبويه، الكتاب، ج2، ص160.

(385) ابن مالك، شرح التهيل، ج2، ص332؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص274.

(386) سيبويه، الكتاب، ج2، ص161؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص275.

وكأيّن، وهو اسم موافقٌ كمِ الخبرية، ومُساوٍ له في المعنى، ولكن مُمتنعٌ فيه الإضافة، فلو أُضيف لسقط التنوين، وهو اسم منقول، ومستحقٌ للحكاية، وأصله كاف التشبيه، وأيّ، والنون هو تنوين، فجُعلتْ حكايتُه المحافظةَ على أجزائه، ويكثر في مميِّزه الجرّ، كما أنَّ من حقّه لزومَ التصدير، وأنْ لا يعمل ما قبله فيه، وقد يخرج من معنى الخبرية إلى معنى الاستفهامية، ومن أمثلة ذلك قول أُبيّ بن كعب -رضي الله عنه - لِزرّ بن حبيش: "كأيّن تقرأ سورة الأحزاب، أو كأيّن تعدّ سورةِ الأحزاب؟ فقال: ثلاثًا وتسعين، فقال أُبيّ: قط"؛ أي ما كنت كذا قط"[387].

تقديم التمييز، وحذفه، وحذف المميَّز، وألفاظ لا تقع تمييزًا:

يجوز أن يتقدّم التمييز، لا على الجملة كَكُلّ، وإنّما يتوسّطها، إذا تقدّمه فعلٌ متصرف، أو ما يقوم مقام الفعل المتصرف، وذلك كأنْ يأتي بين المسند، والمسند إليه، نحو: "طاب نفسًا زيدٌ"، أمّا إذا كان الفعل غير متصرف فلم يجز توسيطه، نحو: "ما أحسن رجلًا زيدًا!"، وإنّما الجائز أنْ يقال: "ما أحسن زيدًا رجلًا!" [388].

وأمّا تقديمه على الجملة كَكُلٍّ فلا يجوز ألبتّة، وإنْ كان المتقدم عليه فعلًا متصرفًا، فمنَعَه أكثرُ البصريين، والكوفيين، إذ قال سيبويه بعدم جواز القول بـ: "ماءً امتلأتُ"، بدلًا من: امتلأت ماءً، أو "شحمًا تفقّأت" بدلًا من: تفقّأت شحمًا[389].

---

(387) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص336.

(388) أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1633؛ الأزهري، شرح التصريح، ج2، ص703.

(389) سيبويه، الكتاب، ج1، ص204؛ الأصبهاني، شرح اللمع، ص212.

وذهب بعض النحاة إلى جواز تقديمه على الجملة إن كان الفعل متصرفًا، -كالمبرّد مثلًا- فعنده إذا كان العاملُ فعلًا متصرفًا، جاز تقديمه؛ لتصرّف الفعل، فأجاز أن يقال: "شحمًا تفقّأت" في جملة: تفقّأت شحمًا، وجَعَلَه مقيسًا على غيره، من الفضلات، من خلال ذكْره جملة: "راكبًا جاء زيد"، مشيرًا بذلك إلى أنّه رأي أبي عثمان المازني من قبلُ[390]، وتبعه في ذلك ابن مالك، معتمدًا القياسَ، والنقلَ عمّا جاء من قبله[391]، وكذلك أبو حيان مستثنيًا من الأفعال (كفى) [392].

وأمّا الحذف، فلا يجوز في المميَّز أن يحذف، ويبقى التمييز، إلّا أنْ يوضع موضع المميَّز غيره، كما في نقل سيبويه من قولهم: "تالله رجلًا"، على إضمار: "تالله ما رأيتُ كاليوم رجلًا"، و"ما رأيت مثله رجلًا". وعلة عدم الحذف أنّه يزيل دلالة إبهام المميّز، ما لم يوضع غيرُه موضعه[393]، وأمّا التمييز فيجوز فيه أنْ يحذف، إذا قُصد الإبهام، أو وجد في الكلام ما يدلُّ عليه[394].

وأمّا الألفاظ التي لا تقع تمييزًا، فإنّها معدودة، وهي: "أَحَدٌ وكَرَّابٌ وأَرِمٌ وكتيَعٌ، وعَريبٌ، كذلك لاتقع حالًا، ولا استثناء، وإنّما تنحصر في وقوعها مسندًا، أو مسندًا إليه، أو تابعًا[395].

---

(390) المبرد، المقتضب، ج3، ص36.

(391) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص302.

(392) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1635.

(393) سيبويه، الكتاب، ج2، ص174؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1636؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص269- ص270.

(394) أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1626.

(395) سيبويه، الكتاب، ج2، ص181.

الفصل الرابع

الأساليب، الإضافة، العدد، والأدوات

الأساليب، الإضافة، العدد، والأدوات

التوابع:

التوكيد، تعريفه، ونوعاه:

يقسم التوكيد إلى قسمين: معنويّ، ولفظي؛ والمعنوي الذي يُراد به إزالة الشك عن المحدَّث عنه، وألفاظُه محصورة، ويجب أنْ يتصلَ كلٌّ منها بضمير يعود على المؤكَّد، وهي: نفس للمفرد، وأنفس للمثنى والجمع، وعين للمفرد، وأعين للمثنى والجمع، والذي يميّز المثنى من الجمع هو الضمير المتصل، العائد على المؤكَّد[1].

ومنها ما يستعمل للمثنى دائمًا وهما: (كِلا) للمنكر، و(كِلْتا) للمؤنث، وقد يستعملان لغير التوكيد، ويكثر ذلك في أن يكونا مبتدأين، نحو: "كلاهما وتمرًا"[2]، وقولهم أيضًا: "كلاهما بالغان"[3]، ويمكن أن تأتي (كلتا) مضافة لنكرة مخصوص بالوصف ظرفًا، كما في قولهم: "كلتا جاريتَيْنِ عندك مقطوعةٌ يدُها"؛ أي: تاركةٌ للغَزْل[4]، مع أنّ (كلا وكلتا) لا تضافان إلا إلى المعارف؛ لأنَّ وضعهما للتأكيد، ولا يؤكِّد التأكيدُ المعنويّ إلّا المعارفَ[5].

ومنها: (كلّ)، وهو جمعٌ يدلُ على ما لا يعقل، ويعامل معاملة جمع المؤنث، أو معاملة الاسم المفرد، وقد يؤنث من خلال إضافته لضمير المؤنث، فيقال: "كلُّهنَّ، كما أنّها تأتي كغيرها من الأسماء، كأنْ تقع نعتًا لنكرة، أو معرفة،

---

(1) ابن عصفور، المقرّب، ص316؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1947.

(2) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص151؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص162؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، 1955.

(3) الرعيني، محمد بن محمد الشهير بالحطّاب، (1429ه/2008م)، الكواكب الدريّة، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، تحقيق: عبدالله يحيى الشُّعبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، ج2، ص569.

(4) ابن هشام، المغني، ص225.

(5) الأستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص92.

وعندئذٍ تجب إضافتها إلى اسم مماثلٍ للمنعوت، في اللفظ والمعنى، كقولهم: "أطعمْنا شاةً كلَّ شاةٍ"[6]، ويمكن أن يُجرّد من الضمير فيعرب حالًا، نحو قولهم: "مررتُ بهم كلًّا"، وعُدَّ من قبيل الشاذ[7]، ومثلها جميع، وعامّة.

أيضًا (أَجْمَعُ)، ومؤنثه: جمعاء، وجمعه: أجمعون بالرفع، وأجمعين بالنصب والجرّ، ويغلَبُ على مجيئه أنْ يتبع بـ(أَكْتَع)، وسُمِع فيه لفظ: (جُمَع)[8]، وقد ورد بضمّ الميم في قولهم: "جاءوا بأجمُعِهم"، وفتحها أيضًا، وقد منعه بعض النحاة من أن يكون من ألفاظ التأكيد، وإنْ أعطى معناه؛ للزوم الباء معه[9].

و(أَكْتَع) كتعاء وأكتعون، وكُتَع، وشرطه أن يسبق بـ(أجمع)، وذهب بعضهم إلى غير ذلك، كما جاء عن العرب: "جاءني القوم أكتعون"[10]، أمّا مَنْ أوجب سَبْقَها بـ(أجمع)، فقد جعلها بمنزلة (بَسَن) من (حَسَن) في قولهم: "حسنٌ بَسَنٌ"، وأنّها على سبيل الإتباع، من حيث الملازمة، وأنَّها لا تأتي إلّا بعد (حَسَنٍ)، وكذلك أكتع[11]، وأبْصَع، بصعاء وأبصعون وبُصَع. وأبتع، بتعاء، وأبتعون وبُتَع[12]، وإذا تكرّرت التوكيدات، فهي للمتبوع المؤكَّد، وليس التأكيد الثاني بتأكيدٍ للمؤكِّد الأول[13].

وقد أُجريت ألفاظ في اللغة مجرى ألفاظ التوكيد المعنوي منها: "اليدُ والرِجْلُ والزرعُ والضَّرعُ، والظَّهْرُ والبَطْنُ، والسَّهلُ والجبلُ، والصغيرُ والكبيرُ، والقويُّ والضعيفُ"، ومن أمثلة ذلك: "ضُرِبَ بكرٌ الظَّهْرُ والبطنُ"، وجاء عن

---

(6) ابن هشام، المغني، ص192.

(7) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1950.

(8) الزمخشري، المفصل، ص159.

(9) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص153؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1948؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص402.

(10) الزمخشري، المفصل، ص159؛ ابن عصفور، المقرب،ص 316ص 317.

(11) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص235-ص236.

(12) الزمخشري، المفصل، ص159؛ ابن عصفور، المقرب، ص316ص 317.

(13) أبو حيان، الارتشاف، ج، ص1954.

العرب قولهم: "مطرتهم ظَهْرًا وبطنًا"، و"مطرْنا السهلُ والجبلُ"، و"ضربتهُم كبيرَهم، وصغيرَهم وقويَّهم وضعيفَهم"[14]، وفي جملة: "مُطرْنا السهلَ والجبلَ"، قدر ابن عصفور ذلك بـ: مُطِرَ مالُنا كلُّه[15]، وفي قولهم: "مطرْنا زرعُنا، وضرعُنا"، أنّ المقصود بذلك المواشي[16] ويجوز أنْ تحمل هذه الألفاظ على البدل أيضًا[17].وذهب ابن خروف إلى أنّ وجه التأكيد فاسد؛ لأنّها ليست من ألفاظ التأكيد، وإنّما ذكره سيبويه من باب التأكيد في المعنى، إذ إنّه أراد بدلًا على جهة التأكيد، أي عُلِم منه قبل البدل ما عُلِم منه بعده[18].

وقد حمل ابن عصفور غيرَها من الألفاظ عليها، كما في قولهم: "جاء القوم قضَّهم بقضيضِهم"، وكذلك أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرين، وأنْ تعامل معاملة (كلّ)، نحو: "مررتُ بالقوم ثلاثتِهم"، و"مررت بالقوم أحدَ عشرَ رجلًا"[19].

وأمّا القسم الثاني من التوكيد، فهو اللفظي، ويكون في المفرد، وفي الجملة، وفي الحرف مع ما يدخل عليه، ومقصدُه توكيد المعنى في النفس[20]، ومثال ذلك قولهم: "التقينا فقلنا: سلامٌ سلامٌ"[21].

وبعد، فإنّ التوكيد لا يكون إلا للمعرفة، وقد أجازه بعض النحاة للنكرة إنْ أفادت معنى، كأنْ تكون محدَّدة، كيوم وليلة، وشهر، وحَوْل، ممّا يدل على مدّة معلومة المقدار، على أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو (كلّ)، وممّا يؤيّد ذلك ما هو مسموع، كما في قول عائشة -رضي الله عنها-: "ما صام

---

(14) سيبويه، الكتاب، ج1، ص158-ص161؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1954.
(15) ابن عصفور، المقرب، ص320.
(16) الأستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص388.
(17) سيبويه، الكتاب، ج1، ص158-ص161؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1954.
(18) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص344.
(19) ابن عصفور، المقرب، ص320.
(20) ابن عصفور، المقرب، ص316.
(21) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص373.

رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم– شهرًا كلَّه إلا رمضانَ"، ومن كلامهم: "قبضتُ درهمًا كلَّه"، و"صمتُ شهرًا كلَّه"، وهو مذهب الكوفيين[22].

وقد سُمع عنهم أيضًا تأكيد الضمير، كما قال الفرّاء: والعرب تقول: "عَجبتُ من قيامِكم أجمعون/أجمعين، وقيامِكم كلُّكم/كلِّكم"، بالخفض على توكيد الضمير (الكاف)؛ مراعاة للفظ، وبالرفع حمْلًا على المعنى[23].

وليس ذلك فحسب، وإنّما جاء في كلامهم ما يشعر بتأكيد الضمير المستتر، نحو قولهم: "مررْتُ بقومٍ عَرَبٍ أجمعون"؛ ففي عربٍ ضمير مستتر، مع أنّه جامد، ولكنّه جاري مجرى المشتق؛ ولولا ذلك لَمَا ارتفع (أجمعون)، ومثله أيضًا: "مررْتُ بِقاعٍ عرْفَجٍ كلُّه"؛ والعرفج نبات ينبت في الأماكن الصّلبة، وهو في هذا القول اسم جامد جاري مجرى المشتق[24].

البدل، تعريفه، وأنواعه:

البدل لغةً: الخَلَف، واستبدل الشيء بغيره، وتبدّل به، إذا أخذه مكانه[25].

واصطلاحًا: هو التابع المقصود بالحكم، إلى متبوعه نفيًا، أو إثباتًا، بلا وساطة، فهو ومتبوعه في تقدير المستقلّ بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره؛ لذلك يعاد معه العامل كثيرًا. ولا يلزم تقدير عامل آخر، إذا لم يُعَد الأول، إلّا عند ابن خروف، فإنّه عنده بتقدير عاملٍ آخر؛ لقوله: "لذلك بُنِي المفرد في النداء بعد

---

(22) ابن أبي الربيع، البسيط، ج2ص377؛ الرعيني، الكواكب الدُّرية، ج2، ص571. ونصّ القول في صحيح البخاري، ص222، عن ابن عباس: " ما صام النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم- شهرًا كاملًا قطُّ غيرَ رمضان...".

(23) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص635.

(24) سيبويه، الكتاب، ج2، ص31؛ ابن أبي الربيع، البسيط، ج2،ص551.

(25) ابن منظور، اللسان،ج2، ص38، مادة (بدل).

المضاف، والمطوّل، نحو: "يا أخانا زيدُ"، ولا يشترط فيه أنْ يوافق المبدل منه في التعريف، والتكنير[26].

أنواعه:

أولًا: بدل موافق، وهو بدل كلّ من كلّ، ويسمى بدل الشيء من الشيء، وهذا النوع يوافق في التذكير والتأنيث[27]، ويندرج تحت هذا الضرب إبدال الظاهر الدّال على الإحاطة والشمول من ضمير الحاضر كثيرًا؛ لتنزّله منزلة التوكيد بـ(كلّ)، أما إذا لم يُفِد معنى الإحاطة فإنّه يجوز على القلّة دون الامتناع، عند بعض النحويين،-كابن مالك- وممّا جاء على ذلك قول أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه-: "أتيْنا النبي -صلّى الله عليه وسلّم- نَفَرٌ من الأشعريين"[28]، والشاهد فيه إبدال (نَفَرٌ) من الضمير (نا)، الدال على المتكلّم وقد يكون الإبدال من ضمير المخاطب، كقولهم:" ادخُلوا أوّلُكم، وآخرُكم، وصغيرُكم، وكبيرُكم"؛ لأنّ معناه: كلّكم[29].

وقد يبدل من ضمير الغائب، وذهب بعض النحاة إلى منْع حذْفِه فيما جاء من كلام العرب:"محمدٌ أكرمتُه أخاك"؛ وعلّة ذلك أنّ المبتدأ يبقى بعد حذفِ الضمير بلا رابطٍ يعود عليه من الجملة الواقعة خبرًا؛ لهذا نفى بعضهم أنْ يكون البدل على طرْح الأول[30].

---

(26) سيبويه، الكتاب، ج1، ص184 -ص185؛ ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص353؛ ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص389؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص189 -ص190؛ الأزهري، شرح التصريح، ج33، ص509؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1962.

(27) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1964.

(28) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي،ج1، ص546؛ابن مالك، شرح التسهل، ج3، ص193 -ص194.

(29) ابن خروف، شرح جمل الزجاج، ج1، ص346.

(30) ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص389.

ثانيًا: بدل بعض من كل: وهو ما كان فيه البدل جزءًا حقيقيًا من المبدل منه، ومن شروطه: أنْ يردّ المسألة إلى أصلها الذي اختُصرت منه، بأنْ يظهر العاملُ في البدل، فيصبح الكلام جملتين، كما كان قبل الاختصار، أو الاختزال، وأنْ يشتمل على ضمير يعود على المبدل منه، ملفوظًا، أو مقدّرًا، وقد يغني عن الضمير فيه (ألْ)، فليس الرابط فيه الضمير دائمًا -كما ذهب بعض النحاة- [(31)].

الشرط الثاني: الاستغناء عنه بالمبدل منه، فلا يجوز أنْ يقال مثلًا: "قطعتُ زيدًا أنفَه"[(32)].

وقد يحمل لفظ البدل فيه على اللفظ في الإعراب، أو على المعنى، كما جاء في قولهم: "عجبتُ من تساقطِها بعضُها فوق بعض" برفع بعض وكسرها، والرفع مراعاة لمحلّ الضمير، أمّا الجر فمراعاة للفظ، ومثله قولهم: "سمعتُ قَرْعَ أنيابِه بعضِها بعضًا"، بخفض (بعضها)، ورفعِهِ، ورجّح الفرّاء الخفض؛ لأنَّ الذي قبله ظاهر، فأُتبع إياه، أمّا لو رفع لكان على التأويل[(33)]، وربمّا يكون تأويله حملًا على المعنى؛ لأنّ أنيابه فاعل في المعنى.

ثالثًا: بدل الاشتمال، وأكثر ما يكون وروده في الأوصاف، وذكر أبو حيان أنّ طائفة من النحاة عرّفته بأنّه: ما بينه وبين المبدل منه تعلُّق ما، عدا نسبة الجزئية[(34)]، وسمّاه السهيلي بدل المصدر من الاسم[(35)].

---

(31) ابن مالك، شرح التسهل، ج3، ص196؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1965-ص1967.

(32) السيوطي، الهمع، ج3، ص147.

(33) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص635.

(34) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1966.

(35) السهلي، نتائج الفكر، ص239.

وينبغي أن يكون فيه، ما كان في بدل بعض من كلّ من شروط، ومن أمثلته ما جاء في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لحفصة: "لا يغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حسنُها حبُّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-"، فـ(حبُّ) بدلٌ من اسم الإشارة هذه، وإنْ لم يكن فعلًا لها، وإنّما هو واقعٌ بها[36]. وذهب السهيلي إلى أنَّ هذين النوعين: بدل بعض من كل، وبدل الاشتمال- يرجعان في المعنى، والتحصيل إلى البدل المطابق، أو الشيء من الشيء، وهما لعينٍ واحدة؛ لأنّ البدل فيهما لا بدَّ له من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخلاف بدل الشيء من الشيء[37].

رابعًا: بدل كلّ من بعض، نحو: "لقيته غدوَةً يومَ الجمعة"، وينفي جمهور النحاة وجوده[38].

خامساً: بدل البَداء، وأشار إليه سيبويه من خلال ضرْب الأمثلة [39]، وعرّفه أبو حيان بأنّه ذكْر المبدل منه والبدل، من غير أنْ يكون الثاني مطابقًا للأول في المعنى، ولا متضمّنًا المبدلَ منه بجزئه، ولا بينهما تلازم لوصفية، أو غيرها، بل هما متباينان في اللفظ، والمعنى، ومثاله قولهم: "أكلت لحمًا سمكًا تمرًا"، وحمله بعض النحاة على حذف حرف العطف، وأُخِذ استحسان الوجهين فيه، ويسمى هذا النوع ببدل الإضراب، والأحسن فيه أن يؤتى بِ (بَلْ)[40].

---

(36) السهيلي، نتائج الفكر، ص243.

(37) السهيلي، نتائج الفكر، ص239.

(38) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1970.

(39) سيبويه، الكتاب، ج1، ص439.

(40) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص255؛ الأشموني، شرح الألفيه، ج2، ص291؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1970.

سادسًا: بدل الغلط، أو النسيان، نحو: "مررتُ برجلٍ حمارٍ"، وحمله سيبويه على وجهين: أحدهما محالٌ، وهو أنْ يقصد أنَّ الرجل حمار، والآخر حسنٌ، وهو أنْ يبدل الحمار مكان الرجل، فيكون على النسيان، أو الغلط ثم الاستدراك(41).

وذهب المبرد إلى أن هذا النوع لا يكون مثله في القرآن، أو في الشعر، أو في الكلام المستقيم، وإنّما يأتي من لفظ الناسي، أو الغالط، نحو: "رأيتُ زيدًا داره"(42)، وفرّق بعض النحاة بين الغلط والنسيان، من حيث إنَّ الغلط باللسان، وإنّ النسيان متعلّق بالجنان، ويحسن أنْ يؤتى قبل كلٍّ منهما بلفظ (بلْ) (43).

النعت، تعريفه:

وهو عبارة عن اسم، أو ما هو في تقديره، من جملة خبرية مشتملة على عائد يربطها بالمنعوت، سواء ملفوظًا، كان أم محذوفًا، في حال كونه مرفوعًا؛ لأنّ الأصل فيه الإثبات -ما لم يكن مرفوعًا فيجوز حذفه- أو شبه جمله ظرفية، أو من الجارّ والمجرور، على أنْ تكونا تامّتين ذواتَي فائدة. ويتبع ما قبله لتخصيص نكرة، نحو: "مررتُ برجل مهندسٍ"، أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، نحو: "مررتُ بزيد الفارس"، أو مدح، نحو: "بسم الله الرحمن الرحيم"، أو ذمّ، نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو تأكيد، نحو: "دعوتُه دعوةً واحدة"، ويكون ذلك بِما يدلّ على حلية الموصوف، في الصفات المشبهّة، أو في نَسَبِه، نحو: "تميميّ"، أو فعلِه، نحو: قائم، أو مفعولِه، نحو: مضروب، أو خاصّة من خواصّه، ويكون في النعت السببي(44).

(41) سيبويه، الكتاب، ج1، ص439.

(42) المبرد، المقتضب، ج4، ص297

(43) الأشموني، شرح الألفيه، ج2، ص290-ص291.

(44) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص23-ص27؛ ابن عصفور، المقرب، ص294-ص295.

والنعت يتبع المنعوت في الإفراد، والتثنية، والجمع، وفي التعريف، والتنكير، وفي التذكير والتأنيث، وفي أوجه الإعراب الثلاثة، والأصل في الصفة أنْ تقع للنكرة، دون المعرفة؛ لأنّ المعرفة كان حقُّها أنْ تستغني بنفسها، وإنّما عُرِض لها ضربٌ من التنكير فاحْتِيْجَ إلى الصفة؛ لذا فإنّ النكرات هي المستحقة للصفات لتقرُّب من المعارف، وتقع حينئذ بها الفائدة[45]. وعرّفت أيضًا بأنّها الموصوف في المعنى فهي مثله في التعريف والتنكير، وصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة[46].

وتقسم الأسماء بالنسبة إلى نعتها والنعت بها أربعة أقسام: قسم يُنعت به ولا ينعت وهو الاسم التابع، نحو: "حَسَنٌ بَسَنٌ"، وقسم لا يُنعت، ولا يُنعت به، ويتضمّن الضمير، إلا عند الكسائي فإنّه أجاز نعت ضمير الغائب تمسّكًا بالسماع، في نحو: "صلى الله عليه الرؤوفِ الرّحيم"، وجعله غيرُه بدلًا[47]، واسم الشرط واسم الاستفهام، وكم الخبرية، وكلّ اسم مُتمكِّن؛ ما لزم موضِعًا واحدًا في الإعراب، نحو: ما التعجبية، أو موضعَين، كـ: قبلُ، وبعدُ، وقسم يُنعَتُ، ويُنعتُ به، وهو اسم الإشارة، والاسم المشتق، أو ما في حكم المشتق، أو وصف ما في حكمه، والوصف به نحو: "مررتُ برجلٍ أسد"، و"مررت بأسدٍ مفترسٍ أقرانه"، وقسم يُنعت، ولا يُنعت به، وهو العلم، والأسماء غير المشتقّة، والأعلام في حكم غير المشتقّة[48].

وقد جاءت بعض الصفات، وهي ليست بصفات محضة، أو أنّها مخالفة لما بني عليه القواعد، كالوصف بمائة، في قولهم: "أخذ فلان من بني فلان إبلًا

(45) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص24؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص258-ص259.

(46) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص201.

(47) الأشموني، شرح الألفية، ج2؛ ص233.

(48) ابن عصفور، المقرب، ص299.

مائةً"[49]، أو كأنْ يوصف بـ(ذو) الموصولة، كقولهم: "بالفضل ذو فضّلكم الله به"، وقد عدّها ابن السرّاج ممّا يوصف بها أصلًا[50]، أو يُنعت بالجامد، ويؤوّل بمشتق، ويعامل معاملته، كقولهم: "ذو مالٍ إخوتك"، فذهب بالاسم مذهب الفعل[51]، وكذلك قولهم: "مررتُ برجلٍ ما شئت من رجلٍ". وذهب الفارسي إلى أنَّ (ما) وصلتها، يُنعتُ بها، كما ينعت بالمصدر الصريح؛ أي: مشيئتك من رجلٍ، وردّ ذلك ابن مالك من حيث إنَّ المصدر أصل الفعل، اختُصَّ بالتوكيد به، وبوقوعه نعتًا، وحالًا، والحرف المصدريّ لا يؤكدّ به فعلٌ، ولا يقع نعتًا، ولا حالًا[52].

واختار أبو حيان اعتبارها جملة شرطية، والجواب محذوف، أيْ: ما شئت من رجل فهو ذلك، والجملة الشرطية نعت للنكرة، وتقديره: مررتُ بأيٍّ شئت من الرجال؛ أيْ: بما هو موصوف، بما تحمدُه، وتشاؤه، من الخلال الحميدة[53].

أو أنْ يُنعت بالمصدر، ويكون مضافًا، وغير مضاف، والمضاف ضربان: ضربٌ مقدر باسم الفاعل، فتكون إضافته غير محضة، ولا ينقاس، نحو: "حسبك" بمعنى: كافيك، و"شرعُك"؛ أي شارع لك فيما تريد، وضربٌ مقدّرٌ باسم المفعول، فتكون إضافته محضة، نحو: "هذا نسجُ صانعٍ"؛ والتقدير: منسوج صانعٍ. وأمّا في قولهم: "هذا ثوبٌ نسجُ اليمينِ"، فـ(نسجُ) مرفوع على الابتداء، أي هو نسجُ اليمين، وأجازوا فيه النصب على المصدر، وإذا أُضيف إلى نكرة وهو

(49) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص27.
(50) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص27؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1918.
(51) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1920.
(52) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص177.
(53) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص177؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1921.

منصوب فيعرب حالًا ولكن عُدَّ ضعيفًا[54]. وأمّا المصدر الواقع نعتًا، غيرَ مضاف، فنحو قولهم: "ماءٌ غورٌ، وبئرٌ غورٌ، وماءات غور"، فأجري على مثل قولهم: "قولٌ عدل وقومٌ رضا، ومَقْنع"، وفيه دلالةٌ على أنَّ المصدر إنْ وقع نعتًا فإنّه يلزم الإفراد، والتذكير، فلا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث[55]، وقد جاء عنهم: "رجلٌ ضيفٌ، ورجال أضيافٌ، وضيوف، وضيفان، وامرأة ضيفة"[56] ولكنّه عُدَّ من قبيل القليل الشاذ، ومثله قولهم: "فرسٌ طيوعةُ القياد، والحيّةُ الخَنْثَعَةُ"، وحدُّهُ السماعُ[57].

وقد اختلف في قولهم: "أسود سالخ"، فذَكَر أبو حيان عن أبي حاتم أنّه قيل: "أساود سُلَّخ وسالخات"، عنْ محمّد بن ولّاد أبي الحسين التميميّ، أنّه يقال في الاثنين: "أسودان سالخ"، وفي الجمع: "سود سالخ"، وعن أبي الأسود الهرويّ: أساود سالخ للذكر من الحيّات، وجمعه: أساود، فاستُغْنِي عن جمع الصفة، فقيل: أساود، وأنَّ من جَمَعَ وصفه، أجرى الصفةَ مجرى الموصوف، في إفراده، وجمعه[58].

وقد تأتي الجملة الواقعة نعتًا، جملة طلبية، مؤوّلة، كما في قول أبي الدرداء -رضي الله عنه-: " وجدتُ الناسَ أَخْبِرْ تَقْلَه"؛ أي مقولاً عند رؤيتهم: أخبرْ تَقْلَه، فحكي بقولٍ واقعٍ موقع مفعولٍ ثانٍ لـ(وجدتُ)، إنْ كانت من أخوات ظننتُ، أو: في موضع الحال إنْ لم تكن منها، وكلاهما محتملٌ، وكذلك شبه النعت[59]. وأمّا قولهم: "هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فالقياس رفْع (خَرِب)؛ لأنّه نعتٌ

(54) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1919.
(55) الفراء، معاني القرآن، ج2، ص887.
(56) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص376.
(57) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1910.
(58) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1909.
(59) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص173.

للجحر، ووجّه سيبويه جرّه بأنّه نكرة كالضّب، ولأنّه في موضع يقعُ فيه نعتُ الضّب، أنّه صار هو، والضّب بمنزلة اسمٍ واحد، وعن الخليل أنّهم لا يقولون:"هذان جُحْرا ضبٍّ خربان، من قِبل أنّ الضّبّ واحد، والجحر جُحران، وإنّما يغلطون، إذا كان الآخِرُ بعدّةِ الأول، وكان مثلَه مذكّرًا، أو مؤنّثًا، وأنّهم قالوا: هذه جِحْرَةُ ضِبابٍ خَرِبة؛ لأنّ الضّباب مؤنّثة، ولأنّ الجِحرة مؤنّثة، والعدّة واحدة، فغلطوا" [60].

وقال النحّاس لا يجوز أنْ يُعرب شيء على الجوار في كتاب الله – عزّ وجلّ– ولا في شيءٍ من الكلام، وإنّما وقع في شيء شاذّ، مُشيرًا إلى الشاهد السابق، والدليل على أنّه غلَطٌ قولهم في التثنية: "هذان جحرا ضبٌّ خَرِبانِ"، وإنّما هو بمنزلة الإقواء، ولا يُحملُ عليه شيءٌ من كتاب الله عليه[61]. وقد عدّه ابن مالك من قبيل النعت، الذي يتبع المنعوت دون رابط، إنْ أُمِنَ اللبس[62].

قطْعُ النعتِ، وحذف المنعوت:

إنَّ الصفة التي يؤتى بها للمدح، أو الذمّ، أو الترحّم، يجوز أنْ تكون تالية، فتعرب نعتًا للمنعوت، ويجوز فيها القطعُ، إمّا رفعًا على أنّها خبر لمبتدأ مُضمر، وإمّا النصب بفعلٍ مضمر، تقديره: أمدح، مع صفات المدح، وأذمّ مع صفات الذمّ، وأرحم في صفات التّرحّم، ومثال ذلك قولهم: "الحمدُ لله الحميدَ هو"، بِجَرِّ (الحميد)، صفةً للفظ الجلالة، أو نصبه بفعل محذوف، وكذلك "الحمدُ لله أهلَ الحمد"، و"الملك لله أهلَ المُلْكِ"، أو: أهلِ و"الحمدُ لله ربَّ العالمين"، ولعلّ الصفة-كما يفهم من كلام سيبويه- أنّه يغلب عليها أنْ تكون صفةً على الإتباع،

(60) سيبويه، الكتاب، ج1، ص436-ص437.

(61) النحاس، إعراب القرآن، ج1،ص132.

(62) ابن ملك، شرح التسهيل، ج3، ص169.

كما في قولهم:"الحمدُ لله أهلَ الحمدِ"، و" الحمدُ لله أهلِهِ" [63]، ويجوز الرفع، بإضمار هو، وحقيقة القطع أنْ يكون خبرًا للمبتدأ، أو مفعولًا به[64]. وإذا كان المنعوت نكرة، اشتُرِط في قطع نعتِه مشاركةُ المعرفة، بتقديم نعتٍ، غير مقطوع، كقول أبي ذرّ -رضي الله عنه-: "نَزَلْنَا على خالٍ لنا، ذو مالٍ، وذو هَيْبَةٍ"، أي هو ذو مالٍ، وذو هيبة[65].

وقد تحذف الصفة، ويبقى الموصوف، وقد يكون خلاف ذلك، فيحذف الموصوف، وتبقى الصفة، كما سمع عن بعض العرب: "ما منهم مات حتّى رأيته"؛ والتقدير: ما منهم واحدٌ مات[66]. وقيّد ابن عصفور الحذف باستحسان إقامة الصفة مقام الموصوف، بأنْ تأتي الصفة مع (مِنْ)، وأنْ يكون الموصوف ممّا يجوز حذفُه، كقولهم: " منّا ظَعَنَ ومِنّا أقام"؛ أي فريقٌ ظَعَنَ، وفريقٌ أقام[67]، وممّا حسّن الحذفَ مع (مِن) أنّها بمعنى: بعض؛ فكأنّ القول: بعضُنا أقام، وبعضُنا ظعنَ[68]. وكذلك قولهم: "ما في الناس إلا شَكَرَ أو كَفَرَ"؛ أي: رجلٌ شكر، ورجلٌ كفر، والمنعوتان بعض اسم مقدّم، مجرور بـ(في)، وهو الناس[69].

النعت السَّببيّ:

وهو النعت الذي يوافق ما قبله، في أوجه الإعراب الثلاثة، وفي التعريف والتنكير[70]، ومثال ذلك قولهم: "رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها"، فـ(محسنٌ)، فيه وجهان: والنصب، والجرّ، والنصب على أنّه صفةً لـ(زيدًا)، وأمّا الجرّ فعلى

---

(63) سيبويه، الكتاب، ج2، ص62-ص63؛ ابن عصفور، المقرب، ص300.

(64) سيبويه، الكتاب، ج2،ص62؛ ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص271-ص272.

(65) العكبريّ، إعراب الحديث، ص129؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص180.

(66) سيبويه، الكتاب، ج2، ص345.

(67) ابن عصفور، المقرب، ص304.

(68) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص136.

(69) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص391.

(70) ابن هشام، أوضح المسالك، ج3، ص258.

أنّه نعت لامرأة، وتقديره عند الفرّاء: رأيتُ زيدًا مع التي يحسن إليها، فإذا صارت الصلة للنكرة، فإنّها تتبع -وإنْ كان الفعل (يحسن) لغيرها-[71].

العطف، نوعاه، وتعريفهما:

والعطف نوعان: عطف النسق، وعطف البيان، والنسق هو حملُ اسمٍ على اسم، أو فعل على فعلٍ، أو جملة على جملة، بشرط توسط حرف من حروف العطف بينهما، وإنْ كان اسمٌ معطوفًا على فعلٍ، أو فعل معطوفًا على اسم، فلا بُدَّ من أنَّ الاسم في تقدير الفعل، أو الفعل في تقدير الاسم، وإنْ كان المعطوف جملة على مفرد فإنّها تكون في تقديره، وإنْ كان المفرد معطوفًا على جملة، فيكون في تقديره.

حروف العطف في: الواو، الفاء، ثمَّ، حتَّى، أو، إمّا، أم، بل، لكن، لا[72].

أولًا: الواو:

وتفيد الجمع والمشاركة، على ألّا يكون فيها دليلٌ على الأول منها [73]، وقد تميّزت عن سائر حروف العطف بأشياءَ عدّة، منها: أنّها تعطف عاملًا قد حذف، وبقي معموله مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، وذلك نحو قولهم: "ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً"، فـ(بيضاء)، مجرورة بمضافٍ، محذوفٍ، معطوفٍ على (كلّ)، والتقدير: ولا كلُّ بيضاءَ، كما أنَّ العطف هنا على معمولين: فـ(سوداء) معمول كلّ، وتمرة معمول (ما)، فبعطف بيضاء على سوداء، وشحمة على تمرة لزم العطفُ على معمولي عاملين[74]. وتختصُّ أيضًا بأنّها تعطف

(71) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص657.

(72) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص174.

(73) ابن بابشاذ، شرح المقدمة،ج2، ص203.

(74) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص505-ص506.

الشيء على مثيله، كما في قولهم: "بُعدًا وسُحْقًا"[75]. وكذلك سمع في الواو حذفُها، في نحو ما نقل من سماع أبي زيد: "أكلتُ خبزًا لحمًا تمرًا"، وحُمل على: خبزًا، ولحمًا، وتمرًا[76].

ثانيًا: الفاء:

وتأتي للترتيب في كلِّ موضع، وهو مذهب البصريين، وتبعهم الفرّاء، إلا في الفعلين اللذين أحدهما سببٌ في الآخر، فيُؤوّلان لمعنًى واحدٍ، فعند ذلك لا تفيد الترتيب، نحو: "أعطيتّني فأحسنتَ إليَّ، وأحسنْتَ إليَّ فأعطيتني" وذهب الجرميّ إلى أنّها للترتيب، إلّا في الأماكن، والمطر، نحو: "نزل المطر مكان كذا فكذا"؛ لأنّ المطر إنما نزل في وقت واحد[77]. وأيضًا: "مُطْرنا مكانَ كذا فكان كذا"[78]، وقد تأتي الفاء زائدة، لا معنى لها، فَعَنْ الأخفش أنّهم يقولون: "أخوك فَوُجِدَ"، والمقصود: أخوك وُجِدَ[79].

ثالثًا: ثمَّ:

للجمع، والترتيب، والمهلة[80].

رابعًا: أو:

وتأتي للشّك، والتخيير، والإباحة، والتفصيل، والإبهام[81]، وقد تأتي بمعنى الواو التي للمصاحبة، كما في قول ابن عباس -رضي الله عنه-: "كُلْ ما شئتَ، واشرب ما شئت، ما أخطاك اثنتان: سرفٌ ومخيلة"[82].

---

(75) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص41.
(76) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص238.
(77) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص182.
(78) السيوطي، الهمع، ج3، ص162.
(79) الجرجاني، المقتصد، ج1، ص267.
(80) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص184.
(81) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص189.
(82) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص238.

وقد يحذف أيضًا، كما جاء في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- عندما سئل عمّا يُلبس من ثياب في الصلاة: "إذا وسّع الله فأوسعوا جمَع رجلٌ عليه ثيابَه، صلّى رجلٌ في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقَبَاء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في تُبّان وقباء، في تبّان وقميص"؛ أي: ليصلِّ في إزار ورداء، أو إزار وقميص، أو إزار وقباء[83]. ومثله أيضًا قولهم: "أعطِه درهمًا درهمين ثلاثة"، أي: أو درهمين، أو ثلاثة[84]. وقد خرّج هذا الشاهد بوجه آخر على بدل الإضراب[85].

خامسًا: حتّى:

وتأتي للجمع، بمنزلة الواو، من غير ترتيب، ولا مهلة، إلّا أنّها تختلف عنها في أنّ ما بعدها جزءٌ ممّا قبلها، ويكون ما بعدها، إمّا حقيرًا، وإمّا عظيمًا، والحقير نحو ما جاء في المثل: "استنَّتِ الفِصالُ حتّى القَرْعى"[86]. وقولهم أيضًا: "كلُّ شيءٍ يحبُّ ولدَه حتّى الحُبَارى"؛ لأنّ الحبارى تتصف بالحمق، وأمّا ما كان بعده عظيمٌ، فنحو: "خرج الناسُ حتى الأمير"[87].

سادسًا: أمْ:

إنْ تُتبع بمفردٍ، فهو معطوف بها على ما قبلها، كقول بعض العرب: "إنّها لإبلٌ أم شاءٌ"، فهي هنا للإضراب، عاطفة لِمَا بعدها على ما قبلها، وقولهم

---

(83) البخاري، صحيح البخاري، ص51؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص238.

(84) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص238.

(85) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص452.

(86) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص181؛ الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص333، ويروى الشاهد في المجمع: استنّت الفُصْلان حتى القريعى، والقرعى: جمع قريع وهو بَثْر أبيض، يخرج بالفصال، ودواؤه الملح، وهو مثل يُضرب للذي يتكلّم مع مَنْ لا ينبغي أنْ يتكلم بين يديه؛ لجلالة قدره.

(87) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص146؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص181.

كذلك: "إنّ هناك إبلًا أم شاء"، فنُصِبَ ما بعدها، كما نُصِب ما قبلها؛ لدلالة العطف الصريح بها[88].

سابعًا: إمّا:

وهي أشبه بأوْ، ومعانيها.

ثامنًا: بلْ:

وتفيد الإضراب، ويكون ما قبلها منفيًا، أو شبيهًا به، وقد يكون موجبًا مقرّرًا على سبيل التوطئة، كما في قول عبدالله بن رواحة -رضي الله عنه-: "ربِّ إنّا كنّا على عَمَلِ أهل النار، كالأنعام، بلْ أضلُّ سبيلا"[89].

تاسعًا: لكنْ:

ومختلف فيه، وعدّه سيبويه للعطف[90]، وعند استعماله للعطف، يتخلّص للاستدراك، ولو لم يكن عاطفًا، وذهب بعض النحاة إلى غير ذلك بحجّة أنّه لم يَرِد، إلا مع الواو، ورُدّ ذلك بما سُمِع عن العرب: "ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ"[91].

عاشرًا: لا:

ويكون للعطف، إنْ سبق بإثبات، أو نداء، أو أمر، وما جاء عليه في كلام العرب: "مُكْرَهٌ أخاك لا بطلٌ"[92]، وأيضًا: "جِدُّك لا كدُّك"[93].

---

(88) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، (ت384هـ)، (د. ت) معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة - القاهرة، ص70؛ الجرجاني، المقتصد، ج2، ص247؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص220.

(89) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص226.

(90) سيبويه، الكتاب، ج1، ص90-ص91.

(91) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص175.

(92) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص318، ويضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه.

(93) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص491.

وقد زاد الكوفيون على حروف العطف: **كيف، وأين، وهلّا، وليس،** و(كيف) استدلوا على إثباتها حرفَ عطفٍ بقول العرب: "ما أكلتُ لحمًا فكيف شحمًا"، و"ما يعجبُني لحمٌ، فكيف شحمٌ"، إلا أنّه رُدّ ذلك احتجاجًا بالسماع، فحرفُ العطف يعطف المرفوعُ على المرفوع، والمنصوب على المنصوب، والمجرور كذلك، وهذا افتُقِر له في قولهم: "ما مررتُ برجل فكيف بامرأةٍ"؛ لذا فإنّ قولهم: "ما أكلتُ لحمًا، فكيف شحمًا"، تقديره: فكيف آكُلُ شحمًا، وأمّا (أين)، فنحو: "لقيتُ زيدًا فأين عمرٌو"؛ أي: أنّ ما بعدها يكون على تقدير عامل محذوف؛ لذا فإنّ تقدير الجملة: لقيتُ زيدًا، فكيف يعجبني عمرو، بمعنى أنّه فاعلٌ في التقدير لفعل مضمر[94]، ومثاله من كلام العرب: "هذا زيدٌ فأين عمرو"[95]، وأمّا (هلّا) فنحو: "ضربتُ زيدًا فهلّا عمرًا"[96].

وأمّا (ليس) فذهب الكوفيون -كما سبق- إلى أنّها حرف عطف بمنزلة (لا)، واحتجوا على ذلك بقول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: "بأبي شبيهٌ بالنبي -صلّى الله عليه وسلّم- ليس شبيهٌ بعليٍّ"[97]، وعند البصريين أنّ المرفوع بعدها اسم لها، والضمير المتصل المحذوف، خبرٌ لها؛ أي ليْسَهُ، وقد رُدّ ما ذهبوا إليه بقول الشافعيّ في أثناء مسألة: "لأنَّ الطهارة على الظاهر ليس على الأجوف"، أي: لا، وينتفي أنْ يكون اسمها، ضميرًا أيضًا، فلو كان كذلك، لوجب تأنيث الفعل[98].

---

(94) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص177-ص178.

(95) السيوطي، الهمع، ج3، ص187.

(96) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص178.

(97) البخاري، صحيح البخاري، ص441؛ ومناسبته: أنّ أبا بكر الصديق -رضي الله عنه- قد حَمَلَ الحسنَ وهو يقول ذلك، ويروى في المرجع نفسه: ص418، بـ(لا)، بدلًا من ليس؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص205؛ السيوطي، الهمع، ج3، ص186.

(98) السيوطي، الهمع، ج3، ص186.

ويجوز في باب العطف أنْ يعطف معرفة على نكرة، ولا يجوز خلاف ذلك، على نحو ما في بعض روايات العطف، كقولهم: "ربَّ رجلٍ وأخيه"؛ لأنَّ رُبَّ لا تدخل مباشرة إلا على النكرات[99]، فكما قال ابن مالك: لو كان حلول كل واحدٍ من المعطوف، والمعطوف عليه شرطًا في صحة العطف، لم يجز قولهم السابق، ومثله: "أيُّ فتى هيجاءَ أنت وجارها"، و"كلُّ شاةٍ وسخلتها"[100]؛ و يروى الشاهد الأخير المعطوف بالجرّ؛ لأنّ (كلّا)، لا تخفض هنا إلا النكرات، ويكون تخريجه كما مضى، أو بالرفع، ويكون الاسم المعطوف معرفةً؛ أمّا في قولهم:"لا رجلَ وأخاه"، فلا يكون إلا نكرة، لأنّ (لا)، لا تدخل إلا على نكرة[101].

وقد يعطف على الضمير المتصل، بالفعل، نحو: "دعْهُ حتى ذاك"، و"رأيتهم حتى ذاك"[102]، كما أنّه قد يُعطف على الضمير الذي اتصل بالاسم السابق للعاطف، نحو قولهم عن الأخفش:"ما لنا والرملِ"[103]، بالجرّ، و قول بعضهم: "ما فيها غيرُه وفَرَسِه"[104]. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عُطف على الضمير المستتر، في قولهم: "مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَمُ"، ففي (سواء)، اسم مضمر مرفوع، وعدّ سيبويه العطف فيه قبيحًا ما لم يُؤكدَّ بضمير"[105]، وقيل عند غيره إنَّ الاسم (سواء)، مؤول بمشتق؛ أي مستوٍ هو، والعدم[106].

(99) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص202.

(100) ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص312؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص233.

(101) ابن أبي الربيع، البسيط، ج2، ص311.

(102) سيبويه، الكتاب، ج2، ص383.

(103) ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص239.

(104) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص279؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص233.

(105) سيبويه، الكتاب، ج2، ص31.

(106) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص277

حذف أحد عناصر العطف:

يجوز أن يحذف المعطوف عليه، ويكون حذفه متعلّقًا بِفَهْم المعنى، بوجود العاطف (الواو)، كقول بعضهم: "وبك وأهلًا، وسهلًا"؛ جوابًا لمن قال: "مرحبًا بك"، والتقدير: ومرحبًا بك، وأهلًا، وسهلًا، فـ (بِكَ) متعلِّق بـ(مرحبًا)، وأهلًا معطوف عليها، وجيء بشبه الجملة (بك)؛ لِيتبيَّن المخصوص، أو المعنيّ بالكلام[107]. كما يجوز أنْ يحذف حرف العطف والمعطوف، في السياق نفسه إنْ أُمن اللبسُ، وفُهم المعنى، كقولهم: "راكب الناقة طَلِيحانِ"؛ أي: مُعْيَيَانِ؛ والتقدير: راكب الناقة، والناقة طَلِيْحان[108].

أمّا النوع الثاني، فهو عطف البيان، "وهو جريان اسمٍ، جامدٍ، معرفة في الأكثر، على اسم دونه في الشهرة، يبيّنه كما يُبَيِّنُ النعت"[109]. وأكثر ما يكون استعماله في أسماء الأعلام، إذا جرت على الكُنى في الإعراب، نحو: "قام أبو حفص عمر"، أو في الألقاب، نحو: "قام أبو حفصٍ قُفّةُ"[110]. ويتّضح الفرق بينه وبين البدل في قول بعضهم، في كلام طيّء، على كثرةٍ: "يا هذا زيدٌ"، فلو كان (زيد)، بدلًا لا ينوّن؛ لأنه في نيّة تكرار العامل، وحقُّه أنْ يُبْنى على الضمّ؛ لأنّه علم منادى؛ لذا فإنّه عطف بيان، ومثاله قولهم: "يا زيدُ زيدًا"[111]؛ وذلك للتّساوي في رتبة التعريف، وعليه ما أجازه سيبويه من قولهم: "يا هذا، ذا الجُمّةِ"، فـ(ذا الجمّة) عطف بيان، ويجوز أنْ يكون بدلًا[112].

---

(107) سيبويه، الكتاب، ج1، ص295؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص705.

(108) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص214.

(109) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص168.

(110) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص171.

(111) سيبويه، الكتاب، ج3، ص104؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1763.

(112) سيبويه، الكتاب، ج2، ص192؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص270.

الأساليب:

القسم، تعريفه، وعناصره:

ويُعرّف بأنّه جملة، يُؤكَّد بها جملةٌ خبريةٌ، غير تعجبيّة، وهو مأخوذٌ من تعريف سيبويه: "أنَّ القسم توكيد لكلامك، فإذا ما حلفت على فعلٍ غير منفيّ، لم يقع، لزمته اللام، ولزمت اللام النون الخفيفة، أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنّ"[113]. ويقسم إلى قسمين: قسم صريح، وقسم غير صريح، والصريح هو المعلوم بلفظهِ، المعلومِ به، وأمّا غير الصريح فهو ما خرج أسلوبُه على أسلوب الصريح، وكلاهما جملة، فعلية، واسمية، والفعلية غير الصريحة في الخبر، إلا أنّها متضمّنةٌ معناه، نحو: "عاهدت"[114]. وفي الطلب، نحو:"نشَدْتُك الله"، كما في قول أوس بن خَوْليّ لعليّ بن أبي طالب_رضي الله عنهما–:"نَشَدْتُكَ اللهَ، وحظَّنا من رسول الله–صلّى الله عليه وسلّم–"، وفي القول شاهد آخر: هو نصْب(حظّنا)، بفعل محذوف، تقديره: أَعْطِنا[115]. وأمّا الاسمية فما أُبْدِلت الأفعالُ أسماء، نحو: "عمرُك الله"؛ بفتح الهاء، وضمّها في لفظ الجلالة[116].

ولا بُدّ للقسم من العناصر الآتية: مُقسمٍ به، وهو كل اسم معظَّم، وقيل هو كل اسم لله، أو لما يُعظَّم من مخلوقاته[117]. ومُقسَم عليه، وهو كلّ جملة حُلِف عليها، فُعلتْ، أم لم تُفعلْ، وأَحْرُف القسم، وهي: الباء والتاء والواو واللام،

---

(113) سيبويه، الكتاب، ج2، ص189-ص190، الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص250؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1944.

(114) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص63.

(115) العكبريّ، إعراب الحديث، ص23؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص63.

(116) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص63.

(117) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص549؛ ابن عصفور، المقرّب، ص278-ص279، الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص17.

ومُنْ، والميم المكسورة (مِ) والمضمومة (مُ)، وأضاف ابن عصفور هاء التنبيه، وهمزة الاستفهام، وقطع ألف الوصل، ولام القسم التي بمعنى باء القسم[118].

وأحرف تربط المُقسَم به بالمُقسَم عليه وهي أربعة أحرف: اثنان في الإيجاب، وهما: إنَّ واللام، واثنان في النفي، هما: ما، ولا[119].

وأحرف القسم متعلقة بأفعال مضمرة، وقد يجوز إظهار الفعل مع الباء خاصّة[120]، وأكثرها استعمالاً الواو ثم الباء، فهما يدخلان على كلّ محلوف ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد[121]. كما في قولهم: "تالله لأفعَلَنَّ، وقال الأخفش بجواز دخولها على لفظ (رَبّ)، كقولهم: "تربِّ الكعبةِ لأفعلنّ كذا"[122]، وقيل: "تربّي لأفعلنَّ"، وندر دخولها في قولهم: "تالرحمن وتَحَياتِك"[123].

وأمّا اللام، فمن أحرف القسم الجارّة، كقول أبي ذرّ الغفاري:"لِلّه أبوك إنْ كذبْتُك كذبة منذ لقيتني"[124]، وقولهم: "للهِ لا يُؤخّر الأجلُ"[125]. ومنها (مُنْ)، ومثال ذلك ما جاء في كلامهم "مُنْ ربّي إنّك لَأشرّ"، ولا تدخل الضمة في (مُنْ)، إلا في القسم، وذكر سيبويه أنّ من العرب مَنْ يجرّ بـ (مِنْ) كقولهم: "مِنْ ربّي لأفعَلَنَّ ذلك"[126].

وأمّا الميم المكسورة، والمضمومة، فنحو قولهم: "مُ اللهِ لأفعلن، ومِ الله لأفعلن"، ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة -الله-[127]، وحُكِي عن الكسائي،

(118) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص553.

(119) ابن عصفور، المقرب، ص281.

(120) ابن عصفور، المقرب، ج3، ص496؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص18.

(121) سيبويه، الكتاب، ج3، ص496؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص18.

(122) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص551.

(123) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص19.

(124) العكبري، إعراب الحديث، ص139-ص140.

(125) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص388.

(126) سيبويه، الكتاب، ج3، ص499.

(127) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص551.

والأخفش أنّـه سئُل رجل من بنـي العنبر، ما الدُّهْدُرَّان؟ فقال: "مُ ربّـي الباطـلُ"، فهو عندهما اسم مبنيّ، لأنّ الاسم إنْ كان مبنيًّا علـى حرف واحد فإنّـه يُبنـى، وذلك عند منْ زعم أنّ (مُ، و مُن) مقتطعان من (ايمن) في القسم. وذهب بعض النحاة إلى أنّهما حرفان، بلغاتهما المختلفة، وليسا باسمَيْنِ[128]. وهاء القسم، وقد جاء المقسم بعدها مجرورًا، كقول أبي بكر الصديق -رضـي الله عنـه-: "لا ها الله إذنْ لا تَعْمَدْ إلى أسَدٍ من أُسْدِ الله"، إلا أنّ جرَّ المُقسَم بها غير متّفق عليه، فهل هي الأداة، أمْ أنَّ حرف القسم مضمرٌ، ويقي عملـه، والهاء عوض عنـه؟ والأرجح الوجـه الأخير[129]، فقد سمع عن بعض العرب قولهم: "لا ها الله ذا"، فذهب الخليل إلـى أنَّ (ذا) من جملـة المُقْسم عليـه، والتقدير: للأمرُ ذا، فحُذِفَ المبتدأ، الذي دخلت عليـه اللام، و(ذا) خبر لـه، ويكون جميـع الكلام مُقْسَمًا عليه[130]. وتجدر الإشارة إلى أنّ من العرب من يمدُّ، ويهمز؛ فيقول: "هآ ألله"، وبعضهم بالهمزة وحدها، دون المدّ، فيقول: "هاللهِ"[131].

وقد ذهب بعض النحـاة إلـى أنَّ الهـاء، والهمزة التـي للاستفهام، وقطْـعِ ألف الوصـل، يعوّض بها عن حرف القسم المحذوف، وأنّـه لم يَجُز الخفض بعدها، إلّا فـي لفظ الجلالـة، نحو ما حُكـي من كلامهم: "ألله لأَفعلُ"[132]، وقد سمع من كلامهم خفض المقسم به، مع حذف حرف القسم، بلا تعويض، نحو ما

---

(128) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1772.

(129) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص67-ص68؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص17؛ وروي قول أبي بكر في الارتشاف، ج4، ص1792، "لا ها الله ذا لا يُعمد إلى أسد من أُسْد الله يقاتل في سبيل الله فيعطى غيرٌ سَلَبَه".

(130) سيبويه، الكتاب، ج3، ص499؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1791.

(131) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص389.

(132) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص17.

ذكره الاخفش: "كلّا اللهِ لآتينّكَ"، وقيل لا يكون ذلك إلّا في لفظ الجلالة، وإنّ ما سواه، لا يجوز فيه إلّا النصب(133).

ومن أدواته: ايم الله، وهو أحد ألفاظ القسم الاسمية، ويغلب عليه أنْ يُتبع بلفظ الجلالة، وفيه اثنتا عشرة لغة: ايْمُنُ الله، وأيمُنُ الله، ايمَنُ الله، وإيْمُ الله، وايْمُ الله، وجاء عن بعضهم "هَيْم اللهِ"، بإبدال الهمزة هاءً(134)، ومُنُ الله، ومَنَ الله، ومِنَ الله، ومُ الله، ومَ الله ومِ الله(135). وقد يضاف ايمنُ إلى الكعبة، أو الكاف كقول عروة بن الزبير: "لَيُمْنُك لئن ابتليتَ لقد عافيْتَ، ولئن أخذتَ لقد أبقيتَ"(136). وحُكي عن العرب: "لَيمينِ اللهَ"، بكسر النون، وذهب أبو حيان إلى أنّه إذا لقيها ساكن كُسِرت، فإنْ لم يُلاقِها سُكّنت(137)، ومعنى ذلك أنّها مبنية على السكون؛ لشبهها بالحرف.

وقد يُحذف فعلُ القسم، وحرف القسم معًا، ثم يُنصب المُقْسَمُ به، إلّا لفظ الجلالة، فيجوز جرّه، -كما سبق- مع تقوية همزةٍ مفتوحةٍ، تليها ألفٌ نحو: "آللهِ لأفعلنَّ، أو (ها) ساقطُ الألفِ، نحو: "هالله"، أو ثابِتِها، نحو: "ها الله لأفعلَنَّ"، وقد رُوي بحذف الألف في (ها)، والاستغناء عنها بهمزة القطع، نحو: "هأ الله"(138).

جوابه:

إنَّ الأصل في جواب القسم، أنْ يتصدّر باللام، إلّا أنّه يُستغنى عنها قليلًا، دون استطالةٍ في المُقسَم به، كقول أبي بكر -رضي الله عنه-: "واللهِ أَنا

---

(133) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص67؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1768.

(134) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي، ج1، ص512؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص69.

(135) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص69.

(136) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص395.

(137) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1771.

(138) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص66-ص67.

أظلَمُ منه"، وأصله: لأنا أظلمُ منه، فحذفت اللام، بلا استطالةٍ، ولا عطف، وممّا جاء في الاستطالة، ما ذكره ابن مالك من كلام العرب: "أُقسِمُ بِمَنْ بعث النبيِّينَ، مبشِّرينَ ومُنْذِرينَ، وخَتَمَهم بالرسول -صلّى الله عليه وسلّم- رحمةً للعالمين، هو سيدُهم أجمعين"، وقول ابن مسعود -رضي الله عنه-: "والذي لا إله غيره هذا مقامُ الذي أُنزِلَتْ عليه سورة البقرة"، وقد حسُن الحذفُ، بل كان أجدر؛ لاستطالة الكلام، وكثرة النظائر[139]. ويفهم ممّا سبق أنّ من مسوّغات حذف اللام، الواقعة في جواب القسم استطالةَ الكلام، والعطفَ، أيضًا. ويجوز فيها أنْ تدخلَ على (كأنَّ)، مع عدم جواز ذلك في (أنَّ وأنْ)، كقول الأعرابي: و"ما هذه القَنَمَةُ، والله لَكَأنّا على حُشْشَةٍ؟"[140].

وقد يُنفى جواب القسم، في غير ما وضع له أصلًا، حيث عُدَّ من النادر نفيُه بـ (لم)، إذْ روي عن الأصمعيّ أنّه قال لأعرابيّ: "ألك بنون؟ فقال نَعَمْ، وخالقِهم لَمْ تقُمْ عن مِثلِهم مُنجبةٌ"[141].

كما أنّ النفي قد يحذف بعد القسم، المتبوع بالنفي، استغناءً بالنفي الأوّل، عن الثاني، إذْ لو تقدّم نفيٌ على القسم لحسُنَ حذفُ النافي من الجواب؛ إلّا أنّ الأسلوبين قد اجتمعا في قول أبي ذرّ: "فلا واللهِ أسألُهم دَيْنًا، ولا أَستَفْتيهم عن دِيْنٍ"[142].

وقد يقع الفعل الماضي المتصرف في جواب القسم، ويَغلِبُ عليه أنْ يقترن باللام مع (قدْ)، إلّا أنّ هنالك نصوصًا قد استُغني باللام وحدها، كقول

---

(139) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص72.

(140) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1776؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص204، ونصّ القول في الهمع: "ما هذه القَنَمةُ والله لكأنّها على حُشْشَة؟"، والقنمة: الرائحة الرديئة، وينظر: ابن منظور، اللسان،ج4، ص131، مادة (حشش): الحُشُّ جماعة النخل، والبستان، والحشُّ من معانيها: المُتوضأ؛ لأنّهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين.

(141) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص73.

(142) ابن مالك، شرح التسهيل ج3، ص78.

امرأة من غِفار: "فوالله لَنَزَلَ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- إلى الصبح، فأناخ"، وأصل الكلام: لقد نزَلَ، وفيها حذفٌ آخر، هو المضاف، وتقديره: إلى صلاة الصبح[143]. وفي حديث سعد بن زيد: "أَشْهَدُ لَسمِعْتُ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يقول: "مَنْ أخذ شبرًا من الأرض ظلمًا"، وأصل الكلام في القول الأول: لقد نزل، وفي الثاني: ولقد سمعت[144]. وقول بعض العرب: "والله لَكَذَبَ زيدٌ كذبًا، ما أَحَسَبُ اللهَ يغْفِرُه له"[145].

وأمّا القسم الثاني من القسم، فهو غير الصريح، كقولهم في الاستعطاف: "نشدتُك الله أو بالله"[146]. و"عمرتُك اللهَ"، ولا يستعملان إلا في قسمٍ فيه طلب[147]. وقد يستعمل: "عَمْرَك اللهَ"، برفع لفظ (الله)، كقول الإعرابي: "عمرُك اللهُ"، فذكر ابن مالك عن الشّلوبين بأنّه جعله من باب إضافة المصدر إلى المفعول، ثم رفع الفاعل، وقيل عن الأخفش إنَّ أصل الكلام: أسألك بتعميرك الله، فحذفت الزوائد من المصدر، والفعل، والباء، ثم نُصِب ما كان مجرورًا بها[148].

وقال أبو جعفر النحاس: ""إذا قلت: عمرُ الله، أو عمرُك اللهُ"، جاز الرفع والنصب، وقد يجوز الخفض بجعل الواو للقسم، فتقول:"وعَمْرِك"[149]، وقيل أيضًا: "تعميرَك اللهَ"، بنصب الاسمين، على تقدير: أسألُ اللهَ تعميرَك"، أو أنَّ

---

(143) العكبري، إعراب الحديث، ص400-ص401؛ ابن مالك، شرح التسهيل ج3، ص78.

(144) ابن مالك،، شرح التسهيل، ج3، ص80.

(145) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1777.

(146) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص390.

(147) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص64.

(148) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص65.

(149) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج4، ص1770.

(تعميرك) منصوب بـ(أسألك)، ولفظ الجلالة (الله) منصوب بالمصدر (عمْر)، بمعنى: تعمير[150].

وقالوا أيضًا: "قِعْدَك اللهُ، وقَعِيدَكَ الله"، وهما مصدران[151]، كقولهم: "قِعْدَك الله لأفعلَنَّ"[152].

صور من أيمان العرب:

إنَّ ممّا قد ينوب عن القسم الصريح، وغير الصريح -مثلًا- "القضاء"، فقد روي عن ثعلب، عمّن يوثق بهم أنّ العرب تنصب "قضاء الله"، وتجعله قسمًا[153]. وهنالك ألفاظ، وأساليب أخرى، نحو: "لا والذي وجهي زَمَمَ بيته"؛ أي: نحو بيته، و"لا ومجرى الإله"، وهي الشمس، و"لا ومجرى إلاهةَ"، ممنوع من الصرف للعلمية، و:"قسمًا لأفعلَنّ ذاك"، ويمينًا، وأليّة، ونَحْبًا، وعهدًا، ونَذْرًا، وموثِقًا، ومِيثاقًا، وحقًّا ولَحَقًّا، ولَحَقُّ أفعلُ، بالرفع دون تنوين، وبإِصْرٍ، نحو: "وبأَصرٍ ليكونَنَّ ذاك"، ومعناه: حتمٌ لازم"، ولا والذي أكتعُ له: ومعناه: أُؤكّدُ، وفي لغة عُقيل: "حرامُ الله"، كقولهم: "يمين الله"[154].

التعجّب، تعريفه، ونوعاه:

والتعجُّب استعظام زيادة في وصف الفاعل، خَفِي سببُها، وخرج بها المتعجّب منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره"، وأمّا دلالة الاستعظام فهي أنَّ التعجب لا يصحّ إلا ممَّن يصحّ في حقّه الاستعظامُ؛ لذا لا يجوز أنْ يكون من الله -عزّ وجلّ-، ومعنى الزيادة أنَّ التعجّب لا يكون إلّا ممّا يقبل الزيادة، والنقص، وأمّا

---

(150) الزجاجي، كتاب اللامات، ص77؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1795.

(151) المبرد، المقتضب، ج2، ص326.

(152) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1797.

(153) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص384.

(154) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1774.

ما دلّ على الثبوت نحو الخِلَق الثابتة، فلا يجوز التعجُّب منها؛ إلّا ما جاء شاذًّا، نحو: ما أحسنه، وما أطوله، وما أقصَره، وما أهوجَه، وما أنوكه- أنوك: أحمق، وما أشْنَعَه! [155]، ومعنى خَفِيَ سببُها؛ لئلا يلتبس بما هو غير خفيّ السبب، كالألوان، إذ لا يجوز التعجّب منها[156].

وللتعجب نمطان: نمط قياسيّ، يجري عليه، ونمطٌ سماعي، يميزّه السياق، نحو قول العرب: "لله أنت، وواهًا له!"، ومن ألفاظِه: "قَضُوَ الرجلُ زيدٌ"[157].

والقياسيّ له صيغتان أيضًا: ما أفْعَلَه، وأفعِلْ به، وما أفعله! (ما) نكرة تامّة، بمعنى شيء، وما بعدها خبر، ففي جملة: "ما أحسنَ عبدَالله!" أنّه بمنزلة شيءٌ أحسنَ عبدَالله، ودخله معنى التعجب، وهو مذهب الخليل وسيبويه[158]. وذهب الفرّاء وابن درستويه إلى أنَّ (ما)، استفهامية متضمّنة معنى التعجب[159]، وأنّها مبتدأ بإجماع النحاة، إلّا الكسائيّ عدّها لا موضع لها من الإعراب، وحُمِل رأيُه على الشاذّ، الذي لا يقدح الإجماع[160]، وعلى أيّ حالٍ، فإنّ المتعجّب منه، منصوب بـ(أفعَلَ)، على المفعولية[161].

أمّا الصيغة الثانية، فهي "أَفْعِلْ به"، واختلف في تحديد زمانِه، ولكنَّ ما عليه الإجماع أنّه بمعنى الماضي؛ إبقاءً للصيغة على بابها، إلّا أنْ يحمل دلالة الماضي المتصل بزمان الحال، فيحصل الحال بحكم الدلالة، فإذا قُصد الماضي

(155) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص36.

(156) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص38.

(157) ابن ملك، شرح التسهيل، ج2، ص362.

(158) سيبويه، الكتاب، ج1، ص72-ص73.

(159) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص175؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص293. ابن درستويه هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه الفارسي،(ت347هـ).

(160) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2065؛ الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص293.

(161) ابن ملك، شرح التسهيل، ج2، ص263.

المنقطع جيء بـ (كان)، ورُجِّح هذا المذهب؛ أخذًا بإبقاء اللفظ على بابه[162]، ولفظه لفظُ الأمر للمبالغة، ليس بأمرٍ على الحقيقة، والهمزة فيه للتعدية، أو الصيرورة، والباء للتعدية[163].

ويُلحق بهاتين الصيغتين صيغةُ (فَعُلَ)، ولا يجوز إلا ممّا يُتعجبُ منه، على طريقة ما أفعله، على القياس، وقد يكون الفاعلُ بعدها علمًا، نحو: "ضَرُب زيدٌ"، أو معرَّفًا بالألف واللام، نحو: ضَرُب الرجلُ، ويجوز دخول الباء، فيقال: ضرُب بزيد[164]، ويبنى من فعل صحيح، أو معتلّ، فإذا كان معتل الآخر بالياء فإنّها تُقلب واوًا؛ لضمّ ما قبلها، نحو ما جاء في كلام العرب: "لَسَرُوَ الرَّجُلُ"، في معنى: ما أسراه! [165]. وذكر أبو حيّان عن الأخفش أنّ الفعل قد يُستعمل بدخول اللام، وبحذفها، كقولهم:" وحَسُنَ الرجلُ ولَحَسُنَ زيدٌ"، بمعنى: ما أحسنَه![166].

الفصل بين ما التعجبية، وفعل التعجب:

قد يفصل بينها –وغالبًا ما يكون– بـ(كان) الزائدة، كما أنّه سُمِع بزيادة أخوات كان، فقد ذهب الكسائي والفرّاء، والأخفش إلى أنَّ أصبح، وأمسى، مزيدتان في قولهم: "ما أصْبَحَ أَبْرَدَها، وما أمسى أدْفأها"، وحمله البصريون على الشذوذ[167]. وذكر الكسائيّ عن العرب قولهم –بالفصل بغير كان أو إحدى أخواتها–: "ما مَرَّ أَغلَظَ أصحابَ موسى!"[168].

(162) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص47.
(163) السيوطي، الهمع، ج3، ص38.
(164) ابن عصفور، المقرّب، ص115-ص116.
(165) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص51.
(166) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2057.
(167) ابن عصفور، المقرّب، ص113؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص179؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2074.
(168) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2074، وموسى هو موسى الهادي من بني العباس.

ويفصل أيضًا بين فعل التعجب، ومفعوله، وذلك غير مُمتنع، بل إنَّ شواهده كثيرة في اللغة، فقد يكون الفاصل بما يتعلّق بهما من ظرفٍ، أو جارّ ومجرور، كما في قول عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبدالله فارس اليمن: "ما أَشدَّ في الهيجاءِ لقاءَها، وأكرَمَ في اللّزَباتِ عطاءَها، وأثبَتَ في المكرماتِ بقاءَها!"(169).

وأيضًا ما روي عن عليّ -رضي الله عنه- أنّه مرّ بعمّار فمَسَح التراب عن وجهه وقال: "أعزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صَريعًا مُجَدَّلًا!"، فقد فصل بين فعل التعجب (أعزِز)، و(أنْ أراك)، والفصل بينهما بالنداء(170)، وإذا حدث فصلٌ بالجارّ والمجرور، وكان المفعول مشتملًا على ضمير عائد على المجرور فعندئذ يجب أن يتقدّم المجرور، ليعود الضمير على متقدّم عليه، كما في قولهم: "ما أَحْسَنَ بالرجل أنْ يَصدُق!"(171)، ولا يجوز أنْ تُحْذَف همزة (أفعل)، إلا شذوذًا، كقولهم: "ما خيْرَ اللّبَنَ للصَّحِيْحِ، وشرَّه للمبطون!"(172).

بناء فعل التعجب صرفيًا:

إنّ لبناء فعل التعجّب شروطًا قياسيةً عديدة، وما جاء خلاف ذلك حُمِل على الشذوذ، فمنها: أنْ يكون من فعلٍ ثلاثيّ، إلّا أنّه سُمع من مزيد، ممّا همزته للنقل، أو للتعدية، كقولهم: "ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم، وما أولاه بالمعروف، وما أضيعَه لِكذا!"، وقد يكون بناؤه ممّا همزته ليست للنقل، كقولهم: "ما أَنْتَنَهُ"، في لغة من قال: أنتن، و"ما أَخطَأَهُ، وما أصْوَبَهُ، وما أيْسَرَهُ، وما

---

(169) ابن عصفور، المقرّب، ص114؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص372.

(170) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص372؛ أبو حيان الارتشاف، ج4، ص2072.

(171) ابن عصفور، المقرّب، ص113؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2072.

(172) ابن عصفور، المقرّب، ص113؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2085.

أعْدَمَه، وما أَسَنَّه، وما أوحشَ الدارَ، وما أَمْتَعَهُ، وما أسْرَفه، وما أفْرَطَ جهلَه، وما أظلمَهُ، وما أضواه![173].

وأمّا إذا كان المستعمل مزيدًا بهمزة التعدية، متعدّيًا إلى مفعولين، ففي ذلك ثلاثةُ أوجه: الأوّل الاقتصار على ذكْر ما كان فاعلًا، قبل التعجب، نحو: ما أعطى زيدًا! والثاني: أنْ يزاد أحد المفعولين مجرورًا باللام، نحو: "ما أعطى زيدًا للدراهم!" والثالث: أنْ يُزاد المفعول الآخر، منصوبًا بفعل محذوف، عند البصريين، والتقدير: أَعْطَاهم الدَّراهم، وأولاهم المعروفَ، وعند الكوفيين أنّه منصوب بالمذكور، فيقال: ما أعطى زيدٌ الفقراءَ الدراهمَ، وما أولاه الفقراءَ المعروفَ! ويجوز نصب الثلاثة، إذا لم يكن لَبسٌ فيقال: ما أعطى زيدًا الفقراءَ الدراهمَ! وأمّا همزة غير النقل، فهي التي يكون معها الفعل، كحالهِ بغيرها، نحو: ما أظلم الليل! وما أقفر المكان! [174].

ومن شروطه أنْ يكون فعله ممّا يقبل الزيادة، ولكنْ سُمِع خلاف ذلك، كقولهم: "ما أَعْظَمَ الله وأجلَّه!" وصفات الله تعالى لا تقبل الزيادة؛ لذا لا يجوز التعجب منها[175].

وأنْ يكون فعلُه مبنيًا للمعلوم، إلّا أنّه جاء في قولهم من المبني للمجهول، شاذًّا، نحو: "ما أَشْغَلَهُ، وما أَجَنَّهُ، وما أُولَعَهُ، وما أَخْوَفَهُ عندي وما أحبَّه إليَّ، وما أمقتَه عندي، وما أبغضَه إليَّ!"[176]، وأنْ لا يكون الوصف منه على أفعل، الذي مؤنثه فعلاء، إلّا عند الكوفيين، فقد أجازوه من السواد، والبياض، دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصلٌ للألوان، إذ روي عن الكسائي أنّه

---

(173) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2078-ص2079.

(174) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص306.

(175) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2081.

(176) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص37.

سمع: "ما أَسوَد شعرَه!" [177] بل جاء عن بعضهم أنّه مبنيّ، من غير فعل، كقولهم: "ما أذرَعَ فلانةً!"، ومعناه: ما أخفّها في الغَزْل! وإنّما هو مأخوذ من قولهم: "امرأة ذَرَاع[178].

وأمّا النمط الثاني من التعجب، فهو السماعي، وحدّه السماع، ومن ألفاظه: سبحان الله، لا إله إلّا الله، سبحان الله مَنْ هو، ومررتُ برجلٍ أيّما من رجلٍ، وزيدٌ ما زيدٌ؟، وويْلُمّه رجلًا، ولله درّه فارسًا، وحسبك به فارسًا، وكفاك بزيدٍ رجلًا، والعظمةُ لله من ربّ، وكاليوم رجلًا، وكالليلة قَمرًا، وكَرَمًا وصَلَفًا، وياللماء، وللدواهي، ويا حسنه رجلًا، ويا طيبها من ليلة، ويا لك فارسًا، وإنّك من رجل لَعالِمٍ! وقد تدخل (مِن) على التمييز في بعضها، نحو: "لله درّه من فارسٍ"، و"كفاك بزيدٍ من رجلٍ"، و"حسبك به من فارسٍ"، كما أنّه لا يجوز أنْ تحذف مِنْ في الأساليب التالية: ما أنت من رجلٍ، وما أنتِ من جارة[179].

أسلوبا المدح والذم، أفعالُه، وفاعلها:

إنّ من صيغه المشهورة "نِعْمَ وبِئسَ وحبّذا"، أمّا نِعْمَ وبِئسَ"، فذهب الكوفيون إلى أنّهما اسمان مبتدآن، أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّهما فعلان ماضيان، غير متصرفين، وتبعهم في ذلك الكسائي، وكلٌّ أتى بأدلّة وبراهين، تؤيّد ما ذهب إليه[180].

ولا شكّ في أنّها مسألة صرفية، إذا تحدثّنا عنهما من حيث الاسمية والفعلية، ولكنّ ما يجري عليه الكلام أنّهما فعلان ماضيان، جامدان يستعملان: نِعْم للمدح، وبِئسَ للذم، وأشار ابن مالك إلى أنّهما قد يُتوهمُّ بهما خلاف ذلك، فقد

---

(177) الأنباري، الإنصاف، ج1، المسألة(16)، التعجب من السواد والبياض، ص137.

(178) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص179؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2077.

(179) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2086-ص2087.

(180) الأنباري، الإنصاف، ج1، مسألة القول في نِعْمَ وبئس، ص97-ص119.

ذكر قصة شُريك بن عبدالله النخعي، أنّه ذُكر عنده علي بن طالب -رضي الله عنه- فقال جليسٌ له: "نِعْمَ الرجلُ عليٌّ"، فقال: ألعليٌّ تقول نِعْمَ الرجل، فأمسك الرجلُ عن شريك حتى سكن غضبُه، ثم قال: يا أبا عبدالله ألم يقُل الله تعالى:﴿**وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ**﴾[181]، فقال شريك: بلى، فقال: ألا ترضَى لعليٍّ ما رضي الله لنفسه، ولأنبيائه؟[182].

وجاء في نِعْمَ خمسُ لغات: نِعْمَ، ونَعِمَ، ونَعْمَ، ونِعِمَ، ونَعِيْمَ[183]، فقد سُمِعَ: "نَعِيْمَ الرجل"، بإشباع الكسر[184]. أمّا فاعلهما الظاهر فإمّا أنْ يكون نكرة مفردة، أو مضافًا إلى نكرة، وهو مذهب البصريين، بل عامّة النحويِّين، وإمّا أنْ يكون ظاهره علمًا، أو مضافًا إلى علمٍ، نحو ما قيل في كلام عبدالله بن مسعود: "بِئْسَ عبدُالله أنا إنْ كان كذا"[185]، أو معرّفًا بالألف واللام، أو مضافًا إلى المعرّف بالألف واللام، أو مضافًا إلى المضاف للمعرّف الألف واللام، أو ضميرًا مستترًا مُفسَّرًا بنكرة منصوبة على التمييز، نحو:" نِعْمُوا رجالًا"، ولا يكون غير ذلك، إلا ضرورةً، كقولهم:"نِعْمَ بِهِمْ"، بزيادة الباء، وجعْل الضميرِ فاعلًا[186].

وما جاء فاعلُه نكرةً مضافةً إلى نكرةٍ، مرفوعةٍ بـ(نِعْمَ)، في الضرورة، كما ذهب الأخفش، وابن السرّاج[187]، نحو ما سُمع من كلام العرب: "نِعْمَ أخو قومٍ أنت"، وأجاز الفرّاء أنْ تُرفع بهما النكرة المضافة إلى نكرة، وأنْ تُنصب،

---

(181) سورة الصافات، 75.

(182) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص341.

(183) الأنباري، الإنصاف، ج1، مسألة القول في نعم وبئس، ص97-ص119؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2042.

(184) سيبويه، الكتاب، ج2، ص176-ص177؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص343.

(185) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص188؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص346.

(186) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص56؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص347.

(187) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص114.

وكذلك النكرة غير المضافة لشيءٍ، كما في قول الحارث بن عبّاد: "نِعْمَ قتيلٌ أصْلَحَ الله به بين ابنَي وائل"[188].

وأمّا ما في ظاهره التقديم، والتأخير، نحو قولهم: "نِعْمَ رجلًا زيدٌ"، فذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أنَّ في نِعْمَ ضميرًا مستترًا وهو الفاعل، ورجلًا تمييز لذلك الضمير[189]، ومنع بعض الكوفيين، كالكسائي، والفرّاء الإضمار في (نِعْمَ)، فـ(زيدٌ)، هو الفاعل، ورجلًا حال، ويجوز فيه التأخير، فيقال: "نعم زيدٌ رجلًا"، وقد تبع ابنُ مالك البصريين مستشهدًا بقول العرب: "نِعْمَ رجلًا أنت"، فلو كان فاعلًا، لاتّصل بالفعل، وكذلك قولهم: "بِئسَ رجلًا هو"[190]. وذكر أبو حيان أنّهم قالوا: "نِعْمَ بِهِمْ قومًا" أنّ الباء زائدة، والتقدير: نِعْمَ هم، و(هم) فاعل، كقول عبدالله بن مسعود: "بِئسَ عبدالله أنا إنْ كان كذا"، فالتمييز محذوف، وعبدالله مبتدأ وهو المخصوص بالذم، و(أنا) فاعل، وكذلك قول سهيل بن حنيف -رضي الله عنه- "شهدتُ صفّين وبِئسَت صفُّون"[191]، فالفاعل الضمير المستتر في الفعل بِئسَ.

إظهار الفاعل، والتمييز معًا، والمخصوص بالمدح والذم:

ذهب بعض النحاة إلى منع إظهار الفاعل والتمييز معًا، وهو ظاهر مذهب سيبويه، والسيرافي، وأنَّ ما سُمع على ذلك مِنْ قولهم::"نِعْمَ القتيلُ قتيلًا أصْلَح بين بكر وتَغْلِب"، على تأويلٍ[192]؛ فقد ذهب بعضهم إلى أنّه يجوز الجمع

---

(188) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص56؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2047.

(189) أبو حيان، الارتشاف ج4، ص2048.

(190) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص193.

(191) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص346؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2052.

(192) سيبويه، الكتاب، ج2، ص176-ص177؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص194؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2051.

بينهما، إنْ أفاد التمييز معنًى زائدًا على الفاعل[193]، نحو ما جاء في الأثر: "نِعْمَ المرءُ من رجلٍ لم يطأْ لنا فراشًا، ولم يَفْتِش لنا كَنَفًا مُنذُ أتانا"[194].

ولعلّ إظهار التمييز يؤثّر في تحديد دلالة الفعل، حيث ذهب البصريون إلى أنّ الفعلين مفردان، سواء كان المفسَّر مفردًا، أم مثنًى، أم جمعًا، في حين أجاز الكوفيون تثنيته، وجمعه؛ تبعًا للتمييز، احتجاجًا بالمسموع، لِمَا نقله الكسائي عن العرب، وما حكاه الأخفش عن بعض بني الأسد: "نِعِمَّا رجلين الزيدان"، و"نَعِمُوا رجالًا الزيدون"، ونَعِمْتُم رجالًا، ونَعِمْنَ نساءً الهندات"[195].

ولا يجوز أن تتبع (نعم وبِئسَ)، بنحو: (أيّ ومثل)؛ لأنّهما لا يكونان تمييزين، وكذلك لا يجوز أن يلييهما (الذي، أو مَن، أو ما) إلّا أن يُنْوَى الاكتفاء، أي: الوقوف دون أنْ يأتي بعد ذلك اسمٌ مرفوع، فيجوز: "بِئسَما صنعت"، و"ساء ما صنعت"، أمّا نحو: بِئسَما صنيعك فغير جائز[196].

وأمّا المخصوص بالمدح والذم، فيغلب عليه أنْ يكون معرفة؛ إلّا أنّه قد يأتي نكرة قريبًا من المعرفة، بالتخصيص، كما في قولهم: "نِعْمَ البعيرُ جملٌ ونِعمَ الإنسان رجلٌ، ونِعمَ مالًا ألفٌ، ونِعمَ المالُ أربعون"[197]، ففي جملة: نِعمَ البعير جملٌ -مثلًا- إذا كان البعير لا يقع إلّا على الجمل، فلا يجوز لعدم الفائدة، أمّا إذا كان يطلق على الجمل، والناقة فجائز[198]، والمُفهَمُ من ذلك، العموم في لفظ الفاعل، وطلب التخصيص في المخصوص.

---

(193) ابن عصفور، المقرب، ص103.

(194) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص194-ص195.

(195) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص498؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2052.

(196) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص56.

(197) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2055.

(198) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص67.

تركُّب نِعْمَ، وبِئسَ مَعَ ما:

إنّ (ما) إذا جاءت بعد هذين الفعلين لا يخلو من أن يأتي بعدها اسمٌ، أو فعل، فإذا كان ما بعدها اسمًا، نحو قولهم: "بِئسَما تزويجٌ ولا مَهْرٌ"، ففي ذلك ثلاثة أوجه: الأول أنْ يكون ما بعد (ما) مرفوعًا، على أنّه فاعلٌ، والثاني أنْ يكون منصوبًا على التمييز، وما زائدة، والثالث: أنْ تكون (ما) بمنزلة الجزء من الفعل، فلا موضع لها، وتمنع الفعل من مطابقة الفاعل، فيلزم حالًا واحدة[199].

وأمّا إذا تلاها فعلٌ، ففي ذلك عشرة وجوه، هي: أن تكون تامّة، مَعْرِفة، بغير صلة، كقول سيبويه: "غسلته غسلًا نِعِمّا"؛ أي: نِعمَ الغسلُ؛ حملًا على نظيره من قول العرب: "إنّي ممّا أنْ أصنعَ"؛ أيْ: من الأمر أنْ أصنع[200]. وكذلك قولهم: "دَقَقْتُه دقًّا نِعِمّا"؛ أي نِعْمَ الدقُّ[201]. أو أنَّ (ما)، فاعل، والمخصوص (ما)، أخرى موصولة، والفعل في قولهم: "بِئسَما صنعت"، صلةٌ لِـ (ما) المحذوفة، وهو قول الكسائي[202].

أو أنّها اسم موصول، فاعلٌ، اكتُفي به، وبصلته عن المخصوص، وهو مذهب الفرّاء وأبي عليّ الفارسي[203]. أو أنّها تمييز، والمخصوص (ما)، أخرى محذوفة، وأنّ الفعل صلة لـ (ما) المحذوفة، على تقدير: بِئسَما ما صنعت[204]. أو أنْ تكون نكرة منصوبة والفعل صفة، لمخصوص محذوف، والتقدير: نِعمَ شيئًا شيءٌ صنعت[205]. أو أنّها نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لها،

---

(199) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص56-ص57؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2044؛ المرادي، الجنى الداني، ص338.

(200) سيبويه، الكتاب، ج1، ص73.

(201) المبرّد، المقتضب، ج4، ص175.

(202) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص56؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص345.

(203) نقلًا عن: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص343؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص196.

(204) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص196.

(205) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2044؛ المرادي، الجنى الداني، ص3338.

والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش، والزجاجي، وتبعهم الزمخشري(206).
أو أنَّ (ما) مصدرية، ولا حَذْفَ في الجملة، والتقدير: بِئسَ صنْعُكَ، ورُدّ هذا الوجه، من حيث إنّه لا يحسن أنْ يقال: بِئسَ صنعُك؛ إلّا أنْ يقال: بِئسَ الصنعُ صنعك(207)، أو أنّها كافّة للفعل، كما كفّت غيره من الأفعال، نحو: (قلَّ)، فصارت تدخل على الجملة الفعلية(208)، أو أنّها نكرة موصوفة، في موضع رفع، والمخصوص محذوف(209)، أو أنّها موصولة وهي المخصوص، و(ما) أخرى، تمييز محذوف، وتقدير ذلك: نِعْمَ شيئًا الذي صنعته(210).

ويلحق بهذين الفعلين، قياسًا، ما يصاغ على وزن (فَعُلَ)، نحو: (ظَرُفَ)، في الأحكام، وموضوعًا، نحو (لؤُمَ)، ومُحوّلًا من: فَعِلَ كـ(عَقِلَ: عَقُلَ)، أو من فَعَلَ، نحو: (بَخَسَ: بَخُسَ)، ويصبح المتعدي منها لازمًا، وقال النحاة إنّ العرب شذّت في ثلاثة أفعال، وهي: عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ، نحو: "عَلِمَ الرجلُ زيدٌ"، و"جَهِلَ الرجلُ بكرٌ"، و"سَمِعَ الرجلُ خالدٌ"؛ للمبالغة في العلم، والجهل، والسماع، وممّا جاء على استعمالهم صيغة (فعُل)، قولهم: "لَقَضُو الرجلُ فلانٌ"، ومعناه: نِعْمَ القاضي هو، وفيه أيضًا -كما سبق- معنى التعجب، ما أقضاه!(211).

وأمّا الفعل الثالث فهو حبّذا، المركّب من: حَبَّ، وذا، بمنزلة: حَبَّ الشيءُ، وفيه أقوالٌ متعدّدة -إنْ لم يكن اسمًا- منها: أنّهما يشكّلان جميعًا شيئًا واحدًا، ومذهب النحاة فيه أنّه مبنيٌّ على الاسم؛ مستدلّين بأنّهم وجدوه يأتي على حالة واحدة للمذكّر، والمؤنث، وأنّه عندما يقعُ مفردًا دون أنْ يُتبع بالممدوح، عُلِم أنّه

---

(206) الزمخشري، المفصل، ص368؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص195؛ المرادي، الجنى الداني، ص338.
(207) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص196؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2045.
(208) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2045.
(209) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص196.
(210) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2045.
(211) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص345؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص2046-ص2057.

بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبرٍ، كما أنّه لا يجوز الفصل بينه وبين الفاعل، فلا يقال: حَبَّ في الدار ذا[212]، وقد جاء عن العرب أنّهم يستعملونه بالمضارع، مسبوقًا بالنهي، كقولهم:"لا تُحَبِّذْه"، ويكون للذّم[213].

وذكر الفرّاء أنّه سمع من كلام العرب، ما أُلحق بأفعال المدح، كقولهم: "قُلتُ أبياتًا جادَ أبياتًا"، على إفراد الفعل، وزعم الكسائي أنّ الفاعل ضمير مستتر بالفعل (جاد)، تقديره: هنّ. وأصله: بِهنَّ، بباء زائدة، وردّ ذلك الفرّاء بأنّ ما هو موجود الفعل والفاعل المضمر فقط[214]، أي: أنّه نفى زيادة الباء، المقدّرة في الفاعل المحذوف.

الإضافة، والعدد:

الإضافة، تعريفها، ومعناها، ونوعاها:

وتعرّف الإضافة –بوجهٍ عامٍّ– بأنّها الاسم المجعول كجزءٍ لِما يليه، ويعمُّ الموصول، والمركّب تركيبَ مزجٍ، والموصوف بصفة لازمة[215]. وحقيقة الإضافة: نسبةٌ تقييديّة، بين اسمين توجب لثانيهما الجرَّ، أبدًا[216]، وأمّا المضاف إليه، فيأتي اسمًا مفردًا، أو حرفًا مصدريًا، مع ما يليه، أو جملة في تقدير اسم مفرد[217].

وتكون في معنى واحد من أحرف الجرّ التالية: مِنْ، وتفيد في تقديرها إضافة الشيء إلى جنسه، أو نوعه: نحو: "ثوبُ خَزٍّ"[218]، أو أنْ يكون المضاف بعضًا

(212) سيبويه، الكتاب، ج2، ص280؛ الفارسي، المسائل المشكلة، ص65.
(213) أبو حيّان، الارتشاف، ج5، 2060.
(214) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص206-ص 207.
(215) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص87.
(216) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1799.
(217) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص87؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1799.
(218) ابن عصفور، المقرّب، ص283؛ الجرجاني، المقتصد، ج2، 173.

ممّا أضيف إليه؛ أو كبعضٍ ممّا أُضيف إليه، بشرط أنْ يصدق على البعض اسم الكلّ، نحو: خاتمُ حديدٍ، فالخاتمُ يصدق عليه اسم الحديد[219].

أو أنْ تكون الإضافة بمعنى (في)، كقولهم: "شهيدُ الدارِ وقتيلُ كربلاء"، أو أنْ تقع بمعنى (اللام)، وهي خلاف المعنيين في (من، وفي) [220]؛ وبمعنى آخر "إضافة كلّ اسمٍ لأجزاء الشيء، إذا أُضيفت الأجزاء إلى المجتزأ[221].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإضافة قد تأتي بمعنى (عند)، كقول بعض العرب: "هذه ناقةٌ رقودُ الحلب"، ومعناه: رقودٌ عند الحلب، وردّه بعض النحاة كابن عصفور، لاحتماله أنْ يكون من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وكأنّ القول: رقود الحلب مثل: حسن الوجه، على تقدير: هذه ناقةٌ رقودٌ حلبُها، ووُصِفَ الحلبُ، لمّا كان الرّقاد عنده، فجُعِل مبالغةً[222].

وعند الإضافة يحذف ما في المضاف من تنوين، سواء المنّون لفظًا، نحو: كتابٌ لزيد، فتصبح: كتابُ زيدٍ، أمِ المنوّن تقديرًا، نحو: أساورُ فضّةٌ، وأساورُ فضّةٍ، أمّا أساور في الجملة فمنّون تقديرًا، لم يظهر عليه التنوين؛ لمنْعِهِ من الصرف؛ ويحذف أيضًا نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، ونون ما أُلْحِق بالمثنى، ويجمع المذكر السالم؛ لأنَّ هذه النون شبيهة بالتنوين، وقد شذَّ من كلامهم حذف نون (عشرين)، وإضافته إلى التمييز -كما في رواية الكسائي-: "عشرو درهم"[223].

---

(219) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص170؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص407.

(220) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص87.

(221) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص173.

(222) ابن عصفور، شرح الجمل، ج2، ص170؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1800.

(223) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص89-90ص؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص404.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قد جاء في كلامهم أسماء حقُّها أنْ تُنوَّن إذا لم تُضَفْ، لكنها حذف مضافها وبقيتْ بلا تنوين، على نيّة المضاف إليه، كما في قولهم: "سلامُ عليكم"، والمراد: سلامُ الله[224]. ولا شكَ في أنَّ الألف واللام خلفٌ من الإضافة، كما يتبيّن في قولهم: "مررتُ برجل، حسنةِ العين، قبيحِ الأنف"، ومعناه: حسنةٌ عينه، قبيحٌ أنفُه[225].

وتنقسم الإضافة إلى قسمين: إضافة محضة، أو معنوية، وإضافة غير محضة أو لفظية، والمحضة مَفادُها التعريف، والتخصيص التام، وإفادة التخصيص، تكون في الإضافة إلى نكرة، فيتخصّص المضاف[226]، فكل تعريفٍ تخصيصٌ، وليس كل تخصيصٍ تعريفًا.

والنوع الأول من الإضافة على صور عدّة، منها: إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة المسمّى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، وألفاظ ملازمة للإضافة، والإضافة إلى الجملة.

وفي إضافة الشيء إلى نفسه، ذهب بعض النحاة إلى عدم جواز ذلك، وأنّ ما جاء عليه، فيه تأويلٌ بإنابة الصفة منابَ موصوفٍ، محذوف، نحو قولهم: "صلاة الأولى"؛ أي: صلاة الساعة الأولى، و"مسجد الجامع"، أي: مسجد الوقت الجامع، و"جانب الغربي"، أي جانب المكان الغربي، و"بقلة الحمقاء"؛ أي: بقلة الحبّة الحمقاء، و"حيّ رباح"؛ أي حيُّ هذا الاسم[227]. وأيضًا قول بعض العرب: "هذا حيُّ زيدٍ قائم"، و"أتيتُك وحيُّ فلانةٍ شاهدٌ"[228]. ومِمَنْ أجازوا إضافة

---

(224) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص113.

(225) الفراء، معاني القرآن، ج2، 712.

(226) ابن عصفور، المقرّب، ص283؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1801.

(227) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص195؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة،ج2،ص285؛ ابن عصفور، المقرّب، ص287-ص288.

(228) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1809.

الشيء إلى نفسه الفرّاءُ، ولكن إذا اختلف اللفظ، فإذا لم يختلف لفظهُ فلم تكن إضافةٌ، ووجه اختلاف اللفظ عند الفرّاء، أنّهم يتوهّمون أنّهما مختلفان في المعنى[229].

وقد يندرج تحت هذا المضمون إضافة المسمّى إلى الاسم، كقولهم: "سعيدُ كرزٍ"، فـ(سعيد)، اسم علمٍ، و(كرز)، لَقَبٌ، والمدلول على الاثنين واحد، ولكنْ قُدِّم الاسم على اللقب، وقُصد بالمقدَّم المسمّى؛ لتعرّضه إلى ما يليق بمجرّد اللفظ، في نداءٍ وإسناد، ولُزِم أنْ يُقصد بالثاني مجرّد اللفظ، وتقدير الكلام: جاء مسمّى كرز، ومثله: "يوم الخميس"، و"ذات يومٍ"، و"ذات صباحٍ"[230]، كما يجوز أيضًا أنْ تكون الصفة مضافًا، والاسم مضافًا إليه، كقولهم: "سحقُ عمامةٍ، وجردُ قطيفةٍ، وسَمْلُ سربالٍ"، والأصل: عمامةٌ سحقٌ، وقطيفةٌ جرداء، وسربال سَمْلٌ[231].

ومنه ألفاظٌ ملازمة للإضافة، فقد جاءت في اللغة ألفاظٌ قد لازمت الإضافة، لفظًا ومعنًى، وغلب على المضاف إليه أنْ يكون ضميرًا في بعضها، وقليلًا، اسمًا ظاهرًا، وبعضها الآخر أنْ يكون المضاف إليه اسمًا ظاهرًا، وقليلًا ضميرًا، والنوع الأول، نحو: وحدَه، وحُدَها، ووحدنا ووحدكم، وهو مصدر منصوب على الحال؛ لذا لم يَجُز فيه التأنيث، أو التثنية، أو الجمع؛ لأنّه مصدر[232]، وحكي عن العرب قولهم:"جلسا على وَحْدَيْهما".[233] وقد سمع إضافته إلى الاسم الظاهر، نحو: "هو نسيجُ وحدِه، وهما نسيجا وحْدِهما، وهم

---

(229) الفراء، معاني القرآن، ج1، 251.

(230) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص96؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص415.

(231) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص96.

(232) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص106.

(233) أبو حيان، الارتشاف،ج3، ص1567.

نُسجاءُ وَحْدِهم، وهي نسيجةُ وحدِها، وهنَّ نسائجُ وحْدِهنّ"[234]؛ حيث جاء المصدر مضافًا إليه، وهو كلامٌ يُطلق على المُصيبِ الرّأي، ومثله أيضًا: "هذا جُحَيْشُ وحدِه"، وعدّه سيبويه من باب إضافة الشيء إلى نفسه[235]، ومن شواهده أيضًا: "قُريع وحدِه"، وتستعمل للمدح، كاستعمال: "هذا نسيجُ وحدِه"، ومنها للذّم، نحو: "عُيَيْرُ وحدِه"، وكذلك: "جُحيشُ وحدِه"[236].

ومن الأسماء الملازمة للإضافة (ذو) للمذّكر، والمؤنث، إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، ولا يضاف إلّا إلى الاسم الظاهر، نحو: "هذا رجلٌ ذو فضلٍ، وهذه امرأةٌ ذات فضل، وهذان رجلان ذوا فضلٍ، وهؤلاء رجال ذوو فضلٍ"، وقد يضاف إلى اسم علم وجوبًا، نحو: "ذي يزن، وذي رُعِيْن، وذي سلم"، أمّا إضافته لغير هذه الأعلام فجوازًا، كقولهم: "ذو تبوك، وذو قَطَري، وذو عمرو"، وكلاهما حدّه السماع[237].

ويغلب على المضاف جوازًا، أنْ يكون من باب إضافة المسمَّى إلى الاسم، نحو: لقيته ذا صباح"؛ أي: إنّه لا يعتدّ به إلّا أنْ يُحمل على هذا الباب، وأمّا إذا أُضيف وجوبًا إلى علمٍ، فيعتدُّ به، كالاعتداد بـ (ذو)، التي بمعنى صاحب، نحو ما وُجِدِ مكتوبًا في حجر من أحجار الكعبة، قبل الإسلام: "أنا ذو بكّة"، وقول بعض العرب: "ذو تبوك"[238]، وقد سُمِع إضافته للضمير، كما في

(234) الخليل بن أحمد الفراهيدي،(ت170هـ)،(1424هـ/2003م)، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،ط1،ج4، مادة: (وحد)؛ سيبويه، الكتاب، ج1، ص377؛ ورواية المثل عند الميداني، مجمع الأمثال، ج1،ص40: إنّه نسيجُ وحْدِه.

(235) سيبويه، الكتاب، ج1، ص377؛ ورواية المثل عند الميداني، في مجمع الأمثال، ج1، ص40: "إنّه نسيجُ وحْدِه".

(236) الخليل، كتاب العين،ج4، ص350، مادة: (وحد)؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1812.

(237) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص107.

(238) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص107؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص417، والشاهد في المرجع الأخير: "أنا الله ذو بكّة".

قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:"اللهمَّ صلِّ على محمدٍ وذويه"، لكنّه عُدَّ ضعيفًا، كما قال ابن بابشاذ[239].

وممّا لازم الإضافة (كلا، وكلتا)، فذهب البصريون إلى أنّهما لا يضافان، إلّا إلى معرفة، وأجاز الكوفيون إضافتهما إلى نكرة؛ احتجاجًا بما سمع عن العرب: "كلتا جَارِيَتَين عندك مقطوعةٌ يدُها"، والقطعُ يقصد به تَرْك الغزل[240]، وإجماع النحاة على إثبات الألف عند الإضافة للاسم الظاهر، في الرفع، والنصب، والجرّ، إلّا ما جاء في لغة بني كنانة: "رأيتُ كِلَي الرجلين، ومررت بِكِلَي الرجلين"، وعدّها الفرّاء من باب القليل القبيح، مع أنّها ماضية على القياس[241].

ومنها أفعل التفضيل، إذا أُضيف إلى معرفة لم تكن إضافته إلّا إلى اثنين، فصاعدًا، وإنْ أُضيف إلى نكرة، فلا يكون إلّا بعضًا ممّا يضاف إليه، وفي قولهم: "الناقصُ والأشجّ أَعْدَلا بني مروان"، فقد أوّل اسم التفضيل بالصفة المشبهة، وأنّه ليس باسم تفضيل، والتقدير: عَادِلَا بَنِي مروان[242]. ومثله قول الفرزدق -نثرًا- في الشاعر المشهور نُصيْب، في حضرة سليمان بن عبد الملك: "هو أَشْعَرُ أَهْلِ جِلْدَتِه"، ومعناه: هو شاعر أهل جلدته؛ أيْ هو الذي يذكر من جميعهم بالشعر[243].

ومذهب بعض النحاة في إضافة أفعل التفضيل أنّها -وإنْ كانت معرفة- مؤوّلة بنكرة، وإضافتها دائمًا محضة، ليست لفظية، وممّا يدلُّ على ذلك قول

(239) ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ج1،ص124؛ابن مالك، شرح التسهيل،ج3، ص108.

(240) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1814.

(241) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص511.

(242) ابن عصفور، المقرّب، ص286-ص287.

(243) الجرجاني، المقتصد، ج2، ص194-ص195.

الصحابية للرسول -صلّى الله عليه وسلّم-: "وما لنا أكثرَ أهلِ النار؟"، فـ(أكثر) منصوب على الحال، ومعرفة مؤوّل بنكرة[244]، ويجوز تنكير المعرفة، إذا كان المضاف مقدّرًا بلفظِ (مِثْل)، ثمّ حُذِف، وجاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير، فيُنعَتُ بالمضاف إليه نكرةً، نحو: "مررتُ برجلٍ زهيرٍ شعرًا"، ويأتي حالًا، في نحو: "هذا زيدٌ زهيرًا شعرًا"، والأصل: مررتُ برجلٍ مثلِ زهيرٍ، وهذا زيدٌ مثلَ زهيرٍ، فحذف لفظ -مِثْل- ونوي معناه، فكان في حكم المنويّ معناه، وإنْ كان لفظهُ معرفة، ومثاله أيضًا: "تفرّقوا أياديْ سبا"، على الحال، فاللفظ معرفة، والتقدير: مِثْلَ أيادي سبا، فهو بمنزلة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه[245].

وقد يضاف الاسم المفرد إلى الجملة، وممّا لا يكون من الأسماء مختصًّا بإضافته إلى الجمل، كإضافة (ذو) التي بمعنى صاحب إلى الفعل، كقولهم: "اذْهبْ بذي تسلمْ"، وعليه جمهور النحاة[246]، والتقدير: اذهب في وقت ذي سلامة، فالاسم مضاف إلى الفعل لفظًا، وإلى المصدر تقديرًا، ويكون المصدر مقدّرًا من معنى الجملة، فلا يعود منها ضمير على المضاف، كما لا يعود من المصدر، ويجوز فيه التنكير والتأنيث والتثنية والجمع، نحو: "اذهب بذي تسلم، واذهبي بذي تسلمي، واذهبا بذي تسلما، واذهبوا بذي تسلموا"، ومثله أيضًا: ما حكاه ابن السكيت بأنّهم قالوا في القسم: "لا بِذي تسلم ما كان كذا"[247]، وذهب السيرافيّ إلى أنَّ هذا الكلام مَفادُه الدعاء، ومعناه: والله يسلمك، وهو بتقديره

---

(244) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص94.

(245) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص133.

(246) سيبويه، الكتاب، ج3، ص118.

(247) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص128؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص116.

المصدر مكان الفعل[248]. وقيل فيه وجه آخر: إنَّ (ذو)، موصولة في لغة طيِّء، وأعربت في لغة بعضهم، و(تسلم) صلة، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ثم اتُّسِعَ بالحذف، فلا إضافة، ولا شذوذ[249].

الإضافة اللفظية:

تكون الإضافة اللفظية قياسًا في اسم الفاعل، والمفعول الدّالّين على الحال، والاستقبال، والصفة المشبهة، وأفعل التي للمفاضلة[250]. وقد تأتي في ألفاظ جاءت مسموعة، نحو: حسبُك، وكافيك، وهمُّك، وناهيك، وشَرْعِك، وهدّك، وهي نعوت نكرات، ذات معنى واحد، وهو (يكفي)[251]. ومثلها: خَدْنُك وتَرْبُك، وكَفْيُك، بفتح الكاف وكسرها، وضمّها، وكفاؤك، بَجَلُك، وقطْك، وقَدْك، وجميعها تؤدي معنى الفعل، وقد سُمع منها من كلامهم: "مررتُ برجلٍ هدّك من رجلٍ، وبامرأةٍ هدّتك من امرأة"[252].

وقد جاء بعضها أسماء ليست بتأويل الفعل، وإنّما تؤول بنكرات، نحو: مِثْلُكَ وضَرْبك وشِبْهك، ونِدّ، ونحو، وجهده، وطاقته، وممّا أُوِّل بالنكرة، قولهم: "رُبَّ رجلٍ وأخيه"، و"كم ناقةٍ وفصيلها"، و"رُبَّ نسيجٍ وحدِه قد رأيت"، و"ربَّ واحد أمّه قد أَمَرْتُ"، و"فَعَلَ ذلك جَهْدَه". وقد تجعل جميعها إضافةً محضة، إلّا الصفة المشبّهة- كما قال ابن عصفور- فإنّها لا تتعرّف أبدًا[253].

(248) السيرافي، شرح الكتاب، ج3، ص333.

(249) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1835.

(250) ابن عصفور، المقرّب، ص283.

(251) سيبويه، الكتاب، ج1، ص422؛ المبرّد، المقتضب، ج4، ص288.

(252) سيبويه، الكتاب، ج1، ص423؛ ابن عصفور، المقرّب، ص283؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص412.

(253) المقتصد، الجرجاني، ج2، ص180؛ ابن عصفور، المقرّب، ص283؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص91؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص412.

الفصل بين المضاف، والمضاف إليه:

قد يُفصل بين المضاف، والمضاف إليه، دون حاجةٍ لذلك، فقد ذُكِر عن العرب قولهم: "تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سَعْيٌ لها في رداها"، حيث تمَّ الفصل بالظرف[254]، وروي عن الكسائي قولهم: "هذا غلامُ واللهِ زيدٍ"، والتقدير: هذا غلام زيدٍ واللهِ[255]، وقد حكى أبو عبيدة عن أبي سعيد وهو أعرابيّ لقيه أبو الدُّقَيش أنّه سمعه يقول: "إنَّ الشاة تَسمعُ صوتَ - قد علِم اللهُ- ربِّها، فتُقبِلُ إليه وتثْغو"، والتقدير: تسمع صوت ربِّها، قد علم الله[256].

كما أنَّ الفرّاء قد سمع عن بعضهم جعْلَ المضاف مضافًا إليه والمضاف إليه مضافًا كقولهم: "سمعتُ بعض العرب يُرَجِّلُ شَعْرَه يَوْمَ كلِّ جمعةٍ"؛ أي: كلّ يوم جمعة، وذهب إلى أنَّ المعنى واحد[257].

حذف أحد عناصر الإضافة:

أوّلًا: حَذْف المضاف، قد يحذف المضاف، ويقوم مقامه المضاف إليه لفظًا، مع بقاء المدلول، واستقامة اللفظ، والمعنى، وذلك في نحو ما قاله الكسائي: "سألني قاضي اليمن وهو بمكة، فقال: اختصم إليَّ رجلان من العرب، فحَلَف أحدُهما على حقّ صاحبه، فقال له: "ما أصبرَكَ على الله!"، وقدّره الكسائي بـ: ما أَصبَرك على عذاب الله!، ثم حذف المضاف، وكان كلامًا[258].

وممّا جاء على حذفه عند الكوفيين أيضًا، قول بعض العرب: "الخمسةُ الأثوابِ"، والشاهد حَذْفُ البدل، وإبقاء عمله، وعليه يكون (الأثواب) بالجرّ، على حذفِ

---

(254) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص137.

(255) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص444.

(256) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص156؛ وجاء الشاهد عند أبي حيان، الارتشاف، ج4، ص1845. إنَّ الشاةَ لتَجترُّ فتسمعُ صوتَ واللهِ ربِّها.

(257) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص730.

(258) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص89.

مضافٍ، وقع بدلًا، مع بقاء عملِه[259]. وأورد ابن السكيت من قبلُ هذا القول، مشيرًا إلى قول الكسائي:" إذا أدخلت في العدد الألف واللام، فأدْخِلها في العدد كلّه"، كما ذكر الرفع في(الأثواب)، على أنّه نعتٌ للعدد[260]. وأيضًا ما حكاه ابن عصفور عن أهل اللغة، من قول بعض العرب: "الثلاثة الأثواب"، وعدّه ضعيفًا، أو أنَّ الألف واللام زائدتان[261].

وأمثلةُ هذا الضرب كثيرةٌ، والحذف فيها بلا مسوّغ، فقد حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم: " أَطْعَمُونا لَحْمًا سمينًا شَاةٍ ذَبَحُوها"، والتقدير: لحمَ شاةٍ، فحذف المضاف، وبقي عملُه، وقول الفرّاء: "والله لو تعلمون العِلْمَ الكبيرةِ سَنُّهُ الدقيقُ عِظَمُه"؛ أي: لو تعلمون العلمَ عِلْمَ الكبيرة[262]، وما أجازه الكوفيون من قولهم: "يُعجبني الإكرامُ عندَك سعدٍ بنيه"؛ أي: إكرام سعدٍ بنيه، وحمّله البصريون على الشذوذ، وأيضًا قولهم: "رأيتُ التّيميَّ، تيْمَ عديٍّ، وتيمَ قريش، ورأيت العبديَّ عبد منافٍ"، بخفض تَيْم، ونصبِها، والخفض على تقدير: صاحب تيْمٍ، فدلّ ذكر التّيْميّ على معنى: صاحب، ثم أُضمر للدلالة عليه، وقدّره بعضهم بإضمار (من)، أي: من تيم عديّ، والدالّ عليه معنى النّسب في تيميّ[263]، أمّا النصب فظاهرٌ على البدل. وقد يكون الحذف في سياق العطف بعد العاطف، كما في قولهم: "ما كلُّ سوداء تمرة، ولا بيضاءَ شحمةً" والتقدير: ما كلُّ سوداءَ تمرةً، ولا كلُّ بيضاءَ شحمةً، فالمحذوف (كلّ)، في مطلع الجملة الثانية[264].

---

(259) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص136.

(260) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص302.

(261) ابن عصفور، المقرّب، ص284.

(262) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص132؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1839.

(263) نقلا عن: أبي حيان، الارتشاف، ج4، ص1840.

(264) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص134-ص135.

وأمّا المضاف إليه فلا يخلو من أنْ يكون اسمًا مفردًا، أو جملة، والجملةُ لا يجوز أنْ تحذف، إلا فيما سُمِع من قولهم: "يومئذٍ وحينئذٍ"[265]. وأمّا الاسم المفرد فقد يُحْذَف، وتسمى فيه بعضُ الأسماءِ مقطوعةً عن الإضافة، على ألّا يُعطفَ عليها، ويتعدّد وقتئذٍ الحكمُ الإعرابيُّ للمضافِ، كما في قولهم فيما حكاه الكسائي: " أَفَوْقَ تنام أم أَسفلَ" بالنصب على تقدير الإضافة؛ أي: أفوقَ هذا تنام أم أسفلَ؟[266]، وذكر ابن جنى أيضًا قولهم: "ابدا بذا أوّلُ"، بالضم[267].

وأمّا قولُ بعضِهم في حكاية أبي عليّ: "أبدأ بذا من أوّلُ"، ففي ذلك ثلاثة أوجه: أولًا أنْ يُنوى ثبوت اللفظ، فيعامل الاسم، كأنّه مضافٌ في اللفظ، فيُجَرّ بالكسر الظاهر على آخره. ثانيًا: أنْ يقطع عن الإضافة لفظًا، ومعنًى، فيُجَرّ بالفتحة عوضًا عن الكسرةِ لأنّه ممنوع من الصرف؛ للوزن والوصف. والوجه الثالث: أنْ يُقطعَ عن الإضافة لفظًا دون معنًى، فيُبنى على الضم، في محل جرّ[268].

ثانيًا: حذف المضاف إليه، وقد يحذف المضاف إليه في العطف ويكون على نمطين: حذف قبل العطف، وحَذْف بعد العطف، والنمط الأوّل، يُحذَف، ويظهر تقديرُه من خلال ما يعطف عليه، ويُستَعمَل الحذف في الأسماء الناقصة الدلالةِ على قلّة، وأمّا في الأسماء التامّة الدلالة فكثير[269]، ومن أمثلة ذلك قول الفرّاء: سمعتُ أبا ثروان العُكلي يقول: "قَطَعَ الله الغداةَ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها"، والتقدير: يدَ مَنْ قالها، ورجلَ من قالها. ومثله أيضًا: "عندي نصفُ أو ربعُ

(265) ابن عصفور، المقرّب، ص290.

(266) ابن جني، الخصائص، ج2، ص365.

(267) ابن جني، الخصائص، ج2، ص263.

(268) الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص95-ص 97؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص433.

(269) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص114.

درهمٍ"، و"جئتك قبلَ أو بعدَ العصرِ". والوجه في جواز هذا أنَّ الشيئين يصطحبان، مثل: عبد، وأَمَة، وعين وأُذن، ويد ورِجْل[270]، وقولهم أيضًا: "خذ رُبعَ ونِصفَ ما حصل"، والتقدير: خذ ربع ما حَصَلَ، أو نِصفَ ما حَصَلَ[271].

وأمّا النمط الثاني من الحذف في العطف، فَبَعْد العاطف، ويستدلُّ بما قبل العاطف عليه، كما يُستدّل بالثاني على الأول إذا كان المحذوف قبل العطف. ومن أمثلته قول أبي برزة الأسلمي -رضي الله عنه-: "غزوتُ مع رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ"[272]، بثبوت الياء بالفتح، والتقدير: أو ثمانيَ غزواتٍ، فحذف المضاف إليه، وبقي المضاف، على الهيئة التي قد يكون عليها لو لم يكن حذف.

العدد:

سيتم عرض الأعداد على النحو الآتي: واحد واثنان، ثمَّ ثلاثة إلى عشرة، وتُدعى ثلاثة وأخواتها، ثمّ الأعداد المركبة، ثم العقود، ثم المائة والألف. وقد ارتأيتُ أنْ أُصنّفَ هذا الموضوع في بابه هذا، وأخصّه بالذكر؛ لأنّه يشترك بين التمييز والإضافة، فما يخدم التمييز وضعته فيه، وما يخدم الإضافة كذلك، وما يحتاج إلى عرض وتفصيل أكثر فهذا بابه.

واحد وواحدة، واثنان، واثنتان، بالرفع، واثنين، واثنتين، في النصب، والجرّ:

يستعملان دون تمييز؛ لأنَّ الشيء إذا اقتصر على واحده، أو مُثنّاه عُرِف جنسه، بمعنى أنّه استغني بالنصّ على المفرد، والمثنى، وعدّه النحاة من باب الأجود والأخصر، إلّا ما جاء شاذًّا،[273] كما ذكر أبو حيان من قولهم:

---

(270) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص633؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص114-ص115.

(271) الأزهري، شرح التصريح، ج3، ص192.

(272) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص116.

(273) ابن عصفور، المقرّب، ص383؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص309؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص270.

"اشتريتُ قدحًا واثْنَيْه"، و"اشتريت اثني مُدّ البصرة"، والتقدير: اثْني قدحٍ واثْني مُدٍّ[274].

وقد يستغنى بـ -أحد- عن جماعة قومٍ، أو نساء، بعد نفيٍ، أو استفهام، كما في قول أبي عبيدة بن الجرّاح-رضي الله عنه-: "يا رسولَ الله أحدٌ خيرٌ منّا؟"، والأصل: أأحدٌ خيرٌ مِنّا،أو: هل أحدٌ؟[275]، ومثله أيضًا ما ذكره ابن مالك عن اللحياني أنّهم قالوا: "ما أنت من الأحد"، أي: من الناس، ويتميز لفظ (أحد)، في هذا الاستعمال بأنّه لا يؤنّث، ولا يُثنى ولا يُجمع، فيُقصد به حالة واحدة، فاستغنى عن علامةٍ تدلّ على غيرها[276].

ثلاثة وأخواتها:

إنّ هذه الفئة إنْ ذُكِّرَ المعدود معها، فإنّها تؤنّث، وتُذكّر إنْ كان مؤنّثًا، إلا ما جاء شاذًّا، ويقع تمييزها جمعًا مجرورًا، بالإضافة، أو مفردًا مجرورًا، إنْ كان مائةً، فيقال: "ثلاثمائةٍ"، وقياسه أن يأتي جمعًا، نحو: "ثلاث مئات، أو مِئين"، كما يقال: "ثلاثة آلافٍ"، إلّا أنّه سُمِع قليلًا استعماله مجموعًا[277]، فقد ذكر أبو حيان عن الفرّاء أنّ بعض العرب يقول: "عشرُ مائةٍ"، فيجعل العقد من لفظِ العشرة، وأنَّ أهل هذه اللغة يقولون: "ثلاث مِئين، وأربع مِئين"، ولا يقول ذلك إلّا من لا يقول (ألفًا)، وإنّما يقول: "عشر مئين"، كما أنَّ من يقول (ألفًا)، لا يقول عشر مئين[278].

---

(274) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص746؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص270.

(275) العكبري،إعراب الحديث، ص159-160؛ابن مالك، شرح التسهيل،ج2،ص317-ص318.

(276) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص317-ص318.

(277) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص272.

(278) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص745.

ولفظ مائة -كما سبق- إنْ وقع تمييزًا، فإنّه يجرّ، إلا أنّه أتى منصوبًا من باب القليل في قول حذيفة -رضي الله عنه-: "فقلنا يا رسول الله، أتخاف علينا ونحنُ ما بين الستِّ مائةً إلى السبعِ مائةً؟"، حيث وقعت (مائةً)، تمييزًا، مفردًا منصوبًا، وأورد ابن مالك للشاهد وجهًا آخر، بالجرّ، وأنّ في ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنْ يكون المراد مئات على نيّة الإبدال، ثم استعمل الإفراد، والثاني: أنْ تكون الألف واللام زائدتين، ولم يمنعا من الإضافة، والثالث: أنْ يكون بحذف مضافٍ، وإبقاء المضاف إليه على حاله، والتقدير: ما بين الستّ ستِّ مائةِ[279].

والأصل في هذه الفئة من الأعداد أن تلازم التاء؛ لأنّها أسماء جماعات، كـ(أُمّة، وزُمْرَة، وصُحْبة وفِرْقة، وسَرِيّة، وقبيلة، وفصيلة، وغيرها، ومبدأ الملازمة للتاء؛ لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، ولكنَّ ما عليه اللغة استصحاب الحال مع المعدود، المذكّر لتقدُّم رتبته، وحذف التاء مع المعدود المؤنث؛ لتأخُّر رتبتِه، فيقال: "ثلاثةُ أعبُدٍ، وثلاث جوارٍ"، والمعتمد هو تذكير المفرد، أو تأنيثه، لا تذكير الجمع، وتأنيثه، نحو: "ثلاثة سجِلّات"، كما لا يعتبر تأنيث المفرد إنْ كان علمًا لمذكّر، نحو: طلحة، فالتأنيث لمجرّد اللفظ، لا المعنى، وإنّما المتعيّن تأنيثه بالمعنى، حقيقةً، أو مجازًا[280].

وتثبت التاء إذا أُخبِر عن عدد مجرد من المعدود، نحو: "ثلاثةُ نصفُ ستةٍ"، و(ثلاثة)، ممنوعة من الصرف، وفي منعه خلاف -كما يقول أبو حيان-[281]. وإذا قصد بالعدد المعدودُ بدلًا من العدد، ففيه وجهان: التذكير، والتأنيث،

(279) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص308؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص745.

(280) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص311.

(281) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص750.

الأوّل: أنْ يُذكّر المعدود في اللفظ، أو لا يُذكّر، فإن لم يذكّر، فالأفصح أن يكون العدد بالتاء لمعدود مذكّر، أو بحذف التاء لمؤنّث، نحو: "سرت خمسًا"، أي خمس ليالٍ، و"صمتُ خمسةً"؛ أي: خمسة أيام[282]، والمُفهَمُ من ذلك المخالفة بينها، وعدم المطابقة، وكأنّ المعدود مذكور.

وأجيز حذفُ التاء؛ لِمَا جاء عن الكسائيّ عن أبي الجرّاح: "صُمْنا من الشهر خمسًا"، وأجاز بعض النحاة الحذف والإبقاء -كابن عصفور- بل رجّح الإبقاء من خلال ظاهر كلامه، وأشار أبو حيان إلى مذهب بعض النحاة في أنّ ما حكاه الكسائي غير فصيح ولا يُلتفت إليه[283]. ولكن جاء مثله في اللغة، كما ذكر الفرّاء من قولهم: "أفطرنا خمسًا وصمنا خمسًا، وصمنا عشرًا من رمضان"، ورأى أنَّ العرب إذا أبهمت العدد من الليالي، والأيام غلّبوا عليه الليالي؛ لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام، إنْ جُعِلَ العددُ غيرَ متصلٍ بالأيام، كما يتصل الخافض بما بعده، وإنِ اختلط الأيام والليالي، غلّبت التأنيث، نحو: "مضى له سبعٌ، وبعد سكتةٍ تقول: أيامٌ فيها بردٌ شديدٌ"[284].

كما أنّ هذه الفئة لا تضاف إلى جمع مذكر سالم، أو إلى مؤنث سالم، ما لم يكن غيرها من الجموع مُهملًا، فإنّه يُضاف، نحو: "سبع سماوات"، كما لا تضاف إلى جمع كثرة، إلا ما كان خارجًا عن القياس، أو قليلَ الاستعمال[285]، وأمّا ما جاء بعد العدد من الجموع ما لم يتوافر فيه أحد الشروط السابقة فيكون

(282) ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص298، والشاهد فيه "صمنا خمسًا من الشهر"؛ ابن عصفور، المقرّب، ص384؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص750.

(283) ابن عصفور، المقرّب، ص384.

(284) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص123؛ ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص298.

(285) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص309؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص478.

على نيّة الانفصال بـ (من) [286]، ونفاه ابن مالك[287]. ولكنّ الظاهر من خلال التقدير فيما سيأتي، فإنّه يكون بإسقاط (من).

وأما إذا كان التمييز باسم الجنس الجمعيّ، أو باسم جمعٍ، ففيه ثلاثة تأويلات: الأوّل: لم يُضَف إليه إلا سماعًا، نحو قولهم: "خمسةُ رَجْلةٍ"، وأنَّ الأصل أنْ يؤتى به مقرونًا بـ (من)، نحو: "ثلاثة من القوم، وثلاثة من الإبل"، وهو مذهب المبرد، وتبعه ابن مالك[288]. أمّا الثاني، واختاره ابن عصفور، فتجوز الإضافة فيه إلى اسم الجمع، واسم الجنس، ولكنّه من باب القليل[289]. وأمّا الثالث، فإذا كان اسم الجمع مستعملًا للقلّة فجائز، وأمّا إنْ كان مستعملًا للقلّة، والكثرة، فلا يجوز[290].

والمسموع في هذا الباب: "خمسُ ذودٍ"، كما في قول عبدالله بن قيس:"ثمّ أمر لنا بثلاث ذَوْد"، وقولهم:"خمسةُ رَجْلة"، و(رجلة)، بدل من أرجال[291]، و"تسعةُ رهط، وثلاثة نفر، وخمس بنات، وخمس نسوة"، وقد ذُكِر أنَّهم لم يقولوا: "ثلاثة بشر، ولا ثلاثة قومٍ"، وعُزِي ذلك لابن عصفور، والأصل ألّا يضافَ إلى اسم الجمع إلّا بِمِنْ، وأمّا إلحاق التاء، فتابعةٌ للخيار، بالحذف، أو الإثبات، واستحسن بعضُ النحاة إلحاقها كابن عصفور[292].

---

(286) سيبويه، الكتاب، ج3، ص569؛ المبرّد، المقتضب، ج2، ص158.

(287) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310.

(288) المبرّد،المقتضب، ج2، ص184؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310، والرَّجْلة مفردها: راجل.

(289) ابن عصفور، المقرّب، ص385.

(290) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص747.

(291) سيبويه، الكتاب، ج3، ص564؛ العكبريّ، إعراب الحديث، ص237.

(292) ابن عصفور، المقرّب، ص386؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص311-ص312؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص747.

الحملُ على المعنى في بعض الشواهد:

إنَّ المعتمد في التذكير، والتأنيث، مفردُ اللفظِ، لا جمعُه؛ لذلك لم يُعدَّ قولهم شاذًّا في نحو: "ثلاثةُ سِجلّات"، وهو مخالفٌ لما روي عن البغداديين، في قولهم: "ثلاثُ حمّامات"، فالمعتبر عندهم الجمع، لا مفرده، وعن الكسائيّ قولهم: "مررت بثلاث حمّامات"، و"رأيتُ ثلاث سجلات"[293]. ومن أمثلة ذلك رواية يونس عن رؤبة: "ثلاثة أنفس"، وقد حُلمت على المعنى، بمعنى إنسان، وأشار سيبويه إلى قولهم: نفس واحد، بغير التاء[294].

وقد ذهب بعض النحاة في قول رؤبة إلى أنّه من باب الحمل على المعنى، وأنَ أنفس بمعنى شخوص[295]، وقال بعضهم إنّه من باب تغليب المعنى، وإنّ نفس مؤنثة، ولكن كثر استعمالها، وقصد بها إنسان، وهو موافق لمذهب سيبويه، وورد الشاهد في شرح الكافية الشافية بصورة أخرى: "ثلاث أنفس"، بإسقاط التاء؛ وعندئذٍ لا شذوذ فيه، ولا حمل[296]. وأيضًا قولهم: "ثلاثة أعين"، جمع عين، إنْ كانوا رجالًا؛ لأنّ العين مؤنثة، وأيضًا قولهم: "ثلاثُ أشخص"، في النساء؛ حملًا على المعنى[297].

وأمّا في قولهم: "ثلاثةُ دوابّ"، فذهب سيبويه إلى أنَّ دابّة صفة، وهو من باب حذف الموصوف، وبقاء الصفة، وأنّ الأجود أن تُنزّل الصفة منزلة الموصوف المذكّر، وتُعامل معاملته، وألا يُتكلّم بها، إلّا كما يُتكلم بالأسماء؛ لذلك عُدّ قولهم: "ثلاثة نسّابات"، من باب القبيح، فكأنما جيء بها على الأصل:

---

(293) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص751؛ الأشموني، شرح الألفية، ج2، ص194.

(294) سيبويه، الكتاب، ج3، ص565.

(295) ابن عصفور، المقرّب، ص385.

(296) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص189-ص190.

(297) سيبويه، الكتاب، ج3، ص565.

ثلاثة رجال نسّابات، والظاهر أنّ الأجود أنْ تُنزّل الصفة منزلة الموصوف، فيقال: "ثلاث نسّابات"[298]، في حين أجازه بعض النحاة على اعتبار حذف الموصوف، وإذا كان المعدود صفةً، فلا يُعتبر لفظُها [299].

وأمّا ما عُدَّ شاذًّا في نحو قولهم: "ثلاثة رَجلة"، فـ(رَجْلة)، بدل من أرجال، عند سيبويه، وفي قولهم: "ثلاثة أشياء"، فـ(أشياء) محمولة على شيء كجمعِ (فَعْل) على (أفعال)[300]، ووجه الشذوذ عند النحاة في هذين الشاهدين أنْ ينكّرّ العدد؛ لأنّ المعدود لغير عاقل، أمّا إنْ كان لعاقل، نحو: "ثلاثة رهط"، فينبغي إلحاق التاء، والوجه في شذوذه عدم الفصل بـ (مِن)، بين العدد، والمعدود الواقع اسمَ جَمْعٍ، في المثال الأول، أمّا في المثال الثاني، فقد بُني العدد على مفرده – شيء– شذوذًا، وحقّه أنْ يُحْمَل على لفظه المجموع. فيُذكّر العدد، وهو القياس[301]، وقد ذهب بعض النحاة إلى اختيار ذلك؛ لأنّ اسم الجمع، واسم الجنس، لا يُعتبر في التأنيث، والتذكير، مُفردُهما، وإنمّا يعتبر لفظهما، الذي أتَيَا عليه، وأنّهما نائبان عن جمعِ مفرديهما، بدلًا من جمعهما على أفعال[302].

وأمّا إذا كان مؤنثًا مجازيًّا، لغير عاقل، نحو: عندي ثلاثُ بناتِ عُرْسٍ"، و"أربعُ بناتِ آوى"، فالمختار في هذا تأنيثُ العدد، فيقال: "ثلاثةُ بنات عرس، وأربعة بنات آوى؛ لأنّ واحدَهُ: ابن عرس، وابن آوى[303]، والمفهوم من ذلك الاحتكام لمفرد اللفظ، وليس للفظ المجموع، المُوْهِمِ تأنيثُ مفردِه. وذهب الفرّاء إلى ترجيح التنكير، فمِن قولِهِ: إنّ بعض أهل النحو يقول: "ثلاثةُ بنات عرْس،

(298) سيبويه، الكتاب، ج3، ص562- 563.

(299) ابن عصفور، المقرّب، ص385؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص190.

(300) سيبويه، الكتاب، ج3، ص564.

(301) ابن عصفور، المقرّب، ص386.

(302) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص312.

(303) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص751.

وثـلاث بنـات آوى"، ممّا يُجمـع بالتـاء مـن الذُّكْران، ويقولـون: لا تجمـع ثلاثـة، وبنات، ولكنّا نقول، ثلاثُ بنات عِرْس ذكور، وثلاثُ بنات آوى، فالعرب تقول: لـــي حمّامـات ثلاثــة، والطلحــات الثلاثــة، عنــدما يُقصــد رجــال أســماؤهم الطلحات"[304]. وربّما كان المقصود أنّه لماذا اعتُمد ظاهر الكلام، ولفظُه، كما في قولهم: "ثلاث بنات عرس، وأربع بنات آوى"، ولم يُعتمد لفظ المجموع في قولهم: "لي حمّامات ثلاثة"، وإنّما اعْتُمِد مفردُ اللفظ؟.

كما أنَّ العدد إنْ لم يكن متصلًا بالمعدود؛ كأنْ يُفصل بينهما بـ (من)، نحو قولهم: "عندي عشرٌ من الإبل"، و"عشرٌ من الغنم والبقر"، فاختيار النحاة تذكيرُ العدد، في كلِّ جمعٍ، كان واحدُه بالهاء، أو بحذفها؛ أي اسم جنس، وإنْ كان المقصود مُذكّرًا، كأنْ يُحمل لفظُ إبل على أجمال. وأمّا إذا اختلطا، نحو: "خمس عشرةَ ناقـةً وجمـلًا"، و"خمسـة عشـر جمـلًا وناقـة"، فـإنَّ الغلبـة للأسـبق منهما، ولا خلاف في ذلك، ما لم يفصل بينهما، وبين العدد[305].

ولكنْ إذا فُصل بينهما مع تعدد المعدود، نحو: "عندي خمسَ عشرةَ بين جملٍ وناقـة"، أو: "عنـدي خمـسَ عشـرةَ بـين ناقـةٍ وجمـلٍ"، فيغلّـب التأنيث علـى التذكير، فيما لا يعقل، وأمّا فـي المعدود المختلط العاقل، فيغلّـب المذكّر علـى المؤنث، فيقال: "عندي خمسة عشر أمةً وعبدًا، وعندي خمسة عشر عبدًا وأَمَةً"؛ لأنَّ الذكران العواقل لا يُجتَزأُ منها بالإناث. خلافًا لما لا يعقل؛ ولأنَّ الذّكَر منها موسومٌ بغير سمة الأنثى، وأمّا فيما لا يعقل، نحو الغنم، والبقر، فإنّه يقع على

---

(304) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص752.

(305) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص123.

الذَّكَر، والأنثى شاةً، وبقرة، فيجوز تأنيث المذكر لهذه الهاء، التي لزمت المذكّر، والمؤنث[306].

وقد يحذف تمييز هذه الفئة من الأعداد؛ اكتفاء بإضافتها إلى غيره، كما جاء في أمثلة ابن مالك: "اقبضْ عَشْرَتِك وعشري زيد"، وأنّه لم يُضَف، إلّا وهو عند المخاطب معلوم الجنس[307]، وأيضًا قولهم: "برئتُ إليك من خمسٍ وعشري النخاسين"، ويلحق بها لفظُ بضْعٍ، نحو: "بضعة أعوام وبضع سنين"[308].

أحد عشر، واثنا عشر، ومؤنّثاهما في النصب، والجرّ:

قيل إنَّ أصل (أحدَ عشرَ)، وحدَ عشرَ، فأبدلت الواو همزة، ومثله: إحدى عشرة، أصله: وحد عشرةَ، وسُمع من الأزد، أو بعض قيس "واحدَ عشرَ"، وأنّ من العرب مَنْ يقول: "واحدة عشرة"، وفي ذلك دلالةٌ على أنَّ البدلَ لم يُلتزم عند كلّ العرب. وهو بإبدالٍ، ودون إبدال، مبنيّ على فتح الجزأين، فقد بُنِي الصدر؛ لوقوع عجزه منه، موقع تاء التأنيث، وبُني العجز؛ لتضمّنه معنى الواو، حرف العطف [309]. وأمّا (حادي)، فهو مقلوبٌ من واحد، جُعلت فاؤه مكان لامه، ولكن قُلبت ياءً؛ لكسر ما قبلها، وجعلتْ عينه مكان فائه[310].

وقد شذّ من الأعداد المركّبة اثنا عشر، فإنّه معرب إعراب الملحق بالمثنى؛ لوقوع العجز منه موقع النون، وبني عجزه؛ لأنّه وقع منه موقع النون، وينطبق على المذكر والمؤنث على حدٍّ سواء. ولم يضف أبدًا؛ لأنّه بمنزلة

---

(306) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص123 ص124؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص322؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص764-ص765.

(307) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص310؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص750.

(308) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص192.

(309) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص315؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص770؛ الأزهري، شرح التصريح، ج4، ص280.

(310) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص770؛ الأزهري، شرح التصريح، ج4، ص277.

المثنى المُثبتِ نونه، والمثبت نونه، لم تكن فيه إضافةٌ ألبتّة [311]. ويقع تمييز هذين العددين مفردًا منصوبًا، موافقًا لهما في التذكير، والتأنيث، فتاءُ (واحدةٍ)، وألفُ (إحدى)، يوحيانِ بتأنيث المعدود، خلافًا للثلاثة، وأخواتها؛ لأنّ التاء فيها دلالة تذكير [312]. وذهب الفرّاء إلى جواز تمييز أحد عشر، بالجمع، فيقال: "أحد عشر رجالًا"[313].

وقد تدخل الألف واللام على أحد عشر، نحو: الأحدَ عشرَ، أو أنْ يضاف فيقال: "أحَدَ عَشْرَك"، أو مع "أَحَدَ عَشرَ زيدٍ"، مع بقاء البناء في التعريف، والإضافة[314]، وفيه وجهان: أوّلهما: أنْ يبقى العدد المركب مبنيًّا على فتح الجزأين، وإنْ كان المضاف إليه معربًا، نحو: "مع أحَدَ عَشَرَ زيدٍ"، والوجه الثاني: أنْ يبقى الصدر مفتوحًا على البناء، ويتغيّر العجز بالعوامل، نحو: "أَحَدَ عشرك، وأَحَدَ عَشَرَ زيدٍ"[315]، وسيتم التفصيل أكثر في الأعداد المركبة من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر.

وبعد هذين العددين يكون الحديث عن بقية الأعداد المركّبة إلى تسعة عشرِ، وتميّز هذه الفئة بتمييزٍ، مفردٍ، منصوب[316]. ويلحق بها لفظ (بضْع)، حيث يعامل معاملة الجزء الأوّل منها، فكما جاء عن سيبويه: "وأمّا بضعة عشر فبمنزلة تسعة عشر في كلِّ شيء، وبضعَ عشرة كتسعَ عشرةَ في كلّ شيء"[317]. ومن أمثلة ذلك: "عندي بضعةَ عشرَ غلامًا"، و"بضعَ عشرةَ أمةً"، وكذلك إنْ

(311) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص315.

(312) سيبويه، الكتاب، ج1، ص206-ص207؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص306.

(313) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص747؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص272.

(314) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص315.

(315) سيبويه، الكتاب، ج3، ص298-299؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص315.

(316) سيبويه، الكتاب، ج1، ص206-ص207.

(317) سيبويه، الكتاب، ج3، ص561؛ الأشموني، شرح الألفية، ج3، ص44.

جاءت قبل ألفاظ العقود، نحو: "بضعةٌ وعشرون كتابًا"، و"بضعٌ وعشرون صحيفة"[318]، فالأول منها يخالف، والثاني يوافق، أو يطابق المعدود في جنسه.

وذكر سيبويه أنّ من العرب من يضيف هذه الفئة من الأعداد، كقول بعضهم: "خمسةُ عشرِك"، مع بقاء التركيب، سواء في الإضافة، أم بالتعريف بالألف واللام، وأشار إلى أنّها لغة رديئة، وأمّا أنْ يبقى العدد مبنيًا على فتح الجزأين، أو أنْ يبقى الصدر مبنيًا على الفتح، ويتغيّر العجز بالعوامل[319]، وذهب الفرّاء إلى جواز الإضافة بما فيه؛ أي: أنْ يضاف الصدر إلى العجز، فكما ذكر أنّه سَمِع من أبي فقعس الأسديّ، وأبي الهيثم العقيلي: "ما فعلتْ خمسةُ عَشرِك"، وأوضح بأنّه لا يجوز في هذه الحال أنْ يُتبع بالتمييز؛ لأنّ الإعراب فيهما قد اختلف، ووجه الجواز الذي دفعه إلى ذلك أنّه إذا أُضيف الاسم الثاني من أخوات إحدى عشرة إلى المتكلم، فإنّه يعرب، حيث قال: "إذا أَضفْتَ الخمسة العشر إلى نفسك رفعتَ الخمسة"، فتقول: "ما فعلت خمسةُ عشري"، و"رأيتُ خمسةَ عشري"، فأُعرِب (خمسة)، عنده لأنّ (عشر) مضاف إليه [320].

وممّن أخذ بذلك الأخفش، وعدّه من باب القياس مع إعرابه، وذهب المبردِّ إلى استحسان الإضافة، مع قُبح الإعراب [321]، ومن أمثلة ذلك قول بعض العرب: "هذه أربعة عشرِك"، و"مررتُ بأربعةَ عشرِك"، إلّا أنّه قليل[322]، واستحسن ابن عصفور الوجهين، بجواز البناء في اللفظين، أو الإعراب الظاهر في الجزء الثاني [323].

---

(318) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص192-ص193.

(319) سيبويه، الكتاب، ج3، ص298-ص299؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص315.

(320) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص383.

(321) المبرّد، المقتضب، ج4، ص30.

(322) المبرّد، المقتضب، ج2، ص179.

(323) ابن عصفور، المقرّب، ص387.

وقال أبو حيان إنَّ من العرب مَن يقول: "ثمانية عشر رجلًا"، و"ثمانية عشرهم"، بالإضمار، وكأنّ الإضمار يحمل معنى الجمع (رجالًا)، وعدّه من باب القبيح، وفي لفظ ثماني لغات: فتح الياء، وهو الأصل في التركيب، وتسكينها، وحذف الياء مع فتح النون، أو كسرها، وقد تحذف بالإفراد، ويُجعل النون حرف إعراب [324].

(324) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص761.

ألفاظ العقود، وما بينها، إلى تسعة وتسعين:

تعرب ألفاظ العقود، مُلحقة بجمع المذكر السالم، بالواو في الرفع، وبالياء في النصب، والجرّ، ويقع تمييزها، وما بينها مفردًا منصوبًا (325). وذهب بعض النحاة إلى جواز إتيانه جمعًا نحو: ثلاثون رجالًا، وفي قول بعض النحاة: "عندي عشرون دراهمَ لعشرين رجلًا"، على معنى أنّ لكلّ منها عشرين درهمًا(326). وجاء عن الكسائي أنَّ من العرب مَنْ يضيف ألفاظ العقود إلى التمييز، سواء كان التمييز نكرة، أم معرفة، كقولهم: "أخذتُه بمائةٍ وعشري درهمٍ"، وعدّه ابن عصفور شاذًّا، لا يُلتفت إليه(327)، ومثله قولهم: "أربعو ثوبٍ"(328). وتميَّزَ تمييزُهما بأنّه لا يجمع، فإنْ وقع الجمع موقع التمييز بعد هذه الفئة من **الأعداد**، فهو حالٌ، أو تابع.

وما في قول عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-: "قَضَى رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- في دِيَةِ الخَطأ عشرين بنتَ مخاضٍ ذكورٌ، وعشرين بنِي مَخاض، وعشرين ابنةَ لبونٍ، وعشرين حِقّةً، وعشرين جَذَعَة"، وجاء لفظ(عشرين) بالياء؛ يحتمل وجهين: النصب بحذف الباء، فتعدّى الفعل إليه بنفسه، والوجه الآخر: أنّ الفعل(قضى)، ضُمِّن معنى: جعل، أو صيّر. وأمّا (بني مخاض)، فلا يُعرَب تمييزًا؛ لأنّه جمعٌ، وحمل العكبريّ نصبَه على البدل، ورَفْعَ(ذكور) على أنّه خبر، لمبتدأ محذوف، لأي هي ذكور(329)، وحمل ابن مالك نَصْب(بني)، على الحال، أو النعت(330).

---

(325) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص306.

(326) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص741؛ السيوطي، الهمع، ج2، ص272.

(327) ابن عصفور، المقرّب، ص383.

(328) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص741.

(329) العكبري، إعراب الحديث النبويّ، ص245-ص246؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307.

(330) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص307.

مائـة، وألف:

يستعمل لفظ مائـة للمذكر، والمؤنـث[331]، والأصل فيه أنْ يقـع بعد ثلاثـة وأخواتـه، بصـيغة الجمـع قياسًـا، وقياسـه فـي الجمـع: مِئـين، أو مئـات، ولـيس مُستنكرًا في اللغة أن يكون اللفظ واحدًا، والمعنى مجموعًا، فربّما استعملت مفردة؛ لأنّها في المعنى جمع[332]، وتميّزت من أسماء العدد بأنّها تُثنّى وتجمع فيقال: مائتان، وجمعها: مئات مِئين[333].

وتقع تمييزًا مع الثلاثة وإخوته مفردًا مجرورًا، نحو ثلاثمائة، وقد سُمع فيها تمييزًا للأعداد المركّبة، كما في قول جابر -رضي الله عنه-: "كنّا خمسَ عشرةَ مائةً" يقصد أهل الحديبيّة، وفي حديث البراء -رضي الله عنه-: "كنّا يوم الحديبيّة أربعَ عشرةَ مائةً"[334]. وقد تأتي عددًا لـه معدود يُنصب تمييزًا، نحو قولهم: "عليه مائةٌ بِيْضًا"[335]؛ وهو منصوب عند ابن مالك على الحال[336]. وقد تُرفع مائة، وتُمنع الإضافة، نحو قولهم: "وعليه مائةٌ عَيْنًا"[337]. وأمّا لفظ ألفٍ فقد تميّز في أنّه مطلق الاستعمال في مجيئه تمييزًا؛ فيميّز بـه العدد، المفرد، والمركّب، والعقد، والمعطوف[338].

---

(331) ابن عصفور، المقرّب، ص383.

(332) سيبويه، الكتاب، ج1، ص209؛ ابن عصفور، المقرّب، ص384.

(333) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص761.

(334) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص320.

(335) المبرّد، المقتضب، ج2، ص168.

(336) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص332.

(337) سيبويه، الكتاب، ج2، ص112.

(338) ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص320؛ أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص762.

مِنَ الأدوات

وقد ارتأيتُ أنْ أصنفها تتمّةً للمبحث، وأنْ يكون هذا بابَها؛ لأنَّ بعضها سبق الحديث عنه، عندما تناولت أبواب مسائلها، وكان الحديث عمّا هو أولى منها ههنا، إذ لا سبيل لفصلِه حيث كان؛ لِمَا تؤديه من فَهم في البناء والمعنى. وقد تناولتها مُرتّبةً ألف بائية، أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعيّة.

الأحادية:

أولًا: الألف:

ولـه عدة معانٍ منها: التذكّر لما بعد الكلمـة، التي هو فيها، كقول بعضهم: "أَيْنا"، والمراد أين أنت؟ فلما حُذِف (أنت)؛ اختصارًا، بقيت الألف مذكرة للمحذوف، دالّة عليه، أيضًا قولهم: "جيء به من حيثُ وليسا"، والأصل: ليس فألحقت الألف تذكّرًا للمحذوف، وقيل: إنَّها تحتمل أن تكون للوقف؛ لأنّهم قد يقفون على المبني على الفتح بالألف؛ لبيان الحركة[339].

وألف الندبة، وهي الدّالة على الندبة في المنادى، وتقع في المنادى المفرد، نحو: "يا زيداه"، وفي المضاف إليه، نحو: "يا غلام زيداه"، وفي آخر صلة الموصول، نحو قولهم: "وامَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه"، و"وأميرَ المؤمنيناه"، وقد تقع في آخر النعت، بعد المنعوت، نحو: "واجُمْجُمَتَيَّ الشّاميَّتَيْناه"، وقد ذهب سيبويه إلى منعهما خلافًا ليونس في نحو هذين المثالين؛ لشدة اتصال الصلة بالموصول، واستغناء المنعوت عن النعت، وأنّ ما سُمع من ذلك شاذ، وهو الأظهر[340]، ومن صورها: أنْ تُقطع ألف الوصل، في لفظ الجلالة في النداء،

---

(339) المالقي، أحمد بن عبدالنور(ت702هـ)،(د. ت) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مجمع اللغة العربية -دمشق، ص24-ص25.

(340) سيبويه، الكتاب، ج2، ص226-ص228؛ المالقي، رصف المباني، ص27.

نحـو: "يـا أَلله"[341]. وأيضًـا أنْ تقلـب يـاءً مكسـورة، بعـد همـزة الاسـتفهام، كقولهم:"أَيِنَّك ذاهب؟"، وبعضهم مَن يمدّ الهمزة الاستفهام، فيقول:"آيِنّك ذاهب؟"، مع كسر الياء، في كلا الشاهدين[342].

ثانيًا: الباء:

ولها معانٍ عدّة، منها: البدلية، كما في قول رافع بن خديج -رضي الله عنه: "ما يسرّني أني شهدتُ بدرًا بالعقبة"، وهي التي يحسن مكانها (بدل)[343]. والتعدية، وهي القائمة مقام الهمزة في إيصال الفعل اللازم، إلى المفعول به، وقد تَرِدُ مع الفعل المتعدّي، كقولهم: "صَكَكْتُ الحَجَرَ بالحجرِ"، وقيل هي الداخلة على الفاعل، فتجعله مفعولًا؛ إلا أنّها قد تدخل على الفاعل، وعلى المفعول، كما في الجملة المتقدّمة، فالأصل: صكّ الحجرَ الحجرُ[344].

والتبعيض، كقول العرب: "أخذت بثوب زيد"، والأخذ لا يكون إلّا ببعض الثوب[345]، وأيضًا قولهم: "طفتُ بالبيت"، فالطواف يكون ببعض البيت، لا كلّه[346]. والمقابلة، كما في قولهم: "هذا بذاك"؛ أي مقابل ذاك[347]، والزيادة، والزيادة أضرب، فقد تكون غالبًا، نحو قولهم: "بحسبِك درهم"، وقد تكون غير موجبة، فلا ينقاس عليها، نحو: "لا خير بخير بعده النار"، إذا لم تكن للظرفية[348]، وجاءت زائدة في موطن لا تحتمل الزيادة فيه، لا سيّما دخولها بعد

---

(341) المالقي، رصف المباني، ص70.

(342) الهروي، علي بن محمد(ت415هـ)،(1413هـ/1993م)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، ص39.

(343) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص21.

(344) المرادي، الجنى الداني، ص37.

(345) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص514.

(346) المالقي، رصف المباني، ص146.

(347) ابن هشام، المغني، ص107.

(348) ابن هشام، المغني، ص113، وقول: "لا خير بخير بعده النار" سبق تخريجه في باب لا النافية للجنس.

إنَّ وقبل الخبر المؤكَّد بها، كقولهم فيما رواه الكسائيّ، والفراء عن العرب:"إنّي لَبِحمدالله لصالحٌ"[349].

وقد تحذف، وينحصر حذفها مع (أنَّ، وأنْ)، كما في قول علي بن أبي طالب: "أعزز عليَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعًا مُجدّلًا"[350]. وقد تحذف إنّ جاءت للقسم مع بقاء عملها، ويعوّض عنها بقطع همزة الوصل، نحو: "أللهِ لأفعل"[351]. وقد يُفصل بينها، وبين معمولها، كما في حكاية الكسائي من قول بعض العرب: "أخذتُه بِ (أرى) ألفِ درهمٍ"، وذهب ابن عصفور إلى أنَّه من نادر الكلام[352]، وحمله المالقي على باب زيادة الفعل بين الجارّ، والمجرور، وأنَّه من الشاذ الذي لا يقاس عليه[353]. وقد يقع الفصل من باب الاختيار، كما حكاه الكسائي أيضًا، من قولهم: "اشتريتُه بِ والله درهمٍ"؛ أي بدرهمٍ والله، أو والله بدرهم[354].

ثالثًا: التاء:

وتقع حرف جرٍ؛ لإفادة القسم، ولا تدخل إلّا على اسم الله، إلّا أنّه قد جاء عن الأخفش دخولها على الرَبّ، كما في قولهم: "تَرَبِّ الكعبة"، وخصَّ بعضهم دخولها على الربّ بأنْ يضاف إلى الكعبة، ولكنَّ فيها مسموعًا آخر على غير ذلك، كقولهم: "تالرحمن"، و"تَحَيَاتِك"، وعُدّ شاذًّا[355]. وتقع بدلًا من همزة الوصل الداخلة على الآن، نحو قولهم: "حسبُك تلآن"، أي: الآن[356]، وكما في

(349) ابن عقيل، المساعد، ج1، ص324.

(350) المرادي، الجنى الداني، ص49.

(351) ابن عصفور، المقرّب، ص271.

(352) ابن عصفور، المقرّب، ص271.

(353) المالقي، رصف المباني، ص140.

(354) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص62؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص375.

(355) المرادي، الجنى الداني، ص57.

(356) المالقي، رصف المباني، ص172.

قول ابن عمر: "اذهب بها تلآن إلى أصحابك"، ولكنّ النحاة ليسوا على إجماع جعْلها بدلًا من الهمزة[357]. وقد تُزاد على بعض الأحرف وهي رُبَّ، نحو: "رُبَّتَمَا فعلت"، وفي (ثُمَّ)، نحو: "ثُمَّتَ قُمْتُ" وفي (لاتَ)، نحو: "لاتَ حين خروجٍ"[358].

رابعًا: الفاء:

وتأتي للعطف، وذهب بعض النحاة إلى أنّها لمطلق الجمع، كالواو، وقال الجرميّ به في الأماكن، والمطر خاصة، نحو: "عفا مكانُ كذا، فمكان كذا"، وإنْ كان عفاؤهما في وقت واحد، وكذلك: "نزل المطر بمكان كذا، فمكان كذا"، والنزول في وقت واحدٍ[359]، وقد تأتي زيادةً بين المبتدأ والخبر، نحو قولهم: "أخوك فوُجِدَ"، وهو مذهب سيبويه، والأخفش[360].

وأنْ تقع سببية، ومذهب البصريين أنَّ الفعل بعدها منصوب، بـ(أنْ)، المضمرة وجوبًا[361]. ومذهب الكوفيين النصب بها نفسها[362]؛ وثمّة مجموعة من الحالات التي ينصب بها الفعل المضارع بعدها، منها: أنْ تقع بعد استفهام، نحو قولهم: "متى فأسِيْرَ مَعَك؟"؛ أي متى السيرُ معك؟[363]، وأن تأتي بعد العَرْض، كقولهم: "ألا تقعُ الماءَ فتسبحَ"[364]، أو أنْ تُسبق بـ (كأنَّ) التي لا تفيدُ تشبيهًا، نحو: "كأنك والٍ علينا فتَشْتُمَنا"، بمعنى: ما أنت والٍ علينا فتشتمنا[365]،

(357) المرادي، الجنى الداني، ص487.

(358) المالقي، رصف المباني، ص169.

(359) المرادي، الجنى الداني، ص63.

(360) المرادي، الجنى الداني، ص71.

(361) سيبويه، الكتاب، ج3، ص28؛ المبرّد، المقتضب، ج2، ص22.

(362) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1668.

(363) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص185.

(364) سيبويه، الكتاب، ج3، ص34.

(365) ابن السرّاج، الأصول، ج2، ص185.

وقيل في النصب بعدها هنا: كأنَّ النصب كائنٌ على لمْح معنى النفي في الجملة[366].

ومن الحالات التي يُنصب بعدها الفعل أنْ تقع بعد نفيٍ، إلّا أنّه قد جاء مسموعًا، خلاف ذلك، لقول سيبويه: سمعتُ يونس يقول: "ما أَتَيْتَني فَأُحدِّثُك" فيما استقبل "فقلتُ له: ما تريدُ به، فقال أُريد أن أقول: "ما أَتَيْتَني فأنا أحدّثُك وأكرمك فيما استقبل"[367]، والظاهر هنا أنّها ليست سببية، وإنّما عاطفة لجملة على جملة، فالفعل التابع لها، واقعٌ خبرًا لمبتدأ محذوف. ومن أمثلة ذلك، ما رواه الفرّاء عن العرب: "أفلا يخرجُ إلى مكة فيأجرُه الله ويصيبُ حاجته"[368].

خامسًا: الكاف:

ومن صورها أنْ تكون بمعنى (الباء)، نحو قول العجاج، وقد قيل له: "كيف أصبحت؟ فقال كخير"؛ أي بخير[369]، وفي الشاهد أقوال متعددة سيتم عرضها في الحديث عند كل موضع.

وقيل إنّها في هذا الشاهد بمعنى (على) أي: على خيرٍ، وهو مذهب الأخفش، والفرّاء[370]، وقيل هي على حذف مضاف، حيث دخلت على مضافٍ إليه محذوفٍ مضافُه، والتقدير: كصاحب خير[371]، ومن صورها الزيادة، وجاءت في أمثلة متعددة، منها: ما حكاه الفرّاء، أنّه قيل لبعضهم: "كيف تصنعون الإقطَ؟ فقال: كهيّن" والمعنى: هيّنًا. والكاف مزيدة[372]. وأيضًا "لي

---

(366) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1674.

(367) سيبويه، الكتاب، ج3، ص40.

(368) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1683.

(369) المرادي، الجنى الداني، ص86.

(370) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص349؛ المرادي، الجنى الداني، ص84-ص85.

(371) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1712.

(372) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص349؛ المرادي، الجنى الداني، ص87. ابن منظور، اللسان، ج1، ص124، مادة (أقط)، وفيها لغات: الإقِط، والأقْط، والأقَط، والأُقُط، وهو شيء يتّخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثمّ يترك حتى يمصُل.

عليه "كذا وكذا"، فقد عدّها ابن جني زائدة للتشبيه، والمعنى: لي عليه عددٌ ما؛ إلا أنّ زيادتها لازمة[373]. وكذلك قولهم: "إنَّ كذا وكذا درهمًا مالُك"، برفع(مالك)، ولو كانت غير زائدة لتعلّقت بالفعل، كسائر حروف الجر[374].

وفي قولهم أيضًا: "ليسك زيدًا"؛ أي ليس زيدًا، والكاف لتوكيد الخطاب، ومثلها: "ذانِك وتانِكَ، وأبصرْك زيدًا"؛ بمعنى: أبصرْ زيدًا، والكاف في (أنجاك)، بمعنى: انجُ، وكذلك قولهم: "عندهم رجلٌ ليسك زيدًا"، و"أرأيتُك زيدًا ما صنع"، فالكاف في جميعها للخطاب[375].

وأمّا في قول العرب: "كنْ كما أنت"، فتقديره عند الأخفش: كن على فعلٍ هو أنت، وعدّه المالقي فاسدًا؛ لتفسير الفعل بالذات، وإنّما هو بمعنى: كنِ الآن على صفة كنتَ عليها قبلُ، والتقدير: كُنْ مماثِلًا كما كنتَ قبلُ، فحذفت الصفة، وأُقيم الموصوف مقامها، وأنَّ الكاف على معناه الأصلي، وهو التشبيه[376].

وقد سُمِع دخولها على الضمير المنفصل في قولهم: "ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا"[377]. وأما ما قاله سيبويه عن الخليل في قولهم: "هذا حقٌّ كما أنّك ههنا"، فقد جُعِل العاملُ في (أنَّ) هو الكاف، وما لغوٌ، ولم تُحْذَف؛ لئلا تلتبس بـ (كأنّ)، ووجه آخر، أنَّ الكاف قد تخرج عن التشبيه، إلى معنى التعليل[378].

سادسًا: اللامُ:

وحركتها الكسر في المشهور، إلّا مع المضمر غير الياء، يكون الفتح عند العرب، نحو: "لَنا ولَه ولَك"؛ إلّا في لغة خُزاعة، فإنّها تكسر مع المضمر،

(373) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص303،ص304.

(374) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص303،ص304.

(375) ابن جني، سر صناعة الإعراب،ج1، ص117؛ المالقي، رصف المباني، ص207-ص208.

(376) المالقي، رصف المباني، ص200؛ المرادي، الجنى الداني، ص84-ص85.

(377) الهروي، الأزهية، ص172؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1711.

(378) سيبويه، الكتاب، ج3، ص140؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1714.

كالمُظهر، فلم تكن عندهم بالكسر، إلا مع الياء[379]، وللّام استعمالان، مع الأفعال، والأسماء، ومع الأفعال، نحو لام الأمر، وهي من جوازم الفعل المضارع، وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّها قد تُحْذَف، كما في قولهم: "اتّقى الله امروٌ فعلَ خيرًا يُثَبْ عليه"؛ أي ليتّق الله، وليفعل بدليل جزم الفعل المضارع يُثب[380] وعدّه ابن عصفور من باب الفعل الذي لفظه الخبر ومعناه الأمر، ويجزم الجواب إذا ضُمّن معنى الشرط[381].

وأمّا الاستعمال الثاني لها، فمَعَ الأسماء، ولها معانٍ عدّة، منها: لام التعجب، نحو قولهم: "يا لَلْماءِ ويا لَلْعشب" إذا تعجّبوا لكثرته[382]، وقولهم "لله درّه فارسًا"[383]. ولام الجحود التي ينصب بعدها الفعل المضارع بـ(أنْ)، المضمرة، وتسبق بـ (كان) المنفية، أو مما هو من مشتقّاتها، إلا أنّه جاء عن الكسائي قوله إنّه سَمع العرب تقول: "أين كنتَ لتنجوَ منّي،" والمعنى: ما كنت لتنجو مني، فأدخلت اللام في أين؛ لأنَّ معناها الجحد[384].

كما أنّها تتميز في هذا السياق بأنّها لا تدخل إلّا على الفعل الذي مرفوعه هو نفسه مرفوع كان السابقة عليها، وأما ما جاء في قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر: "ما أنا لِأدَعَهما"، فالكلام على تقدير كان المحذوفة؟ أي: ما كنتُ لِأدَعَهما، فلمّا حذفت (كان) انفصل الضمير المتّصل، وأصبح منفصلًا،

(379) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1706.

(380) ابن هشام، المغني، ص109.

(381) ابن عصفور، المقرّب، ص349.

(382) المرادي، الجنى الداني، ص98.

(383) الزجاجي، كتاب اللامات، ص74؛ ابن هشام، المغني، ص109.

(384) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص132.

كما سُمِعَ أيضًا فتحها فيما حكاه الكسائي عن أبي حرام العُنْكي، وهو: "ما كنتُ لَآتِيَنَّكَ"[385].

وتدخل اللام كثيرًا على خبر إنَّ، أو على اسمها، إنْ فُصل بينها، وبينهما؛ لئلا تتوالى (إنّ، واللام)، دون فاصل، إلّا أنّه قد جاء عن الكسائي فيما حكاه عن العرب، بأنّها دخلت على اسم (إنّ)، دون فاصل، نحو: " خرجتُ فإذا إنَّ لغرابًا"، فحُمِل على الشاذّ، وأُوِّلَ الكلام على حذف خبر، والتقدير: فإذا إنّ بالمكان لغرابًا[386]. كما لا يجوز أن تدخل على الخبر المقدّم معمولهُ عليه، ما لم يكن المعمول ظرفًا، أو مجرورًا عند البصريين، كما جاء عن العرب: "إنَّ زيدًا لَبِكَ مأخوذٌ"[387]. وذكر ابن خروف أنّ العرب إذا عجّلتْ بها في غير موضعها أعادتها، كقولهم:"إنّ زيدًا لإليك لَمُحسنٌ"، والموضع الحقيقيّ لها أنْ تدخل على (محسن)، وأيضًا:"إنّي لَبحمدِ الله لَصالح"[388].

وقد تأتي بمعنى (عن)، كقولهم: "لقيتُه كفّة لكفّة"، أي عن كفّة؛ لقولهم: "لقيتُه كفّة عن كفّة"[389]. وبمعنى (عند)، نحو قولهم: "كتبتُه لخمسٍ خلون"، أي: عند خمسٍ خلون[390]، وقيل هي بمعنى (بعد)؛ أي: بعد خمسٍ خلَوْنَ[391]، وبمعنى (مِنْ) كما في قولهم: "سمعتُ لزيدٍ صياحًا"[392]، و"غضبتُ لفلانٍ" أي:

(385) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1661.

(386) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1262 -ص 1263.

(387) سيبويه، الكتاب، ج2، ص133 -ص134؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1264.

(388) ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي(ت609هـ)،(د.ت)، شرح كتاب سيبويه، المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: خليفة محمد خليفة بربري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ج1، ص237.

(389) المرادي، الجنى الداني، ص100.

(390) المرادي، الجنى الداني، ص101؛ المالقي، رصف المباني، ص224.

(391) ابن هشام، المغني، ص210.

(392) الهروي، الأزهية، 288.

من أجله، وهو حيّ، وغضبتُ به، إذا كان الغضب لسببه، وهو ميّت[393]، وقد تأتي بمعنى اللام، كما في قولهم:" سقط لِفِيه"؛ أي على فيه[394].

وتقع اللام مُقْحمةً بعد الفعل المتعدي، وبين المضاف، والمضاف إليه؛ لتوكيد التخصيص، والفعل، فنحو ما قاله الفرّاء عن الكسائي أنّه سَمِع بعض العرب يقول: "نقدتُ له مائةً"، يريدون: نقدتها مائةً لامرأةٍ تزوجها، وكذلك قولهم: "رَدِفَك، ورَدِفَ لك"[395].

أمّا وقوعها بين المضاف، والمضاف إليه، فتأتي غالبًا في باب النداء، وباب لا النافية للجنس، وفي النداء، فنحو قولهم: "يا بؤسَ للحرب"، وأمّا بعدُ لا النافية فنحو: "لا أبالك"[396].

وأمّا بين المضاف والمضاف إليه بعد (لا) فكثير، نحو: "لا أبا لزيد"، و"لا أخا لزيد"، و"لا أبا لك"، وكما سبق مُقْحمة لتوكيد التخصيص، ولكن اختلف في عامل الجرّ بعدها، فذهب بعض النحاة إلى أنَّ العمل للّام؛ لأنّ الإضافة معنوية، واللام لفظيّ، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي ولكن يبقى حكم الإضافة فيه إلى مضاف إليه محذوف، دلّ عليه المجرور باللام، ولا يُجمع بين العِوض والمعوّض عنه، إلّا شذوذًا، وقيل: إنّ الحكم في العمل للإضافة، واستحسنه بعض النحاة -كالمالقي- لعاملَين: أوّلهما حذفُ التنوين من الاسم الأول، والثاني مخفوضٌ؛ لإضافة الأول إليه، وأنّ اللام دخلت مقحمة، من باب التوكيد[397]. ولعلَّ الأجدر الوجه الأوّل؛ لأنّ التسليم بالوجه الثاني يعني تخطّي

(393) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص20.

(394) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت340هـ)، (1404هـ/1984م) حروف المعاني، حقّقه وقدّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، اربد- الأردن، ط1، ص75.

(395) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص181؛ الزجاجي، كتاب اللامات، ص99، ص161.

(396) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص538.

(397) الزجاجي، كتاب اللامات، ص99-ص106؛ المالقي، رصف المباني، ص245-ص246.

الإضافة، لعامل لفظي موجود، لفظًا ومعنًى. ومن صورها مُقحمةً أنّها دخلت على المفعول به، الواقع في جواب (إنْ)، كقولهم: "إنْ قنّعتَ كاتبَك لسوطًا"، وعدّها البصريون إنْ المخفّفة من الثقيلة[398].

سابعًا: الميم المضمومة والمكسورة (مُ/ مِ):

واختصّت في أنّها لا تدخل إلّا على لفظ الجلالة[399]، واختلف النحويون في أصلها، فقيل هي مقتطعة من (ايمن الله في القسم) [400]، وعند الزمخشري أنّها مقتطعة من (مُن)، التي تُستعمل في القسم، ولكنْ حُذِف نونُها[401]، وهي في مذهب البصريين حرف جرّ، وتبعهم ابن عصفور؛ لانتفاء اسميتها؛ لأمرين: أحدهما أنّ الاسم المعرب لا يحذف، حتى يبقى منه حرف واحد، والأمر الثاني لو كانت مُبقاة من (ايْمُن)، لكانت معربة، والاسم المُقسم به المُعرّبُ إذا لم يدخل عليه حرفُ الخفض، لا يكون إلّا مرفوعًا، أو منصوبًا، واستعمالها مكسورة، دليل على أنّها مبنيّة[402]. وذهب بعض النحاة إلى أنّها بدل من واو القسم[403].

ثامنًا: الهاء:

وقد تقع بدلًا من همزة الاستفهام، كما في قولهم برواية قطرب: "هزيدٌ منطلقٌ"[404]، بمعنى: أزيدٌ منطلق.

---

(398) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1274.

(399) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص551؛ المرادي، الجنى الداني، ص139.

(400) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، 316.

(401) المرادي، الجنى الداني، ص139.

(402) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص551.

(403) المرادي، الجنى الداني، ص139.

(404) المرادي، الجنى الداني، ص152.

تاسعًا: الواو:

ومن معانيها المصاحبة، وهي التي تكون بمعنى (مَعَ)، نحو: "جاء البردُ والطيالسة"[405]، ومعنى (الباء)، كما في قولهم: "أنت أعلمُ ومالُك" و "بعتُ الشاةَ شاةً ودرهمًا"[406]، ففي الجملة الأولى التقدير: أنت أعلم بمالك، وفي الثانية: بعتُ الشاةَ شاةً بدرهم. وتأتي للقسم، وقد تحذف فيه، فكما قال الفرّاء: سمعناهم يقولون: "اللهِ لَتَفْعَلَنَّ، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلنَّ"، وجوازه محمول على الاستعمال، والاستعمال يجوز فيه الحذف[407]، وأيضًا قولهم: "لا هاللهِ ذا، لقد كان كذا"، وجيء بالمقسم عليه بعده، وعُوِّض عنه بالهاء[408]. وقد تدخل اللام على الواو التي بمعنى (مع)، التي تفيد معنى الحال، كقول الكسائي عنهم: "كلُّ ثوبٍ لَوْ ثمنُه"[409].

الثنائية:

أولًا: ألْ:

وتأتي للغلبة، نحو قولهم: "البيت"، عن الكعبة، و"المدينة لطيبة"، وهي في الأصل للعهد، وإنّما مصحوبها عندما غلب على بعض ما له معناه، أصبح علمًا بالغلبة، وصارت لازمة، وسُلبت التعريف، ولا تُحذف، إلا في نداء، أو إضافة، أو نادرٍ من الكلام[410] ومن صورها زائدة لازمة ما في قولهم:"هذا العيُّوق طالعًا"، و"هذا عيُّوق طالعًا"، والمعنى نفسه، مع الاقتران، والتجرّد[411]،

---

(405) المالقي، رصف المباني، ص144.

(406) ابن هشام، المغني، ص341.

(407) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص716.

(408) الزمخشري، المفصل، ص476.

(409) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1250.

(410) المرادي، الجنى الداني، ص196.

(411) ابن ابن عقيل، المساعد، ج1، ص130.

وتكون عوضًا من الهمزة وهي الداخلة على لفظ الجلالة، على مذهب مَنْ جعل أصله (إلاهًا)، فالهمزة فاء الكلمة، وحذفت اعتباطًا لا نقلًا، كما ذهب الخليل وسيبويه، وقال الزمخشري: لذلك قيل في النداء، "يا أللهُ"، بقطع الهمزة، كما يقال: "يا إلاه"، ونظير ذلك عند سيبويه (الناس)، فأصله ناس، ورُدَّ ذلك بأنّ الألف واللام في اللفظ الأخير، ليس بدلًا من المحذوف، وإنّما هو من باب التشبيه بلفظ الجلالة[412].

ثانيًا: أَمْ:

وتقع مزيدةً في أول الكلام، كما ذُكر عن أهل اليمن، من قولهم: "أَمْ نحن نضرب الهامَ"؛ أي: نحن نضرب[413]، وتأتي منقطعة بمعنى (بل)، فلا يفارقها الإضراب، فتؤدي معنى الاستفهام، كما في قولهم: "إنّها لإبلٌ أمْ شاء؟"، والتقدير: بل أهي شاء؟[414]، وأيضًا قولهم: "هل لك قِبَلنا حقٌّ، أم أنت رجلٌ معروف بالظلم؟"، والمراد: بل أنت رجل معروف بالظلم؛ فقد جاءت بعد استفهام استنكاري[415]، وقد يحذف المعطوف بعدها، إنْ تُبعت بـ (ما) النافية، كقولهم: "أتفعلُ هذا أمْ لا؟"، والأصل: أم لا تفعل، وأشار ابن هشام إلى أنّ الحذف مُقيّد بعد (لا، وليس)، فقط[416].

ثالثًا: أَنْ وإِنْ:

و(أنْ)، من معانيها: أنْ تكون حرفَ مصدرٍ، ونصب، فتشكل مع الفعل مصدرًا مسبوكًا، نحو قولهم:"أنت أكْرَمُ عليّ مِن أنْ أضربَك"، وتقديره عند

---

(412) المرادي، الجنى الداني، ص199-ص200.

(413) المرادي، الجنى الداني، ص206-ص207.

(414) ابن هشام، المغني، ص51؛ المالقي، رصف المباني، ص95.

(415) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص67؛ ابن هشام، المغني، ص51.

(416) ابن هشام، المغني، ص50.

سيبويه: من الضرب، ونقل الهرويّ قول الزجاجي باستحالة ذلك، وإنّه كلام على ظاهره محال، فلا يقال: فلان أكرم عليّ من الضرب، وإنّما في الكلام حذفٌ تاويله: أنت أَكْرَمُ عليّ من صاحبِ ضرْبك الذي نسبته إلى نفسك(417). وقد تحذف مع بقاء المعمول على خلاف القول في عملها، كقولهم: "تسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه"(418)، برفع الفعل تسمعُ، وقد مَنَعَ فيه بعض النحاة الرفعَ، على الإطلاق لأنّها منويّة(419)، وجاء غيره منصوبًا بـ(أنْ)، المحذوفة وعُدّ من باب النادر، والشاذ، كقولهم: "مُرْهُ يَحْفِرَها"، و"لا بُدَّ مِنْ يتتبَّعَها" و"خذِ اللصَّ قبلَ يأخذَك" (420). و كما إنّها قد تحذف والفعل معًا كقول العرب: "أوصيك به خيرًا، وآمرُك به خيرًا"، والمعنى: أوصيك أنْ تفعلَ به خيرًا، وآمُرك أن تفعل به خيرًا، فَحُذِفتْ هي ومعمولها، فوصِل (خيرًا)، في الوصية، في الجملة الأولى، وفي الأمر في الجملة الثانية(421).

وتقع تفسيريةً، على أنْ تكون الجملة التي قبلها مُتضمنة معنى القول، فإنْ كانت بصريح القول، فالحكاية لِمَا بعدها، وقد أجاز بعضهم أنْ تأتي بعد قولٍ صريحٍ، ومن شروطها أيضًا: أنْ يكون بعدها كلام غير متعلّق بما قبلها، كما لا يجوز أنْ يتقدّم معمول ما بعدها، على الجملة المفسَّرة، و(أنْ) هذه، تفسِّر

(417) الهروي، الأزهية، ص61.

(418) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص129؛ ابن هشام، المغني، ص269. وعند الزجاجي، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت340هـ)، (1407هـ/1987م)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط2، ص200: تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه برفع تسمع ونصبه، ورواية أخرى: لأنْ تسمع بالمعيدي خيرٌ من أنْ تراه.

(419) الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى، بن هبة الله، (ت490هـ)، (1994م)، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنّا حدّاد، وزارة الثقافة، عمان - الأردن، ط1، ص82؛ ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص119؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص64.

(420) ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص119؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص64.

(421) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص454.

الجملة الاسمية، والفعلية، ولم تأتِ خاصة بجملة الأمر، كما سمع من قولهم: "كتبتُ إليه أنِ افعل، وأرسل إليه أنْ ما أنت وذا ؟"[422].

وقد تقع زائدة، كما في قولهم: "أَمَا واللهِ أنْ لو فعلتَ لفعلتُ"، فـ(أنْ)، أكّدت ما بعدها (لو)، وهو السبب في الجواب[423]. وتأتي ضميرًا للمتكلم، وحينئذٍ تكون اسمًا، نحو قولهم:"هكذا فَزْدي أَنَهْ "، بالوقف على الهاء، وأيضًا: "أَنْ فَعلتُ"، بسكون النون، والأكثرون على فتحها، وصلًا، وعلى الإتيان بالألف، وقفًا[424]. وعن الفراء أنّ بعض العرب، كقضاعة، كان يقول:"آنَ قلتُ ذلك"، بمدّ الهمزة الأولى، وحذْفِ الأخيرة، ووزنها عان[425]، والظاهر تقصيرها، لا حذْفها

وأمّا (إنْ)، فلها معانٍ عدة، منها: أنْ تكون زائدة، وتأتي قبل الإنكار، قال سيبويه: "سمعنا رجلًا من أهل البادية قيل له: أتخرجُ إنْ أخصبت البادية؟ فقال: إنِيه! منكرًا أن يكون رأيه على خلاف أن يخرج"[426]. وأنْ تكون مخفّفة من إنَّ الثقلية، وغالبًا ما يليها الفعل الماضي، ولا يمنع ذلك من دخولها على المضارع، كما في قولهم: "إنْ يزينُك لنفسُك وإنْ يشينُك لَهِيَه"[427].

ولا يمنع تخفيفها من أنْ تعمل، على معنى الثقيلة، وعلى جواز ذلك أكثر البصريين والكوفيين؛ لمجيء ذلك سماعًا عن العرب، وجعل الزجاجي ذلك مقيّدًا بدخول اللام على الخبر؛ انطلاقًا من إبطال عملها مع التخفيف، وذكر قولهم:"إنْ زيدًا لقائمٌ"[428]، وذكر أبو حيان أنّها لم تحْتَج إلى اللام؛ لأنّ النصب

---

(422) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1691-ص1692.

(423) ابن هشام، المغني، ص41.

(424) الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق، (ت340هـ)، (1420هـ/1999م)، مجالس العلماء، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، ص105؛ ابن مالك، المساعد، ج1، ص98؛ ابن هشام، المغني، ص32.

(425) رأي الفراء في المساعد لابن عقيل، ج1، ص98.

(426) سيبويه، الكتاب، ج2، ص420؛ المرادي، الجنى الداني، ص211.

(427) ابن السرّاج، الأصول، ج1، ص260؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص224.

(428) الزجاجي، كتاب اللامات، ص122.

قد أبَان أنّها الموجبة، وإنْ دخلت اللامُ فهي للتوكيد، ومن أمثلة ذلك قولهم:" إنْ زيدًا قائمٌ"، و"إنْ عمرًا لمنطلقٌ"[429]، وقولهم: "إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارَّك"، أيضًا: "إنْ أحدًا خيرٌ من أحدٍ إلّا بالعافية"[430]، وإذا أُهملت تعيَّنَ اتصال الجزء الثاني من الكلام باللام؛ لئلا تلتبس بالنافية، ما لم يكن الموضع غير صالحٍ للنفي، فلم تَجِبْ، كما في قول عائشة -رضي الله عنها-: "إنْ كان رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- يُحبُّ التَّيَمُّن في طهوره إذا تطهّر، وفي ترجّله إذا ترجّل وفي انتعاله إذا انتعل"[431]. وقد تأتي زائدة بعد ما النافية لتوكيد النفي، فتكون كافّة لعمل ما الحجازية، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، فيقال:" ما إنْ زيدٌ قائمٌ"، ومعناها عند التميميّين، اللغو والتوكيد؛ لأنّ ما غير عاملة عندهم[432].

رابعًا: أو:

ومن معانيها: التقريب، نحو ما جاء في قولهم: "ما أدري أسلَّمَ أو ودَّعَ"[433]. وتجدر الإشارة إلى أنّه يمتنع بها العطف، إنْ جاءت بعد همزة التسوية، وحدّ ذلك القياس؛ لذا أُخذ على الفقهاء قولهم: "سواء كان كذا أو كذا"، والقياس: أم كذا[434]. ولا شك في أنّ همزة التسوية تؤدي معنى سواء. والإباحة، كما في قولهم:" خذْه بما عَزَّ أو هان"، والتقدير: خذه بالهيِّن، وإنْ لم تستطع فالبعزيز، فإنْ لم تقدر، فبهما جميعًا؛ والمعنى لا يفوتنَّك، ويروى أيضًا بالواو، بدلًا من أو[435].

---

(429) سيبويه،الكتاب، ج2، ص140؛ابن السرّاج، الأصول،ج1، ص95، ج2، 195؛ الهروي، الأزهية، ص47.

(430) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1208.

(431) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص225.

(432) الهروي، الأزهية، ص51.

(433) ابن هشام، المغني، ص73.

(434) ابن هشام، المغني، ص49.

(435) سيبويه،الكتاب،ج3،ص184ص185؛ابن خروف، تنقيح الألباب،ج1، ص276-ص277.

خامسًا: عن:

ومن معانيها: المجاوزة، كما في قولهم: "سقيتُه عن العَيْمَةِ"؛ أي: أزلتُ العيمةَ عنه، وهي شدّة العطش إلى اللبن[436]، وأيضًا ما جاء في قول الفرّاء بأنّهم يقولون: "رميتُ عن القوس، وبالقوس، وعلى القوس"[437]، وحُمِل هذا الشاهد على أكثر من وجه، منها: أنّها على معناها الحقيقي، وهو البعد، والمجاوزة، أو أنْ تكون بمعنى الباء فتفيد الاستعانة[438]. ومن إقامتها مقام الباء، ما جاء في قول العرب: "ليت شعري بزيدٍ أقام"، و"ليت شعري عن زيدٍ أقائم"، وعن الكسائي ذكر أبو حيان أنَّ حرف الجرّ قد يسقط، ويُنْصَب ما بعده؛ بإسقاطه، كما في قولهم: "ليت شعري زيدًا ما صنع"[439]، وحذفُ الجر في اللغة واقع مع بقاء عمله، فكما قال الفرّاء عن بعض العرب: "إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ، عافاك الله"، بالخفض، والمراد بخير[440]. وتفيد البدلية، في نحو: "حجّ فلانٌ عن أبيه، وقضى عنه دينًا"[441].

وتقع بمعنى (بعد)، نحو قولهم: "أطعمتُه عن جوع"؛ أي بعد جوع[442]. وأن تكون بمعنى (أنْ)، وهي لغة بني تميم، فيقال: "أعجبني عنْ تقوم"؛ بمعنى أنْ تقوم[443]، وقد تستعمل بدلًا من (أنَّ)، المشددة، بقلب همزته عيناً، عند قيسٍ

(436) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص535.

(437) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص291.

(438) الزجاجي، حروف المعاني، ص74؛ المرادي، الجنى الداني، ص245.

(439) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1252.

(440) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص136.

(441) المرادي، الجنى الداني، ص245.

(442) المرادي، الجنى الداني، ص247.

(443) المرادي، الجنى الداني، ص249.

وتميم، فيقولون: "أشهدُ عنَّ محمّدًا رسول الله"، وهي في الواقع" إبدال الهمزة عينًا، وهي عنعنة بني تميم[444].

سادسًا: في:

ومعناها الحقيقي الظرفية، وقد تأتي لمعانٍ عدةٍ، منها: أنْ تكون بمعنى(على)، كما في نقْلِ يونس من كلام بعض العرب:" نزلتُ في أبيك"؛ أي على أبيك[445]، وتكون بمعنى الباء، كما في قولهم فيما حكاه يونس عن العرب:" ضربتُه في السيف"؛ أي بالسيف[446].

سابعًا: قد:

ويأتي للدلالة على التوقّع مع الماضي والمضارع، وقد يؤدي مع الماضي دلالة المستقبل كما في معنى قول الخليل: إنّ قول القائل قد فَعَلَ، كما في قول المؤذن: "قد قامت الصلاة"، كلام ينتظرونه[447]. وقول بعضهم: "قد ركب الأميرُ"، لِمَنْ ينتظر ركوبَه[448]. وقد سُمِع حذفها في مواطن غير قياسية، في نحو قولهم: "أتاني ذهب عقلُه"؛ أي: قد ذهب عقله، وفيما رواه الكسائي سماعًا عن بعضهم: "فأصبحت نظرت إلى ذات التنانير"[449]. وتؤدي معنى التقليل، إذا دخلت على المضارع، كما في قولهم: "إنَّ الكذوبَ قد يصدقُ"[450].

---

(444) المرادي، الجنى الداني، ص249، ص250.

(445) ابن عقيل، المساعد،ج2، ص265.

(446) ابن عقيل، المساعد،ج2، ص266.

(447) المرادي، الجنى الداني، ص256.

(448) ابن هشام، المغني، ص172.

(449) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص216؛ وذات التنانير: عقبة بحذاء زبالة وهي اسم منطقة.

(450) الزمخشري، المفصل، ص433.

ثامنًا: كَمْ:

وخلاف القول فيها، في التركيب، حيث ذهب بعض النحاة إلى أنَّها في مثل قولهم: "كم مالك"، أنّها مكوَّنة من: (ما)، الموصول أوّلها بكاف، ثمَّ أنَّ الكلام كثر بـ(كمْ)، حتّى حُذِفَت الألف من آخرها، فسكِّنت الميم، كقولهم: "لِمْ قلتَ ذاك؟"، بدلًا من: "لِمَ قلتَ ذاك؟"، واستشهد أيضًا على زيادة الكاف فيها، بما أورده الفرّاء عن بعضهم وقد قيل له: "منذُ كم قعد فلانٌ؟ فقال: كمُذ أخذت في حديثك"، فَرُدّ الكاف في مذْ، فدلّ على أنّ الكاف فيها زائدة[451].

تاسعًا: كَيْ:

وتقع حرف مصدرٍ، ونصب -على اختلاف القول-، وحرف جرّ، وينحصر وقوعها حرف جرٍّ في مواطن ثلاثة هي: أوّلًا: أنْ تدخل على ما الاستفهامية، كما في قول بعض العرب: "كيمَه؟"، كقولهم: "حتى مَهْ ولِمَهْ"، والهاء للسكت، ويلتمس منها معنى التعليل[452]، وذهب الكوفيون إلى أنّ الأصل في (كَيمَهْ): كي تفعلَ ما؟ استثباتًا لِمن قال: "فعلتُ كذا كي أفعلَ"، فلم يفهمه المخاطب، فاسْتَثْبَتَ، فقال: "كي تفعلَ ما؟"، ثم حُذِف الفعل، فاتصلت الكاف بما الاستفهامية[453].

ثانيًا: أنْ تدخل على الفعل، مجردّة من اللام، نحو قولهم: "جئتُ كي أراك" والتقدير: لأن أراك[454]. والموطن الثالث إذا تلاها ما المصدرية، مؤولة مع الفعل، في محلّ جرّ، بِ (كي)[455].

(451) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص349.

(452) سيبويه، الكتاب، ج3، ص6؛ الزمخشري، المفصل، ص395.

(453) أبو حيان، الارتشاف، ج2، ص1646.

(454) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص350.

(455) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص350.

عاشرًا: لا:

وتأتي للنهي، والنفي، وقد اشتركت نافيةً، بالناهية، في قولهم: "ربطتُ الفرس لا يتفلّت"، بالجزم، والرفع، في (يتفلت)، وأيضًا: "أوثقتُ العبدَ لا يَفْرِرْ" وفي الرفع تحمل لا على النفي، وأمّا بالجزم فتحمل على النهي، على تقدير: إنْ لم أربطْهُ تفلَّت، وإنْ لَمْ أربطه فرَّ[456]، فكان الجزم على المعنى، والتأويل.

وينبغي تكرارها في بعض المواطن، كأنْ يقع ما بعدها فعلٌ ماضٍ، لفظًا وتقديرًا، كقول الهُذَلّي عندما أمره النبي -صلّى الله عليه وسلّم- بأداء الدّية عن الجنين: "كيفَ أَغْرَمُ مَنْ لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهلّ"[457]، وقيل إنّها في هذا الشاهد بمعنى(لم)، على تقدير: مَن لم يشرب، ومن لم يأكل، ومن لم ينطق ومن لم يستهلّ[458]، ومن إتيانها زائدة أنْ يصل العامل الذي قبلها، إلى ما بعدها، وإنْ كان الكلام من حيث المعنى، لا يصح دونها، كأنْ تقع بين الجارّ والمجرور، نحو قولهم: "جئتُ بلا زاد"[459]، ولكنّ فيها وجهًا آخر؛ أنّها بمعنى (غير)، ومثله:"جئتُ بلا شيء"، و"غضبت من لاشيءٍ"، و"أخذْته بلا ذنب"، وهو مذهب الهرويّ معلّلًا ذلك بدخول حرف الجّر عليه[460].

أحدعشر: لو:

وهي من المختصات بالفعل، فلا يليها إلّا فعلٌ، أو معمولُ فعلٍ مضمرٍ، يفسره ظاهر بعده، كما في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "لو غيرُك قالها يا أبا عبيدة"[461]، وقد خصَّ ابن عصفور إضمار الفعل بعدها،

---

(456) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص598-ص599.

(457) ابن هشام، المغني، ص238.

(458) الهروي، الأزهية، ص157-ص158.

(459) المالقي، رصف المباني، ص142.

(460) الهروي، الأزهية، 160ص.

(461) المرادي، الجنى الداني، ص278؛ ابن هشام، المغني، ص561.

في الضرورة أو في النادر من الكلام، كقول حاتم الطائي: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"[462]، ولكن ما ذهب إليه مردود[463].

وتفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب معًا، وقد جاء ظاهرُ قول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- خلاف ذلك، لَمَّا طوَّلَ في صلاة الصبح، وقيل له: كادت الشمسُ تطلع قال: "لو طلعتْ ما وجدْتَنا غافلين"، والواقع عدم غفلتهم، وعدم طلوعها، وكلٌّ منهما يقتضي عدم وجودهم غافلين، فالأول امتناع، وأمّا الثاني فلأنّها إذا لم تطلع، لم تجدهم غافلين، ولا ذاكرين، ويُحمل على تأويله قولُ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- "نِعْمَ العَبْدُ صهيب، لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه"[464]. ومن معانيها أنْ تكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائمًا، في قصد المتكلم، حين كون الشرطِ مستبعدًا، لاستلزام ذلك الجزاء، وكون نقيضِ ذلك الشرطِ، أنسبَ باستلزام ذلك الجزاء، فيستمر وجود الجزاء، سواء وُجد الشرط أم فُقِد، وسواء كانا مُثبتينِ، أم منفيينِ، والإثبات نحو قولهم:"لو شتمتني لأثنيتُ عليك"، ومثله قول علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_:"لو كُشِف الغطاء عنّي ما ازددتُ يقينًا". وأمّا ما كانا منفيينِ فيُخرّج عليه قول عمر بن الخطاب _رضي الله عنه_ السابق[465].

---

(462) الميداني، مجمع الأمثال، ج2، ص202، ومناسبة المثل أنّ مرّ حاتم الطائي ببلاد عَنَزة في بعض الأشهر الحرم، فناداه أسيرٌ لهم: يا أبا سفّانة أكلني الإسار والقمل، فقال: ويحك! أسأتَ إذْ نوّهتَ باسمي في غير بلاد قومي، فساوم القومَ به ثم قال: أطلقوه، فجاءته امرأة ببعير ليَفصِده، فقام فنحره، فلطمت وجهه، فقال قولتَه؛ يعني بذلك لا أقتصُّ من النساء فعُرف ففدى نفسه فداءً عظيمًا.

(463) ابن هشام، المغني، ص253-ص254.

(464) ابن هشام، المغني، ص251.

(465) القوجويّ، محيي الدين محمد بن مصلح الدين، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، (ت950هـ)، (1418هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مَرْوة، دار الفكر، دمشق-بيروت، ط1، ص136-ص137.

اثنا عشر: ما:

وتقع اسمية، وحرفية، ومن صور وقوعها اسمية أنْ تأتي معرفة تامّة، كما في قولهم: "إنّي ممّا أنْ أفعل"[466]، وأنْ توضع موضع (مَنْ)؛ كقولهم:"سبحان ما سخّركنّ لنا"، و"سبحان ما سبّح الرعد بحمده"[467]. وأمّا الحرفيّة فلها غيرُ استعمال، فقد ترد زائدة بعد إنَّ وأخواتها، ولا تكفّها عن العمل، ودليل ذلك، ما حكاه الكسائي والأخفش عن العرب: "إنّما زيدًا قائم"[468]، ومن وقوعها زائدة مجيئها كافّة، بعد الفعل (قلّ)، في قولهم:"قلّما يخرجُ زيدٌ"، وقيل إنّ فيها في هذا الشاهد أربعة أوجه: الأول: أنْ تكون اسمًا، فتكون فاعلًا، والثاني: أنّها صلة ملغاة، والثالث: أنّها ظرف بمعنى الحين، والرابع: أنّها زائدة فائدتها إصلاحُ أنْ يأتي بعدها الفعلُ، الذي لم يصلح أنْ يليَ (قلّ) بدونها[469].

وقد تُوضَع موضع (حقًّا)، في نحو قولهم: "شدَّ ما أنّك ذاهب، وعزّ ما أنّك ذاهب"، وهو مذهب الخليل وسيبويه، فالجملة بمنزلة: حقًّا أنّك ذاهب، ويجوز أنْ تكون اسمًا تامًّا، ويكون الفعل شدَّ، وعزّ، كـ(نِعْمَ)، على تقدير: نِعْمَ العمل أنّك تقول الحقّ[470]. ووجهٌ آخر ذكره أبو حيان أنّ ما زائدة لازمة، والمصدر بعدها، فاعل للفعل السابق؛ أيْ: شدَّ ذهابُك، وعزّ انطلاقُك، ويجوز أنْ تكون قد تركَّبَت مع الفعل السابق عليها، فكانت الغَلَبَةُ لها، فأصبح مصدرًا مسبوكًا، في محلّ نصب على الظرف، والتقدير: شديدًا ذهابُك وعزيزًا انطلاقُك[471]، وتأتي مصدرية ظرفية، وتدعى توقيتيّة، كما في قولهم:" لا أُكَلِّمُك

---

(466) المرادي، الجنى الداني، ص341.

(467) الهروي، الأزهية، ص96.

(468) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1286.

(469) الهروي، الأزهية، ص91-ص92.

(470) سيبويه، الكتاب، ج3، ص139-ص140؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1260.

(471) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1260.

ما أنَّ في السماءِ نجمًا"،، وأيضًا"لا أكلّمُك ما أنّ حراءَ مكانه"، والتقدير: ما ثبت[472]. وممّا ينطبق على وقوعها مصدرية توقيتيّة، دخولها على الجملة الاسمية، نحو:"بَقّوا في الدنيا ما الدنيا باقية"[473].

الثالث عشر: مُذْ:

وقيل إنَّ أصلها (مُنذُ)، بدليل الرجوع إلى الضمّ عند ملاقاة الساكن، كقولهم: "مُذُ اليوم"، ولو أنّ الأصل لم يكن الضمّ لكسروا، حتى إنَّ بعضهم يقول بالضم، بلا التقاء ساكنين، نحو: "مُذُ زمنٍ طويل"، وقيل: هما أصلان لا يتصرّفان؛ لأنّه لا يُتصرّف في الحرف، أو شبهه[474].

الرابع عشر: مِنْ:

ولها معانٍ عدّة، منها ابتداء الغاية الزمانية، كما في قول عائشة -رضي الله عنها-: "فجلس رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- ولم يجلس عندي من يومِ قيل فيَّ ما قيل"، وأيضًا قول أنس بن مالك -رضي الله عنه-: "فلم أَزَل أُحبُّ الدُّبَّاء من يومئذٍ"[475]. والسببية، كقول عائشة أيضًا -رضي الله عنها-: "فلا أستطيعُ أنْ أقضيَه إلّا في شعبان، الشغلُ من رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- "؛ أي يمنعُنى الشغلُ من أجل رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم-[476].

وأنْ تأتي بمعنى (الباء)، كقولهم: "ضربتُه مِنَ السيف"، أيْ بالسيف، وهو مذهب الكوفيين، ويجوز في هذا الشاهد أنْ تكون لابتداء الغاية[477]. وبمعنى (عن)، كما في قولهم: "حُدِّثْتُه من فلان"؛ أي: عن فلان، واصْطُلِح

---

(472) ابن عقيل، المساعد، ج1، ص316.

(473) القوجويّ، شرح قواعد الإعراب، ص43.

(474) ابن هشام، المغني، ص322.

(475) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص4. ابن منظور، اللسان، مادة (دبي) والدُّبَّاء: القَرْع ومفرده: دُبَّاءة.

(476) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص6.

(477) المرادي، الجنى الداني، ص314.

عليها في هذا الشاهد البدلية[478]. وابتداء الغاية المُطلقة، نحو قولهم: "أخذته من التابوت"[479]، والغاية هنا ليست مقيّدة بزمان، أو مكان.

وتقع زائدة إذا تقدّمها نفيٌ، أو استفهام، في حال كون الاسم الواقع بعدها نكرة، إلّا أنّ الكوفيين لم يشترطوا النفي، وشبهه، أو التنكير، فمثال وقوعها في الإيجاب ما جاء في قولهم: "قد كان من مطر"[480]. وأمّا وقوعها في الإيجاب وجرّها المعرفة معًا، فنحو ما في قول عائشة -رضي الله عنها-: "إنَّ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- كان يصلّي جالسًا، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نَحوًا من كذا"؛ والتقدير: فإذا بقي قراءته نحوًا، و(نحوًا)، مفعول به للمصدر المضاف قراءته[481]. وقد تُحذف، ويبقى عملها، نحو ما جاء من كلامهم: "أما رجلٍ يُنْصِفُنا"، والتقدير: من رجلٍ[482]، و(مِن) في أصلها مزيدة هاهنا. وعن الفراء أنّ بعض العرب يقول في (مِنْ): "مِنَا"، وهو الأصل، إلّا أنّها خُفّفت؛ لكثرة الاستعمال، بحذف الألف، وتسكين النون[483].

الخامس عشر: نون التوكيد الثقيلة:

ولا يُؤَكَّد بإحدى نونَي التوكيد: الخفيفة، والثقيلة، الماضي، ولا الحالُ، ولا ما ليس فيه معنى الطلب؛ إلّا أنّه قد أُكِّدَ بها في أسلوب الجزاء، تشبيهًا له بالقسم، كما في قولهم: "حيثُما تكونَنَّ آتِك، وبجهدٍ ما تبلُغَنَّ وبعينٍ ما أرَيَنّك"؛

---

(478) المرادي، الجنى الداني، ص311.

(479) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص508.

(480) ابن هشام، المغني، ص311-ص 313؛ المالقي، رصف المباني، ص149.

(481) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص9.

(482) أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1725.

(483) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص3.

وربّما دخلت على النفي المشبّهة بالنهي، كقولهم: "رُبَّما تقولَنَّ ذلك، وكَثُرَ ما تقولَنَّ ذاك"، والكلام محمولٌ على معنى النفي، المشبهة بالنهي[484].

السادس عشر: وَيْ:

وتعددت الأقوال في تركيبها، ففي قول الفرّاء: "وأخبرني شيخٌ من أهل البصرة قال: سمعتُ أعرابيّة تقول لزوجها: أين ابنُك ويلك؟ فقال: وَيْكأنّه وراء البيت"، ومعناه: أمَا تَرَيْنَه وراء البيت، ومذهب بعض النحويين أنّهما كلمتان: (ويكَ، وأنّه)، فأُرِيدَ (ويلك)، وحُذِفَ اللام، وجُعِلَت (أنَّ)، مفتوحة بفعلٍ مضمر، فكأنّ القول: ويلك، أعلمُ أنّه وراء البيت، وأُبطِل هذا الوجه من حيث إنّ العرب لم تُعمِل الظنَّ، والعلمَ، بإضمارٍ مضمرٍ، في (إنَّ)، وذهب بعضهم إلى أَنَّ الأصل: وَيْ منفصلة، وكأنَّ، فقيل: وَيّ، ثم استؤنف بـ(كأنّ)[485]. وخلاصة القول أنّها اسم فعل، بمعنى: أعجب، والكاف للتشبيه، وأنَّ مصدرية، وهو مذهب البصريين[486].

---

(484) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص623-624؛ المرادي، الجنى الداني، ص353.

(485) المرادي، الجنى الداني، ص353.

(486) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص650.

الثلاثية:

أولًا: إذنْ:

ومن صورها أنّها تنصب الفعل المضارع، إذا وقعت في البداية، وإذا لم يُفصل بينهما، وأنْ يدلَّ على الاستقبال، وقد تَنْصِب -كما قال الفرّاء- العربُ بـ(إذن)، وهي بين الاسم، والخبر في (إنَّ)، وحدها، فيقولون: "إنّي إذًا أضربَك"[487].

ثانيًا: إلى:

ومن معانيها المصاحبة، والمعية، وذلك إذا ضُمَّ شيءٌ إلى شيءٍ آخر، كما في قولهم: "الذّودُ إلى الذّودِ إبلٌ"[488]، والذود من ثلاثة إلى عشرة. وأنْ تكون موافقة للام، على نحو ما في قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "لا يَمْنَعَنَّك قضاءٌ قضيتَه اليومَ، فراجعتَ فيه عقلَك، وهديتَ فيه لرشدِك أنْ ترجعَ فيه إلى الحقّ"، أي: للحقّ[489].

ثالثًا: أمَا:

وتأتي للاستفتاح، وتركّبها من: الهمزة، والميم، والألف، إلّا أنّه قد سُمع فيها خلاف ذلك، كأنْ تُحذف ألفُها، فيقال: (أَمَ)، كما في قولهم: "أَمَ واللهِ"، وما جاء في كلام هِجْرس بن كُليب: "أمَ وسيفي وزِرّيْهِ، ورُمْحي ونَصْلَيه، وفرسي وأُذُنَيه، لا يدعُ الرجلُ قاتِلَ أبيه، وهو ينظر إليه". ويبدل بعضُهم همزتها هاءً،

(487) الميداني، مجمع الأمثال، ج1، ص277؛ ابن هشام، المغني، ص80، وقد يُجمع الذود على أذواد، وهو اسم مؤنث يقع على قليل الإبل، ولا يقع على الكثير، وقيل، هو ما بين الثلاثة إلى العشرة إلى العشرين إلى الثلاثين، ولا يجاوز ذلك.

(488) الزجاجي، حروف المعاني، ص66؛ ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص740؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص13.

(489) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص13.

فيقولـون: "همـا والله وَهَـمَ والله"، أو أنْ تُبـدل عينًـا، كقـولهم: "عَمَـا والله، وعَـمَ والله"[490].

رابعًا: إنَّ وأنَّ:

أمّا(إنَّ)، فإنّها للتوكيد، والنصب، تنصب الاسم، وترفع الخبر، الواقعين أصـلًا عُنْصُرَي الجملـة الاسمية، وقد يتقدم خبرُها علـى اسمها، كمـا فـي حكايـة الكسـائي: "إنَّ ههنـا يلعبون صـبيانًا"، فشبه الجملـة (ههنا)، خبرٌ مقدّم، والفعـل (يلعبون)، حالٌ من (صبيانًا)[491]. كما أنّه قد يُخبر عن نكرة بنكرة، إنْ تحقّقت الفائدة، نحو قولهم:"إنّ ألفًا في دراهمِك بيضٌ"[492]. وقد جاء فـي كلامهم حذفُ اسمها، دون أن تكون مخفّفة، ودون أن يكون ضمير الشأن، كقولهم فيما حكاه الأخفش:"إنّ بك مأخوذٌ أخواك"،أي: إنّك[493].

وقد يحذف معها الخبر أيضًا كقولهم: "إنَّ مـالًا وإنَّ ولدًا"، وإنّ عددًا"؛ أيْ: إنّ لهم مـالًا، وإنّ لهم عددًا، ومثلـه قولهم: "إنّ غيرَها إبلًا وشـاءً"؛ أي: إنّ لنا، وكمـا فـي قول سيبويه: "يقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ، إنّ النـاس ألْبٌ عليكم؟ فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا"، والتقدير: إنَّ لنا[494]. أيضًا حُكِيَ أنَّ أعرابيًا قيـل لـه: "الذبابـةُ الفـأرةُ؟ فقـال: إنَّ الذبابـةَ وإنَّ الفـأرةَ"، أيْ: أنّ هـذه مخالفـة لهذه[495].

---

(490) الزمخشري، المفصل، ص422؛ ابن هشام، المغني، ص247.
(491) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1291.
(492) ابن عقيل، المساعد، ج1؛ ص113.
(493) ابن عقيل، المساعد، ج1، ص310.
(494) سيبويه، الكتاب، ج2، ص141؛ الزمخشري، المفصل، ص76-ص77.
(495) سيبويه، الكتاب، ج2، ص141.

ومن صورها أنّها قد تقع في خبر إنّ، كما في قولهم: "إنّ أخاك إنّ الدّين عليه لكثير"[496]. كما أنّها قد تحذف في العطف، كقولهم: "إنّ لي عليك مالًا وعلى أخيك مالٌ كثيرٌ"، بنصب الثاني، أو رفعه، عند حذفها بالعطف[497].

وجاءت بمعنى (نَعَمْ)، في قول عبدالله بن الزبير، الذي كان جوابًا للقائل لـه: "لعنَ الله ناقةً حملتني إليك، فقال: إنّ وراكبَها"[498]، ويجوز في راكبها النصب، والرفع.

وقد تُخَفَّف -كما سبق، ولكن لا بدَّ من الإشارة إليها هنا-؛ لتركّبها مع ما قبلها، وشبهها بالثقيلة، كقول أعرابيّ: "إنَّ قائمٌ"، فهي مكوّنة من: إنْ النافية، والضمير أنا، فنقلت حركة الهمزة، إلى نون (إنْ)، وحذفت الهمزة، وأُدغمت النونان[499]، وسُمع من بعضهم: "إنَّ قائمًا"، على إعمال إن النافية عَمَل ما الحجازية[500].

وأمّا (أنَّ) بفتح الهمزة، فيجوز أنْ تفتح، وتكسر، في آنٍ واحد في بعض المواضع، فمن ذلك مجيئها بعد (جَرَمَ)، وقد جُوِّز الكسر أيضًا؛ بما حكاه الفرّاء على حمْل (جَرَمَ) على معنى اليمين، كما في قولهم: "لا جَرَم لآتينَّك، ولا جَرَمَ لقد أحسنت"، فـ(إنّ)، جوابُ قسمٍ مقدّرٌ، بعد لا جرم، ربّما أُغنت عنه، لقول العرب بالتصريح، بالقسم بعدها: "لا جرم والله لا فارقتُك"[501].

وتقع (أنَّ) بمعنى (لعلّ)، كما في قولهم: "ائتِ السوقَ أنّك تشتري لنا لحمًا"[502]، وأيضًا: "ما أدري أنّك صاحبُها"، أي: لعلّك صاحبها، و: ما أدري لو

---

(496) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص541.

(497) الفرّاء، معاني القرآن، ج2، ص764.

(498) الزجاجي، حروف المعاني، ص56؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص210؛ الزمخشري، المفصّل، ص409، وعبدالله بن الزبير بن العوام القرشيّ الأسديّ، أمّه أسماء بنت أبي بكر قُتل زمن الحجاج، (ت73هـ)

(499) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص475؛ المرادي، الجنى الداني، ص402.

(500) المرادي، الجنى الداني، ص402؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1208.

(501) أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص413- 415.

(502) الزمخشري، المفصل، ص409، وعند المرادي في الجنى الداني، ص417 (شيئًا بدل لحمًا)، وكذلك في المغني، ص47.

أنّك صاحبها، واستحسنه بعض الكوفيين، كالفرّاء، وجعلَه وجهًا جيدًا، بأنْ توضع موضعَ لعلّ[503]، وقولهم أيضًا:"امْضِ إلى السوق أنّا نشتري غلامًا"؛ أيْ لعلّنا نشتري غلامًا[504].

وقد تخفّفُ ويكون اسمها ضميرًا محذوفًا، ضميرَ الشأنِ، وهو مذهب جمهور النحاة؛ إلّا أنّ بعضهم قد أجازه بغير ضمير الشأن، كالخليل، كما في قولهم: "أَرسِلْ إليه أنْ ما أنت وذا"؛ أي بأنّكَ ما أنت وذا؟ وقد تأتي عنده بمعنى (أيْ)، التفسيرية، أمّا إذا دخلت عليها الباء، فيتعيّن معنى: أنّك وأنّه، والتقدير: أَرسِلْ إليه بأنّك ما أنت وذا؟[505].

وفي خلاصة الحديث أنّ (أنَّ، وإنَّ)، المخفّفتَين إنْ تلاهما فعلٌ ففيهما خلاف في الإعمال، وعدمه، كما في قولهم: "ما إنْ جزاك الله خيرًا"، فإنَّها غير عاملة، والجملة بعدها تفيد الدعاء، وقيل: إنَّ الأصل: أنّه، فلمّا خُفّفت النون كان اسمها ضمير الشأن المحذوف، والخبر كذلك محذوف، وتقديره: (قولٌ)؛ لعدم احتمال وقوع الجملة الدعائية خبرًا[506]. وعندما فُتحت الهمزة بالتخفيف، وكان ما بعدها فعلًا، فالقياس أنْ يأتي الفعل مسبوقًا بـ: قَدْ، أو السين، وإنّما جاز الحذف في قولهم: "ما أنْ جزاك الله خيرًا"، لأنّها جملة دعائية [507].

خامسًا: أيّ:

ومن معانيها أنْ تقع اسمًا موصولًا مبنيًّا، ويلزم البناء، إذا أُضيفت للضمير، إلا أنّها قد جاءت عن بعض العرب معربةً، كما في قولهم:"كلِّمْ أيَّهم

---

(503) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص256.

(504) الزجاجي، كتاب اللامات، 149.

(505) سيبويه، الكتاب، ج3، ص163؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1275.

(506) سيبويه، الكتاب، ج3، ص168؛ أبو حيان، الارتشاف، ج3، ص1277-ص1278.

(507) سيبويه، الكتاب، ج3، ص167-ص168.

أفضلُ"، فيعربُها على القياس، ويعمل فيها الفعل، وما بعدها مرفوع بإضمار (هو)، واستحسن سيبويه ذلك مشيرًا إلى جرّها في قولهم:"امررْ على أيِّهم أفضلُ"[508]، كما نقل الفراء عن الكسائي أنّه سمع أعرابيًا يقول:"فأيُّهم ما أخذها رَكِب على أيِّهم"، يريد ذلك الأعرابيّ لعبةً لهم، وأجازه الفراء على استحسان[509].

سادسًا: رُبَّ:

وتقع للتقليل والتكثير، والتقليل نحو قولهم: "رُبَّه رجلًا"، في المدح، وقد جُعل من باب التقليل المحض الذي لا يتوهّم فيه؛ لأنَّ الرجل لا يمدح بكثرة النظير، وإنّما يُمدح بقلة النظير، أو عدمه، ومعنى قولهم، في الجملة: إنّه قليل غريبٌ في الرجال، كأنّهم قالوا: ما أقلَّه في الرجال! أي: ما أقلَّ نظيرَه[510]، وأما المعنى التكثير، فكما في قول الأعرابي، الذي رواه الكسائي: "رُبَّ صائِمِهِ لن يصومه وقائِمه لن يقومَه"[511].

ومن خصائصها أنّها لا تدخل إلّا على نكرة ظاهرة، أو مضمرة، والظاهر يلزمه الوصف، وأمّا المضمرة، فالقياس أنْ تُفسَّر بنكرة متأخرة، منصوبة على التمييز، نحو: "رُبَّه رجلًا"، وقيل في الضمير إنّه يلزم الإفراد؛ استغناءً بتثنية غيرِه، وجمعِهِ وتأنيثِهِ، نحو: "رُبّه رجلين، ورُبّه رجالًا، ورُبَّه امرأةً"، وحكى الفرّاء مطابقة الضمير، نحو: "رُبَّهما رجلين، ورُبّهم رجالًا، ورُبّها امرأة"، نقلًا عن العرب[512].

---

(508) سيبويه، الكتاب، ج2،ص398-ص401؛ الهروي، الأزهية،ص109-ص110.

(509) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص618.

(510) المرادي، الجنى الداني، ص443.

(511) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص46.

(512) ابن أبي الربيع، ج2، ص629؛ المرادي، الجنى الداني، ص449؛ ابن عصفور، المقرّب، ص274.

وأمّا دخولها على المعارف، في نحو ما رواه الأصمعيّ، من قول أعرابيّة قال لها: "ألفلانٍ أبٌ، أو أخٌ؟ فقالت: رُبَّ أبيه، ورُبَّ أخيه"، وهو على نيّة الانفصال، وقد يعطف على مجرورها مضافًا إلى ضميره، نحو: رُبَّ رجلٍ، وأخيه، شريطة العطف بالواو[513].

سابعًا: سوف:

وهو حرف يختصُّ بالأفعال المضارعة، ودلالته الاستقبال، ومن لغاته، "سَوْ" كما في قول بعضهم: "سَوْ أفعل"، والمراد سوف[514].

ثامنًا: على:

وتأتي اسمًا، وحرفًا، والاسم إذا دخل عليها حرف الجرّ، ومعناها (فوق)، كقولهم:"جئتُ مِن عليه"[515]، وقد ذهب بعضهم إلى أنّها اسم مطلقًا، نحو: "سَوَّيتُ عليّ ثيابي" وإنّما اشترط لاسميّتها أنْ يكون مجرورها وفاعل مُتعلَّقها ضميرَينِ لمسمّى واحد، وهو مذهب الأخفش[516].

وأمّا الحرفية، فتؤدي أكثر من معنًى منها: الاستعلاء، وهو معناها الحقيقيّ، والمصاحبة، كما في قولهم: "أعطيتُ فلانًا على أنّه ساءَ إليّ"، ومعلوم أنَّ المسيء لا يعطى، بل يمنع، ويقهر، فدخلتْ لِمَا في الكلام من معنى القهر، والغلبة[517]. والاستعانة، نحو ما جاء في كلامهم: "اركبْ على اسم الله"؛ أي اركبْ باسم الله، وردّها ابن عصفور لأنّها يمكن أنْ تكون متعلّقة بمحذوف، والمجرور بعدها في موضع الحال، والتقدير: اركبْ متّكلًا على اسم الله[518]. وقد

(513) المرادي، الجنى الداني، ص449.

(514) ابن هشام، المغني، ص181.

(515) الزجاجي، حروف المعاني، ص77.

(516) المرادي، الجنى الداني، ص470-ص472؛ أبو حيان، الارتشاف، ج4، ص1733؛ البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص148.

(517) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص530.

(518) ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص532؛ ابن عقيل، المساعد،ج2، ص271.

تحذف مع معمولها، كما في قولهم: "نزلتُ على الذي نزلتَ"[519]، والتقدير: نزلتُ على الذي نزلت عليه. وحُذفتْ شذوذًا، وبقي معمولها في قولهم:"ضُربَ زيدٌ الظهرَ والبطنَ"؛ والتقدير: على الظهر والبطن، ولا يجوز القياس عليه[520].

تاسعًا: عند:

بكسر العين، وسكون النون، ومن لغاتها: ضمُّ العين، وفتحها، والفتح أكثر من الضم، ولا تقع إلّا ظرفًا، أو مجرورًا بـ(مِنْ)، إلّا أنّها جاءت مسبوقة بـ(إلى)، وقيل هو كلام العامّة، نحو: "ذهبتُ إلى عنده"؛ لذلك عُدَّ لَحْنًا[521].

عاشرًا: ليس:

وهي فعل ماضٍ جامد، مبنيّ على الفتح، وقد تقع حرفًا مهملًا، لا عملَ له، كما في قولهم: "ليس الطيبُ إلّا المسك"، في لغة بني تميم، فـ(إلّا)، تُبْطِل عمل ليس عندهم، كما تُبْطِل عَمَلَ ما الحجازية[522].

أحد عشر: متى:

وقد تأتي حرف جرّ، بمعنى (مِنْ)، نحو ما جاء في كلامهم: "أخرجها متى كُمِّهِ"؛ أي من كُمِّه[523].

اثناعشر: نَعَمْ:

وهي حرف جوابٍ، معناها العِدة، والتصديق، والعِدَة بعد الأمر، وشبهه، نحو:"افعل كذا وكذا"، فالجواب نعم، وأمّا التصديق فبعد الإخبار، نحو:"زيدٌ قائم"، ثم يقال: نعم تصديقًا لجواب المخبر[524]، وفيها ثلاث لغات: أشهرها نَعَمْ، أمّا

(519) ابن هشام، المغني، ص144.

(520) سيبويه، الكتاب، ج1، ص159؛ النحاس، إعراب القرآن، مج114، والرواية في الأخير: ضُرِبَ فلان الظهرَ والبطنَ.

(521) ابن هشام، المغني، ص156.

(522) المرادي، الجنى الداني، ص495-ص496.

(523) ابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص54.

(524) ابن بابشاذ، شرح المقدمة، ج2، ص208.

الثانية فـ نَعِمْ، نحو ما حكي أنّ عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- سأل قومًا عن شيءٍ، فقالوا: "نَعَمْ"، بالفتح، فقال إنّما النَّعَم الإبل، واللغة الثالثة، فيما رواه النضر بن شُميل أنّها تقع "نَحَمْ"، وأنّها لغة ناس من العرب[525]. وقد تفيد تصديق المخبر في الإيجاب، والنفي، كما في قول الأنصار للنبي -صلّى الله عليه وسلّم- عندما قال لهم: "ألستم ترون ذلك؟"، قالوا: "نَعَمْ" فجاءت موافقة لِـ (بَلَى)، بعد النفي المقرون بالاستفهام، ومعنى قولهم تصديقٌ للنبي -صلّى الله عليه وسلّم- ولو أُجيب بِـ(بَلَى)، لكان إيجابًا لِمَا نفى[526].

الرباعيّة:

أولًا: أمّا:

وهي مركّبة من (أنْ، وما)، وفي (ما) وجهان: العوض من الفعل، نحو قولهم: "أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ"، وأصل الكلام: لأنْ كنتَ منطلقًا انطلقتُ، فحذف لام التعليل، وحذفت كان، ثم انفصل الضمير المتصل لحذف عامله، وجيء بـ (ما)، عوضًا من كان، وأمّا الوجه الثاني لها، فتأتي عوضًا من الإضافة، نحو قولهم: "حيثُما، وإذما"[527].

ثانيًا: ايمُن:

وهو اسم يلزمه الرفع بالابتداء، يؤتى به في القسم، وأجاز ابن دستوريه جرّه، بواو القسم، نحو قولهم: "وايمنِ الله"، ويغلبُ عليه أنْ يضاف إلى اسم الله، كما في قولهم: "وايمُن الله"، إلّا أنّه سُمِع إضافته إلى الكعبة، في قولهم: "وايمُنِ الكعبة"، وإضافتُه إلى الكاف، كما في قول عروة بن الزبير: "لَيُمْنُك لئن ابتليتَ

---

(525) الزمخشري، المفصّل، ص224-ص225؛ المرادي، الجنى الداني، ص505-ص506.

(526) المرادي، الجنى الداني، ص422-ص423.

(527) المرادي، الجنى الداني، ص495-ص333.

لقد عافيت". وقد تضاف لغير هذا من الأسماء، وفيها لغات متعددة سبقت إليها الإشارة[528].

ثالثًا: حتّى:

وتدخل على الأسماء، والأفعال معًا، فهي حرف غير مختصّ، وهي مع الأسماء جارّةٌ، ويكون ما بعدها جزءًا ممّا قبلها، وداخلًا فيه ما لم يكن غير جزءٍ، كما في قولهم:" إنّه لَيَنامُ الليل حتّى الصباحِ"، في حين عدّه بعض النحاة داخلًا فيما قبلـه، وإنْ لـم يكن جـزءًا[529]. وأمّا مـع الأفعـال فهـي ناصـبة أحيانًـا؛ بِمـا يقتضي السياق، _مع اختلاف تحديد الناصب– فهي تنصب بشروط، فإذا جاء قبلها فعلٌ ماضٍ، وبعدها مضارع في معنى الماضي، فإنّ ما بعدها يُرفَع، نحو: "جئتُ حتّى أكونُ معك قريبًا"، وقد يأتي قبلها فعلٌ ماضٍ، وما بعدها ليس غايةً له، وينصَبُ، وعليه أكثر النحويين، نحو قولهم: "سرت حتى يدخلَها زيدٌ"، وزعم الكسائي أنّـه سمع العرب تقول: "سِرنا حتى تطلـعُ الشمسُ لنا بِزُبالـةَ"، بالرفع، وكذلك في قولهم: "إنّا لَجلوسٌ فما نشعرُ حتى يسقطُ حجرٌ بيننا"، بالرفع[530]، ويتضح مما سَبَق أَنَّ (حتى)، إذا كان ما بعدها غايةً لِما قبلها، فإنّه ينصب، وإنْ لم يكن فحكمه الرفع، ولم يمتنع فيه النصب. وتأتي أيضًا ابتدائية، أو استئنافية بداية الكلام، ودليل ذلك كسرُك همزة إنَّ بعدها، كما في قولهم: "مَرِض زيدٌ حتى إنّهم لا يَرْجُونه"[531]، وتقديره عند المالقي: إنّه لا يرجى[532].

---

(528) المرادي، الجنى الداني، ص540-ص541.

(529) ابن عقيل، المساعد،ج2، ص272.

(530) الفرّاء، معاني القرآن، ج1، ص110؛ ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ج2، ص178.

(531) المرادي، الجنى الداني، ص413؛ ابن هشام، المغني، ص133.

(532) المالقي، رصف المباني، ص184.

رابعًا: لعلَّ:

وهو حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، وعند بعض الكوفيين أنّه ينصب الاسم والخبر معًا، وقيل هي لغة لبعض العرب، فحُكِي من كلامهم: "لعلَّ أباك منطلقًا"، وقدّره ابن هشام بإضمار الفعل "يوجد"؛ أي: لعلَّ أباك يوجد منطلقًا، وأشار إلى أنّ الكسائيّ حمله على إضمار "يكون"، والتقدير: لعلَّ أباك يكون منطلقاً[533].

خامسًا: لولا:

وهو حرف امتناع لوجود، ويقع –عند سيبويه– حرفَ جرٍّ، إذا دخل على ضمير النصب، والجرّ، المتّصل، نحو: لولاك، لولاي، لولاه[534]، وقد زعم الأخفش أنّه من باب النّدرة، وشبه ذلك بوقوع ضمائر الرفع المنفصلة، بعد حرف الجرّ الكاف، بِلا فاصل، نحو قولهم: "ما أنا كَأَنْت، ولا أنت كَأَنَا"[535]. وأيضًا ما حكاه الكسائي عن بعض العرب، أنّه قيل له:"مَنْ تعدّون الصعلوكَ فيكم؟ فقال: هو الغداةُ كأنا" [536].

الخماسيّة: ومنها:

(لكنَّ):

وهو حرف يدخل على الجملة الاسمية، فينصب الاسم، ويرفع الخبر، وقد جاء عن الكسائي أنّه سمع من العرب قولهم: "لكنَّ واللهِ"، والتقدير: لكنْ أنا والله، فحذفتْ همزة الضمير، ثم أُدغمت نونه بنون الحرف، مع حذف الألف.

---

(533) ابن هشام، المغني، ص177.

(534) سيبويه، الكتاب، ج2، ص373.

(535) المبرد، المقتضب، ج3، ص73؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ج1، ص480-ص481.

(536) ابن عصفور، ضرائر الشعر، 239.

الخاتمة

1. أنّ الكلام المنثور بِشِقَّيه: المأثور، والعاديّ، لم يكن لينفصلَ من المادة اللغوية، التي أسهمت في التقعيد النحويّ.
2. أنّ المادة اللغوية النثرية تبيّن واقع اللغة كما هو، إذ لم يضطرَّ الناثر لارتكاب ضرورة نحويّة كالشاعر؛ حفظًا للوزن والقافية.
3. لم يفضّل النحاة المقعّدون جنسًا أدبيًا على آخر، عندما أخذوا يصفون اللغة؛ لبناء القاعدة النحوية.
4. لا تفضيلَ بين نوعَي الشاهد النثريّ، سواء كان من الكلام المأثور، أم العادي.
5. لا اختلاف بين شروط الأخذ بالشاهد الشعريّ، أو النثريّ، سواء من حيث المكان، أم الزمان.
6. تمثَّلَت بعض مسائل النحو الخلافيّة، في بعض الشواهد النثريّة؛ ممّا يدلّ على الالتفات إليه، وعدم إغفاله في التقعيد.
7. غالبًا ما كان الشاهد النثريّ يُعْزى لقبيلة من القبائل، أو لجماعة ما؛ ثمّ يحكم عليه بدرجات الفصاحة، من حيث الكثرة والقلة، أو القوة، والضعف، أو الحسن، والقبح، أو الندرة، والشذوذ.
8. قد يكون عدم عزْو الشاهد النثري إلى قائله؛ سببًا في عزوف بعض النحاة عنه، ولا سيّما المتأخرون.

9. بناء بعض القواعد النحويّة اعتمادًا على شاهد نثريّ، إذ لم يغطِّ الشعر اللغة كلَّها في مستوياتها جميعها.

10. قلّما يرد الشاهد النثري بروايتَين، كما تستحيلُ روايته بثلاث؛ في حين أنّ الشاهد الشعري قد يرد بروايَتَين، أو أكثر، ممّا قد يكون بعضها مُخرِجًا له عن القاعدة، التي سِيق من أجلها.

11: ربّما أدى غياب النصّ، أو الكلام المنثور، الذي ورد فيه الشاهد النثري إلى الإغفال عن الجزء المقصود لاحقًا.

المراجع

- الأزهري، خالد بن عبد الله، (د.ت)، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لجمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية.
- الأستراباذي، رضي الدّين محمَّد بن الحسن، (ت686هـ)، (1428هـ/2007م)، شرح كافية ابن الحاجب، قدَّم له ووضع حواشيه وفهرسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط2.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد، (1431هـ/2010م)، شرح الأشموني، المسمى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: أحمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.
- الأصبهاني، أبو الحسن علي بن الحسين اليافولي،(ت543هـ)،(1428هـ/ 2007م)، شرح اللمع في النحو لابن جنّي، تحقيق: محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (513هـ-577هـ)، (1415هـ/1995م)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدّارة، دار الجليل، بيروت، ط1.
- الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد(513-577هـ)،(د. ت) البيان في غريب القرآن، ضبطه وعلّق على حواشيه: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان،(د،ط).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (513-577هـ)، (2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، مدينة نصر، القاهرة.
- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد(ت469هـ)،(1978)، شرح المقدمة النحوية، تحقيق وتقديم: محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب،(د،ط).

- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد، (ت469هـ)، (1976هـ)، شرح المقدّمة المُحسِبة، تحقيق: خالد عبدالكريم، الكويت، ط1.
- البخاري، أبو عبدالله إسماعيل بن إبراهيم،(ت256هـ)،(1425هـ/2004م)،صحيح البخاري، ترقيم وترتيب: محمد فؤاد عبدالباقي، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الهيثم، القاهرة، ط1.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1030-1093هـ)، (1427هـ/2006م)، خزانة الأدب، ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
- تمام حسّان، (1411هـ/1991م)، الأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغويّ العربيّ، دار الثقافة، (د، ط).
- التوحيدي، أبو حيان، (1939-1944م)، كتاب الإمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين، وأحمد الزين، القاهرة، (د،ط).
- الثمانينيّ، أبو القاسم عمر بن ثابت،(ت442هـ)، (2010)، شرح اللمع لابن جنّي، تحقيق وتقديم: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر،(159-255هـ)، (1418هـ/1998م)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مطبعة المدني، القاهرة، ط7.
- الجرجاني، عبد القاهر، (1982)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،(د،ط).
- الجمحي، محمد بن سلام،(ت231هـ)، (1422هـ/2001م)، طبقات الشعراء، تحقيق: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،(د،ط).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) (د. ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت-لبنان، ط2.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (1413هـ/1993م)، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، حلبوني_ دمشق، ط2.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (د،ت)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي ناصف النجدي، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، أعّده للطبعة الثانية: محمد بشير الإدلبي، ط2.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت392هـ)، (1419هـ/1999م)، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (570-646هـ)، (1409هـ/1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجليل، بيروت- لبنان، دار عمّار، عمّان.
- الحموز، عبد الفتّاح أحمد، (1405هـ/1984م)، الحذف في المثل العربي.
- أبو حيّان، محمّد بن يوسف، (654-754هـ)، (1418هـ/1998م)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمّد، ومراجعة: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
- الحمويّ، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الروميّ البغدادي، (ت626ه)، معجم البلدان، (1404ه/1984م)، (د. ت)، دار صادر، بيروت، (د، ط).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الروميّ البغدادي، (ت626ه)، (1993م)، معجم الأدباء،إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط1.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان الأندلسي الغرناطي، (654-754هـ)، (1425ه/2005م)، البحر المحيط في التفسير، بعناية الشيخ عرفان العَشّا حسّونة، مراجعة: صدقي محمد جميل،إعداد مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان،(د،ط).
- ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد،(ت370هـ)،(1989)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، تحقيق: محمد إبراهيم سليم،مكتبة القرآن، القاهرة، (د، ط).

- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي(ت609هـ)، (1419هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، وزارة التعليم العالي- السعودية،(د،ط).
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي(ت609هـ)، (د.ت)، شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تحقيق: خليفة محمد خليفة بربري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي،(د،ط).
- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر محمد بن الحسن،(ت808هـ)، (1425هـ /2004م)، المقدمة، كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث، القاهرة، ط1.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر،(608-681هـ)، (د.ت)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د،ط).
- الخليل بن أحمد الفراهيدي،(ت170هـ)،(1424هـ/2003م)، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت321هـ)،(1426هـ/2005م)، جمهرة اللغة، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان،ط1.
- ابن الدهان، أبو محمد سعيد بن المبارك، (ت569هـ)،(1432هـ)، الغرة في شرح اللمع، دراسة وتحقيق: فريد عبدالعزيز الزامل السُّليم، دار التدمرية، الرياض- السعودية، ط1.
- الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى، بن هبة الله،(490هـ)، (1994م)، ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق: حنّا حدّاد، وزارة الثقافة، عمان- الأردن، ط1.

- ابن أبي الربيع،عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الإشبيلي السَّبتيّ(599-688هـ)، (1407هـ/1986م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق ودراسة: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1.
- ابن رشيق، أبو عليّ الحسن القيرواني، (390-456هـ)، (1401هـ/1981م)، العمدة في محاسن الشعر، وآدابه ونقده، حقّقه، وفصله، وعلق حواشيه:: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجليل، ط5.
- الزّعيني، محمد بن محمد الشهير بالحَطّاب، (1429هـ/ 2008م)، الكواكب الدريّة، شرح الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، تحقيق: عبدالله يحيى الشُّعبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت384هـ)، (د. ت) معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، الفجالة- القاهرة، (د،ط).
- الزّبيدي، أبو العباس أحمد بن عبداللطيف،(812-893هـ)، (1992)، مختصر صحيح البخاري، اعتنى به: كمال بسيوني الأبياني، مكتبة المؤيّد، الرياض- السعودية، ط1.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت337هـ)،(1407هـ/1987م)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، دارالجليل، بيروت، ط2.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت337هـ)، (1419هـ/1996م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط6.
- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت337هـ)، (1404هـ/1984م)، حروف المعاني، حقّقه وقدّم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، أربد- الأردن، ط1.
- الزجاجيّ، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق،(ت337هـ)،(1420ه/1999م)، مجالس العلماء، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط3.
- الزجاجيّ، أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت337هـ)، (1412هـ)، كتاب اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار صادر بيروت، ط2، ص74.

- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت528هـ)، (2012م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: أبي عبدالله الداني بن منير آل زهوي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، د.ط.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمَّد الخوارزميّ، (ت528هـ)، (1430هـ/2009م)، المفصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة: خالد إسماعيل حسَّان، راجعه: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة، ط2.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي، (ت316هـ)، (1417هـ-1996م)، الأصول في النَّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.
- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق،(186-244هـ)، (د.ت)، إصلاح المنطق، شرح تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر،(د،ط).
- السنهوريّ، علي بن عبد الله بن علي بن نور الدين، (ت889هـ)، (1427هـ /2006م)، شرح الآجروميّة في علم العربية، تحقيق: محمد خليل عبد العزيز، شرف دار الإسلام، القاهرة-مصر، ط1.
- السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، (508-581هـ)، نتائج الفكر، تحقيق: محمد ابراهيم البنّا، دار الاعتصام.
- السهيليّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله(ت581هـ)،(1412هـ/1992م)، نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، (1425هـ/2004م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط4.
- السيرافيّ، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المزريان (ت368هـ)، (د.ت)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2.

- السيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، (1427هـ/ 2006م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدّين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط2.
- السّيوطيّ، جلال الدّين عبد الرّحمن أبو بكر، (ت911هـ)، (1428هـ/2007م)، الأشباه، والنّظائر في النّحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط2.
- السيوطيّ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)،(1418هـ/1998م)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين، (ت911هـ)، (1430هـ/ 2010م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: الشّربيني، شَرِيْدَة، دار الحديث، القاهرة.
- الشّنْتِمَرّي، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم، (ت476هـ)، (1425هـ/ 2005م)، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- الصّبان، محمد بن علي،(ت1206)، (1430هـ/2009م) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي،بيروت- لبنان، ط1.
- ابن أبي طالب، علي، (1429هـ/2008م)، نهج البلاغة، شرح: محمد عبده، مراجعة: علي أحمد حمّود، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.
- ابن الطّراوة، أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبدالله بن الحسين،(ت528هـ)، (1990)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد-العراق.
- ابن طولون، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن علي الدمشقي الصالحي، (ت953هـ)، (1423هـ/ 2002م)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي، دار الكتب العلمية، ط1.

- ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الإشبيلي (ت669هـ)، (1419هـ/1998م) شرح جمل الزجاجي، تحقيق: فوّاز الشّعار، إشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي، (ت669هـ)، (1420هـ/1999م)، ضرائر الشعر، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن المؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي (ت669هـ)، (1418هـ/1998م)، المقرّب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله العقيلي، (ت762هـ)، (1402هـ/19982م)، المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك: تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق.
- ابن عقيل، بهاء الدّين عبدالله العقيلي الهمداني المصري، (د.ت)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة الهداية، أربيل-العراق.
- العكبريّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (538-616هـ)، (1409هـ/1989م)، إعراب الحديث النبويّ، تحقيق: عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط1.
- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت616هـ)، (1425هـ/2005م)، التبيان في إعراب القرآن، إشراف: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت- لبنان، (د،ط).
- العَلَوي، الإمام يحيى بن حمزة، (669-749)، (1430هـ) المنهاج في شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق: هادي عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية، ط1.
- عمر، أحمد مختار، (2010)، البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، عالم الكتب، القاهرة، ط9.

- الغول، عطية نايف، (2008)، الاتساع اللغويّ بين القديم والحديث، دار البيروني، عمان– الأردن، (د،ط).
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت377هـ)، (2003م)، الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب(معاني القرآن وإعرابه)، لأبي إسحاق الزجاج، (ت311هـ)، تحقيق وتعليق: عبدالله بن عمر الحاجّ إبراهيم، (د،ط)، ج1.
- الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (288–377هـ)، (1421هـ/2001م)، (1404هـ/1984م)، الحُجّة للقُرّاء السّبعة، تحقيق: بدرالدين قهوجي، وبشير حويجاتي، راجعه ودقّقه: عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف الدّقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)، (1403/1982م)، المسائل العسكرية، تحقيق ودراسة: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة– مصر، ط1، ص244.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت377هـ)،(1424هـ/2003م)، المسائل المشكِلة، قرأه وعلّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان، ط1.
- الفارسيّ، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار، (ت377هـ)، (1424هـ /2004م)، المسائل المنثورة، تحقيق: شريف عبد الكريم النّجار، دار عمّار، ط1.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (1416هـ/1995م)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (ت207هـ)، (1432هـ/2011م)، معاني القرآن، تحقيق: عماد الدين بن سيد آل الدرويش،عالم الكتب، بيروت–لبنان،ط1، ج1.
- القرافي، شهاب الدين، (ت682هـ)، (1402هـ 1982م)، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد.

- القوجويّ، محيي الدين محمد بن مصلح الدين،(ت950هـ)، (1418هـ)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مَرْوة، دار الفكر، دمشق- بيروت، ط1.
- ابن مالك، جمال الدِّين محمَّد بن عبدالله بن عبدالله الطَّائيّ الجياني الأندلسي، (ت672هـ)،(1422هـ/2001م)، شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، دار الكب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور، (ت702هـ)،(د.ت)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، مجمع اللغة العربية -دمشق.
- ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن محمد الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ)، (1420هـ/2000م) شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- ابن مالك، جمال الدين محمد الطائي،(ت672هـ)، (1405هـ/1985م)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف، العراق،(د،ط).
- المبرّد، أبو العبَّاس محمَّد بن اليزيد، (ت285هـ)، (1431هـ/2010م)، المقتضب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت- لبنان.
- محمد عيد، (د. ت)، المستوى اللغوي للفصحى، واللهجات، وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، (د،ط).
- محمود أحمد نحلة، (1407هـ/1987م)، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت-لبنان، ط1.
- المخزومي، مهدي، (1423هـ/2002م)، مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، المجمع الثقافي، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، (د،ط).

- المرادي، الحسن بن القاسم بن عبدالله بن علي،(ت745هـ)،(1413هـ/1992م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية،بيروت-لبنان، ط1.
- مزيد إسماعيل نعيم،(1420هـ/1999م)، سلسلة الأعلام: سيبويه البصري، إشراف: علي أبي زيد، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط2.
- أبو المكارم، علي، (2007م)، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، (د،ط).
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (2007م)، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ط4.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمَّد بن إبراهيم النيسابوري، (ت518هـ)، (1419هـ/ 1998م)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل، (ت328هـ)، (2007م)، إعراب القرآن، تخريج: وتحقيق: محمد محمد تامر وآخرين، دار الحديث القاهرة، (د،ط).
- الهروي، علي بن محمد، (ت415هـ)،(1413هـ/1993م)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2.
- ابن هشام، عبدالملك بن هشام بن أيوب الحميريّ،(ت218هـ)، (1421هـ/2000م)، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقّا وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط3.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله، (ت761هـ) (1427هـ/ 2006م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ابن هشام، جمال الدِّين الأنصاري، (ت761هـ)، (1425هـ/2005م)، المغني، تحقيق: مازن المبارك، ومحمَّد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط1.

- الورّاق، محمد بن عبد الله، (ت381هـ)، (1429هـ/2008م)، علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- ابن يعيش، موفّق الدّين بن علي، (ت643هـ)، (د.ت)، شرح المفصَّل، تحقيق: أحمد السيِّد سيِّد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة–مصر.






9789957612269



ناشرون وموزعون

الأردن - عمان - الجامعة الأردنية - شارع الملكة رانيا العبد الله
هاتف: 00962 6 534 3052 ، فاكس: 00962 6 535 6219
خلوي: 0962 79 555 5279
E-mail:dar.zuhdiforpublishing@hotmail.com